

حاشية
على

شرح السبل للبلوي

تأليف

أبي العرفان

محمد بن علي الصبان

منه عطاء القرية الثاني عشر للهجرة

وبالحمد

شرح السلم المنورق لأحمد الملوي

الطبعة الثانية

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م / ١٥٩

وَزِنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ

(قرآن کریم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من أفاض على رباض عقولنا غيوث سحاب التصورات والتعديقات ، وأطلع في سموات بصائرنا خموس معرفة الكليات والجزئيات ، ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك اللهم على أجناس الخالوقات بأنواع الحبات ، ونشهد أن سيدنا محمداً رسولك البعوث بالبرهان الواضح والقول الشارح والآيات البينات ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ماتر نحت أشكال النصوص بأنفاس النسمات ، وأفصح ذومنطق عما في خزائن ضميره من المكنونات .

أما بعد : فيقول راجي الغفران [محمد بن علي الصبان] ، أحسن الله عمله وبلغه في الدارين أماله : لما من المولى اللطيف على هذا العبد الضعيف بقراءة الشرح الصغير على السلم ، لشيخنا الرحمة الأستاذ المولى علي مؤلفه ، عليه رضوان الرب الأكرم ، وباقرائي ذلك الكتاب ، لمّ غفير من مهرة الطلاب ، وتحصل منها ما يسره الله تعالى من تقريرات شريفة ، وتحقيقات بديعة منيفة ، ونسكات ألبية ، ودقائق لودعية ، نظمها في سلك التصنيف ، وجعلها حاشية على هذا الشرح اللئيف ، فاجتاز بحمد الله تسر الناظرين يشهد برفعة مكانها وعلو شأنها أذكياء المصلين ، وبرزت بعون الله عز وجل شمساً في مضاء التحقيق ، سمية الجنبات عن أن يكون لها على الشرح المذكور شقيق . واعلم أني وقفت لهذا الشرح على حاشيتين : الأولى الحاشية المنسوبة للعلامة الكبير الشهير عطية الأجهوري رحمه الله تعالى ، وأصلها تقريرات كتبها بعض أفاضل إخواننا على نسخته من الشرح بعضها من تقرير مؤلفه حين إقرائه إيّاه وبعضها مما ظهر له فأمر شيخنا المذكور بتجريدتها وزاد عليها من الشرح الكبير وغيره ، ولكون أصلها ذلك كان فيها تساهل كثير سفيه على غايه . الثانية حاشية أخينا الفاضل للتقن الشيخ أحمد بن يونس الخليقي وفقه الله وآياه والمسلمين ، وهذه كنت آليت على نفسي لقتض أن لا أنظر فيها مدة إقرائي الشرح وتأليف الحاشية ، فلما أتممت إقرائه وتسويدها سبرت حاشيته فالتقطت منها محاسن فأنقذت ووجدته فأنه من محاسن حاشيتي المالاخصي ووافق خاطره خاطري في أشياء وتساهل في مواضع حكيتها جدداً سنسبر إلى بعضها ولو بمجرد ذكر ما يخالفه كما يعلم جميع ذلك بالوقوف على حاشيتي وحاشيته - وما توفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب -

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) ينبغي لكل متكلم في فن أن يتبرك بذكر طرف ما يتعلق بالسلمة ، والحمد لله من جهة ذلك الفن . فأقول : أما البسملة فعلى كونها جملة خبرية تكون القضية شخصية إن قدر نحو أبتدي* أو أنا مبتدي* أو ابتدأت بالاضافة المهدية ، وكلية إن قدر نحو

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله

يتبدى كل مؤمن أو المؤمن يتبدى أو ابتدأ باللام والاضافة اللتين للاستغراق .

أقول : وجزئية ان قدر نحو يتبدى بعض المؤمنين أو بعض ابتدأ أو يتبدى المؤمن أو ابتدأ باللام والاضافة اللتين للجنس في ضمن بعض غير معين وهذه اللام هي السمة في اصطلاح البيانين لام العهد المعنى ، ومهملة ان قدر نحو يتبدى المؤمن أو ابتدأ باللام والاضافة اللتين للجنس في ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية ، وبعض هذه الأوجه أظهر من بعض كما لا يخفى على البصير . وحوز بعضهم أن تكون كلية القضية هنا باعتبار إضافة اسم إلى الجلالة استغرافية وشخصيتها باعتبارها عهدية .

وأورد عليه أن مدار الكلية وغيرها على الموضوع لاعلى المجرور . وأجيب بأن المجرور موضوع في المعنى ، فالمعنى اسم الله تعالى أبدى به ولهذا قال النحاة المجرور محبر عنه في المعنى وفطر المنطقي إلى المعنى لا اللفظ . أقول وعلى قياس اعتبار إضافة الاسم في كلية القضية وشخصيتها فتعبر في جزئيتها وإجمالها . ثم أقول لا يصح أن تكون القضية الطبيعية بأن يراد الجنس من حيث هو لا باعتبار الموضوع لفظا إذ لا يصح أن يراد من المؤمن مثلا الجنس من حيث هو لأنه لا يقع منه ابتداء أو مصاحبة أو استعانة ولا باعتبار إضافة اسم إذ لا يصح أن يراد جنس الاسم من حيث هو لأنه لا ينطق به حتى يقع ابتداء به أو مصاحبة أو استعانة . واعلم أن لكل نسبة قضية كيفية في نفس الأمر تسمى مادة وعنصرا ويسمى اللفظ الدال عليها في القضية الملقوفة وحكم العقل بتكليف النسبة بها في القضية المعقولة جهة . والكيفيات أربع : الضرورة وهي وجوب النسبة عقلا ، والدوام وهو استمرارها عقلا ، والامكان المنقسم قسمين عاما وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف للحكم ، وخاصة وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف والطرف الموافق ، والاطلاق وهو تحقيق النسبة بالفعل وقد قسموا القضية باعتبارها خمسة عشر قسما هي الموجهات : الضرورات السبع : الضرورية المطلقة والشروط العامة والشروط الخاصة والوقية المطلقة والوقية اللادائمة والمنشئة المطلقة والمنشئة اللادائمة . والدوام الثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة ، والممكنات : الممكنة العامة والممكنة الخاصة والمطلقات الثلاث : المطلقة العامة والوجودية اللادائمة والوجودية اللا ضرورية كما سيأتي بسطه . إذا عرفت ذلك فكيفية القضية هنا إما الامكان عاما أو خاصا وإما الاطلاق لا غيرها فيصح أن تكون من إحدى الممكنتين أو المطلقات الثلاث بأن يقال بسم الله الرحمن الرحيم بالامكان العام أو بالامكان الخاص أو بالاطلاق العام أو بالاطلاق لادائما أو بالاطلاق لاضرورة وتجوز بعضهم جعلها من غير ذلك غير مستقيم أما على كون جملة البسمة انشائية فليست قضية بالكلية لأن القضية هي الخبر ومن أراد تحقيق خبريتها وانشائها فليرجع إلى رسالتنا الكبرى على البسمة . وأما الممدلة فعلى كونها خبرية تكون القضية شخصية ان جعلت آل للعهد وكلية ان جعلت للاستغراق وجزئية ان جعلت للجنس في ضمن بعض غير معين ومهملة ان جعلت للجنس في ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية .

أقول : لا مانع من جعل القضية هنا طبيعية بأن يراد جنس الحمد من حيث هو ويصح توجيه القضية هنا بالاطلاق العام والامكان بقسميه إلا إن خص الحمد بالحمد القديم فبالامكان العام وبالاطلاق العام وبالضرورة والنوام أما على كونها انشائية : أى لانشاء الثناء بضمونها لا لانشاء مضمونها حتى يشكل كما سيأتي إيضاحه فليست قضية بالكلية لما مر . أقول : بقي ههنا بحث نفيس وهو أن آل في الحمد ان جعلت للعهد والمعهود الحمد القديم فقط بقسميه حمده تعالى لنفسه وحمده لأصفيائه امتنع كون اللام لذلك إذ شأن المملوك الحدوث وإن جعلت للعهد والمعهود مامرا مع حمد

أصفيائه أو لجلس الحمد القديم وجنس الحمد الحادث أو لاستفراق أفرادها فإن أريد كل على حدة صح كونها لذلك بالنسبة للحادث ولغيره بالنسبة للقديم وإن أريد المجموع من حيث هو مجموع صح كونها لذلك لأن مجموع القديم والحادث حدث فأعترف ذلك **(قوله العالم بالكميات والجزئيات)** من العلوم أن تعليق الحكم المشتق يؤذن بعلية المشتق منه فتقتضى العبارة علية العلم لثبوت الحمد لله ولا يتخى ما فيه أما أولا فلأن من الحمد الحمد القديم بناء على أن المراد بالحمد ما يشمله كما هو المتبادر وليس ثبوته له معللا بالعلم ، وأما ثانيا فلأن ثبوت حمد الحوادث له تعالى ليس لخصوص العلم بل لكونه الإله الحق النعم بجميع النعم المتصف بالصفات الجميلة العلم وغيره من الخلق والرزق . اهـ .
ويجب عنهما بأن المثل هنا ليس نفس الحكم الذي هو الثبوت المذكور بل الثناء به . فان قلت : الحمدود عليه لا يكون إلا اختياريا . قلت المراد بالاختيارى ما يشمل الاختيارى حكما وهو ماله دخل ما في صدور فعل اختيارى ولو بالشرطية فدخل فيه ذات الله وجميع صفاته والكميات جمع كل نسبة إلى الكل من نسبة الجزء إلى كله فإن الكلى كاهية الانسان جزء من حقيقة فردة كزيد إذ حقيقة الباهية الانسانية مع الشخص والجزئيات جمع جزئى نسبة إلى الجزء من نسبة الكل إلى جزئه ومن الجزئيات ذات الله تعالى وإن كان لا يطلق عليها اسم الجزئى نادبا إذ المراد بالتصور في تعريف الجزئى التصور ولو بوجه ، وفي قوله والجزئيات رد على الفلاسفة الذين ينكرون علم الله بالجزئيات كايستكرو حشر الأجساد ويقولون بقدم العالم وقد كفروهم بهذه الثلاثة لكن أول بعض المحققين كلامهم في المسائل الثلاثة بما يخرجهم من الكفر وجلب ذلك يطول **(قوله المهادى العقول)** بجر العقول على الإضافة ونصبها على المفعولية والمهادية الدلالة وتعدى إلى المفعول الثانى بالى واللام ولا يزم من كونها بمعنى الدلالة أن تعدى تعديتها فلا يقال إن الدلالة تعدى بعلى ثم تارة يراد منها مطلق الدلالة كافي قوله تعالى - وأما نوح فهدينا نوحا - وتارة يراد الموصلة كافي قوله تعالى - إنك لاتهدى من أحببت - والأنسب أن يراد بالعقول النفوس لأنها المدركة حقيقة والعقول آلات أو بقدر مضاف : أى ذوى العقول وأل فيها جنسية أو عهدية والمعهود عقول العلماء لاستفراقية ثلاثا ينافيه قوله إلى حل الخ إذ لم يهد كل عقل إلى ذلك **(قوله إلى حل صعب العقول)** الحل مصدر حل يحل بالضم بمعنى الفك أما يحل ضد يحرم فيالكسر وأما يحل بمعنى ينزل فيالضم والكسر وبهما قرئ قوله تعالى - ومن يحلل عليه غضبي - ففى الكلام استعارة تصريحية أصلية إذا شبه التسهيل بالفك أو مكنية إذا شبه صعب العقول بالجلال العقدة تشبيها مضمرافى النفس وجعل الحل تخيلا وإضافة صعب إلى العقول على معنى من التبعية أى على معنى لأم النسبة أى الصعاب المنسوبة للعقول من نسبة الجزء للكل أو على معنى فى جعل العقول ظرفا مجازا من ظرفية الجزء فى الكل والمراد بالعقول ما قابل النفوس وهو المدرك بالعقل من غير مدخلة النقل ور بما سمى به خصوص للنطق وإرادته هنا تورث ركافة مع قوله بطرق الخ كما يظهر بأذى تأمل **(قوله)** بطرق اكتساب التصورات والتصديقات الباء للآلة متعلقة بحل والطرقت جمع طريق يذكر ويؤثر وجمع التصور والتصديق مع أنهما مصدران لاختلاف النوع إذ التصور يكون تصور موضوع ويكون تصور محمول ويكون تصديق بنسبة بدون إذعان لما على ماسياتى والتصديق يكون تصديقا بنسبة قضية حتمية ويكون تصديقا بنسبة قضية شرطية إلى غير ذلك وجمع الطريق مع أن اكتساب التصورات بطريق واحد وهو القول الشارح واكتساب التصديقات بطريق واحد وهو القياس فهما طريقان إما لأنه كثيرا ما يراد بالجمع ما فوقع الواحد لاسيا فى هذا الفن ، وإما لأنه اجتبر تعدد أنواع كل من الطريقين وأفراده ، وإما لأنه أراد بالطرق هذين الطريقين ومباديهما

العالم بالكميات
والجزئيات المهادى
العقول إلى حل صعب
العقول بطرق
اكتساب التصورات
والتصديقات

لمبادئ القول الشارح الكميات المحسنة ، ومبادئ القياس القضايا ثم استعمال الطرق فيما ذكر مجاز
 بالاستعارة لأنها حقيقة في المحسوسات (قوله) والصلاة والسلام) إن جعلت هذه الجملة خبرية لفظاً
 إنشائية معنى وجعلت جملة الحمد كذلك فلا كلام في صحة العطف وكذلك إن جعلنا خبريتين لفظاً
 ومعنى لحصول المقصود منهما على هذا التقدير أيضاً . أما جملة الحمد فلأن الأخبار بضمونها من جملة
 أنوار الحمد إذ هو وصف بجميل ، وأما جملة الصلاة والسلام فلما قلنا بعضهم من أن المقصود بها التعظيم
 لاحقية الدناءة وهو حاصل بالإخبار بضمونها أما إذا جعلنا متخالفتين ففي صحة العطف الخلاف الجاري
 في عطف الإنشاء على الخبر وعكسه والمنع رأى البيانين وابن مالك وابن عصفور نقلاً عن
 الأكثرين والجواز رأى الصغار وجماعة آخرين فالأولى حينئذ جعل الواو استثنائية لأنها تدخل
 على الاسم كما في قوله تعالى وأجل مسمى عنده كما تدخل على المضارع في نحو - لنين لكم وتقر في
 الأرحام - وإن قصرها بعضهم على الثاني والدول إلى الصلاة لما في التولية من الإيهام وإلى السلام
 لمشكلة الصلاة والأنسب أن آل فيهما للعهد والمعهود الصلاة والسلام الأكلان (قوله على سيدنا
 محمد) أي كائنان على سيدنا محمد فالخبر لمجموع المتعاطفين ويحتمل أنه للأول وخبر الثاني محذوف
 لدلالة خبر الأول عليه فتكون جملة الثاني وخبره المحذوف معترضة بين الأول وخبره وأول الثاني وخبر
 الأول محذوف لدلالة خبر الثاني عليه فتكون الواو بينهما عاطفة جملة على جملة ، وأولى هذين
 الاحتمالين أولهما لأن الحذف أليق بالأواخر ولا يخفك تقرير الاستعارة التبعية في على ، والسيد فيعل
 فيأوه الأولى الساكنة زائدة والثانية المتحركة أصلية منقلبة عن واو لاجتماعها مع الياء وسبق
 إحداها بالسكون ، من ساد يسود إذا فاق شرفاً ، ومحمد بدل أو عطف بيان وقولهم المبدل منه فينية
 الطرح أعلى كما قاله جماعة أو من حيث العمل لا المعنى كما قاله آخرون أو معناه كما قاله الدمامي أن البذل
 مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان (قوله الجامع لأجناس الكمالات والفضائل) نعت
 لمحمد لاسيدنا لثلاث يلزم تقديم البذل أو عطف البيان على النعت مع أنه يقدم على جميع التوابع عند
 اجتماعها على الصحيح ، والجنس والنوع والصفة والضرب والقسم بمعنى واحد لفة ولما تباينت
 الثلاثة الأول عرفاً فكان الأول أعم من الثاني والثاني أعم من الثالث ذكرها الشارح على هذا
 الترتيب تقدماً للأعم كما تقول زيد حيوان إنسان زنجي والكمالات جمع كمال وهو المزية أعم من
 أن تكون قاصرة وهي التي تتحقق وإن لم يتعد أثرها للغير كالعلم أو متعددة وهي التي لا تتحقق إلا
 بتعدى أثرها للغير كالكرم وتسمى الأولى فضيلة وجمعها فضائل والثانية فاضلة وجمعها فواضل
 فنعطف الفضائل على الكمالات من عطف الخاص على العام للسجع أول كثرة الفضائل عن الفواضل ،
 وظاهر أن تسمية الأولى فضيلة والثانية فاضلة مجرد اصطلاح وإلا فكل من الآمين من الفضل
 وهو الزيادة فكل صفة زائدة على محلها تستحق لفة أن تسمى فضيلة وفاضلة والمراد بجمعها أجناس
 الكمالات إتصافه بالفرد الأعلى من كل جنس منها . فان قلت: الكمالات جمع فلة فلا يدل على ما فوق
 العشرة . قلت: القلة والكثرة إنما يعتبران في نكرات المجموع دون معارفها كما صرح به غير واحد من
 المحققين منهم شيخ الإسلام زكريا في شرحه على البخاري في كتاب الإيمان عند قوله صلى الله عليه
 وسلم «آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار» فمعارف المجموع صالحة للقلة والكثرة وفي كلام
 الشارح نوع من البديع ، وهو بناء السجع أو النظم على رويين ، ومنه في النظم قول الحريري :

يا خاطب الدنيا الدنية إنما شرك الردى وقرارة الأكدار
 دار مقى ما أضحت في يومها أبكت غداً تبا لها من دار

والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد الجامع
 لأجناس الكمالات
 والفضائل

(قوله المختار) هو هنا اسم مفعول فالفه منقلبة عن ياء مفتوحة لتحركها وافتتاح ما قبلها وإن كان يجيء اسم فاعل أيضا فالفه منقلبة عن ياء مكسورة لئلا يفسد قولهم من أفضل الأنواع : أى من أفراد أفضل الأنواع إذ المختار فرد فيكون المختار منه أفرادا وأفضل الأنواع هو النوع الانساني على مذهب جمهور أهل السنة خلافا للمعتزلة وبعض أهل السنة في تفضيلهم النوع للملكي وإن اتفق الجميع ما عدا الزمخشري على ما يتبادر من كشافه من أفضلية جبريل على أفضلية النبي صلى الله عليه وسلم على سائر المخلوقات وآل في الأنواع للاستغراق وتفضيل الكامل على الناصب إنما يكون نقضا إذا فضل عليه بخصوصه أما إذا فضل عليه في ضمن عام فلا كما هنا ولما كان لا يلزم من اختياره من بين أفراد أفضل الأنواع أشرفية أصله وقبيلته قال وأشرف الخ وإضافة أصناف إلى ما بعدها لليبان ، والأرومات جمع أرومة كسهولة وهي الأصل والتبائل جمع قبيلة وهي الجماعة أصلهم واحد وفي كلامه تلميح إلى قوله صلى الله عليه وسلم «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفاني من بنى هاشم فإنا خيار من خيار من خيار» ولم يقل من خيار مرة رابعة ليوافق ما قبله لكرهتهم تكرار اللفظ فوق ثلاث مرات قال الامام ابن تيمية وقد أفاد الخبر أن العرب أفضل من العجم وأن قريشا أفضل من العرب وأن بنى هاشم أفضل من قريش وأن المصطفى صلى الله عليه وسلم أفضل من بنى هاشم فهو أفضل الناس نسبا ونفسا وليس فضل العرب فقريش فبنى هاشم لمجرد كون المصطفى منهم وإن كان هذا من الفضل بل هم في أنفسهم أفضل وبذلك ثبت للنبي صلى الله عليه وسلم أنه أفضل نسبا ونفسا وإلا لزم الدور كذا ذكره النابوي (قوله وعلى آله وأصحابه) إن أريد بالآل من تحرم عليهم الزكاة وهم مؤمنو بنى هاشم وبني المطلب عند إمامنا الشافعي ومؤمنو بنى هاشم فقط عند الامام مالك كان بين آل والأصحاب عموم وخصوص من وجه فعطفهم على آل لا يدخل أصحاب الدين ليسوا بالآل كأبي بكر وعمر وعثمان وإن أريد بالآل أئمة الأمة أوجيع أمة الاجابة كما هو الأنسب في مقام الدعاء على ما قالوا كان بينهما العموم والخصوص للطلق فالعطف لشرف الأصحاب ، وإنما قلت على ما قالوا لأن المرضى عندي أن لا يطلق القول بأنسية إرادة أمة الاجابة في مقام الدعاء بل التفصيل بحسب ذلك الدعاء فإن كان حاله يناسب إرادة أهل بيته حمل آل عليهم كما في قولك : اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا وإن كان يناسب إرادة الأتقياء حمل عليهم كما في قولك : اللهم صل على محمد وعلى آله الذين جملتهم بالتقوى وحفظهم من المعاصي وإن كان يناسب إرادة أمة الاجابة حمل عليهم كما في قولك : اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين شرفتهم باتباعه (قوله ذوى العقول الزكية) الأحسن أنه صفة للآل والأصحاب وأن المراد بالعقول النفوس لأنها الخاطبة والمدرسة حقيقة ولاستلزام زكاة النفوس زكاة العقول دون العكس لأن عميل النفس إلى الشهوات وميل العقل إلى الكمال لكن إن أريد بالآل أئمة الأمة كان المراد بالزكية النامية أو الطاهرة من دنس المعاصي وإن أريد به أمة الاجابة كان المراد النامية أو الطاهرة من دنس الكفر (قوله وصائي الأنظار) الاضافة على معنى في أى الصائين في أنظارهم يقال صاب وأصاب : أى وافق الواقع والأنظار جمع نظر وسيأتي وفي نسخة وصوائب الأنظار على أن الاضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف والمعطوف عليه على النسخة الأولى وذوى وعلى النسخة الثانية العقول . فإن قلت في إضافة الصفة إلى الموصوف إضافة الشيء إلى نفسه لأن الصفة عين الموصوف . قلت التجع عندي جوازها نظرا إلى تمايزها بدلالة الصفة على ما لم يدل عليه الموصوف من المعنى القائم به على أنه قد نقل يس أن العلامة ابن عرفة قال إن الحق مذهب الكوفيين من جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف

المختار من أفضل
الأنواع وأشرف
أصناف الأرومات
والتبائل وعلى آله
وأصحابه ذوى العقول
الزكية وصائي الأنظار

اللفظ ومنها قوله تعالى - كتب ربكم على نفسه الرحمة - اه وقولهم من إضافة الصفة إلى الموصوف أي ما كان صفة إلى ما كان موصوفاً والمراد الصفة والموصوف بالمعنى اللغوي فلا يرد أن التثنية لا يتقدم على النوع ولا يضاف إليه (قوله وعلى التابعين) هم المجتمعون بالصحابة ولويسيرا أو بدون رواية على الأصح عند المحدثين وقوله ومن تبعهم ضميمه يرجع إلى التابعين فقط على الأقرب والمراد بمن تبعهم من عمل عملهم وإن لم يكن على عقبهم والباء في باحسان بمعنى في والمراد بالاحسان العمل الصالح الإيمان وغيره من الطاعات أو الإيمان فتدخل عصاة المؤمنين والأول أنسب ببيانهم بقوله من ذوى الأنوار وبدائع الأسرار وإن أمكن أن يراد أنوار وأسرار الإيمان والثاني أنسب بمقام الدعاء لكن إن أريد بالأل جميع أمة الاجابة لم يحسن أن يراد بمن تبع التابعين ما يشمل عصاة المؤمنين لدخول من تبعهم حينئذ في الأل ولا وجه لتخصيصهم بالذكر ثانياً كما أنه إذا أريد بالأل أتقياء الأمة لم يحسن أن يراد بمن تبعهم من تبعهم في الأعمال الصالحة لما ذكرناه من فهمم والأنوار جمع نور وهو بمعنى الضياء والضوء لغة : وقال أهل الهيئة النور ما كان عرضياً كنور القمر فإنه عارض له من الشمس بمقابلتها له وانطباع ضوئها فيه لشدة صفاته والضوء والضياء ما كان ذاتياً كضوء الشمس وسائر الكواكب وما استدلوا به قوله تعالى - هو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نورا - والبدائع جمع بديع فبمعنى بمعنى مفعول وهو المخترع لا على مثال سابق ويأتى بمعنى اسم الفاعل أيضاً ومنه - بديع السموات والأرض - و يطلق البديع على الرزق ومنه الحديث «إن تهامة كبديع العسل حلوا أوله حلوا آخره» شبهها بزق العسل لأنه لا يتغير بخلاف اللبن قاله في المختار والأسرار جمع سر ويأتى لمعان الأنسب منها هنا الشيء الذى يكتم لعزته وحسنه وإضافة بدائع إلى الأسرار إما بمعنى من أو من إضافة الصفة للموصوف (قوله أما بعد) ينصب الظرف على نية لفظ المضاف إليه أى إرادته وملاحظته و بناؤه على الضم على نية معناه أى إرادة مدلول المضاف إليه وملاحظته مع قطع النظر عن لفظه وعدم ملاحظته وإمّا بنى في هذه الحالة لشبهه بأحرف الجواب في الاستثناء بها عن اللفظ الذى بعدها ولما اتفق هذا الاستثناء في الحالة الأولى لأن اللفظ النوى كالثابت لم يبين فيها الظرف هذا ما يظهر لى في معنى نية اللفظ ونية المعنى وفي وجه البناء في الحالة الثانية دون الأولى ولعله أقرب مما لغرينا فتأمل وإمّا كان بناؤه على حركة ليعلم أن له أصالة في الاعراب وللتخلص من التقاء الساكنين وإمّا كانت الحركة ضمة لتسكن له جميع الحركات ولتخالف حركة بنائه حركة إعرابه والأولى كون الظرف متعلقاً بالجزء وهو أقول المحذوف والمعنى مهما يكن من شيء فأقول بعد ما تقدم إلى كنت الخ لا إطلاق الشرط حينئذ وعدم تقييده بهذه البعدية بخلاف ما إذا جعل متعلقاً بالشرط والمعلق على شيء مطلق أقوى تحقّقاً من المعلق على مقيد ولأن تقييد القول المجعول لجزء بهذه البعدية أدلّ على امتثال طلب البدء بالبسملة والحمدلة من تقييد الشرط بها وإمّا فقرر القول لوجوب استقبال الجزء بالنسبة إلى الشرط وكون الشارح شرح كتاب السلم أمر مضى فكيف يعاقب على مستقبل وهو الشرط ولأن مضمون الجزء هنا هو كونه شرح فيما مضى كتاب السلم أمر ثابت سواء صدر منه في هذا الشرح المختصر التسمية فما بعدها أولاً فما معنى تقييده بكونه بعد ما صدر منه هنا بناء على المختار من تعليق الظرف بالجزء لكن قال الفاضل الرودانى في حاشيته على التصريح إمّا يحتاج إلى ما ذكر لو كان الشرط هنا للتعليق لكن قد مر أنه لمجرد الاستلزام وبالربط اه . بقى أنه يعكز على تقدير القول بتصريح الأشموني في شرح قول ابن مالك : وحذف ذى الفاقل في ثر الخ بوجوب حذف الفاء مع حذف القول . ويجاب بأنه غير متفق عليه فى المعنى والمجمع حكاية قول بوجوب ذكر الفاء فى الاختيار حتى مع حذف القول وأن الجزء فى قوله تعالى - فأما الذين أسودّت وجوههم - الآية

وعلى التابعين ومن
تبعهم باحسان من
ذوى الأنوار وبدائع
الأسرار .
أما بعد :

فذوقوا أى فيقال لهم ذوقوا (قوله فأتى الخ) توطئة لبيان السبب الحامل على تأليف هذا الشرح المختصر الآتى في قوله ثم رأيت الخ والتأكيدها لشرف الخبر أو لتنزله منزلة الشكوك فيه أو المنكر تواضعا من الشارح حيث استصغرفه عن أن يكون شرح كتاب السلم الشرح الموصوف بما يأتى وجعل ذلك منه حقيقا بأن يشك فيه أو ينكرفا كد لذلك (قوله) قد كنت شرحت فيما مضى الخ أقسم كنت المتوعدة فى المضى لثلاث يوم لواقصر على شرحت أن شرحت بمعنى أشرح على حد - أتى أمر الله - وقوله فيما مضى تأكيده أولا لشعار بعد زمن ذلك الشرح الكبير لاستعماله عرفا لذلك (قوله كتاب السلم) من إضافة الأعم إلى الأخص وهى الإضافة التى للبيان وأما البيانية فهى التى بين متضاهيا عموم وخصوص وجهى وهو مجرد اصطلاح مع أن منهم من لا يفرق بينهما أو من إضافة للدعى إلى الاسم (قوله شرحا بديع الاتقان) مصدر مبين للنوع إن أريد به المعنى المصدرى ومنسوب بنزع الحافض أى بالفعل عند نزع الحافض إن أريد به الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة أى يشرح وهذا أنسب بالأوصاف الآتية وكون النصب بنزع الحافض ساعيا غير متفق عليه كما يفتيه فى حاشية الأشتونى ، والاتقان الأحكام وإضافة بديع إلى الاتقان من إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها كحسن الوجه وأما رفع الاتقان على الفاعلية لبديع ونصبه على التشبيه بالمفعول به فيمنع منهما الرسم لاقتضاهما تنوين بديع وتنوين للنصب يرسم ألفا ولا ألف هناع أن الرفع قبسح والنصب ضعيف كابين فى محله (قوله) مشتملا على فرائد التحقيقات) الفرائد جمع فريدة وهى الدررة الثمينة المفردة بظرف لنفسها والتحقيقات جمع تحقيق يطلق بمعنى ذكر الشئ على الوجه الحق وبمعنى إثبات الشئ بدليل ثم يحتمل أن يكون باقيا على معناه المصدرى وأن يكون بمعنى اسم المفعول أى الأحكام المحققة وعلى كل محتمل أن الإضافة فى فرائد التحقيقات من إضافة للمشبه به إلى المشبه أو للبيان أو على معنى من التبعية فيكون فى فرائد التحقيقات استعارة مصرحة حيث شبه أحسن التحقيقات بالفرائد ويحتمل على بقاء التحقيق على معناه المصدرى أن الإضافة من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية أى الأحكام الحاصلة من التحقيقات وفى فرائد على هذا أيضا استعارة مصررة حيث شبه تلك الأحكام بالفرائد ثم إن أريد بالشرح الألفاظ وأبقيت التحقيقات على معناها المصدرى ولم من اشتغال الدال على المدلول وإن أريد بالشرح الألفاظ وأبقيت التحقيقات على معناها المصدرى ولم تجعل إضافة الفرائد إليهما من إضافة للمتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر كان من اشتغال آلة الشئ عليه وإن أتى الشرح على معناها المصدرى وأريد بفرائد التحقيقات الأحكام المحققة كان من اشتغال الشئ على مدلول آله وإن أتى الشرح على معناه المصدرى وأبقيت التحقيقات على معناه المصدرى كان من اشتغال الكل على الأجزاء وعلى هذا يقاس الأمر فى بأتى والاشتغال على جميع ما تقدم معنوى لاحتى (قوله) ونكات التدقيقات) النكات جمع نكته بالضم وهى فى الأصل ما يحفره الانسان بنحو عود عند تفكره فى أمرا مشتقة من النكت وهو البحث فى الأرض بنحو عود شبه بها المسئلة اللطيفة المتميزة عن نظائرها فى الحسن بجامع التميز ثم صارت حقيقة عرفية فيها والتدقيقات جمع تدقيق يطلق بمعنى ذكر الشئ على وجه فيه دقة وبمعنى إثبات المسئلة بدليلين وبمعنى إثبات المسئلة بدليل وإثبات الدليل بدليل وبمعنى استعمال الفكر فى المعانى والألفاظ ثم يحتمل بقاء التدقيق على معناه المصدرى فتكون الإضافة من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية وأن تكون بمعنى الأحكام المدققة فتكون الإضافة على معنى من التبعية أو للبيان (قوله) وبدائع المرقان) مصدر عرف كالمعرفة وفى كونها بمعنى العلم خلاف الذى درج عليه شيخ الإسلام

فأتى قد كنت شرحت
فما مضى كتاب السلم
شرحا بديع الاتقان
مشتملا على فرائد
التحقيقات ونكات
التدقيقات وبدائع
المرقان

ذكر يا في رسالة الحدود له أنها بمعناه وأنه ورد إطلاقاً في حقه تعالى ومنع دعوى استبعادها سبق
 الجهل والإضافة فمن إضافة التعلق بالفتح إلى التعلق بالكسر على معنى من الابتدائية ومنع بعض
 بقاء العرفان هنا على معناه المصدري ناشئ عن عدم فهم الإضافة كما فهمنا والله الوفاق والبراد بالعرفان
 عرفان الشارح فالعهدية أو عرفان الشارح وغيره فالجنسية (قوله وذلت) عطف على
 شرحت وفي نسخة إسقاط الواو فتكون الجملة صفة ثانية لشرحا لأن الجمل بسد البكرات صفات
 كما لا يخفى والتذليل جعل الشيء ذليلاً منقاداً وللرأى به هنا التسهيل على طريق الاستعارة المصروفة
 التبعية أو المجاز المرسل ويحتمل أنه شبه في نفسه معاب للمشكلات يقوم ذوى لمتباعد وتخاص على
 طريق الاستعارة السكنية والتذليل تخييل والإضافة في معاب المشكلات من إضافة الصفة الكاشفة
 إلى الموصوف. نعم إن جعلت المعاب بمعنى شديدة الصعوبة كانت الصفة غير كاشفة واحتمل كون
 الإضافة على معنى من التبعية (قوله على طرف الحمام) يضم الثلاثة نبت ضعيف. يذبه فرج السقوف
 والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف أى ووضعتها فهو من باب حذف الواو مع ما عطف لعدم
 اللبس أو بذلت على تضمينه معنى وضعت تضميناً نحوياً وقد نقل أبو حيان في ارتشافه عن الأكثرين
 أنه ينقاس فهو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز أو بحال محذوفة من فاعل ذلت أى وانما لها أومن
 مفعوله أى موضوعه فعلى هذين التضمنين يبان وهو مقبس وكونها على طرف الحمام أى على حده
 الأعلى وهو قائم في منبته كناية عن سهولة تناولها والكناية ذكر للزوم وهو هنا الوضع على طرف
 الحمام وإرادة اللازم وهو هنا سهولة تناول (قوله واستخرجت) السين والتاء لتحسين اللفظ وضمر
 منه يرجع إلى كتاب السلم واختلاف الضمائر مرجحاً لا يضر إذا دلت القرينة ويحتمل أن من معنى
 في كما وجد في بعض النسخ فالضمير للشرح والطرف للفرع متعلق باستخرجت أو مستقر حال مقدمة
 من مستودعات أسرار والسقوف لجىء الحلال من النكرة تقديم الحلال وتخصيص النكرة بالإضافة
 وهذا الاحتمال أغنى كون من معنى في وإن أثير بعموم المستخرج منه كاهو مقتضى الحذف إلا
 أن الاحتمال الأول أبلغ لتضمنه مدح الشرح بقوة خدمته لقن وتقيد بمنطوقه ومفهومه ومخباته
 ومدح المتن بكونه منطوقاً على مخبات ودقائق ومدح مصنفه بأن فيه قوة على تأليف متن على هذا
 الوجه وإضافة مستودعات أسرار من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله وطرافت أفهام) الطرافت
 بالطاء المهملة جمع طريف وهو الشيء الجديد كالطراف وضدهما التلبد والتأبد لأنها الشيء القديم
 والأفهام جمع فهم وهو الإدراك فيحتمل أن يكون باقياً على معناه المصدري فتكون الإضافة من إضافة
 الصفة للموصوف أو من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية ويحتمل
 أن يكون بمعنى المفهومات فتكون الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف أو على معنى من التبعية
 ويصح على غير الأول وجهى الاحتمال الأول أن تكون الطرافت جمع طريقة والمراد بالأفهام أفهام
 الشارح أو أفهام الشارح وغيره (قوله وظفرت منه) أى من كتاب السلم ويحتمل أن من بمعنى في
 والضمير للشرح والكلام في إضافة دقائق أنظار كالكلام في إضافة طرافت أفهام (قوله ومخبات أستاذ)
 المخبات جمع مخبة وهى في الأصل الحشاة المستورة بالحجاب لكن إذا أضيفت إلى ما ستر به كما هنا
 استغنى عن قوله بالحجاب فزاد من التكرار والمراد بها هنا الدقائق على طريق الاستعارة المصروفة
 والأستاذ جمع ستر بكسر السين وهو ما ستر به وهو ترشيح للاستعارة باقى على حقيقته أو مستعار
 للألفاظ (قوله واحتدثت فيه) أى في كتاب السلم أو في الشرح والجار والمجرور على الأول حال
 مقدمة من مجرور على بناء على تجويز ابن مالك وموافقته تقديم الحال على صاحبها المجرور

وذلت فيه معاب
 المشكلات على طرف
 الحمام، واستخرجت
 من مستودعات أسرار
 وطرافت أفهام وظفرت
 منه بدقائق أنظار
 ومخبات أستاذ
 واحتدثت فيه

بالحرف لاصفة له مقدمة عليه لامتناع تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثاني إما للمرتعلق باهتديت
أو حال مقدمة من مجرور على كاسر (قوله على غرائب نكات) من إضافة الصفة للموصوف أو على
معنى من التبعية وكذا قوله وعرائس أ بكر وصح جعل التركيبين من قبيل التركيب التوصيفي وإن
كان الأنسب بما قبلهما جعلهما من الإضافي والعرائس جمع عزوس وهو الزوج رجلا كان أو امرأة
أيام البناء والأ بكر جمع بكر ضد الثيب وفي التركيب استعارة مصرحة حيث شبه المسائل الحسنة التي
لم تحم حولها أفعال القاصرين بالعرائس الأ بكر (قوله) ثم رأيت أن المهم الآن قد قصرت رأى
علمية سد مسد مفعولها أن ومعولها وفي نسخة اسقاط أن فالمفعول الأول المهم والثاني جملة
قد قصرت وجعل رأى على نسخة الاسقاط بصريية بتقدير مضاف : أي أحباب المهم وجملة قد قصرت
حالا تكلف لادليل عليه ولا يوحى إليه مع أن المقصود بالرؤية قصور المهم لاذوات أصحابها في حال
القصور والمهم جمع همة بفتح الهاء وكسر هاء وهي في اللغة الإرادة يقال هم بالشئ : أي أرادوه وبابه
رد قاله في المختار وعرفا حالة للنفس يتبعها غلبة انبعاث إلى نيل مقصود ما فان تعاقبت بحال الأمور
فعلية أو يسافسها فذنية والمراد بالآن زمن تأليف هذا الشرح الصغير وما بعده وما قبله يسير لامة
حركة واحدة من حركات تلك معدل النهار كما هو معنى الآن عند الحكماء وفي كون فتحته اعرابية أو بنائية
والموجب بنائه خلاف بين النحاة مبين في محله وقصرت من القصور وهو الصجر أو من القصير ضد الطول
لكن جعله من هذا يوحى إلى تكلف تجوز (قوله في هذا الزمان) تعبيره به هنا وفيما قبله بالآن للتفنن
والزمان عند التكلمين مقارنة متجدد موهوم متجدد معلوم كقارنة مجيء زيد لطلوع الشمس فهو
من مقولة الاضافة واختلاف الحكماء فيه على أقوال منها أنه حركة تلك معدل النهار فهو من مقولة
الآن ومنها أنه مقدار حركته فهو من مقولة الكم ومنها أنه نفس الفلك فهو من مقولة الجوهر إذا
علمت ذلك علمت أنه من المقولات على بعض الأقوال فيكون استعمال اسم الإشارة فيه على هذا
البعض من قبيل الاستعارة المصراحة التبعية لأنه موضوع لكل مشار إليه حاضر محسوس وتقرىرها
أنه شبه أولا المقول الكلي بالمحسوس الكلي بجامع قوة التميز عند التكلم أو السامع فسرى التشبيه
بين الجزئيات فاستعنا بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظ هذا الموضوع للجزئي المحسوس
لجزئي معقول فهي تبعية للتشبيه بين الكليين كما حققه المولوى في تعريف الرسالة الفارسية وبناء غاية
البيان مع الخلاف في ذلك في رسالتنا في الاستعارات (قوله قد تبليت) أي صارت بليدة فصيغة التفعّل
هنا للصيرورة كتنجس الطين وتكسدت : أي تغيرت من عطف اللازم على المزموم (قوله) فصرفت المهمة
ثانيا أي صرفا ثانيا فهو مفعول مطلق أو زمانا ثانيا فهو ظرف أو حالة كوني ثانيا : أي عاطفا لها فهو
حال مؤكدة وصرف الشئ إلى الشئ عطفه وتوجيهه إليه فيكون في كلامه استعارة مكنية حيث
شبه المهمة بذابة يصرفها ساقها إلى الجهة التي يريد بها بجامع التوصل بكل تشبيها مضرا في النفس
وصرفت تخييل وهذه الجملة معطوفة على جملة رأيت من عطف المسبب على السبب (قوله) نحو
الاختصار أي جهته فشبّه الاختصار ببلدة ذات جهة تشبيها مضرا في النفس على طريق الاستعارة
المكنية ونحو تخييل ويحتمل أن لفظ نحو ترشيح للاستعارة المكنية في المهمة والذي يظهر لي أن
نصب نحو بنزع الخافض وهو إلى لا بالظرفية لأنها على معنى في وجهة الاختصار مصروف إليها لامصروف
فيها إلى شئ والمراد باختصار الشرح الكبير الاثنان ببعض ما فيه وترك البعض لا الاثنان بجميع
ما تضمنته من المعاني في عبارة مختصرة لأنه خلاف الواقع قوله والاختصار عطف تفسير وأل في الاختصار بدل
عن الضمير على مذهب الكوفيين أو التقدير نحو الاختصار على مذهب البصريين (قوله) ونبد الأغيار

على غرائب نكات
وعرائس أ بكر ، ثم
رأيت أن المهم الآن
قد قصرت والمقول
في هذا الزمان قد تبليت
وتكسدت فصرفت
المهمة ثانيا نحو
الاختصار والافتقار على
التحقيقات ونبد الأغيار

أى طرح اعتبار التحقيقات كالأقوال الصغرى على حكمها في المخرج الكبير ولا يتألف من ما يشبه
 ما هنا من اشتغال الكبير على غير التحقيقات وقوله سابقا مشتتلا على فرائد التحقيقات بل لأن
 اشتغاله على ما ذكره سابقا لا ينطبق اشتغاله على غيره مما لا يباين بإيراد مثله كالأقوال الصغرى . فإن
 قلت كيف أدخل الـ على اعتبار مع قول النحاة إن غير من الأسماء التي لا قبل أن تتوغلها في الإلهام .
 قلت حكوا في باب الاستثناء ثلاثة أقوال في غير قبل تعرف بالإضافة مطلقا وقبل لا تعرف مطلقا
 وقيل إن وقعت بين صديقين تعرفت كما في قوله تعالى : صراط الدين أنعمت عليهم غير الضوب
 عليهم . وإلا فلا معنى القول الأول ببنى أن قبل الـ على أنه لا يلزم من عدم قبول الفرد عدم قبول الجمع .
 بى أن مقتضى ما ذكره من اقتصاره على التحقيقات التي في الكبير وترك ما سواها أن جميع ما خلا عنه
 الصغرى عما هو في الكبير ليس تحقيقا والواقع خلافه لاشتغال الكبير على تحقيقات تتعلق بالثمن والثلث
 ليست في الصغرى ويمكن دفعه بجعل الـ في التحقيقات جنسية ولا يلزم من اقتصاره على جنس تحقيقات
 الكبير وترك ما سواه أن جميع ما انفرد به الكبير ليس تحقيقا فافهم (قوله ما زجا) للزج الخلط
 الشديد الذي لا يمكن معه تمييز وبابه نصر كما في الصباح والبراد هنا مطلق الخلط لحصول التميز فيكون
 مجازا مرسل من ذكر المقيّد وإرادة المطلق وهو إما حال فنوية من فاعل صرف : أى ناولا للزج
 أو مقارنه من فاعل الاختصار والاقتصار المندوف وكأنه قال نحو اختصارى إياه أو اقتصرى فيه حالة
 كوفى ما زجا أو من فاعل فعل محذوف : أى وتلست بذلك ما زجا (قوله امتزاج الماء بالراح) نائب متاب
 المفعول المطلق والأصل امتزاجا مثل امتزاج الماء بالراح فاختصر والراح المحرقل تحت زجا لارتياح
 شاربها لها ولها أسماء كثيرة وكثرة الأسماء قد تكون مجرد شهرة السمي وإن كان خبيسا على أنه يمكن
 اعتبار شرفها عند غواتها وفي الكلام تشبيه ضمى للشرح بالماء بجامع أن كلا مسهل لتناول ما مزج به
 ورافع لصعوبته ولأن بالراح بجامع احتياج كل في سهولة تناوله إلى غيره . فاق قلت في تشبيه اللبن بالراح
 شئ من الدم . قلت اشتغال التشبيه على شئ دميم لجامع بينهما حميد لا يضر في التشبيه الآتري . أنه شبه
 بالأبد مع اشتغاله على دماهم كالبحر والقمع مع لزوم نظيرة النقص له على أنه يمكن أن يزداد بالراح راح الجنة
 وبالماء ماء التسليم المزوج به راحها كما قال تعالى : ومنها من تسليم . وقوله والجسد بالروح فيه أيضا
 تشبيه ضمى للشرح بالروح بجامع توقف الاتفاق على كل واللبن والجسد بجامع أنه لا يتفزع بكل الإواسطة
 غيره . وقرروا يعلم أن في كلامه نشرأ على ترتيب الف ثم نشرأ على تشويش الف لكن كان الأنسب
 إضافة الامتزاج إلى الروح لأن السريان لها لا للجسد فهي أحق بأن ينسب الامتزاج إليها وإن كان كل
 ممزجا بالآخر وليوافق الترتيب قبله في جعل ما شبه به مطلق ممزوج به كاجل اللبن كذلك في قوله ما زجا
 للشرح بالمشرح ولهذا قال في الكبير امتزاج الأرواح بالأشباح والذى دعاه إلى ما صنع هنا مراعاة
 السجع فاعضن على هذه التكات اللطيفة (قوله وما توفيق إلا بالله) أى وما كوني موفقا إلا بإعانة الله
 فالتوفيق هنا مصدر المبني للمفعول بناء على الصحيح من جواز صوغ مصدر لبنى للمفعول عند عدم
 اللبس وإنما قدرنا المضاف للتخلص من دخول الباء على الفاعل المستفكره عند أهل اللسان لإيهام
 كونه آله لما شاع من دخول الباء على الآلة أفاده الرخصى في كشافة وإعما جعلنا التوفيق هنا
 مصدر المبني للمفعول ليلام بتقدير المضاف المذكور والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد ولا احتياج
 إلى زيادة وتسهيل سبيل الخير إليه لإخراج الكافر بناء على أن القدرة عرض بقارن الفعل كما ذهب إليه
 الأشعري إذ ليس في الكافر على هذا قدرة الطاعة بل فيه استطاعتها فقط أما على أن القدرة تسبق
 المقهور كما ذهب إليه غيره ووجهه كثير فيحتاج (قوله عليه توكلت) تقديم المفعول لإفادة الحصر وهو

ما زجا للشرح بلل الروح
 امتزاج الماء بالراح
 والجسد بالروح
 - وما توفيق إلا بالله
 عليه توكلت

هنا من حصر الموصوف في الصفة : أي توسعي محصور في كونه على الله تعالى في مثل هذا التركيب
 مجردة عن حقيقة الاستعلاء لاستحالته هنا وإنما هي مجرد الارتباط والتعلق أي بها لضرورة تعدد
 الفعل والتوكل تفويض الأمور إلى خلقها وترك التدبير تسليها لخلق الكائنات (قوله وإليه أنيب)
 أي أرجع يقال آب وباء وثاب وثاب وأتاب بمعنى رجوع والتقديم هنا أيضا لإفادة حصر الموصوف في
 الصفة (قوله أبدي أو ابتدائي الخ) أشار بذلك إلى أصالة الباء وإلى صحة تقدير متعلقها فعلا واسما
 عاما أو خاصا وإن كان الأولي كونه فعلا لأنه الوصل للعمل خصوصا لأنه أمس بالمقام وفي تقدير الشارح
 ذلك مؤخرا إشارة إلى أولوية تأخير إفادة الحصر وهو من حصر الموصوف في الصفة : أي حصر
 الابتداء مثلاً في كونه بسم الله وهو قصر أفراد إن قصد به الرد على من يعتقد شركة غير الله في طلب
 الابتداء باسمه وقصر قاب إن قصد به الرد على من يعتقد أن غيره تعالى هو المطلوب الابتداء باسمه وقصر
 تعيين إن قصد به الرد على المتردد فيمن يطلب الابتداء باسمه ولا يرد على جعل التقدير بسم الله الرحمن
 الرحيم ابتدائي كأن أن العدد لا يعمل محدثاً ولا مؤخراً لأن محل ذلك إذا لم يكن المعمول ظراً أو مجروراً
 لتوسيعهم فيها ومحل مجرور الباء نصب على الفعولية بالمتعلق التقدير إلا إذا أقيم مجموع الجار والمجرور مقام
 المتعلق بعد حذفه لكونه عاماً أو خاصاً دل عليه قرينة فيكون محل المجموع أعراب هذا المتعلق محل رفع
 إن جعل متعلقاً بخبر حذف وأقيم المجموع مقامه كما يقول أكثر النحاة في نحو زيد في الدار إن الخبر هو
 المتحمل للضمير والعامل فيه الرفع هو الجار والمجرور لقيامهما مقام المتعلق وصيرورة كالعدم وإن رجع
 للتأخرون أنه المتعلق المحذوف لملاحظته في الجملة ونصب إن جعل متعلقاً بحال حذف وأقيم المجموع مقامها
 والأصل أولف مستعينا أو متبركاً بسم الله مثلاً هنا هو المواقف لما رجمه بعض المحققين من أن المحل إذا
 كان الطرف لغوا للجرور فقط وإذا كان مستقراً للمجموع الجار والمجرور وقولهم لا محل للحرف : أي وحده
 وأن المستقر هو ما حذف عامله العام أو الخاص لقرينته وأقيم مقامه نحو زيد في الدار : أي كأن وزيد من
 العلماء : أي معدود والمفعول بخلافه فأعرف ذلك (قوله بالسملة) تطلق مصدراً لسمل إذا قال بسم الله
 وعلمنا على بسم الله الرحمن الرحيم كما هنا (قوله نأسي) مفعول لأجله : أي اقتداء بالقرآن وهو في الأصل
 مصدر قرأ قلب شرعاً على اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتدنى بأقصر
 سورة منه وفي قوله نأسي بالقرآن إشارة إلى أنه إمام متبوع وتليج إلى قوله تعالى - وكل شيء أحصيناه
 في إمام مبين - والعزير يطلق على ما لا نظير له وعلى الغالب وصح إرادة كل منهما ولا لاحتها معاً على
 طريق استعمال المشترك في معنييه (قوله وامثالاً) أي طائفة تقتضي الخ إنما قال مقتضى لأن الأمر
 فيه ضمني وكأنه قال ابدؤوا في أموركم ذوات البال بسم الله الرحمن الرحيم فكل أمر الخ وتضمنه الأمر
 عبر في جانبه بالامثال وفي جانب القرآن بالتأسي لعدم تضمنه الأمر كضمين الحديث والقول إن أتق على
 معناه المصدرى كانت جملة كل الخ مفعولاً وكانت ما في قوله فيما أخرجه : أي رواه واقعة على قول بالمعنى
 المصدرى أيضاً من ظرفية الخاص في العام . لا يقال إنما روى الأئمة القول . لأننا نقول لو سلم ذلك فروايتهم
 القول متضمنة لروايتهم القول وإن كان بمعنى القول كانت جملة كل الخ بدلاً أو عطف بيان وما واقعة على
 مقول والظرفية من ظرفية الخاص في العام أيضاً والأئمة بهمذين وبإبدال الثانية بجمع إمام وقديكون إمام
 جميعاً كما في قوله تعالى - واجعلنا اثنين إماماً - والمراد بهم ههنا أئمة الحديث (قوله كل أمر) المراد به واحد
 الأمور لا واحد الأوامر وإضافته على معنى اللام وإن لم يصح التصريح بها إذ هو غير لازم والمعنى الأفراد
 المنسوبة للأمر ذي البال نسبة الجزئيات لكليها (قوله ذي بال) عبر بذي دون صاحب لأن الوصف بذي
 أشرف لاختصاصه بتبوعية الموصوف وتابعة المضاف إليه بعكس صاحب ومن ثم وصف الله بونس في مقام

وإليه أنيب -

(بسم الله الرحمن
 الرحيم) أبدي
 أو ابتدائي أو أولف
 أو تليق وابتداء بالسملة
 نأسي بالقرآن العزيز
 وامثالاً مقتضى قوله
 صلى الله عليه وسلم فيما
 أخرجه الأئمة « كل
 أمر ذي بال

ذكر الأنبياء ومدحهم بذي النون وفي مقام النهي عن التشبه به صاحب الحوت ، والبال يطلق على معان :
 منها الحال والقلب والحوت العظيم كما في القاموس والختار والراد به هنا الحال أي ذى حال بهم به شرعا
 وقيل القلب على أن المراد قلب متعاطي ذلك الأمر فتكون الإضافة لأدنى ملبسة أي كل أمر بهم قلب
 متعاطيه ويشعنه أو على أن المراد قلب ذلك الأمر تشبيها لحالته المهم بها بالقلب بجامع الشرف على طريق
 الاستعارة المصراحة ولا ينافي هذا أن من معاني البال الحال كما مر فلا استعارة لما حققه حفيد السعد من
 أن اللفظ المشترك في اصطلاح التخاطب إذا استعمل في أحد معانيه لا باعتبار أنه موضوع له اللفظ بل
 باعتبار علاقة بينه وبين معنى آخر من معانيه كان مجازا فاحفظه أو تشبيها في النفس للأمر المهم
 بالإنسان في الشرف مع الرمز إلى التشبه به بشئ من لوازمه وهو البال على طريق الاستعارة
 الكنية . أقول : لا يرد على هذا أن فيه جمعا بين الطرفين لأن ذا القلب هو الإنسان لأننا نغنيه
 فإن ذا القلب أعم من الإنسان والتشبه به خصوص الإنسان وهو لم يذكر بخصوصه ولا يضر دخوله
 في عموم ذى القلب وفي كلام الشارح عند قول المصنف مادام الحجا يخوض الحمايدل لذلك كما ستعرفه
 (قوله لا يبدأ) صفة ثانية لأمر فتيه جرى على الأحسن وهو تقديم التعت المفرد على التعت الجملة وقوله
 فيه أي سببه في سببية مقابلة إصطحابها مع صحة أن يقال لا يبدأ بسم الله الخ إضافة أن المطلوب كون الأمر
 ذى البال سببا باعثا على التسمية في ابتدائه لا مطلق وقوع التسمية في ابتدائه ولو بسبب آخر بحيث
 يكون غير متطوّر إليه عند التسمية وتائب فاعل يبدأ ضمير مستتر يعود على أمر أو قوله بسم الله
 الخ ولا ضمير في يبدأ (قوله بسم الله الخ) روى بباء واحدة وباء بن فعل الرواية الأولى المطلوب
 البدء بسم الله أي اسم كان وعلى الثانية المطلوب البدء بلفظ بسم الله الرحمن الرحيم والأولى
 أصح فالأحسن إرجاع الثانية إليها بالفاء القيد وقوله فهو أجندم دخلت الفاء في الخبر تشبه المبتدأ
 هنا باسم الشرط في العموم لكن هذا قليل لأن المبتدأ هنا ليس من صور المبتدأ الذي تدخل
 في خبره الفاء بكثرة تشبه باسم الشرط في العموم واستقبال معنى ما بعده وهي خمس عشرة صورة
 موصول بفعل صالح للشرطية بأن يكون خاليا من أداة شرط وعلم استقبال وما النافية وقد موصول
 بطرف موصول بخار ومجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف إلى الموصول
 أو الموصوف المذكورين وتحت ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحت ثلاث صور خالصة
 خمس عشرة صورة ، وأما دخولها في خبر كل مضافا إلى غير الموصوف والموصول السابقين فقل
 نحو : كل نعمة من الله ، ونحو قول المشاعر :

كل أمر مباحد أومداني فنسوط بحكمة المتعالي

ونحو هذا الحديث . أقول : ما ذكر من كون دخول الفاء هنا قليلا صرح به بعضهم وهو مسلم إن كان
 العبرة عند تعدد صفة ما أضيف إليه المبتدأ بالصيغة الأولى والإفلا بل يكون من الكثير لأن المبتدأ
 هنا مضاف إلى موصوف بفعل صالح للشرطية وهو لا يبدأ فأشبه اسم الشرط في العموم واستقبال معنى
 ما بعده فأعرفه والأجندم المقطوع اليد والذهاب الأنامل من الجذام يقال جذمت يده كفرح كذا
 في القاموس وعلى الأول اقتصر في المصباح ويروى أقطع وهو المقطوع اليد كما في القاموس والمصباح
 ويروى أبتر وهو مقطوع الذنب كقولهما والكلام على كل من الروايات الثلاث من باب التشبيه البليغ
 وهو تاحذف فيه الأداة والوجه أو من باب الاستعارة المصراحة على الخلاف بين الجمهور والسعد التفتازاني
 في تحوز يد أسد والمقصود من الثلاثة أنه مقطوع البركة ككلام الشارح وإن تم حسا ومراده البركة
 الكلمة فلا ينافي وجود أصلها (قوله وفي رواية محمد الله) التحقيق كما قاله العلقمي أن الحمد للمطلوب

لا يبدأ فيه بسم الله
 الرحمن الرحيم فهو
 أجندم أي مقطوع
 البركة وفي رواية
 «بسم الله»

الابتداء به في الحديث هو الحمد النوعي لا العرفي لأنه طاري بعد (قوله روله) أي بكتا روايته
 (قوله وحسنه ابن الصلاح وغيره) للتحسين بالنسبة إلى ابن الصلاح بمعنى هل تحسين الخبر له لأن
 منحه أنه لا سبيل في عصره فما بعده إلى التصحيح والتحسين والتضعيف تصور الممم وخالفه
 في ذلك النووي ويمكن أن يقال حسنه هو نفسه قبل أن يقول بهذا المذهب (قوله أي الثناء الخ)
 تفسير الجملة قبله بتدليل إعادة الخبر لكنه لم يشرحه كما شرح البيهقي بل أتى به كافي عبارة المصنف
 وقوله بجميع الصفات إن أضيفت الباء على ظاهرها من كونها صلة الثناء احتجج إلى التجريد في الثناء
 فرأوا من التكرار وإن حملت سببية أو بمعنى على فلا (قوله إذ الحمد) أي لغة تعليل لمحذوف يدل
 عليه أي التفسيرية أي وفسرنا بهذا التفسير لأن الحمد الخ وقوله هو ضمير فصل أتى به لتأكيد
 المحصر للاستفاد من تعريف جزأى الجملة كما في قوله تعالى - إن الله هو الرزاق - كما أفاده في الطول
 أو ضمير منفصل أتى به لتقوى الحكم لتكرار الاستناد (قوله الثناء) مصدر أتى عليه إذا ذكره
 خبر وقيل إذا أتى بما يدل على إصابته بصفة حميدة فيعمل الأول لا يكون الثناء إلا باللسان فلا يحتاج
 إلى قولهم باللسان بخلافه على الثاني . فإن قلت التعريف يشمل القديم والحديث وهما حقيقتان
 متباينتان وجمع حقيقتين متباينتين في تعريف واحد متع - قلت امتناعه إذا كان على وجه يحصل
 به معرفة كل من الحقيقتين بخصوصها بالسكينة وما هنا ليس كذلك (قوله بالجميل) الباء سببية
 أو بمعنى على إذا كون الجميل غير حادث مطبوع إنما هو شرط في المحمود عليه لا المحمود به لجواز كونه
 حادثا مطبوعا كما إذا أثبت على زيد محبته بسبب إحسانه اليك وقد يتحدان ذاتا وتختلفان اعتبارا
 كما إذا أثبت عليه بالاحسان بسببه بالاحسان من حيث الوصف في عبارتك محمود به ومن حيث كونه
 سببا باعتبارنا على الثناء محمود عليه (قوله غير الحادث المطبوع) أي الذي طبع عليه المحمود في قوله
 المطبوع حذف وإصالة وغير الحادث المطبوع صادق بالقديم والحادث غير المطبوع ووصف المعرفة بغير
 بناء على أنها تعرف بالإضافة إلى المعرفة وإن لم تكن بين ضيق أو على أن ال في الجميل حنسية
 وموجوها في حكم التكرار وخرج بهذا القيد الثناء على الحادث المطبوع فإنه مدح لاحد كالثناء
 لأجل الحسن وعدل عن العبارة المشهورة أعنى قولهم على الجميل الاختياري لآخرها الحمد على ذات
 الله وصفاته لأن الاختياري ما كان عن اختيار وإرادة ولا يكون ذلك إلا للحادث . وإن أوجب عنه
 بأن المراد بالاختياري ما ليس موجودا عن قهر أو المراد الاختياري حقيقة بأن كان عن اختيار وإرادة
 أو حكما بأن كان له دخل ما في صدور فعل اختياري ولم يقل على جهة التعظيم كما قال غيره إخراجا لما قاله
 تحقير فانه استهزاء وتهكم لتصور هذه الصورة أو لعدم صدورهما من مصنف (قوله وابتدأ ثانيا الخ)
 محصل ما أورده هنا أربعة أسئلة لمسكن كان الأولى حذف قوله ثانيا ثلثا يتكرر السؤال الثالث وهو
 قوله وقدم البسملة الخ مع الأول إذ معنى قوله وابتدأ ثانيا بالحمد ثنى به بعد إتيانه بالبسملة أولا وهذا
 محصل الثالث ولأن بعض ملزم من التأسي بالقرآن ورواية بحمد الله وهو هذه الرواية لا ينتج التأنيبه
 ويمكن أن يقال لا دخل لقوله ثانيا في السؤال وإنما زاده فيه لبيان الواقع كذا قيل . وأقول يمكن وجه
 آخر وهو أن يكون له دخل ويكون المراد بجملة التأسي بالقرآن وهو رواية المدغاية ما فيه أن الأول
 دليل للقيد والتقدير معا والثاني لتقدير فقط ويكون قوله وقدم البسملة الخ استنفاذا بيانيا أجل به عما رد
 على دفع التعارض بما ذكره . حاصله أن هذا الدفع حاصل أيضا على تقدير ابتدائه بالجملة ابتداء حقيقيا
 وبالبسملة إضافيا فلم يقدم البسملة على الجملة وآثرها بالابتداء الحقيقي فهو من جهة الجواب عن السؤال
 الثاني لا السؤال مستقل محطوف على قوله وابتدأ الخ ولا يضر انفصاله عن قوله وابتدأ الخ لأن الإعادة

رواه أبو داود وغيره
 وحسنه ابن الصلاح
 وغيره (الحمد لله) أي
 الثناء بجميع الصفات
 لله إذ الحمد هو الثناء
 بالجميل غير الحادث
 المطبوع ولقد بدأ ثانيا
 بالحمد لما مر

للحاجة لانتم ذكرارا (قوله وجمع بين الابتداءين الخ) هذا السؤال مقطوع فيه النظر عن الترتيب
لئلا يحصل تكرار في الأسئلة ولأن الفعل بالروايتين لا ينتج (قوله عملا بالروايتين السابقتين) أقول
كان عليه أن يقول تأسيا بالقرآن وعملا بالروايتين السابقتين لما لا يخفى (قوله وإشارة إلى أنه) أي
الحال والشأن لتعارض بينهما : أي في الحقيقة وإن تبادر إلى الذهن . اعلم أن نوح التعارض مبنى
على جعل الباء لجرد التعدية صلة يبدأ فإن جعلت للاستعانة أو المصاحبة فلا لأن الاستعانة بشئ
أو المصاحبة له لاتنافي الاستعانة أو المصاحبة لشيء آخر كذا قال غير واحد . أقول : الطرف على هذا
مستقر حال والأصل في الحال أن تكون مقارنة وحيث يرد عليه أنه إن أريد بالابتداء في الروايتين
الابتداء الحقيقي لم يكن المقارن عليه سوى للاستعانة بذكري* واحد أو المصاحبة له فيرجع التعارض
وإن أريد الإضافي كان مجرد إرادته كافيًا في دفع التعارض من غير احتياج إلى حمل الباء على خلاف
ظاهرها ويرد عليه أيضا أنه لا يظهر إذا كان البدوء فيه قولًا إذ النطق بشئين معا غير ممكن ويمكن
دفعهما بأن المقارنة في كل شيء بحسب وأنها بمعنى عدم التراخي فتأمل وبقى لدفع التعارض أوجه آخر
ذكرناها في رسالتنا الكبرى على البسمة (قوله إذ الابتداء حقيق) أي ابتداء حقيق نسبة إلى
الحقيقة مقابل المجاز لأن حقيقة الابتداء بالشيء جله أول أمره وفتحته فاطلاق الابتداء على الإضافي
عجاز علاقته المشابهة في سبق كل وهذه النسبة من نسبة المعنى إلى لفظه إن أريد بالابتداء المنسوب
المعنى والمنسوب إليه لفظ الابتداء المستعمل في موضوعه وهو الظاهر ومن نسبة اللفظ إلى المعنى
الموضوع هو أنه إن أريد العكس (قوله وهو ما) أي ابتداء لم يسبقه شيء أي ابتداء أوفى الكلام
حذف مضاف : أي لم يسبق متعلقه بفتح اللام وهو ما بدى به شيء (قوله وإضافي) أي نسبي وقوله
وهو ما كان بالإضافة إلى ما بعده : أي الذي كان ابتداء بالنسبة إلى الفعل الذي بعده سبقه شيء
أولا فهو أعم مطلقا من الحقيقي فكل حقيق إضافي ولا عكس وآثروا التعبير بالإضافة على التعبير
بالمجازي مع أنه الأنسب في المقابلة لاشعاره بالمراد من غير الحقيقي وأنه ما كان ابتداء بالإضافة إلى
ما بعده هكذا سنح بالبال (قوله لأن حديثها أقوى) وجه ذلك بعضهم بأن حديث البسمة صحيح وحديث
الجملة حسن وبعضهم بأن حديثهما صحيحان لكن حديث البسمة أصح لأن الصحة والحسن والضعف
متفاوتة الرتبة وبعضهم بأن حديثهما حسنان لكن حديث البسمة أحسن ورجح هذا (قوله كما
قبل) فيه اتحاد المشبه والمشبه به إذ الذي قيل هو أن حديثها أقوى . والجواب أنهما وإن اتحدا ذاتا
اختلفا اعتبارا . أي باعتبار القائل وهو كاف على أننا لانسلم اتحادهما ذاتا لأن الألفاظ أعراض فلانقل
عن محلها ولا تقوم بحلن وليس مراده تضعيف هذا القول لأنه الذي رأيناه منصوبا عليه في غير
موضع بل الإشارة إلى أنه ليس من عندنا بل هو منصوص عليه لغيره (قوله وعملا بالكتاب والاجماع)
أي الفعل لمضى العلماء سلفا وخلفا على تقديم البسمة على الجملة . أقول كان الأنسب أن يقول وتأسيا
لما سر إلا أن يقال افتتاح الكذب بهما على هذا الترتيب ومضى علماء الأمة عليه يتضمنان الأمر
وإن كان في ذلك خفاء لطلب الشارع متابعة كتاب الله وعلماء الأمة فيكون الشارح راعي هنا هذا
التضمن الحق فغير بالعمل ولم يراعه فيما مر وفيما يأتي لحفائه فغير بالتأسي وتغيير هنا بالكتاب وفيما
مر بالقرآن فتن (قوله وآثر) أي اختار وقوله في الحمد متعلق بآثر وقوله بالجملة الاسمية متعلق
بالتصديق أي اختار في مقام الحمد للتصديق بالجملة الاسمية على التصديق بالجملة الفعلية تأسيا بالآية القرآنية
فانها صارت بالجملة الاسمية وإن لم يكن بعدها جملة فعلية في الآية بخلاف المتن فالتأسي إنما هو في
التصديق بالجملة الاسمية ولا يضر اختلاف الآية والمثل بتعقيب الاسمية بالفعل في المتن دون الآية فاندفع

و جمع بين الابتداءين
عملا بالروايتين
السابقتين وإشارة إلى
أنه لا تعارض بينهما
إذ الابتداء حقيق
وهو ما لم يسبقه شيء
وإضافي وهو ما كان
بالإضافة إلى ما بعده
وإن كان مسبوقا وقتم
البسمة لأنها أولى
أقوى كما قيل وعملا
بالكتاب والاجماع
وآثر التصديق في الحمد
بالجملة الاسمية تأسيا
بالآية القرآنية

ما اعترض به هنا وأل في الآية لحسن آيات الحمد المفتوح بها السور أو لاستيفائها أو لهدوئها واليهودانية
القائمة وقد يبعد هذا عدوله عن التحجيز بالكتاب أو القرآن إلى التصير بالآية القرآنية قدبر (قوله
ولدلائها) أي الجملة الاسمية على الثبوت أي ثبوت مضمونها . أقول كان الأولى أن يقول على الثبات
أي الدوام لأنه هو الذي اختص بالدلالة عليه الجملة الاسمية لا الثبوت بمعنى الحصول إلا أن يقال
مراده الثبوت الكامل وهو الدائم أو استعمال الثبوت بمعنى الثبات . وأصل أن الذي قبل الاسمية
عليه بطريق الوضع مطلق الثبوت وأما دلالتها على الدوام فليست بطريق الوضع بل بواسطة غلبة
الاستعمال كما قال جماعة أو العدول عن الفعلية كما قال آخرون . وبيانه أن أصل الحمد لله حمدت
حمداً لله فعدل عن ذكر الفعل إلى حذفه لدلالة مصدره عليه ثم عن نصب المصدر إلى رفعه لدلالة على
الدوام ثم أدخلت آل التعريف على اختلاف أقسامه والفعلية إما قبل بطريق الوضع على مطلق
الحدث أي الوجود بعد العلم ويسمى هذا أيضاً تجعداً وأما دلالتها على التجدد بمعنى الوجود مرة
بعد أخرى إذا كانت مضارعة فبواسطة القرينة الخارجية أو غلبة الاستعمال (قوله دون الفعلية)
أقول : قد تعارض العلة المذكورة بدلالة الفعلية على التجدد الاستمراري دون الاسمية إلا أن يقال
رجح العلة المذكورة مناسبة الجملة الاسمية المحمود بها من حيث دلالتها على الدوام الأشرف وأول
ما وقع الحمد لأجله وهو ذات الله وصفاته الدلول عليهما بقوله الله الملك على الذات للوضع وعلى الصفات
بواسطة وجوبها للذات الموضوع له . وإن كان من جملة ما وقع الحمد لأجلها الجملة الفعلية به أنسب
لتجده وهو نعمة إخراج نتائج الفكر الدلول عليها بقوله الذي قد أخرجنا نتائج الفكر . فإن قلت
لا إشعار في الكلام بعلة غير نعمة الإخراج من الذات والصفات إذ لم يحدد أن تطبيق أمر باسم غير نعمة
يدل على علة مدلوله . قلت الإشعار بعلة ما ذكر بواسطة الدلول حيث قيل الحمد لله الذي أخرج ولم
يقل الحمد الذي أخرج مع أنه أخصر على أن لفظ الله لخلل على ذات متصفة بصفات الكمال واشتهر
إضافه بها بحيث تلاحظ كثير الصفات عند سماع هذا الاسم لم يبعد أن يجعل التطبيق به في حكم التطبيق
بالمشتق كما أفاده الفري في حاشيته على الطول (قوله وما يرد) أي على الجملة الاسمية من أنها لا تدل
على تولى للتكلم أي تعاطيه ومتابعتها الحمد بنفسه أي لأنها خبرية لفظاً ومعنى ولا يزم من الاخبار
ثبوت شيء . لا خرافات الخبرية فلا تدل الجملة على أن التكلم حمد بنفسه وإعلاء خبر عن الحمد بثبوت
الله . وحصل ما أجب به اختيار أنها إنشائية معنى أي لانشاء الحمد بمضمونها لا لانشاء مضمونها حتى يستشكل
بأن مضمونها وهو ثبوت الحمد لله ليس مقدوراً للعبد حتى يشته وظاهر صنيعه تسليم أنها إذا كانت
خبرية لفظاً ومعنى لا تدل على تولى للتكلم الحمد بنفسه وليس كذلك لأن الاخبار عن الحمد بثبوت له تعالى
حمدلأنه الثناء بالجميل ووصفه تعالى بثبوت الحمد له ثناء عليه بحميل وأما قولهم الاخبار عن الشيء ليس
من ذلك الشيء فلهذا لم ينطبق تعريف الخبر عنه على الاخبار إلا لكان الاخبار من الخبر عنه كنهائوكا
في قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ويمكن أن يكون جواب الشارح بما ذكره على وجه التنزل مع
الورد لأعلى وجه التسليم حقيقة . والحاصل أن الإبراد المذكورة جوابان أحدهما منع أنها خبرية لفظاً
ومعنى حتى يرد ما ذكر وهو ما في الشرح ثانيهما تسليم ذلك وتوجيه تولى للتكلم الحمد بنفسه عليه (قوله
على الصحيح) ومقابلها أنها خبرية لفظاً ومعنى ويحصل الحمد بها كحمل ولعل وجه كون ما ذكر هو الصحيح
ما قاله بعضهم إن الشارع نقلها إلى الإنشاء كما نقل بهت واشترت ونحوها وأنه لا يوجب إلى الإبراد
والجواب السابقين في تقرير كونها خبرية لفظاً ومعنى (قوله الذي قد أخرجنا) من المعارف الموصول وصلته
في معنى المشتق فيكون المصنف حمد على هذه النعمة بعد حمده على الذات والصفات على مقتضى قاعدة أن

ولدلالتها على الثبوت
دون الفعلية وما يره
من أنها لا تدل على
تولى للتكلم الحمد
بنفسه . أوجب عنه
بأنها إنشائية على
الصحيح فتدل عليه
(الذي قد أخرجنا)

تعلق الحكم بالمشق يؤذن بعلة المشتق منه . أقول : ولم يصح بالمشق وهو مخرج مع ورود اطلاقه عليه تعالى في قوله - والله مخرج ما كنتم تكتمون - وفي قوله - ومخرج الحى من الميت - لعدم شهرته وذكره في الأسماء الحسنى المعروفة ، فلم أن زعم عدم وروده باطل (قوله أى أظهر) أقول : الأحسن أى أوجد لأن الإيجاد أبغ من الإظهار ولأن شأن الإظهار أن يكون لموجود قبل وكون النتائج موجودة قبل ظهورها لأرباب الحجا غير محقق فتأمل (قوله نتائج الفكر) خص نتائج الفكر التى هى العلوم النظرية بالذ كرون الضرورية لأن الضرورية لاخلاف فى أن الله تعالى هو المؤثر فيها وهو بسدد الرد وأيضا الحمد عليها بفهم بالأولى إذ لا كسب للعبد فيها ويحتمل أن يريد بالفكر حركة النفس فى المعقولات التى هى معناه لمة وبالنتائج ما يترتب على هذه الحركة من العلوم سواء كان ضروريا أو نظريا فيكون حمد على جميع العلوم ضروريا ونظريها أفاده شيخنا المؤلف فى كبره وعلى هذا الاحتمال يدخل التصور أيضا فى النتائج فتكون النتائج بالمعنى المراد هنا أعم من النتائج الاصطلاحية لشمولها الضروريات والتصورات بخلاف النتائج الاصطلاحية لاختصاصها بالتصديقات النظرية كاستعرفه (قوله جمع نتيجة) فعيلة بمعنى مفعلة على وزن اسم المفعول ويوجد فى كثر من النسخ بعد قوله جمع نتيجة ماضيه وهى ما يحصل عقب النظر من العلم بالمنظور فيه له وهو تفسر للنتيجة بما يجرى على الاصطلاحين الآتين للناطق والتكلمين ومن فيه بيان لما والعلم يعنى العلم ليوافق الاصطلاحين الآتين والباء سببية لالتعدي إذ المنظور فيه هو الدليل ولست النتيجة العلم بالدليل بل العلوم بسبب الدليل لكن النسخة التى قرئت فى الدرس على شيخنا المؤلف بسببها ليست فيها هذه العبارة ولم يأمر القارى بقراءتها ولم ينبه عليها فكأنها كانت فى الأصل مضمرة شىخ عليها ونقلها بعض النساخ قبل الضرب عليها ولذلك لم توجد فى الشرح الكبير (قوله عند الناطقة) جمع منطوق والثاء فيه للإشعار بالنسب أتوا بها فى الجمع عوضا عن باء النسب فى المفرد (قوله تصديق) أى مصدق به ويفهم منه أن النتيجة لا تطلق عند عدم على التصور وقوله من تسليم يشير إلى أن المدار على تسليم التصديق وأنه لا تستلزم حقيقةهما فى الواقع وقوله تصديقين : أى قولين مصدق بهما فالصدر فى الموضعين بمعنى اسم المفعول ومن نص على ذلك الشارح فى كبره فى باب القياس ولم يقل أو أكثر لأن الأصح أن الحجة لا تترك من أكثر من مقدمتين وأن ما يترأى تركه من أكثر فهو آتية متداخلة كاستعرفه وقوله لذاتهما متعلق بيلزم وخرج به التصديق اللازم من تسليم تصديقين لآلذاتهما بل لأمر خارج كقولهم زيد مساو لعمره وعمرو مساو لبكر ينتج زيد مساو لبكر فليس هذا قياسا اصطلاحيا لعدم تكرار الحد الوسط لأن الحد الوسط فى الشكل الأول يكون محمولا فى العفري موضوعا فى الكبرى والأمرها ليس كذلك كما لا يخفى ولما أتت نتيجة اصطلاحيا لأنها إنما صدقت ولزمت من تسليم هاتين المقدمتين بواسطة أمر خارج وهو أن مساوى المساوى لشي مساو لذلك الشئ لآلذاتهما ألا ترى أنك لو أبدلت مادة المساواة بمادة العداوة مثلا وقلت زيد عدو لعمره وعمرو عدو لبكر لم يلزم أن زيدا عدو لبكر والمراد بالتصديق ما يشمل اليقين والظن والجمل المركب فدخلت النتيجة الظنية اللازمة لتسليم تصديقين والجهولة جهلا مركبا اللازمة للجهولين كذلك (قوله وعند التكلمين) جمع متكلم وهو الممارس لعلم الكلام وفى تسميته بعلم الكلام أوجه معلومة فى عملها ومن ذكرها التفاتانى فى أول شرح العقائد النسفية (قوله ما يحصل العلم به الخ) أى معلوم شأنه أن يعلم : أى يحصل العلم التصديق به عقب العلم التصديقي بوجه دلالة الدليل : أى بالجهة التى بسببها دل الدليل على المدلول كالحديث فى العالم الذى هو دليل وجوده تعالى ووجه الدليل عند التكلمين

أى أظهر (تأني) جمع
نتيجة وهى عند
الناطق تصديق بزم
من تسليم تصديقين
لذاتهما وعند
التكلمين ما يحصل
العلم به عقب العلم بوجه
الدليل واسناد الأخر
إلى الله تعالى

بمنزلة الحد الوسط عند المناطقة والدليل إن جعل شاملا لليقيني والظني عرّف بأنه ما يتوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم أو الظن بمطلوب خبري وعلى هذا يراد بالعلم في تعريف النتيجة ما يشمل الظن لكن يلزم عليه دخول الجازي في التعريف إلا أن يدعى شهرته وإن خص باليقين أسقط من تعريفه قولنا أو الظن وأبقى العلم في تعريف النتيجة على ظاهره وقولنا في تعريف الدليل بصحيح النظر فيه : أى بأن ينظر فيه من الجهة الموصلة وقولنا بمطلوب خبري أخرج ما يوصل إلى مطلوب تنوّري وهو المعرفة والفرق بين الاصطلاحين أن كلا من النتيجة والدليل عند المناطقة مركب ولا يلزم ذلك عند المتكلمين وأن كلا منهما عند المناطقة يشمل ما كان عن جهل مركب بخلافهما عند المتكلمين كما عرفت (قوله إشارة) أى ذو إشارة أو مشير أو جعل الاسناد نفس الإشارة مبالغة على الأوجه الثلاثة في زيد عدل (قوله إلى مذهب أهل الحق) أى أهل المذهب الحق وهو الصدق متحدثان ذاتا لأنهما الحكم الذى بينه وبين الواقع مطابقة مختلفان اعتبارا لأنه ان اعتبرت المطابقة من جانب الحكم سمي حقا ومن جانب الواقع سمي صدقا والأكثر استعمال الصدق في الأقوال ويحتمل أن المراد بالحق الله تعالى فإن أهل السنة أهل الله والمذهب مفعول يطلق لمة مصدرا ميميا بمعنى الذهاب وإسما لزمان الذهاب وإسما لمكانه والمراد به هنا الأحكام المختارة مجازا ثم يحتمل أنه نقل مذهب بمعنى مكان الذهاب من مكان الذهاب إلى الأحكام المختارة على سبيل الاستعارة التبعية بأن يكون شبه اختيار الأحكام بساوك الطريق واستعير للأول اسم الثاني وهو الذهاب واشتق منه مذهب بمعنى الأحكام التى هي محل الاختيار أعنى التى وقع عليها الاختيار وجامع التشبيه توجه الإرادة في كل ويحتمل أنه نقل مذهب بالمعنى المصدري من ساوك الطريق إلى اختيار الأحكام على سبيل الاستعارة الأصلية ثم من اختيار الأحكام إلى الأحكام المختارة على سبيل الجاز المرسل لعللاقة التعلق فيكون مجازا بمرتين وهذا كله بحسب الأصل فلا ينافي ما صرح به بعضهم من أنه صار حقيقة عرفية في الأحكام المختارة هكذا حقق المقام (قوله من العلوم وغيرها) أى كسائر الأفعال الاختيارية ومن تبعية (قوله وسياق الخلاف في الربط) أى الارتباط والتلازم بين الدليل والنتيجة : أى بين العلم بالدليل والعلم بالنتيجة كما ستعرفه ، ومحل آتيانه قول المصنف :

وفي دلالة المقدمات على النتيجة خلاف آت

عقلى أو عادى أو تولد أو واجب والأول المؤيد

وهو لإمام الحرمين والثاني للأشعرى والثالث للعزلة والرابع للفلاسفة واختار المصنف الأول وسياق بسط ذلك وهذا أعنى قوله وسياق الخ مرتبط بالتعاريف الثلاثة . قال الشارح في كبره فإن قلت لو كان الربط عقليا كما هو مذهب إمام الحرمين لزم عدم محبة أسناد إخراج النتيجة إلى الله تعالى لكونها ليست مقدورة حينئذ بل إن وجد العلم بالمقدمتين وجد العلم بها فتا فيكون العلم بالنتيجة واجبا والواجب لا يتعلق به القدرة . قلنا مثل هذا الوجوب عرضي فلا يمنع تعلق القدرة كما أن العرض والجوهر متلازمان يجب وجود أحدهما عند وجود الآخر ويستحيل عدمه عند وجود الآخر فإذا أراد الله تعالى أن يوجد اللازم الذى هو النتيجة أو العرض أوجد المزموم الذى هو الدليل أو الجوهر فكل من إيجاد المزموم وإيجاد اللازم بقدرة الله تعالى ولا يتعلق القدرة بالجمع بين الدليل وعدم النتيجة لاستحالة الجمع بين المزموم وعدم لازمه استحالة ذاتية والقدرة لا تتعلق بالمستحيل الدائق اه ببعض اقتصار (قوله الفكر) قال في القاموس الفكر بالكسر ويفتح أعمال النظر فى الشيء كالفكرة والفكرى بكسرهما وقال في المختار فكر تأمل والاسم الفكر والفكرة والمصدر الفكر بالفتح وبابه نصر اه (قوله يطلق على المفكر فيه مجازا) أى مرسل من باب اطلاق المصدر كما هو ظاهر القاموس

إشارة إلى مذهب أهل الحق من أنه لا تأثير للعبد فى شئ من العلوم وغيرها وسياق الخلاف فى الربط بين الدليل والنتيجة إن شاء الله تعالى مبسوطا (الفكر) يطلق على المفكر فيه مجازا

أو اسم للصنعة كما في المختار على اسم المفعول كإطلاق الاعطاء أو العطاء على الشيء المعطى (قوله) وعلى حركة النفس في المعقولات لانه) أى تنقلها من بعض المعقولات إلى بعض وفي حاشية الناصر اللقاني على المحلى نقل على السيد يطلق الفكر على معان ثلاثة : الأول حركة النفس في المعقولات أى حركة كانت وهذا هو الفكر الذى يعد من خواص الانسان ويقابله التخيل وهو حركتها في المحسوسات . والثانى حركتها من المطلب الذى تتردد في ثبوته كحدوث العالم إلى مبادئه كتغير العالم وحركتها من مبادئه اليه كجزمة به أعنى مجموع الحركتين وهذا هو المختار فيه وفي جزأيه جميعا في المنطق . والثالث وهو الحركة الأولى من هاتين الحركتين وحدها من غير أن توجد الثانية معها وإن كانت هي المقصودة منها وهذا هو الفكر الذى يقابل به الحدس الذى هو عكسه لأنه الانتقال من المبادئ إلى المطلب اه وفي الآيات الينيات ما يفيد أن الفكر يطلق أيضا على الحركة الثانية وحدها حيث نقل عن السيد عاصه : فان قلت ماذا أريد بالنظر العرف بما ذكر أن مجموع الحركتين كالمهور أى القضاء أم الحركة الثانية كما هو مذهب التأخرين . قلت : الظاهر حمل على المعنى الأول إذ به حصل المطلوب لابل الحركة الثانية وحدها ثم نقل عنه أنه في بعض كتبه لم يحمله على المعنى الأول وأنه نفسه اعترف في مواضع بحصول المطلوب بالحركة الثانية وحدها وفي الآيات أيضا نقلا عن الناصر : لقائل أن يقول إن أريد بالمعقولات ما يدرك العقل بذاته بلا واسطة خرج عنها الوهميات والخياليات فتخرج عن حدّ النظر مع أن مثل قولنا هذا عدوّ زيد وكل عدوّ لا تقبل شهادته على من عاداه فهذا لا تقبل شهادته على زيد نظريا بلا شبهة وهكذا في الخياليات وإن أريد بها ما يدركه العقل بذاته أو بواسطة فيشمل الوهميات والخياليات فقوله أى المحلى بخلاف حركتها في المحسوسات فيسمى تخيلا لا فكرا مشكلا والظاهر أن الشارح أى المحلى وغيره ممن عبر بهذه العبارة ذاهب مع الأقدمين القائمين بأن العقل لا يدرك المحسوسات أصلا وإنما يدركها الحواس وأما على طريق التأخرين القائمين بأن العقل يدرك المحسوسات أيضا لكن بواسطة الحواس فينبغي أن تسمى حركتها في المحسوسات فكرا أيضا اه وفي الآيات أيضا يبنى زيادة التصدي في قوله أى المحلى حركة النفس في المعقولات ليخرج حركتها فيما يتوارد من المعقولات بلا اختيار كافي للنظام فانها لا تسمى فكرا اه والظاهر إبقاء النفس على حقيقتها لأحلمها على العقل كإعجازهم ليوافق ما تقر أن المدرك حقيقة النفس وأما العقل وسائر القوى فآلات في إدراكها (قوله) وعلى النظر الاصطلاحي اصطلاحا) أى على مدلوله فهو مرادف له في الاصطلاح كافي للشرح الكبير (قوله على الأخير) تصرّح بما تفهمه القاء من رجوع قوله يعرف إلى قوله وعلى النظر الاصطلاحي اصطلاحا (قوله بأنه ترتيب أمور الخ) قال عبد الحكيم في خاشيته على القطب هذا تعريف الفكر عند التأخرين ، وعند المتقدمين مجموع الحركتين حركة من المطلب المشعور به بوجه إلى المبادئ وحركة منها إلى المطلب المجهول بوجه آخر اه قال الشارح في كبره الترتيب في اللغة جعل كل شيء في محله وفي الاصطلاح جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون بعضها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر والمراد بالأمور أمران فأكثر وإنما اشترط التعدد في الأمور لأن الترتيب لا يمكن إلا عند التعدد . فان قلت يرد على التعريف التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها فلا يكون جمعا لأن الفصل أمر واحد كالخاصة . قلت أما على مذهب الأقدمين فليس التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها بمرضى عندهم وإن وقع أولوه وجعلوه مركبا تقديرا فناطق في تقدير شيء ناطق فيكون المراد ترتيب أمور في الذكر أو التقدير . وأما التأخرون فهو جائز عندهم وهو داخل أيضا لأنه مركب معنى إذ ناطق في معنى شيء له النطق لكن الأحسن عندهم أن يعرف بتعريف آخر بأن يقال وضع معلوم أو معلومين للتأدي إلى مجهول والمراد بالمعلوم الشيء الحاصل

وعلى حركة النفس في
المعقولات لانه وعلى
النظر الاصطلاحي
اصطلاحا فيعرف على
الأخير بأنه ترتيب أمور
معلومة لتوصل إلى
مجهول (لأرباب)
أى أصحاب (الحجاء)
بالقصر أى العقل

في العقل سواء كان يقينياً أو ظاهرياً أو عن جهل مركب وسواء كان تصورياً أو تصديقياً، فالترتيب في التصورات كما إذا أردنا أن نتوصل إلى معرفة الإنسان فأننا نقول هو الحيوان الناطق بترتيبه الخاص أعني تقديم الجنس على الفصل وفي التصديقات كما إذا أردنا أن نتوصل إلى معرفة أن الإنسان متحرك بالارادة فتوسط بينهما الحيوان وترتب هكذا كل إنسان حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة والمراد بالتوصل إلى مجهول وصول العقل إلى معنى مجهول تصوري أو تصديقي وإنما اشترط في الأمور المربنة أن تكون معلومة لاستحالة تحصيل شيء بماليس محاصل واشترط في المطلوب أن يكون مجهولاً لأن تحصيل المحاصل محال وطلب حصوله عبث اهـ ببعض تصرف وبعض زيادة . فإن قلت: استعمال العلم فيما يشمل الظن مجاز فلا يدخل في التعريف . قلت يجوز دخول المجاز في التعريف عند قيام القرينة الواضحة وهي هنا شهرة استعمال النظر فيما ينتج الظن والنتيجة هو ترتيب الأمور المظنونة مع كثرة استعمال العلم فيما يشمل الظن .

فإن قلت: اشتراط الجهل بالمطلوب يناهض الاستدلال على الشيء ثانياً بعدم معرفته أولاً بدليل . قلت: المقصود بالنظر الثاني معرفة وجه دلالة الدليل الثاني على النتيجة أو زيادة الاطمئنان بها لا العلم بها (قوله) وأل فيه للكمال) أي العهد والمعهد العقل الكامل فلا يقال له ذلك من أقسام أل التي للكمال والعهد هنا على لأن المخاطب يعلم أن المراد العقل الكامل من قوله أخرج نتائج الفسك لأن الفسك المنتج إنما يكون لصاحب العقل الكامل وليس المراد البالغ نهاية الكمال لما يلزم عليه من القصور بل ماله كمال ما (قوله) وفي تصديره) أي التصدير النسبي إذ التصدير الحقيقي إنما هو بالسلمة (قوله) الشعر ذلك) مفعلة للتصدير واسم الإشارة يرجع إليه من وضع الظاهر موضع الضمير (قوله) بأن مقصوده علم العقول) أقول قديقال إن كانت الإضافة في علم العقول للاستغراق فباطل إذ مقصوده في المنطق فقط وأول الجنس ورد أن الجنس يتحقق في كل نوع من أنواعه فلا إشعار حينئذ بخصوص المنطق وأول العهد والمعهد خصوص المنطق ورد أن التصدير بمأذكر لا يشعر بخصوصه لتداول الأصوليين والمكملين هذه الألفاظ هذا إن بقي قوله علم العقول على معناه الإضافي فإن أراد به المعنى العامي لخصوص المنطق ورد عليه ماورد على احتمال العهد . ويمكن الجواب باختيار الثاني ومنع اشتراط الأشعار بخصوص المقصود في أصل براءة الاستهلال وإدعاء كفاية الإشعار بحسنه في أصلها وباختيار الثالث والرابع ومنع عدم إشعار ماذكر بخصوص المنطق ، لأن تداول النتائج عند غير الناطقة دون تداولهم بكثير ولا يخفى على أحد أنه ليس في مجرد الاتيان بألفاظ متداولة عند الناطقة تصريح بأن مقصوده علم المنطق حتى يحسن أن ينفوه بأنه لا يصح التعبير بالإشعار وأنه كان عليه أن يقول ما يصرح بمقصوده (قوله) براءة الاستهلال)

الاستهلال في الأصل أول ظهور الهلال ، ثم استعمل في مطلق افتتاح الشيء والبراعة مصدر يرجع بضم الراء وفتحها إذا فاق أقرانه في العلم أو غيره ، فأضافة البراعة إلى الاستهلال على معنى في : أي البراعة في الاستهلال : أي ابتداء الكلام (قوله) روحاني) نسبة إلى الروح من نسبة مشابهة الشيء إليه ووجه المشابهة أن كلا من العقل والروح أمر خفي والآل والنون زائدتان في النسب للتأكيد وقوله به تدرك النفس الباء للآلة وتقديم الجار والمجرور ليس للحصر بل للاهتمام لشرف العقل على بقية آلات الإدراك من الحواس الظاهرة والباطنة ، وفي كلامه جرى على التحقيق من أن المدرك حقيقة النفس والعقل آلة كما قدمنا وقوله العلوم : أي المعلومات : أي التي شأنها أن تعلم فصح تسلط الإدراك عليها وقوله الضرورية : أي الحاصلة لا عن نظر والنظرية : أي الحاصلة عنه (قوله) أسلم الأقوال) أي في العقل فنهى ما حكي عن القاضي وإمام الحرمين أنه العلم ببعض الضروريات أي ببعض مصدقات الواجب والمجاز والمستحيل بحيث يقول في بعض الواجبات لابد

وال فيه للكمال وفي
تصديره الكتاب
بالنتائج والفكر
والعقل المشعر ذلك بأن
مقصوده علم العقول
براعة الاستهلال وهي
أن يذكر المتكلم في
أول كلامه ما يشعر
بمقصوده . والعقل نور
روحاني به تدرك
النفس العلوم
الضرورية والنظرية
وهذا أسلم الأقوال
وفي هذا البيت

منه ككون الواحد نصف الاثنين وفي بعض الاستحيالات ممتنع ككون الواحد نصف الأربعة وفي بعض الجائزات كجلوس زيد لأن مرادها أن العقل تصور حقائق الواجب والجائز والمستحيل وإن كان هو ظاهر كلام الشيخ السنوسي في شرح الصغرى والوسطى وبسط الأقوال وردّها في الشرح الكبير (قوله أبحاث فنية) قد قلنا أحسنها وسيأتي معنى البحث لغة وعرفا في فصل مباحث الألفاظ (قوله وشحنا بها الشرح) التوشيح لباس الوشاح وهو ملبوس يفسج من آدم يتخذ نساء العرب ورضعه بالجواهر وتجعله بين عاتقها وكشحا في كلامه لإجازة مرسل في وشحنا بأن يكون استعماله في لازمه وهو التحسين أو استعارة مصرحة تبعية فيه بأن يكون شبه تحسين الشرح بالأبحاث بتزيين المرأة بالوشاح أو استعارة مكنية في الشرح حيث شبهه بعروس تلبس بالوشاح أوفى الأبحاث الشريفة حيث شبهها بالوشاح ووشحنا على كل منهما تخييل (قوله وحط الخ) من عطف السبب على السبب لأن حط الحجب سبب لإخراج النتائج أو العلول على علته الغائية لأن غاية حط الحجب إخراج النتائج أفاده في الكبير . أقول الظاهر أن السبب والعللة الغائية للحط المذكور خروج النتائج لإخراج الله إياها فاعل جعله مسببا عن الحط وعللة غائية له باعتبار أثره وهو الخروج فتأمل والحط في الأصل الإزاحة الحسية من علو إلى سفلى فتجاوز به هنا إلى مطلق الإزاحة الحسية لعلالة الإطلاق والتقييد ثم إلى الإزاحة المعنوية لعلالة المشابهة (قوله بدل) أى بدل بعض من كل على ما قرره شيخنا الشارح في درسه أو بدل اشتال (قوله من مجموع الجار والمجرور) أقول هذا هو الظاهر فما إذا كان الجار الثاني غير الأول لفظا كما هنا ويحتمل إذا كان عينه أن يكون المبدل منه المجرور الأول والمبدل المجرور الثاني ولادخل الحرف في الإبدال وإنما أظهر مع البديل إيضا كما يفيد هذا قول غير واحد في كثير من المجرورات أن المجرور بدل من المجرور قبله بإعادة العامل لكن يرد عليه تصريح بعضهم بوجوب حذف عامل البديل فتأمل (قوله أعنى عنهم) أقول لوجه لهذه العناية ولوقال أى عنهم يعنى عن عقلمهم الذى كالماء لكان وجها (قوله فمن الخ) فرع على التفسير المذكور ثلاثة أشياء: الأول كون من بمعنى عن والثاني كون أل عوضا عن الضمير وقد جرى في هذين على مذهب الكوفيين إذ البصريون لا يميزون نيابة بعض الحروف عن بعض اطرادا ويحملون ما يؤم ذلك على الشذوذ أو التجوز في الفعل بتضمينه معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ولا تعوض أل عن الضمير ويحملون ما يؤم ذلك على حذف الضمير. والثالث كون الإضافة في سماء العقل من إضافة المشبه به إلى المشبه كما في لجين الماء والتسمية بالمشبه به والمشبه باعتبار ما كان قبل حذف أداة التشبيه لفظا وتقديرا وتناسى التشبيه قصدا للبالغة لأن إضافة المشبه به إلى المشبه من فروع التشبيه البليغ وهو ما حذف في الأداة كذلك ولما كان في هذا توسع بحذف الأداة أطلق عليه المصنف في شرحه إجازة بمعنى التوسع لابعنى الإجازة المصطلح عليه عند البيانين كذا حملة عليه الشارح في كبره وتجوز بعض تشبيه العقل بالفلك الأعظم في النفس على طريق الاستعارة المكنية وجعل السماء تخيلا يرد بأن السماء ليست من لوازم الفلك الأعظم وخواصه بل هي جرم آخر مستقل بنفسه كالأشياء على من له أدنى إلمام بفن الهيئة ولوجعلت الاستعارة المكنية بتشبيه العقل بالنجم في الاهتداء بكل لكان وجها فاعرفه (قوله ومن بيانية) يصح أن تكون ابتدائية أى كل حجاب ناشئ من الجهل كالبلادة (قوله لكونه محلا الخ) أى فالجامع كون كل محلا لطالع مطلق شموس وقوله المعنوية صفة لشموس بدليل المقابلة بعد وحيد فلا يصح أن يكون قول الشارح شموس المعارف من إضافة المشبه به إلى المشبه بل فيه استعارة مصرحة حيث شبه أصول المعارف وأسمائها بالشموس بجامع كثرة نفع كل والنسبة في المعنوية إلى المعنى من نسبة

أبحاث فنية وشحنا
بها الشرح (وحط)
أى أزال ووضع (عنهم)
أى أرباب الجاهل
(من سماء العقل)
بدل من مجموع الجار
والمجرور أعنى عنهم أى
عن عقلمهم الذى كالماء
فمن بمعنى عن وال فى
العقل عوض من
الضمير والإضافة في
سماء العقل من إضافة
المشبه به إلى المشبه
(كل حجاب) مفعول
حط (من سحب
الجهل) أى الجهل
الذى كالسحاب ومن
بيانية وشبه العقل
بالسحاب لكونه محلا
لطالع شموس المعارف
المعنوية كالأشياء
محلى

الجزئيات إلى كلها (قوله لظهور شمس الاشرار) التعبير أولاً بظهور وثانياً بظهور التفتن وإضافة شمس إلى الاشرار من إضافة الموصوف إلى الصفة والاشراق الاضاء وأما الشروق فهو الطلوع وباب فله دخل (قوله الحسية) نسبة إلى الحس وهو الادراك بالحاسة الظاهرة وهي هنا البصر من نسبة الشيء إلى متعلقه بكسر اللام (قوله لكونه يحجب العقل الخ) أى فالجامع أن كلا يجب : أى يمنع (قوله عن الادراكات) أقول أى عن أن يكون آلة في الادراكات فلا ينافى ما مر أن الإدراك حقيقة النفس ومن نسب إليه الادراك فقد تجاوز وقوله المعنوية : أى المتعلقة بالمعاني لا بالشمس فالوصف محض وكذا إن جعلت الادراكات بمعنى الإدراكات فإن أريد أن الادراكات نفسها معنى من المعاني كان الوصف لازماً أتى به ليقابل به قوله الآتى الحسية لكن جعل الحسية فيها يأتي صفة للشيء الإدراك يبعد هذا الاحتمال (قوله وكل من السحاب والجهل وجودى) أى فتناسب طرفا التشبيه . وأقول أما كون السحاب وجودياً فظاهر وأما كون الجهل وجودياً ففيه أن الوجودى منه إنما هو الجهل المركب أما البسيط فلا لأنه عدم العلم بالشيء عما من شأنه العلم به ولذلك كان بين البسيط والعلم تقابل العدم والمملكة وبين المركب والعلم تقابل الضدين والمقصود هنا مايعمهما ويجب بأنه أراد أن الجهل في الجملة وجودى . وقد اختلف في حقيقة السحاب فذهب الحكماء إلى أنها أبخرة تصاعدت وانعدت ونقل السيوطى في كتابه الهيئة السنية في الهيئة السنية آثاراً فيه في بعضها أنه ثمر شجرة في الجنة (قوله حتى للاتهاء) توجيه ذلك أن يراد بالمعرفة المعرفة السكاملة ويقدر أن الإزالة تدريجية بأن يزال حجاب أوائل العلوم ثم حجاب أواسطها ثم حجاب بقيتها أشار له ابن يعقوب كذا في حاشية شيخنا العدوى على شرح المصنف وبه يندفع ما يتوهم من عدم صحة كون حتى للاتهاء لاقتضاء الاتهائية أن ماى لاتهامه تدريجى والإزالة هنا ليست تدريجية إن قلت الغاية بعد حتى داخلية في المعنى فتقتضى وجود الحط وقت البدو مع أنه ليس كذلك . قلت: محل الدخول إذا لم تكن قرينة على عدمه كما هنا ويمكن أن يكون في قول الشارح : أى إلى أن بدت إشارة إلى ما قلنا لخروج الغاية بعد إلى هذا ويصح أن تكون حتى تفرعية وإليه أشار المصنف في شرحه (قوله أى العرفة التى كالشموس) اقتصر الشارح هنا على جعل الإضافة من إضافة المشبه به إلى المشبه قال في كبيره ويصح أن تكون فيه استعارة بالكناية بأن شبهت المعرفة بالسما والشموس تخييل باقيا على حقيقته أو مستعاراً للسائل الواقع عليها المعرفة اه ويصح أن تكون الشموس مستعارة للسائل المذكورة على طريق التصريحية المستقلة (قوله والجمع للتعظيم) جواب عما يقال الشيء الذى شبهت به المعرفة بناء على ما ذكره من أن الإضافة من إضافة المشبه به إلى المشبه أو الذى جعل لفظه تخييلاً باقياً على حقيقته بناء على اعتبار المسكنية شيء واحد هو الشمس الحسية فكيف الجمع . وحاصل الجواب أنه جمع تعظيماً لها فكأنها شمس متعددة ويحتمل أن الجمع باعتبار تعدد أيامها ومخاطبها وتزايده منزلة تعددها نفسها إما على استعارة الشمس للسائل الواقع عليها المعرفة استعارة مصرحة فالجمعية ظاهرة إذ لاخفاء في تعدد تلك المسائل المرادة من الشمس على هذا الوجه (قوله رآوا مخدراتها) بتقدير الفاء التفرعية أى فزأوا مخدراتها ورأى بصرية فنكتشف حال هكذا يستفاد من صنيع المصنف في شرحه (قوله أى مخدرات شمس) أى فالضمير راجع إلى شمس وهذا باعتبار ظاهر اللفظ وإلا فالضمير فى المعنى على ما ذكره من أن إضافة شمس إلى العرفة من إضافة المشبه به إلى المشبه عائد على المعرفة كما لا يخفى إذ الشمس على هذا الاحتمال مراد بها معناها الحقيقي (قوله يعود إلى المضاف) أى غالباً وقد يعود إلى المضاف إليه كما في قوله تعالى

لظهور شمس الاشرار
الحسية والجهل
بالسحاب لكونه
يحجب العقل عن
الادراكات المعنوية
كما أن السحاب يحجب
الناظر عن إدراك
الشمس الحسية وكل
من السحاب والجهل
وجودى (حتى) للاتهاء
أى إلى أن (بدت) أى
ظهرت (لم شمس
المعرفة) أى المعرفة
التى كالشموس والجمع
للتعظيم (رأوا مخدراتها)
أى مخدرات شمس
المعرفة إذ القاعدة أن
الضمير يعود إلى
المضاف ما لم يكن لفظ
كل فيعود

- ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها - (قوله لما أضيف) فيه إجراء الصفة أو الصلة على غير ملحق له
 لأمن اللبس (قوله شبهت بالرائس) أى تشبيها ضمينا تضمنه تشبيه الصعوبة بتخدير العروس أى
 سترها تحت الحدر بجامع الخفاء في كل واستطارة لفظ التخدير لخص الصعوبة واشتقاق مخدرات بمعنى
 صعبة من التخدير بمعنى الصعوبة كما هو قاعدة الاستطارة التبعية في المشتقات نعم إن كانت مخدرات
 بما غلبت عليه الاسمية والتحق بالجوامد كما قد يرزى إليه كلام الناحك كانت الاستطارة أصلية ولكن
 التشبيه الذى ذكره الناحك قصديا قنامل والقرينة على هذه الاستطارة إضافة مخدرات إلى ضمير شمس
 المعرفة والرؤية ترشيح للاستطارة وكذا الانكشاف إن كان حقيقة في الحسيات فقط وإضافة مخدرات
 إلى الضمير قال الناحك في كبره إمّا يانسية أو من إضافة الخاص إلى العام اه ولعل الأول لا اعتبار
 الصعوبة في معنى المخدرات دون كثرة النفع واعتبار كثرة النفع في معنى الشموس دون الصعوبة
 لاجتماع المخدرات والشموس حيث في المسائل الصعبة الكثيرة النفع وانفراد المخدرات في الصعبة القليلة
 النفع والشموس في كثرة النفع السهلة والثاني لا اعتبار الصعوبة وكثرة النفع معا في المخدرات واعتبار
 كثرة النفع فقط في الشموس فافهم (قوله نعمده) النون إمّا لتكلم العظم نفسه لظاهر سبب مدلولها
 وهو تعظيم النفس والسبب الحامل عليه تعظيم الله به تأهيله للعلم تحثا بشعة الله أولئك مع غيره
 احتقارا لنفسه عن أن يستقل بحمده تعالى (قوله ثانيا) أى حدا ثانيا أوزمنا ثانيا بقطع النظر عن
 كونه بالفعلية أو الاسمية وقوله بعد حمده أولاى حمدا أولا أوزمنا أولا بقطع النظر عن كونه بالاسمية والفعلية
 فالمدعى إنما هو الحمد مرتين إحداها بالاسمية والأخرى بالفعلية لا الحمد مرتين أو أولاها بالاسمية وثانيتهما
 بالفعلية لئلا يعترض بأن الالة الثانية لا تفيد الترتيب أى تقديم الحمد بالاسمية على الحمد بالفعلية ولتقديم الالة
 الترتيب في قوله سابقا وآثر التصدير الخ (قوله بين الأمرين) أى الحمد بالاسمية والحمد بالفعلية وقوله
 الكاسين تثنية كاس وهو الإماء الذى يشرب فيه أو مادام الشراب فيه مؤنثة مهموزة كذا في القاموس
 وقوله مهموزة أى أصالة فلا ينافي في جواز قلبها ألفا. إذا علمت ذلك علمت أن في كلامه استعارة مصرحة
 حيث شبه المجنتين بالكاسين بجامع تحصيل المطلوب بكل ويشرب ترشيح والمراد أنه يحصل ثوبا بالاسمية
 وثوبا آخر بالفعلية (قوله حال) أى بتقدير قد على أشهر القولين وهو وجوب اقتران جملة الحال الماضية
 بقدر لفظا أو تقديرا (قوله أوصفة) قال في الكبير وهذا أولى من جعله حالا لأن الحالية تشعر بتقييد الحمد
 لأن الحال قيد في عاملها . فان قيل الحال هنا لازمة لأنه تعالى جليل دائما . قلنا الحمد مطلقا أفضل من
 الحمد باعتبار وصف اه (قوله على مذهب الكسائي) قال في الكبير كذا ذكره شيخنا لكن لم نطلع
 في كتب النحو على أن أحدا يميز وصف ضمير الغيبة الراجع إلى معين بجملة والجملة لا تكون صفة إلا بالنكرة
 أو معرفة في معنى النكرة والأمثلة التي نقل إجازة الوصف فيها عن الكسائي ليس فيها وصف بجملة بل بمعرفة
 نحو: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم ونحو - لا إله إلا هو العزيز الحكيم - وقولك مررت به المسكين
 والجمهور يحملون مثله على البذل اه وقوله أو معرفة في معنى النكرة مثاله مدخول أل الجنسية كالذى
 في قول الشاعر * ولقد أمرت على اللثيم يسبنى * (قوله يحل المفرد محلها) فيقال جليلا (قوله والاعتراضية
 لا يحل المفرد محلها) وإلا كان لها محل من الاعراب مع أنها لا محل لها منه . أقول قد يبحث فيما علل به
 عدم محله كونها اعتراضية بأنها إمّا يحل المفرد محلها على تقدير أنها محال لا على تقدير أنها اعتراضية وحاول
 المفرد محلها على تقدير أنها محال لا يمنع محله كونها اعتراضية لا يحل المفرد محلها مسوقة لانشاء التعظيم
 كما في سائر الجمل المحتملة للاعتراض والحالية ومن هذا مع مأمّر مما ردد على كونها صفة أوحالا تعلم
 وجه قول شيخنا العدوى وجعل الجملة معترضة أولى وفي بعض النسخ الاقتصار على مانصه أى

لما أضيف إليه والمراد
 بالمخدرات هنا المسائل
 الصعبة شبهت
 بالرائس المستطارة تحت
 الحدر (منكشفة)
 أى متضحة (نعمده)
 ثانيا بعد حمده أولا
 تأسياب حديث «إن الحمد
 لله نعمده» ولأن الأول
 بالجملة الاسمية والثاني
 بالفعلية فقصد الجمع بين
 الأمرين ليشرح بكل
 من الكاسين (جل)
 أى عظم حال أوصفه
 للضمير في نعمده على
 مذهب الكسائي لأنه
 يجوز عنده وصف
 الضمير بالجملة إذا كان
 ضمير غيبة والوصف
 للمدح أو اللوم ولا يصح
 كونها اعتراضية لأنها
 يحل المفرد محلها
 والاعتراضية لا يحل
 المفرد محلها

عظم جملة لانشاء التعظيم أو خبرية حالية اه وتقل عنه أنه رجع إلى هذه النسخة آخرها وضرب على الأولى وفي أول وجهي هذه النسخة ارتضاء كون الجملة اعتراضية هذا تحقيق المقام (قوله على الانعام) على تعليلية كما في قوله تعالى - ولتسكروا الله على ما هداكم - (قوله بنعمة الايمان) الاضافة للبيان. وأقول كان مقتضى الظاهر أن يقول بنعمتي إلا أن يقال حذف المضاف من الثاني لدلالة المضاف في الأول عليه أو يقال المفرد المضاف يعم قال في الكبير إنما يخص الحمد بهما مع كون نعم الله تعالى على العبد كثيرة لا تحصى لأنهما أجل النعم الدنيوية والأخروية وأساسها (قوله أى تصديق الخ) هذا معناه شرعا أما لغة فطلق التصديق وقوله في جميع ما أى أحكام أو الأحكام التي علم الخ وتذكر الضمير في به مراعاة لفظ ما كما هو الأوضح لكن جعل مانكرة بمعنى الأحكام لا يمتشي على مذهب من يمنع تأكيد النكرة (قوله ضرورة) مفعول مطلق لقوله علم على حذف مضاف أى علم ضرورة أو منصوب برفع الخافض أى بالضرورة ومعنى كونه علم ضرورة أن العلم به صار لاشتهاره بين الخاص والعامة يشبه العلم الضروري الحاصل لاعن نظر لأنه ضرورة حاصل لاعن نظر كالناجئ (قوله أى قبول النفس لذلك) أى لجميع ما علم الخ وعطف الاذعان على القبول عطف مرادف وفسر التصديق بذلك لعدم كفاية مجرد ما يتبادر منه في تحقق الايمان وهو النسبة إلى الصدق (قوله على ما هو الخ) متعلق بمحذوف أى وقولى أى قبول الخ مبنى على تفسير أو التفسير الذي هو الخ وقوله على التحقيق متعلق بتفسير ومقابلة أن التصديق المنطوق مطلق إدراك وقوع النسبة أو لاقوعها ولومن غير إذعان وتسليم لها كلسياني ذلك في أنواع العلم الحادث قال في الكبير قال السعد: والحق أن بينه وبين الكفر تقابل لعدم والملكة بناء على أن الكفر عدم الايمان عما من شأنه وأما على أنه العناد والانكار لشيء مما علم من ذلك أى الجحود له فينبغي التصناد اه وعلى الثاني يكون ارتقاعهما فيمن نشأ في شاطئ جبل خلى الله من الأمرين (قوله مع الاقرار) ظرف مستقر حال من تصديق أى كاتنا مع الاقرار وقوله على قول أى ضعيف ذهب قائلوه إلى توقف الايمان على الاقرار ثم اختلفوا فقال بعضهم شرط وقال بعضهم شرط محبة والراجح مقابله وهو عدم توقف الايمان على الاقرار وإنما هو شرط لاجراء الأحكام الدنيوية (قوله أى الخضوع الخ) هذا معناه شرعا ، أمامعناه لغة فطلق الخضوع والانقياد وعطف الانقياد على الخضوع تفسيرى وقوله بقبول الأحكام الظاهر أن التاء لتصور الخضوع والانقياد وقوله أى أعمال الجوارح يحتمل أنه تفسير للأحكام فيكون تسميتها أحكاما لتعلق الأحكام بها فسال معنى عبارته حيث أن الاسلام قبول أعمال الجوارح أى قبولها الظاهرى وهو التلبس بها كما هو مقتضى ماسيد كره من تقابل الايمان والاسلام مفهومهما ويحتمل أنه تفسير لقبول الأحكام أى قبولها الظاهرى على ما مر فسال معنى عبارته حيث أن الاسلام أعمال الجوارح كما اشتهر وعبارته في الكبير والاسلام له إطلاقات فيطلق على مجموع الدين وعلى الخضوع والانقياد والاستسلام وعلى مظهر ذلك وهو عمل الجوارح اه وهى واضحة (قوله اعتبارا بمفهومهما) أى التباير كما يشير اليه قوله لتبايرها مفهومها أى معنى وحقيقة وقوله لتبايرها ماعلة لاعتبار المفهوم أى واعتبر المفهوم لا المصادق لتباير. ووجه التباير واضح مما قررنا وقوله لأنه في مقام الاطناب علة لاعتبار المفهوم للعلل بتبايره أى اعتبر المفهوم للتباير ولم يعتبر المصادق المتحد لأنه في مقام الاطناب علة للتباير علة للاعتبار مطلقا عن العلة وكونه في مقام الاطناب علة له مقيدا بطله هى التباير فكأن العامل في اللامين مختلف فلا اعتراض على عبارته بأن فيها تعلق حرفي جر متعدين لفظا ومعنى بمامل واحد كذا اشتهر . ويرد عليه أن الاعتداد باختلاف العامل بذلك يؤدى إلى عدم تصور هذا التعلق أصلا فلا يكون لمفهوم له معنى فتأمل ومعنى اتحادها ماصدا

(على الانعام بنعمة الايمان) أى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم بحديثه ضرورة أى قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق على التحقيق مع الاقرار بالسان على قول (والاسلام) أى الخضوع والانقياد بقبول الأحكام أى أعمال الجوارح وذكرها المصنف مما اعتبارا بمفهومهما لتبايرها مفهومهما لأنه في مقام الاطناب وهو مقام الحمد

أن القديس الذي يصدق عليها أنها مؤمنة يصدق عليها أنها مشبهة وبالعكس فهما متساويان وعمود
 فلا يوجد مؤمن إلا وهو مسلم ولا مسلم إلا وهو مؤمن . واعلم أن الكلام في الإيمان الكامل بمصاحبة
 الأعمال والاسلام الكامل بمصاحبة التصديق إذ هما التحدان ماصداق . أما أصل الإيمان وأصل الاسلام
 فلا تلازم بينهما حتى يتحدا ماصداق بل ينفردان كما في المصدق بقلبه الغير العامل بمجوارحه والعامل
 بمجوارحه الغير المصدق بقلبه (قوله والاكثر) بالجر عطفًا على الحمد (قوله أي ميزنا) أشار به إلى
 أن معنى تخصيص شيء بأخر تمييزه به على غيره أي إفراده من بين أمثاله بالآخر وقصر الآخر عليه
 ولهذا كان الغالب استعمالا دخول الباء بعد التخصيص والاختصاص والتخصيص والحصول
 وما اشتق منها على القصور وإن دخلت على القصور عليه أيضا بقلة قصدا في نحو خصصت الجود بزيد
 إلى معنى قصرت الجود على زيد صرح بذلك السعد في شرح التلخيص والسيد في حاشية المطول
 وحاشية الكشف كما نقله يس في حاشية مختصر السعد إذا ما قاله سم من أنهما وإن اتفقا على
 جواز الأمرين لغة اختلفا في الغالب استعمالا فقال السعد الغالب في الاستعمال دخول الباء على القصور
 وقال السيد دخولها على المقصور عليه فأحرص على هذا التحقيق (قوله معاشر المسلمين) منصوب
 بأخص محذوفا وجوبا . فإن قلت : بعض مزاي هذه الأمة الحاصلة لها بسببه عليه الصلاة والسلام يم
 كيفارها كالأمن من الحيف والنسخ فلا يتجه تخصيص المسلمين بالذكر على ما صدر به الشارح بعد
 من تقدير مزاي . قلت : تخصيصهم بالذكر لأنهم المختصون بمجموع تلك المزاي أو لشرفهم (قوله
 بمزاي خير) من إضافة السبب إلى السبب أي بمزاي لنا سببها خير الخ يدل على ذلك قول الشارح في كبره
 وفي كثير من نسخ هذا الشرح الصغير بمزاي بسبب خير من قد أرسلنا وعلى هذا يندفع شيان واردان
 على حمل الأضافة على ما يتبادر منها من أن هذه المزاي له نفسه صلى الله عليه وسلم الأول أن من جملة
 مزايه رسالته فيرد الاعتراض الآتي الذي قصد الشارح الفرار منه وإن أمكن الجواب بأن المراد
 من خصنا بمجموع تلك المزاي وإن لم يخص بكل واحدة منها ولا شك في اختصاصنا بالمجموع الثاني
 أن المخصوص بمزايه صلى الله عليه وسلم هو نفسه لأنحن لقيامها به دوننا وإن أمكن الجواب بأن
 جميع ما وهب لنبينا من العطايا فهو يعم مسلمي البرايا (قوله أي أفضل) بين به أن خير هنا أفضل
 تفصيل حذف منه الهمة تخفيفا ومثله بكثرة شر وقلة حب كما بين في محله لا تخفف خير بتشديد
 الياء كمت وميت وهين وهين ولين وتفضيله صلى الله عليه وسلم على سائر الرسل والأنبياء بتفضيل
 من الله تعالى لا بسبب زيادة كلالته كما أو كفا عن كمالهم وإن جزمنا بتلك الزيادة ومن أين لنا أنها
 سبب التفضيل حتى ندعي ذلك على أن الله تعالى هو الذي وهبه تلك الزيادة هذا ما ارتضاه في كبره
 ونقله عن الامام ابن عباد في رسالته الكبرى والشيخ السنوسي في شرح مغرر الصغرى وقال إنه كلام أهل
 التحقيق من أئمة الكلام (قوله من قد أرسلنا) أي إنسان أوفى لأرسول للتأصيل قوله قد أرسلنا
 (قوله أو التقدير) عطف على مقدر أي التقدير ما ذكر أو التقدير خصنا بشفاعته أي الخاصة بالمؤمنين
 لأن له صلى الله عليه وسلم شفاعات كثيرة منها الشفاعات العظمى وهي شفاعته في أهل الموقف لتفصيل القضاء
 وبذلك يسقط ما يقال إن شفاعته ليست مقصورة علينا بل يتنفع بها جميع الناس حتى الأمم السابقة
 والكفار (قوله بالفعل) قيد به لأن الأمم السابقة متابعون له بالقوة لأن رسوله من نواب عنه (قوله إلى ذلك)
 أي تقدير أحد الأمور الثلاثة المذكورة وقوله ثلاثا يرد الاعتراض أي لو أبقينا العبارة على ظاهرها من
 أن معناها من خصنا رسالته خير الخ وهذا الاعتراض إنما يرد على كون الباء داخلة على المقصور أما على
 كونها داخلة على المقصور عليه . والمعنى أنا مقصورون على رسالته لا تتجاوزها إلى رسالة غيره فلا يرد كما

والاكثر من هذا التيم
 وهما كلام نفيس
 وشيئا به الشرح (من
 خصنا) أي ميزنا معاشر
 المسلمين (ب) محزاي
 (خير) أي أفضل
 (من قد أرسلنا)
 أو التقدير خصنا
 بشفاعته أو متابعيه
 بالفعل وإنما احتجنا
 إلى ذلك لئلا يرد
 الاعتراض بأن رسالة
 النبي صلى الله عليه
 وسلم ليست مقصورة
 علينا بل هو مرسل
 للخلق كافة والرسول
 كما قال بعض المحققين
 نواب عنه (وخير من
 حاز) جمع

في كبره هذا ويؤكد إبقاء العبارة على طاهرها وجعل الباء داخلية على المقصور . ودفع الاعتراض بأن المراد الرسالة بالباشرة **(قوله)** عطف خاص على عام لاعتبار التلاصق في الضم على ما اشتهر دون الجمع **(قوله)** العلاء أصله علو بوزن كبر قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **(قوله)** جمع عليها بالضم والقصر وبمعناها العاليا بالفتح والمد **(قوله)** يصح فيه أي يقطع النظر عن الرسم **(قوله)** لكن الرسم لا يساعد النصب أقول الرسم يقبل النصب بناء على عادة المتقدمين من كتابتهم النصب المنون بصورة الرفوع والجرور واستغنائهم عن رسم الألف بتكرار الشكلى كذا في حاشية البرماوى على شرح المنهج نقلا له عن النووى والسيوطى . وفي حاشية سلطان عليه أن ذلك طريقة ربيعة اه وهو الموافق لغتهم من الوقت على المنسوب بغير ألف فقول الشارح لكن الرسم لا يساعد النصب مبنى على الشائع من كتابة المنسوب المنون بالألف **(قوله)** والمناسب للتعظيم رفعه أي ليكون الاسم مرفوعا كأن مسماه مرفوع الرتبة وليكون عمدة كأن مسماه عمدة الخلق وإنما قال والمناسب للتعظيم لأن الراجح عربية الجر بدلا أو عطف بيان لموافقة الأصل من عدم التقدير أما الرفع فيحوج إلى تقدير هو والنصب يحوج إلى تقدير أمدج وما يرد على البدلية من أن اللبدل منه في نية الطرح تقدم دفعه **(قوله)** معتنى أنه بذل من واو لأنه من قفا يقف قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **(قوله)** الهاشمي نسبة إلى هاشم أخى المطلب وهاشم هذا أبو عبد المطلب وهو أبو عبد الله وهو أبو النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** المصطفى أصله مصنفو قلبت التاء طاء لوقوعها بعد أحد أحرف الطباق الأربعة الصاد والضاد والطاء والواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **(قوله)** أي المختار اسم مفعول فألفه منقلبة عن ياء مفتوحة **(قوله)** لشدة حبه إما علة للذبح أو لوجه بعد تعليقه بالمدح على مامر **(قوله)** لأنه من تقديم العام على الخاص لا يرد قوله تعالى - وكان رسولا نبيا - لأن نبيا حال والحال وإن كانت وصفا في المعنى تفيد المقارنة لعاملها فنبيا أفاد مقارنة النبوة لكونه رسولا وامتناع الاتيان بالعام بعد الخاص إنما هو لعدم القاعدة فإذا أفاد كافي الآية لم يمتنع . فان قلت: الصفة تفيد المقارنة إذا كانت لازمة مع أنها لا يحسن تأخيرها عن الأخص منها . قلت : إفادتها المقارنة لامن حيث كونه صفة بل من خارج وهو العلم بكونها لازمة أفاده الشارح في كبره . أقول : وذهب الشيخ محي الدين بن عربي في فتوحاته المسكية إلى أنه يشترط في مسمى النبي أن يختص بحكم لا يشاركه فيه قومه فيكون بينه وبين الرسول عموم وخصوص من وجه ونقله عنه العارف الشمراني في الكبريت الأحمر وأقره وعلى هذا لا إشكال أصلا فاحفظه **(قوله)** سبحانه في الشرح في المختار السماح الجود وسمح به يسمح بالفتح فيهما سماحة وسماحا أي جاد وسمح له أي أعطاه وسمح من باب ظرف صار سمحا يسكون الميم وقوم سمحا بوزن فقهاء وامرأة سمحة يسكون الميم ونسوة سماح بالكسر والمسامحة المساهلة وسامحوا تساهلوا اه وقد أساء صاحب القاموس في صنيعه هنا فآثر به من اغتر فضبط الميم في عبارة الشارح بالضم وفي الشرح ظرف لغو متعلق بسمحننا أو مستقر حال من مجرور الباء والأول أولى وما ضعف به من أن الشرح مسموح به لاقية لا يخفى على أحد ما فيه **(قوله)** من الصلاة المأمور بها أي مشتق من الصلاة المذكور الأمر بها في الخبر حيث قيل فيه أمرنا الله أن نصلي عليك وهي بمعنى طلب الرحمة لأنها من الخلق أي وليس مشتقا من الصلاة بمعنى الرحمة لأن تلك من الله تعالى كذا قرره شيخنا الشارح وأقره شيخنا الأجهوري وغيره . وأقول لا يخفى أن هذا لا يتأتى في كلام المصنف لاستناد الصلاة فيه إلى الله تعالى فلا يصح أن تكون من الصلاة المأمور بها في الخبر التي هي طلب الرحمة وأن هذا إنما يتأتى لو أسند المصنف الصلاة إليه كأن قال أصلى عليه فالصواب أن صلى

وضم (الغامات العلاء) جمع عليها خلاف السفلى مثل كبر وكبرى (ص) يصح فيه أوجه الإعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد النصب والمناسب للتعظيم رفعه (سيد كل معتنى) أي متبع (العربي الهاشمي المصطفى) أي المختار وهذه نفوت جم بها للذبح لشدة حبه صلى الله عليه وسلم ومن أحب شيئا أكثر من ذكره ولا يخفى حسن تقديم العربي على الهاشمي والهاشمي على المصطفى لأنه من تقديم العام على الخاص كحيوان ناطق وههنا أنجأت شريفة سمحننا بها في الشرح (صلى عليه الله) من الصلاة المأمور بها في خبر « أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد » الخ

في كلامه من الصلاة بمعنى الرحمة لا بمعنى طلب الرحمة وأن الجملة خبرية لفظاً عليه بمعنى فيكون طلب الرحمة مستغداً من الجملة لا من صلي فقط وإذا أردت حل كلام الشارح على وجه صواب فاحل المراد أن صلاة المصنف بقوله صلى عليه الله فرد من أفراد الصلاة للأمر بها في الخبر لا من أفراد الصلاة بمعنى الرحمة ولا شك أن الأمور بها في الخبر بمعنى طلب الرحمة وأن صلاة المصنف بقوله صلى عليه الله فرد من أفراد طلب الرحمة وفائدة قوله الأمور بها الخ على هذا التنبيه على سبب صلاة المصنف وكأنه قال ما صلى عليه للأمر بالصلاة عليه في خارج وهذه النكتة متجهة على ما قرره الشارح أيضاً تأمله فإنه نفيس (قوله والحق أن معناها واحد الخ) قاله ابن هشام في منفيه فيكون من المشترك للنزوى أى الذى لم يتعدد فيه الوضع لا للفظي وهو ما تعدد فيه الوضع ، وقد استدل عليه بأمر نوقش فيها فارجع إلى الفتى وما كتب عليه (قوله وهو العطف) بفتح العين وهو لغة الميل والجنز وللردابه هنا الاحسان بأى وجه أما بكسر العين فهو الجانب (قوله بالنسبة الخ) لئى فهو مختلف الحقيقة بسبب اختلاف العاطف (قوله أى التفضل) أى لا الكيفية النفسانية التى تقتضى التفضل كاهو معنى الرحمة فى الأصل لاستحالتها فى حقه تعالى ومنهم من حمل الرحمة فى حقه تعالى على إرادة التفضل أى الاحسان وكل صحيح ثم الرحمة المطلوبة منه تعالى لتبينا صلى الله عليه وسلم رحمة تليق بجماله عليه الصلاة والسلام زيادة على ما عنده لأن الكامل يقبل السكمان ومثل ذلك يقال فى حتى سائر الأضياء والأولياء (قوله والله الملائكة بمعنى الاستغفار) أقول: التبادر من الاستغفار طلب للضرورة فيكون فيه قصور لأن صلاتهم تكون بطلب الرحمة أيضاً كأورد في الخبر فإذا حمل الاستغفار على ما صدق بطلت النغرة وطلب الرحمة اندفع التصور هذا والأحسن ما ذهب إليه كثير من المحققين أن الفتاة بالنسبة إلى من سواه تعالى من الملائكة والآدميين وغيرهم بمعنى الدعاء (قوله وإلى الآدميين والجن) أى غيرهم من سائر الحيوانات بل والجمادات لما في السيرة الخلية في باب ابتداء الوحي كان عليه الصلاة والسلام إذا أراد أن يقضى حاجة الإنسان بعد عن الناس فلا يمر بحجر ولا شجر ولا مدر إلا يقول الصلاة والسلام عليك يا رسول الله ولا يماخص الآدميين والجن بالذكر لشرفهما (قوله التضرع والمطام) عطف عام على خاص لأن التضرع هو الدعاء بخضوع وذلة لا عطف تفسير كازعم قال في الكبير ومن فضائلها أى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فاجازت من تأثيرها والنفع بها في التنوير ورفض اللمعة كما أشار إليه المصنف في الشرح حتى قيل إنها تنكح عن الشيخ في الطريق وتقوم مقامه حسبما حكاه الشيخ السنوسي في شرح صفراء وسيدنى أحمد زروق وأشار إليه الشيخ أبو العباس أحمد بن موسى النخعي في جواب له لكن سمعت من الشيخ أن المراد أنها تقوم مقامه في مجرد التنوير أما الوصول إلى درجة الولاية فلا بد فيه من شيخ كاهو معلوم عند أهله قالوا واخصت من بين الأذكار بأنها تذهب حرارة الطباع وتقوى النفوس بخلاف غيرها فإنه تثير حرارة فيها اه (قوله ما دلم الحجاب الخ) كناية عن تأييد الصلاة وليس المراد تقييدها بعدة خوض العقل لحجاب من بحر المعاني وفي قوله يخوض مجاز عقلى من إسناد الشيء إلى آتة والخائض حقيقة النفس كاتر (قوله من بحر المعاني) حال من لجأ لأن نعت الكثرة هنا غم عليها أهرج حالاً ومن تبعيضية (قوله التى كالبحر) أى في الكثرة والمعة (قوله فيضطرب لايسمى لجة) أتى به مع علمه مما قبله تلويحاً إلى أن قول المصنف في شرحه اللمعة البركة ليس على إطلاقه بل يحمل على ما ذكره الشارح (قوله شبه المسائل الصعبة) قصده بكون المشبه خصوص المسائل الصعبة الفرار من الجمع بين طرفي التشبيه على وجه يقى عن التشبيه لأن المشبه خصوص المسائل الصعبة وهي لا تذكر بخصوصها في الكلام ودخولها في عموم المعاني لا يضر قررره شيخنا الشارح (قوله استعارة أصلية) لجرباها

والحق أن معناها واحد وهو العطف لكن العطف بالنسبة إلى الله تعالى بمعنى الرحمة أى التفضل وإلى الملائكة بمعنى الاستغفار وإلى الآدميين والجن بمعنى التضرع والدعاء (مادام الحجاب يخوض من بحر المعاني) أى المعاني التى كالبحر (لجبا) جمع لجة وهي الماء العظيم المضطرب تفسير المضطرب لايسمى لجة شبه المسائل الصعبة بالبحر واستعار لفظ البحر لها استعارة أصلية نصريحية وفي الاتيان بمن

في اسم جاند تصريحية للتصريح بلفظ المشبه به (قوله إشارة إلى أنه لا يحتوي على جميع المعاني إلا الله تعالى) هكذا قال المصنف في شرحه قال الشارح في كبيره بقوله ذلك عن المصنف قلت وهو صريح في الرد على من ادعى أن النبي صلى الله عليه وسلم علة مساو لعلم الله تعالى يحيط بكل شيء من كل وجه إحاطة كإحاطة علم الله تعالى وأنه ما توفي حتى أعلمه الله تعالى بكل شيء علم إحاطة وقد ألف شيخ شيخنا العلامة اليوسفي تأليفا في الرد على من زعم ذلك وتكفيره واستدل على ذلك بأدلة عقلية ونقلية ثم قال الشارح لكن شيخ شيخنا بالغ في القول بالتكفير والذي يظهر عدمه لأن هذه الوازيم أي التي ذكرها على القول المتقدم بعيدة لا يقول بها هذا القائل ولازم المذهب ليس بمذهب إذا كان اللازم بعيدا اه (قوله وآله) اسم جمع لا واحدا له من لفظه وألفه قيل منقلبة عن واو متوحدة بدليل تصغيره على أويل وقيل عن همزة منقلبة عن هاء بدليل تصغيره على أهيل وإعاقبت الماء همزة مع كونها أخف من الهمزة توجه إلى قلبها ألفا ثم يرد بها واو هاء لم تقلب الماء ألفا من أول وهلة لعدم التنظير ودليل الأول أوضح لا يمكن البحث في دليل الثاني باختلاف أهيل تصغير أهل لا آل وإن أجاب بعضهم عنه بأن تحسين الظن بالنقل يدفع هذا الاحتمال ولا يضاف إلا إلى الشريف حقيقة أو صورة (قوله اسم جمع اصحاب) هذا مذهب سيبويه وذهب الأخفش إلى أن من جموع التكسير للكثرة وزن فعل كركب ومحب ورد بأن ركبا ومحباصفران على لفظهما فيقال ركب ومحب وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد إلى مفردة ثم يجمع بالواو والنون أو الباء والنون إن كان لذكر عاقل وإلا فبالألف والتاء فيقال في تصغير رجال رجليون ودرهم درهمان والفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس أن الجمع مادل على أكثر من اثنين دلالة تكرار الواحد بالعطف فهو من باب السكبية وينقسم إلى جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة من ثلاثة إلى عشرة وجمع الكثرة من أحد عشر إلى ما لا نهاية له وهذا هو المشهور والذي رجحه السعد وتبعه الدماميني وغيره أن جمع الكثرة أيضا من ثلاثة فهما مشتركان في المبدأ ومحل التفرقة المذكورة بينهما إذا جمع المفرد عليهما فإن لم يجمع إلا على وزن قلة أو على وزن كثرة كأرجل جمع رجل بكسر فسكون ورجال جمع رجل بفتح فضم كان ذلك الجمع مشتركا بين القلة والكثرة وعمله أيضا في نكرات المجموع لا معارفها فلا يتأني ماصرح به الأصوليون وغيرهم من أن الجمع المحلى بال مطلقا من صيغ العموم والصحيح أن جموع القلة ستة جمعا التصحيح وأفعلة وأفعال وأفعال وفعلة وذهب قوم من المحققين كالرشي إلى أن جمعي التصحيح موضوعان لأكثر من اثنين من غير دلالة على قلة أو كثرة وبقية جموع التكسير جموع كثرة وهي ثلاث وعشرون وقيل أكثر والغالب أن للجمع واحدا من لفظه وقد لا يكون فيقدر أن له واحدا من لفظه كأعراب وزعم بعضهم أن مفردة عرب ردت بأن العرب يسمي الحاضرين والبادين والأعراب يخص البادين والجمع لا يكون أخص من مفردة واسم الجمع مادل على أكثر من اثنين دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماة فهو من باب السك والغالبا أنه لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وقد يكون له ذلك كصحب وركب وظاهر التعريف أن قولهم اسم جمع معناه اسم يدل على جماعة لأن مدلوله لفظه الجمع كاقيل واسم الجنس مادل على الحقيقة ثم إن كان وضعه لما يفيد الوحدة فاسم الجنس الأحادي كأسد أو بشرط استعماله في أكثر من اثنين من أفراد حقيقة فاسم الجنس الجمعي والغالب الفرق بينه وبين واحده بالتاء وكون التاء في المفرد وقد يفرق بينهما بياء النسب كروم ورومي وزنج وزنجي وقد تكون التاء في الجمع كافي كأمة وكلمة بعضهم يقول للواحد كلمة وللجمع كلمه على الغالب أولا ولا بأن يصدق القليل والكثير فاسم الجنس الأفرادى كلمة وتراب أقول: ماذا ذكرناه في اسم الجنس الجمعي هو ما اشتهر والذي ذكره أهل اللغة كصاحب القاموس أن كلا من روم وزنج

إشارة إلى أنه لا يحتوي
على جميع المعاني إلا الله
تعالى (وآله ومحبه)
اسم جمع لصاحب لاجمع
له لأن فعلا

وتدعى باسم جليل مخصوص فيكون كل موطن أو مجموعة الجليل ويكون نسبة الواحد إليه لكونه بعض
 منها فظهر تيمم وتعميم فاعرف ذلك **(قوله لا يكون جمعا لفاعل)** أقول: يوم أنه يكون جمعا لغير فاعل
 مع أنه ليس من أبنية الجموع بالسكينة على الصحيح وقد يقال إنما قال لفاعل موافقة لفرد الواقع هنا **(قوله)**
لأنه أى العطف على الضمير في عليه من غير إعادة حرف الجر المفهوم من قوله وعطف الآل والصحب على
 الضمير في عليه من غير الخ وقوله جائز على الصحيح عند المحققين وهو مذهب ابن مالك ومن وافقه ومن
 شواهد قرآنة من قرأ تسألون به والأرحام بحجر الأرحام ومقابلة منع العطف على الضمير المحرور من غير
 إعادة الجار إما أو حرفا بل إذا أريد العطف أعيد الجار وجوبا وهل العطف لجموع الخافض والمفوض
 على مجموع الخافض والمفوض أو للمفوض فقط على المفوض فقط بإعادة الخافض خلاف بيته في
 حاشية الأشتوني وبتقرير كلام الشارح على هذا الوجه الواضح اتضح فساد الاعتراض عليه بأن الخلاف
 ليس في مجرد العطف على الضمير كما تقتضيه عبارته بل في العطف عليه بدون إعادة خاضة **(قوله)** هو
 والهداية زاد في كبريه والهدى بفتح فسكون **(قوله)** عندنا أى معاشر أهل السنة كما في كبريه خلافا
 للعزلة في تخصيصهم لها بالدلالة الموصلة هذا ماشتهر نقله عن الفريقين كما نقله التفتازانى وقد نقض الأول
 بقوله تعالى - إنك لاتهدى من أحببت - والثاني بقوله تعالى - وأما نوح فهدىناه - الآية وفتح باب
 التأويل لأحد الفريقين دون الآخر خلاف الانصاف فالذى يظهر أنها تطلق بالمعنيين **(قوله)** من شهبوا
 صفة للصحب كما يدل عليه الاستدلال بالأحاديث الآتية وهو ايضاح لقوله ذوى الهدى إن لم يرد بالهدى
 اهتدائهم أنفسهم وإلا كانا متغايرين **(قوله)** غير الشمس والقمر أى وأماهما فلا يسميان نجما وإن كانا
 ناجمين: أى طالعين لأن وجه التسمية لا يوجبها بل كوكبان فالكوكب أعم من النجم **(قوله)** في الاهتداء
 بهم دفع بتقدير بهم ما يقال تشبيههم بالأنجم إنما هو في الهداية للغير لا في اهتدائهم أنفسهم . وحاصل
 الدفع أن الاهتداء مصدر للمبنى للفعل وصلته محذوفة والمعنى في أن يهتدى بهم ويدفع أيضا بتقدير مضاف
 أى في سبب الاهتداء وهو الهداية. أقول: لكن يرد على تقدير بهم أن جامع التشبيه يجب وجوده في
 المشبه به والمشبّه والاهتداء بالصحب غير موجود في الأنجم ويمكن دفعه بجعل في سببية داخلية على سبب
 تشبيه الصحب بالأنجم لاعلى جامعهم فتدبر **(قوله)** هو الله تعالى أولا الخ أقول لو قال والمشبّه أولا هو الله
 تعالى وثانيا هو النبي الخ لكان أوضح **(قوله)** فقد روى في الأحاديث القدسية دليل لقوله والمشبّه هو الله
 تعالى أولا وقوله وقال صلى الله عليه وسلم دليل لقوله والنبي صلى الله عليه وسلم ثانيا وقد يبحث في الأول
 بعدم عموميه لجميع الصحابة لأن قوله في الحديث عما يختلف فيه أصحابه يدل على أن سياق الحديث في
 المجتهدين منهم لأنهم الواقع بينهم الاختلاف إلا أن يمنع بأن للمحققين منهم اختلافا بالتبع لاختلاف مقدماتهم
 بفتح اللام وما ذكرناه من أن فيهم المقلدين هو مارجحه بعضهم وفي ابن حجر على الممزية أنهم جميعا
 مجتهدون والأحاديث جمع حديث على غير قياس والقياس لمحدثه كرجف وأربعة وحدث كقضب
 وقضب والحديث في اللغة الشيء الحادث . وأما في مصطلح الحديث فهو الخبر والأثر بمعنى واحد على
 الأصح عند المحدثين وهو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة والأحاديث
 القدسية المروية عن البارى جلّ جلاله نسبة أما إلى القدس وهو بضم فسكون أو بضمين الطهر
 لظهورها عن أن يتوهم فيها الكذب لصدورها عن أصدق القائلين أو إلى روح القدس وهو جبريل
 لنزوله بها عن الله تعالى فيكون من النسبة إلى عجز المركب الإضافي دون صديقه خوفاً للاتباس فتأمل
(قوله) سألت الرب أقول: يتجمل أن هذا السؤال كان شفاها ليلة العراج ويحتمل أنه بواسطة جبريل
 والأول أقرب إلى العبارة ثم هذا السؤال ان كان قبل وقوع الاختلاف فهو من باب الأخبار بالمقدمات

لا يكون جمعا لفاعل
 وعطف الآل والصحب
 على الضمير في عليه من
 غير إعادة حرف الجر
 لأنه جائز على الصحيح
 عند المحققين (ذوى)
 أى أصحاب (الهدى)
 هو والهداية بمعنى الدلالة
 على طريق توصلى إلى
 المطلوب سواء حصل
 المطلوب أم لم يحصل هذا
 هو المشهور عندنا (من
 شهبوا بأنجم) جمع نجم
 وهو الكوكب غير
 الشمس والقمر (في
 الاهتداء) بهم والمشبّه
 هو الله تعالى أولا والنبي
 صلى الله عليه وسلم ثانيا
 فقد روى في الأحاديث
 القدسية وأن النبي صلى
 الله عليه وسلم سأل الرب

وإعطاء قلتان كان الخ لما روي من وقوع بعض الاختلاف منهم في حياته صلى الله عليه وسلم (قوله) مما
 يختلف فيه أصحابه) أى من أحكام الدين التى للإجتihad فيها مبدل (قوله في السماء) حل من النجوم
 وكذا قوله بعضها أضواء من بعض أقول إنما أتى بالحال الأولى مع أن النجوم لا تكون إلا في
 السماء للإشارة إلى علق مراتب أصحابه بعلو على النجوم التى شبهوا بها وإما أتى بالحال الثانية مع
 عدم توقيف جواب السؤال الذى ذكر عليها للإشارة إلى تفاوت مراتب الصحابة كتفاوت مراتب النجوم
 فانهم (قوله) وقال صلى الله عليه وسلم الخ قال في كبره قال العارف بالله تعالى سدى عبد الوهاب
 الشعراني في اللزبان مامعناه إن هذا الحديث وإن كان فيه مقال ليكنه صحيح عند أهل الكشف وقوله
 وإن كان فيه مقال بيانه ما في شرح الإتيان للشهاب الحفاجي أنه روي من طرق كلها ضعيفة بل قال ابن حزم
 إنه موضوع (قوله) بأهم القديمتين هدية جملة شرطية أقول: إن كان المراد بأصحابه جميع الصحابة
 كما هو المتبادر وكما هو مقتضى الاستدلال بهذا الحديث على تشبيههم بالنجوم فالخطاب في اقتديهم أهدتهم
 لغير الصحابة على طريق استحضارهم وفرضهم حاضرين وإن كان المراد بهم أجلة الصحابة من جملة
 الشريعة فالخطاب لغيرهم من بقية الصحابة ويقاس عليهم التابعون فمن بعدهم ثم بعد كتابي هذا
 رأيت عن قتي الدين السبكي أنه نقل عن تاج الدين بن عطاء الله أنه ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم
 كانت له تجليات فرأى في بعضها سائر أمته الإثني عشر بعده فقال مخاطبهم ولا تسبوا أصحابي فلو أنفق أحدكم
 مثل أحد ذهباً ما أدرك مد آدمي ولا يصفى وترضى السبكي منه هذا التأويل وقال ابن السبكي
 تاج الدين كن متكلم الصوفية في عصره على طريق الشاذلية اه ومثله يقال في الخطاب الذي نحن
 بسدده (قوله) التقريب على العقول ضمن التقريب معنى التسهيل فهداه يعلى مع كونه يتعدى باللام
 وقوله بما ألفوه أى من تأمل النجوم في الهداية (قوله) وإلا أى إن لا نقل إنه لتقريب على العقول
 بل قلنا إنه لجر على المعتاد في التشبيه من كون الشبه به أم في وجه الشبه من المشبه لم يصح هذا القول لأن
 الإجتihad الخ خفف من جملة الشرط ماعدا لا الثانية وحذف الجواب بجملة وأبقى علته (قوله)
 فالإهداء بالآل والأصحاب أقول: كان للنسب حذف الآل كما في كبره إذ لا ذكر لهم في الحديثين
 ويكره أن يقال مراده آل الدين هم صحابة وهم مذكورون في الحديثين في عموم الأصحاب وإما
 خصهم الشارح بأنه ذكر حليزتهم الفضيلتين (قوله) أشرفهم من الإجتihad بالنجوم) فمى يمين كون
 تشبيه الأصحاب بالنجوم في الإجتihad تقريبا على العقول لأن الجامع في الشبه أم منه في الشبه به
 (قوله) والخاود في التلار عطف خاص على عام (قوله) بل ومن الدينوى لأن الإجتihad بهم يتضمن
 الانتفاع عن الناسمى التى يترتب عليها التماسيات والحدود (قوله) للانتقال الخ أى عند الانتقال أولافهم
 الانتقال من نوع من الكلام إلى نوع آخر وهو هنا الانتقال من نوع البناء ونحوه إلى نوع ذكر السبب
 الحامل على تأليف الأروحة (قوله) والتقدير أى تقدير الأصل الأول الذى كان حق التركيب أن يكون
 عليه لكن عدل عنه إلى ما يجد ثم عنه إلى وبعد للاختصار (قوله) مهما يكن من شئ) قال في الكبير
 ثم أقيمت أما مقام اسم هو المتبدل وفعل هو الشرط وليس المراد أنها بمعناها وإلا كانت اسما فعلا معا وهو
 لا يقبل فلما وقع ظرف الشرط لم يمتها الغناء اللازمة للشرط غالبا ولوقوعها موقع البدل لزمها لصوق
 الاسم للآدم ليلتمزج لزوم الخاص بكزوم الحيوان للإنسان قضاء بحق ما حذف وبقاء لأثره في
 الجملة ثم أقيمت لولو مقلد أملا وخضت بذلك من بين سائر حروف العطف لأن الواو تشارك أيا في
 كون كل منهما للاستئناف وأضاهى أم الياض واختصت بأشياء فناسب أن تختص بالبناءة عن أما
 اه ومنها كما فهم لما لا يقبل وقد تكون ظرف زمين على قول لبعض النحاة كما في قوله :

عما يختلف فيه أصحابه
 فقال بإعتمد أصحابك
 عندي بالنجوم في البناء
 بعضها أضواء من بعض
 فمن أخذ بشئ مما
 اختلفوا فيه فهو على
 هدى عندي فتح
 الماوسكون الدالوقال
 صلى الله عليه وسلم
 «أصحابي بالنجوم بأهم
 اقتديهم أهدتهم وهذا
 التشبيه للتقريب على
 العقول بما ألفوه وإلا
 فالإهداء بالآل
 والأصحاب أشرف من
 الإجتihad بالنجوم لأن
 الإجتihad بهم ينحى
 من الهلاك الأخرى
 والخواود في التلار بل
 ومن الدينوى بخلاف
 الإجتihad بالنجوم
 (وبعد) يؤتى بها
 للانتقال من أسلوب
 إلى آخر والتقدير مهما
 يكن من شئ فأقول

وانك مهما نطق بلفظك سؤاله وفركك نالاً منتهى الدم أجمعاً

وهي على هذين الوجهين متضمنة معنى الشرط وقد تكون للاستفهام على قول بعض النحاة أيضاً كما في قوله
 * مهمالي الآية . مهماليه * ومن الأول ما هنا ويكن إمامته فأعلاها ضمير يرجع لهما وهذا أقرب
 أو أتمه اسمها هذا الضمير وخبرها محذوف : أي موجوداً ومن شئ : بيان لهما لتأكيد العموم أو للاشتراط
 باستعمال ما هنا فيما يتم العاقل أيضاً كما هو الأنسب بالمقام ويصح أن يكون من الثاني أعني كونها لزمان
 والشرط ففاعل يكن أو اسمها شئ . ومن زائدة لأن الشرط في حكم غير الانيات (قوله بعد البسملة
 وما بعدها) فيه إشارة إلى أن المضاف إليه منوي معناه لافظته وإلحاقاً بعد اسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله
 الخ وعليه فبعد مبنية على الضم ويصح نصبها بالانتوين على نية لفظ المضاف إليه كما بسطنا جميع ذلك
 سابقاً في الكلام على خطبة الشرح (قوله) وإنما قدرنا ذلك التبادر رجوع اسم الإشارة إلى أقول فيرد
 عليه أن علة تقدير أقول ليس ما ذكره الشرح بقوله لأن هذا الظرف الخ بل علة ما أسلفناه في الكلام
 على خطبة الشرح والذي ذكره إنما هو علة ذلك كره بعد عقب أقول كاشير إليه عبارة كبيرة حيث قال
 وإنما قدرنا هكذا لأن الخ ويمكن اعتراض ذلك مفعولاً مطلقاً لمفعولاً به . والمعنى وإنما قدرنا ذلك التقدير
 الشتمل على ذكر بعد عقب أقول لأن الخ فافهم (قوله من متعلقات) بكسر اللام أي معمولات (قوله
 على الصحيح) إنما كان هذا هو الصحيح للوجهين السابقين في الكلام على خطبة الشرح (قوله
 فالنطق) مبتدأ والجنان متعلق بمحذوف حال منه على مذهب من يجيز بحجى الحال من المبتدأ
 كسبويه كما أشار إليه الشارح بقوله بالنسبة للجنان : أي كائنات بالنسبة للجنان : أي ملابس للنسبة
 للجنان ولو قلنا الشارح منسوب بالجنان لكان أقل كلفة وقوله نسبتته مبتدأ ثان خبره كالتنو : أي كنسبة
 النحو كما قدر الشارح ليناسب الشبه به والمشبّه وليتعلق بهذا المضاف المقدر قوله اللسان ويحتمل أن
 يتعلق بمحذوف آخر تقديره منسوب باللسان . والمعنى أن النطق حالة كونه منسوب بالجنان نسبتته كنسبة
 النحو حالة كونه منسوب باللسان ويرجع هذا اشتماله على تشاكل أجزاء العبارة ويرجع مقابله كونه أقل
 تقدراً فتأمل (قوله لأن النطق يطلق الخ) أي فيكون مشتركاً بين ثلاثة معان وهو على الأول والثالث
 مصدر ميمي وعلى الثاني اسم مكان ومن الأول قولهم في تعريف الإنسان حيوان ناطق : أي مدرك
 ادراكاً كلياً : أي كثيراً فقوله السكينة : أي الكثيرة كذا قرره شيخنا الشارح . أقول وحينئذ فالقيد
 لإخراج ادراك غير الإنسان من الحيوانات فلا يقال له منطوق ونطق وإلا كان تعريف الإنسان بما مر غير
 مانع فلا ينهض ما نقل عن الشارح أنه ضرب بخطه في بعض النسخ على لفظ السكينة ولوقال الشارح على
 الإدراك الكلي لكان أنسب بأفراد المفسر أعني النطق (قوله يبرز ذلك) أي يظهره ويدل عليه
 والاسناد مجازي من باب الاسناد إلى الآلة واسم الإشارة يرجع إلى الإبرازات إما بمعناها الصدرى
 أو بمعنى المدركات على طريق الاستخدام لأن اسم الإشارة كالضمير (قوله وهذا العلم الخ) هذا محط
 تغليل التسمية أي فله ارتباط بمعاني النطق الثلاثة فلماذا يسمى بالنطق (قوله به) تقديم الجار والمجرور في
 المواضع الثلاثة ليس للحصر إذ لغير النطق من بقية الفنون دخل في التصيب والتقوى والقدرة للذكورات
 بل للاهتمام به لكونه أدخل من غيره فيما ذكر (قوله تصيب) أي تتكثر وفي نسخة تصيب : أي
 توافق الصواب . أقول النسخة الأولى ربما لا تلائم تفسير السكينة بالكثرة إذ يصير المعنى تتكثر
 الادراكات الكثيرة ولا يتجنى ما فيه من التهاوت إلا أن يراد الكثيرة التبع فتأمل (قوله) وبه تكون
 القدرة أي التامة وقوله على إبراز تلك العلوم : أي بالمعارات وأراد بالعلوم ما عبر عنه فيما تقدم بالادراكات
 وإنما غاير في التعبير فتناً (قوله بفتح الجيم) أما بكسرهما فجمع جنة بالفتح وهي البستان العظيم

بعد البسملة وما بعدها
 للنطق الخ وإنما قدرنا
 ذلك لأن هذا الظرف
 من متعلقات الجزاء
 على الصحيح وهذا
 كلام نفيس انظره في
 الشرح (فالنطق) سمي
 بهذا العلم لأن النطق
 يطلق على الادراكات
 السكينة وعلى القوة
 العاقلة التي هي محل
 صدور تلك الادراكات
 وعلى التلفظ الذي يبرز
 ذلك وهذا العلم تصيب
 الادراكات السكينة
 وتتقوى القوة العاقلة
 وتكمل وبه تكون
 القدرة على إبراز تلك
 العلوم بالنسبة (للجنان)
 بفتح الجيم

(قوله أي القلب الخ) تحصل مما ذكره أن الجنان يطلق على اللطيفة التي تسمى روحا ونفسا وقلبا حقيقة وعلى الذهن المتعلق بتلك اللطيفة مجازا وأن القلب يطلق على تلك اللطيفة وعلى متعلقها وهو الشكل الصوري للحماني والمتبادر أن اطلاقه عليهما حقيقة (قوله قال حجة الاسلام) هو الامام أبو جعفر محمد بن محمد الطوسي الغزالي حجة الاسلام وعجة الدين التي يتوصل بها إلى دار السلام جامع شجاعت الطولم العز في المنطق منها والمفهوم بحر ليس للأخضر ما عنده من الجواهر وحبر سما على السماء وأين للسما مثل ماله من الزواهر قال الشاذلي رأيت المصطفى صلى الله عليه وسلم باهى عيسى وموسى بالغزالي وقال هل في أمثكما مثله قال لا وشهد له أبو العباس المرتضى بالصدقية العظمى ونقل الياقي عن بعض الأولياء الأكابر والعلماء الجامعين بين علم الباطن والظاهر أنه قال لو كان نبي بعد النبي لكان الغزالي ومن حكمه العظيمة جلاء القلب وبصائه يحصل بالذكر ولا يمكن منه إلا الذين اتقوا فالتقوى باب الذكر والذكر باب الكشف والكشف باب الفوز الأكبر. ومنها كن من شياطين الجن في أمان واحذر شياطين الانس فانهم أراحو شياطين الجن من التعب في الاغواء والاضلال. ومنها الحسد نار محرقة من ابتلى به فهو في عذاب دائم ولعذاب الآخرة أشق ولما دنت وفاته في جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة تولى وصلى وقال على بالكفن فأخذه وقبله ووضعه على عبيته واستقبل فالتقى إلى رضوان الله تعالى طيب الثناء أعلى منزلة من نجم السماء كذا في حاشية شيخنا العدوي في فضل الغرقات وإنما قال حجة الاسلام ذلك لأنه أثبت وفاقا للحكماء أن من العالم قسما ثالثا ليس جوهرًا جسديا ولا عرضا وسموه جوهرًا مجردًا أي عن المادة التي تركب غيره منها وعن علائق المادة: أي لوانها كالتيج وجعلوا منه تلك اللطيفة السما جنانا وروحاً ونفساً وقلبا فقله فيما يأتي والنفس جوهرية: أي مجردة وليس مرادة أنها من الجوهر الجسدي المقابل للعرض كما بسط ذلك في محله (قوله رانية) نسبة إلى الرب بزيادة الألف والنون على غير قياس للبانة ونسبها إليه لأنه لا يعلمها إلا هو سبحانه أولاً لأن الجوهر المجرد ليس متحيزاً ولا قائماً بتحيز كما أن الرب تعالى كذلك هذا ما ظهر لي (قوله هي الخاطبة) أي بالتشكالين وغيرها: أي للقصد بالذات بالخطاب فلا ينافي قول بعضهم الخطاب لله بكل الخصوص الذي هو مجموع الجسد والروح (قوله وهي التي تثاب وتعاقب) أي أصالة فلا ينافي أن الجسم يتنعم ويتألم تبعاً لها (قوله ولها تعلق بالقلب للحماني) بضم اللام نسبة إلى اللحمة على غير قياس نسبة الجزئي إلى الكلي وقوله الصوري الشكل: أي دقيق أحد الطرفين غليظ الآخر مع نوع استدارة كما يشاهد ذلك في قلب الحروف والمجاجة وغيرها من الحيوانات (قوله تعلق العرض بالجوهر) أي تعلقا كتعلق العرض بالجوهر في توقف الصلاح على كل لتوقف صلاح القلب للحماني على تلك اللطيفة وصلاح الجوهر على العرض إذ لو لا امداد الله الجوهر بالأعراض لتلاشى في الحال وليس التراد أن تلك اللطيفة عرض لما عرفت (قوله ويسمى) أي القلب المفسر لتلك اللطيفة وفي نسخة وتسمى بالفوقية: أي تلك اللطيفة وقوله روحاً ونفساً فيه تصريح بأن الروح والنفس بمعنى واحد وهو الصحيح وقيل الروح مابه الحياة والنفس مابه تدبير البدن (قوله حية) أي بتداتها لا بواسطة نفس أخرى وإلا لزم الدور أو التسلسل وقوله علامة دراكة: أي كثرة العلم جداً كثرة الادراك جداً بواسطة الآلات من العقل وغيره وفي وصفها بالوصفين المذكورين للمؤكد ثانيهما أولهما إشارة إلى أن الجهل طاري عليها بسبب بطلان الجسم الظلماني وقوله فصالة: أي بواسطة الأعضاء هذا ما ظهر لي في شرح هذه التعريف (قوله يصح أن يراد) هذا مقابل قوله: أي القلب والذهن المفسر بالقوة المذكورة هو العقل (قوله وهو قوة) في حقيقة قوة فكأنه الثاني من إعادة الخبر (قوله ممتدة) بكسر الميم أي ممتدة النفس

أي القلب قال حجة الاسلام: القلب لطيفة رانية هي الخاطبة وهي التي تثاب وتعاقب ولها تعلق بالقلب للحماني الصوري الشكل تعلق العرض بالجوهر ويسمى روحاً ونفساً وقال: النفس جوهرية حية علامة دراكة فصالة ويصح أن يراد بالجنان الذهن وهو قوة للنفس ممتدة لا كتساب الآراء فيكون

لاكتساب الخ لا يقتضي لمناقضاته مفاد ما قبله من أن المدرك هو النفس (قوله من باب تسمية الشيء) هو الذهن وقوله باسم ما يتعلق به . أقول : الأنسب إضافة التعلق إلى الذهن وعليه فالفصلة أو الوصلة جرت على غير ما هي في مكان ينبغي الإبراز دفعا للالتباس أي باسم النفس التي تعلق هو أي الشيء بها تعلق المعد بكم المعلن بالمعد بفتحها (قوله فكأن الخ) يظهر لي في مثل هذا التركيب أنه يحتمل أن تكون مانكرة تامة وقوله أن نسبة الخ بدل أو عطف بيان وأن تكون زائدة وعلى كل يقدر أن قبل قوله نسبة المنطق الخ وأن تكون مصدرية صلتها محذوفة لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله والتقدير فكأن أن الخ وعلى هذا يقدر ثبت أن قبل قوله نسبة المنطق والأولان أقل تكلفا (قوله كذلك) تأكيد للتشبيه السابق (قوله لكن النحو) دفع بالاستدراك ما قد يوحى من الكلام المذكور من اتحاد المعصوم عنه (قوله فهو) تفريع على التشبيه (قوله علم) يطلق العلم على إدراك المسائل وعلى السائل وعلى الملكة الحاصلة من مزاولتها ويصح إرادة كل من الثلاثة هنا واستفيد من التعريف أنه علم في نفسه وإن كان آلة لغيره باعتبار أنه واسطة بين النفس والطالب الكسبية في الاكتساب الصيب وبهذا يعلم أن الخلاف في أنه علم أو آلة لفظي . وإعلم أن كل علم ذو مسائل كثيرة يجمعها جهة واحدة ذاتية وهي الموضوع وجهة وحدة عرضية كالنائدة وهذا التعريف باعتبار جهة وحدة مسائل هذا العلم العرضية ولهذا كان رصحا . أما تعريفه باعتبار جهة وحدته الذاتية وهو حده فهو علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتدقيقية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديق أو يتوقف عليها الوصول إلى ذلك كما سيأتي بسطه قريبا (قوله يعصم) أي بشرط المراعاة قاله بعض المحققين وهو عندى أوجه مما اشتهر من جعل العامص نفس المراعاة (قوله أي يحفظ) بيان لمعنى العصمة في اللغة أما معناها في الاصطلاح الشرعي فالحفظ من الشيء مع استحالة وقوعه من المعصوم كما أن الحفظ المنع منه مع إمكان وقوعه من المحفوظ ولذلك اختصت الأنبياء والملائكة بالعصمة وكانت الأولياء محفوظين فقط (قوله أي عن أن يقع فيها خطأ) فيه إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف أي عن وقوع الخطأ فيه (قوله بتوفيق الله تعالى) متعلق بـ يعصم (قوله الضلال والحية) يعنى أنه مشترك بين الضلال والحية فكل منهما معنى للنبي لأن مجموعهما معناه يدل على ذلك قول المختار في الضلال والحية أيضا والحية عدم نيل المطلوب كافي المختار ومن الأمثال : الحية خيبة (قوله كاضافة شجرا رك) أي من إضافة العام إلى الخاص لأن النبي يعم العمد والسهو والخطأ لا يكون إلا عن سهو كذا قرر شيخنا الشارح في قدره . واعترض بأن الظاهر العكس لأن النبي الخطأ عن عمد والخطأ يعم العمد والسهو . وأقول ما ذكره المعارض من أن النبي الخطأ عن عمد محل نظر فإن أحد معنى النبي الضلال وهو ضد الهدى كافي القاموس وغيره فهو يعم العمد والسهو وما ذكره من أن الخطأ يعم العمد والسهو هو أحد أقوال ثلاثة لأهل اللغة حكاه صاحب القاموس : أولا عموم الخطأ للعمد وغيره . ثانيا اختصاصه بالعمد . ثالثا اختصاصه بالسهو . إذ عرفت ذلك عرفت أن كلام شيخنا الشارح هو الصواب غاية ما فيه أنه جرى في تفسير الخطأ على المذهب الثالث والله التوفيق (قوله إشارة إلى الغاية) أي غاية هذا العلم وهي فائدته والخلاف بينهما اعتبارا كما سيذكره الشارح . وقيل غايته وفائدته معرفة التأليفات الصحيحة والفاسدة (قوله غير المنطق) أورد عليه أن علم الحساب لاسما الجبر والمقابلة تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر . وأجيب بأن علم الحساب تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في التفكير فيه لا في الفكر لأن الفكر ترتيب أمور الخ والحساب وغيره لا يبحث عن الترتيب وإنما يبحث عن المراتب بخلاف المنطق فإنه يبحث عن الترتيب كذا في الكبير (قوله وموضوع الخ) موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كبدن

من باب تسمية الشيء
باسم ما يتعلق به (نسبته
كـ) نسبة (النحو
اللسان) فكأن نسبة
النحو للسان كونه
يصممه عن الخطأ
كذلك نسبة المنطق
للجنان كونه يصممه
عن ذلك لكن النحو
يعصم اللسان عن
الخطأ في قوله والمنطق
يعصم الجنان عن
الخطأ في فكره (٥) هو
علم (يعصم) أي يحفظ
(الأفكار) جمع فكر
وتقدم تعريفه (عن
غنى الخطأ) أي عن
أن يقع فيها خطأ بتوفيق
الله تعالى والتي
بافتح الضلال والحية
واضافته كاضافة شجر
أراك في هذا التعريف
إشارة إلى الغاية فخرج
بقوله يعصم الأفكار
غير المنطق فإن كل
علم غيره إنما يعصم
غيرها كالنحو العام
عن الخطأ اللساني
وموضوعه المعلومات

الإنسان لعلم الطب فإنه يبحث فيه عما يعرض له من حيث الصحة والمرض وكالكلمات العربية لعلم النحو فإنه يبحث فيه عما يعرض لها من حيث الاعراب والبناء . والعوارض الذاتية ثلاثة أقسام : ما يلحق الشيء لذاته كالنجم أى إدراك الأمور الفيزيائية الخفية السبب اللاحق للإنسان لذاته . وما يلحق الشيء لجزئه كالحركة الإرادة اللاحقة للإنسان بواسطة أنه حيوان . وما يلحق الشيء لخارج عنه مساو كالفعل اللاحق للإنسان بواسطة أنه متعجب فإن التعجب مساو للإنسان إذ لا يوجد فرد منه لا يتعجب فإنه يعرض للأطفال في المهد ولذا يصحكون وانما سميت الثلاثة أعراضاً ذاتية لاستنادها إلى ذات المعروض أى نسبتها إلى ذاته نسبة قوية أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن الجزء داخل في الذات والمستند إلى ما في الذات مستند إلى الذات في الجملة أى باعتبار بعض أجزائها وأما الثالث فلأن المساوى مستند إلى المعروض والمستند إلى المستند إلى شيء مستند إلى ذلك الشيء . فيكون العارض أيضاً مستنداً إلى الذات والاحتراز بالذاتية عن العوارض الفيزيائية وهي أيضاً ثلاثة أقسام ما يعرض للشيء لخارج عنه أعم مطلقاً منه كالحركة اللاحقة للأبيض بواسطة أنه جسم فإن الجسم خارج عن مفهوم الأبيض إذ مفهومه شيء نبت له البياض وهو أعم من الأبيض وما يعرض له الخارج عنه أخص مطلقاً كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه إنسان وإن كان عروضة للإنسان بواسطة التعجب وما يعرض له الخارج عنه مبين كالحرارة العارضة للهواء بسبب النار لكن التثليل بهذا المثال تخيل لأن النار ليست واسطة في العروض بل في الثبوت إذ الحرارة القائمة بالماء غير الحرارة القائمة بالنار والتخيل الصحيح كاللون العارض للجسم بواسطة السطح كفى شرح الطالع زاد بعضهم رابعاً وهو ما يعرض لخارج عنه أعم من وجهه كالضحك العارض للأبيض بواسطة أنه إنسان وكفى تريق البصر العارض للثوب بواسطة أنه أبيض . إذ اعتماد هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة إصالتها إلى المجهولات وإعماقنا من حيث صحة إصالتها ولم نقل من حيث إصالتها لأن قيد موضوع المنطق صحة الإصالة وأما الإصالة وما يتوقف عليه الإصالة فأعراض ذاتية له يبحث عنها في المنطق كاستعرفه ولو قيد بنفس الإصالة لورد أن قيد الموضوع من تحته لا يبحث عنه في العلم والإصالة مبحث عنه فيه وهكذا الحال في كل حجية صحت قيد الموضوع وبحث عنها في العلم وفي حاشية المطالع أن قيد الموضوع مطلق الإصالة والمبحث عنه الإصالة المخصوص أعنى الإصالة إلى التصور أو التصديق فتكون الأعراض الذاتية أخص من قيد الموضوع وإعما كان موضوع المنطق تلك المعلومات لأن المنطقي يبحث عن أحوالها التي هي الإصالة إلى المجهولات وما يتوقف عليه الإصالة وهذه الأحوال عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لدواتها مثال البحث عن الإصالة الحكم بأن الجنس كالحيوان والفصل كالناطق وهما معلومان تصوران إذا ركبنا على الوجه المخصوص وصل المجموع إلى مجهول تصورى كالإنسان والحكم بأن القضايا المتعددة كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وهما معلومان تصديقيان إذا ركبنا على الوجه المخصوص صار قياساً موصلاً إلى مجهول تصديق كقولنا العالم حادث ومثال البحث عما يتوقف عليه الإصالة إلى التصور ولا يكون إلا توقفاً قريباً البحث عن كون المعلومات التصورية كلية أو جزئية ذاتية أو عرضية جنساً أو فصلاً أو خاصة ومثال البحث عما يتوقف عليه الإصالة إلى التصديق توقفاً قريباً أى بلا واسطة البحث عن كون المعلومات التصديقية قضية أو عكس قضية أو تقيض قضية أو توقفاً بعيداً أى بواسطة البحث عن موضوعاتها ومجولاتها فإن الموصل إلى التصديق يتوقف على القضايا لتركيبه منها والقضايا متوقفة على الموضوعات والمحمولات فيكون الموصل إلى التصديق متوقفاً على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة توقف القضايا عليها هذا ملخص ما في القطب وحواشيه . واعترض جعل موضوع المنطق ما ذكر بأن

موضوع الحساب كذلك فإن الأربعة مثلا المتصورة بأنها المنقسمة إلى اثنين واثنين يتوصل بصرها في مثلها إلى معرفة مجهول وهو حاصل الضرب وبقسما على اثنين إلى معرفة مجهول وهو نصيب كل منهما فلا تعارض بين علمي المنطق والحساب بالموضوع مع أنهم يقولون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات. وأوجب بالفرق بين موضوع علم المنطق وموضوع علم الحساب لأنه يبحث في علم المنطق عن هيئة العلوم الوصل إلى المجهول وكيفية تركيبه وفي الحساب عن مآذته لأعن هيئته وكيفية تركيبه وإنما سمي موضوع العلم موضوعا لأنه في معنى موضوع القضية المقابل للمحمول لأن جزئيات موضوع العلم هي التي تكون موضوعات لمسائله كما وضحه الشارح في كبره نقلا عن اليوسى (قوله المتصورة والتصديقية) من نسبة الشيء إلى المتعلق به (قوله) وقد بينا المبادئ العشرة في الشرح بقية التي لم تذكر هنا سبعة ، وأما التعريف والموضوع والغاية التي هي الفائدة فقد ذكرت هنا والسبعة هي : الواضع والاستمداد والمسائل والفضل والحكم ونسبته من العلوم والاسم ، وقد نظمت العشرة فقلت :

إن مبادئ كل فن عشرة الحسد والموضوع ثم العشرة
وفضله ونسبة والواضع والاسم الاستمداد حكم الشرع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى ومن درى الجميع حلز الشرع

قال في كبره وواضع إرسط بكسر الهمزة وفتح الحين بعدها وضم الطاء وهو إرسطاطاليس فاختصر الاسم الأول من الثاني خلافا لمن توهم أنهما شخصان . واستمداده من العقل ومسائله القضايا النظرية البالغة عن هيئة المعارف والأقضية وما يتعلق بهما البرهن عليها فيه . وأما فضله فهو فوق ويزيد على غيره من العلوم بكونه عام النفع فيها إذ كل علم تصور أو تصديق وهو يبحث فيها لكن بعض العلوم يشوقه من جهة أخرى . وأما حكمه فسيأتي الكلام عليه في كلام المصنف . وأما نسبته من العلوم فهو باعتبار موضوعه على لها لأن كل علم تصور أو تصديق وموضوع هذا العلم التصورات والتصديقات وباعتبار مفهومه مناب لها والاسم المنطوق اه وسمى أيضا بالميزان وبمعايير العلوم (قوله أى المفهوم الدقيق) فيه إشارة إلى أن الفهم بمعنى المفهوم وأن الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله أى السر) بكسر السين أما بحثها فهو المصدر (قوله شبه دقيق الفهم الخ) أى تشبيها مضرا في النفس على طريق الاستعارة بالكتابة وقوله بدليل متعلق بشبه يعنى أن الغطاء تخييل (قوله اسم فعل) يتبادر منه أن الذى هو اسم فعل أول التنبيه أو للزجر جملة هالك وهو أحد وجهين ثانيهما أنه حافظ والكاف حرف خطاب وهو الراجح (قوله على ما ذكره) أى بناء على ما ذكره . أقول : فيه أن الذى ذكره ابن مالك هو كونها اسم فعل فيتحد المبني والمبني عليه . والجواب أنهما اختلفا باعتبار المحل والقائل فالبنى كونها اسم فعل المذكور من الشارح هنا والمبنى عليه كونها اسم فعل المذكور من ابن مالك في التسهيل (قوله وزاد الجوهري الخ) قد يقال هذا يناقض المحصر قبله . ويجاب بأن النفي في المحصر منصب على ذكرهما معا لا ذكر كل واحد منهما على انفراده أو المحصر إضافي أى بالنسبة لكونها اسم فعل أى لم يذكر كونها اسم فعل (قوله فالإضافة بيانية) أقول : إن كان المنطق اسما للدلائل الكلية وفروعها الجزئية كان قوله بيانية على ظاهره . لأن النسبة بين المتضافين حينئذ العموم والخصوص من وجه وإن كان اسما للمسائل الكلية فقط فالمراد بها التي للبيان لأن النسبة بينهما حينئذ العموم والخصوص المطلق . وحاصل ما أشار إليه أن من إما بيانية أو تبعيضية ، وأن الإضافة كذلك فتكون للاختلاف أربعة بيانتان تبعيضيتان من بيانية والإضافة تبعيضية العكس ، والمعنى على الأول نغذ قواعد هي أصول هي وعلى الثاني نغذ قواعد بعض أصول بعضه وعلى الثالث نغذ قواعد هي

التصورية والتصدقية
وقد بينا بقية المبادئ
العشرة في الشرح
(وعن دقيق الفهم)
أى المفهوم الدقيق
(يكشف الغطاء) بكسر
الفين أى الستر شبه
دقيق الفهم بالشيء
المتجسس تحت الستر
بدليل ذكر الغطاء
(فهاه) اسم فعل بمعنى
خذ على ما ذكره ابن
مالك في التسهيل ولم
يذكر الزبيدي
والجوهري فيها إلا
التنبيه وزاد الجوهري
الزجر فهى عندهما
حرف فقط قاله الشيخ
السكودي (من أصوله)
أى أصول هي المنطق
فالإضافة بيانية أو
الإضافة على معنى من
التبعيضية وفيه كتاب
إن جعلت من الدلائل
على أصول تبعيضية

يتصرف منها أحكام جزئيات موضوعها (تجمع) تلك القواعد (من فنونه) أى أنواعه والمراد فروعها (فوائد) جمع فائدة وهي الغاية مختلفان بالاعتبار فقط كالنقض والعلة فالصلحة الحاصلة من الشيء من حيث إنها في طرف الفعل تسمى غاية ومن حيث إنها ثمرته ونتيجته تسمى فائدة ومن حيث إنها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث إنها باعثة للفاعل على الإقدام على الفعل وصور الفعل لأجلها تسمى علة غائية والأولان أعم من الأخيرين لانفراد الأولين بمهام في طرف الفعل وليس مطلوبا ولا باعثا كوجود كثر في حصر بحر ويصح كون الماء في تجمع للخاطب أى تجمع أنت بسبب تلك القواعد فوائد (سميته) أى التأليف المفهوم من السياق (بالسلم) أدخل الباء على المفعول الثاني لأنه يجوز أن يقال سميت ابن محمد وأميته بمحمد (المشورق)

أصل بعضه وعلى الرابع فخذ قواعد بعض أصول هي هو والذي ذكر الشارح أن فيه تكلفا جوهرا الاحتمال الثاني ولعل وجهه أن فيه زيادة مستغنى عنها إذ يكفي أن يقال فخذ قواعد بعضه. أقول: الاحتمال الأول والثالث كذلك إذ يكفي على الأول أن يقال فخذ قواعد هي هو وعلى الثالث فخذ قواعد بعضه فالرابع هو الأولى. بقی شيء آخر وهو أنه يرد على الأول أنه يقتضى إحصار علم النطق في القواعد المذكورة في النظم وليس كذلك. ويمكن أن يجاب بأن الحصر ادعائي لسكون تلك القواعد غالب مهمات الفن فتأمل (قوله) أما إن جعلت بيانية أى لقواعد على مذهب غير الرضى فيكون الجار والحرور حالا من قواعد مقدمة أول شيء محذوف وقواعد بدل منه أو عطف بيان على مذهب الرضى المانع تقديم البيان على البين والتقدير فهناك شيئا من أصوله قواعد (قوله) ألفاظ مترادفة أى اصطلاحا أما لغة فالأصل والقاعدة مترادفتان لأن معناهما لغة ما بين عليه الشيء وأما الضابط فعنا لغة الحافظ الجازم. وأما القانون فعنا لغة مقياس الشيء ذكر في القاموس (قوله) قضية كلية الخ كقولنا كل كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق جنس فوضع هذه القضية الكلية المذكور وجزئياته حيوان وجسم وجوهر ونحوها من الأجناس وأحكامها كونها أجناسا وكيفية تعرف أحكامها من القضية الكلية أن تجعل القضية الكلية كبرى لصغرى موضوعها جزئى من جزئيات موضوع القضية الكلية كحيوان ومحمولها نفس هذا الموضوع فتخرج النتيجة ناطقة بتحكم ذلك الجزئى فتقول الحيوان كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق وكل كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق جنس فتخرج النتيجة الحيوان جنس (قوله) من فنونه قيل في من والاضافة هنا ماسبق في قوله من أصوله. وأقول لا يظهر كون الإضافة بيانية على تفسير الشارح للفنون بالفروع لما لا يخفى (قوله) والمراد فروعها أى ما ينفرع على تلك القواعد من الجزئيات المستفادة منها وإنما فسر الفنون بالفروع تبعا للصف في شرحه ولم يبقها على ظاهرها من الأنواع لثلاث اتحاد الجامع والمجموع لأن الأنواع هي القواعد والفوائد المجموعة بعض الأنواع أو بعضها على الاحتمالين في من هذا إضاح ما قرره شيخنا الشارح وبحث فيه بما لا ينهض (قوله) جمع فائدة من الفأد بالهمزة وهو إصابة الفؤاد لانفعاله بها فرجا أو من الفيد بالياء وهو الثبوت والتهاب لأنها تثبت وتذهب (قوله) مختلفان بالاعتبار فقط أى دون البتات فانهما متحدان بالذات (قوله) الحاصلة من الشيء أى بسبب الشيء كحفر البئر وقوله من حيث إنها في طرف الفعل فتح الرأى أى آخره أما بسكونها فالعين كما مر والحديثة في الحال الأربع للتقييد ويصح أن تكون للتعليل متعلقة بتسمى (قوله) بالفعل متعلق بمطلوبة والباء بمعنى من (قوله) على الإقدام على الفعل الإقدام النجاعة كما في القاموس وغيره أو يريد به هنا لازمه وهو الإقبال والمباشرة (قوله) وصدور بالرفع معطوف على أنها باعثة من عطف أحد المتلازمين على الآخر وبالصبغ. ولطف على اسم ان (قوله) تسمى علة غائية نسبة إلى الغاية بقلب الياء همزة كراهة اجتماع ثلاثيات ونسبت إليها لوجودها عندها (قوله) والأولان أى الفائدة والغاية أعم من الآخرين أى الغرض والعلة الغائية أى عموما مطلقا لأنهما قد يوجدان مع عدم الآخرين كما بينه الشارح. أقول: لا يقال الفائدة أعم من الغاية لانفرادها إذا كان وجود الكثر في أثناء الفعل لا في طرفه. لأننا نقول وجود الكثر في هذه الصورة حصل في طرف الفعل المنتهى بوجود الكثر وأما ما وجد وجوده فعل آخر (قوله) في حفر بئر أى لأن المطلوب منه والباعث عليه الماء (قوله) ويصح الخ مقابل قوله تجمع تلك القواعد (قوله) من السياق هو سابق الكلام ولا حقه (قوله) بالسلم هو حقيقة فيما يتوصل به من الحسبات إلى أعلى وبماز بالاستعارة فيما يتوصل به من الغنويات إلى أعظم كنهنا لكن جملة هنا مجازا بقطع النظر

الجارى على ألسنة الناس تقديم الرأى على الواو وتأخير النون عنهما ويستدلون بقوله :

هذه عليه رونق الخط

وحده

وهذا عليه رونق

الخط والملك

قال بعض مشايخنا

والمرؤى في هذا النظم

والبيت المستشهد به

النورق بتقديم النون

على الواو وتأخير الراء

عنهما وإن كان هو

والجاري على الألسنة

بمعنى واحد أى المزين

المزخرف ومع كون

المذكور هو الرواية

يزيد حسنه بكونه

غريبا والغريب

الحسن عذب لغزاته

والجاري على الألسنة

مبذول كما عرف

في فتح البيان (يرق به)

أى بهذا التأليف

(سواء علم المنطق) من

إضافة المشبه به إلى

المشبه أى علم المنطق

الذى كالماء . فإن

قيل هذا التأليف من

علم المنطق فكيف

جعله سلمه . قلنا السلم

اسم للألفاظ لا للعلم فلا

يلزم السؤال سماعاً أنه

اسم للمعاني فالمراد أن

المذكور في هذا

التأليف سلم لغيره من

السائل الصعبة (والله)

عن جعله علماً وإلا فالأعلام المنقولة حقيقة فيكون حقيقة لوضعه بطريق النقل على هذا الذى فلامنى لما قيل إنه صار الآن حقيقة عرفية في هذا المتن . واعلم أن الذى حققه العصام في شرح الرسالة الوضعية أن أسماء الكتب من علم الشخص وأنها من الوضع الشخصى الخاص لموضوع له خاص قال إذ الكتاب الذى هو عبارة عن الألفاظ والعبارة المخصوصة لا يتعدّد إلا بتعدّد التلطف وذلك التعدّد تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية الا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصيا لأنواعها لجل الموضوع أمراً متعيناً لا متعدياً . وحاصله أنها من علم الشخص بحسب عرف أهل العربية الذين لا يعتبرون تعدّد اللفظ بتعدّد التلطف ويضمّ منه أنها من علم الجنس بحسب التدقيق الفاسى الذى يعتبر تعدّد اللفظ بتعدّد التلطف ويجعله تعدّد شخص لا تعدّد محل فقط لأن الألفاظ أعراض والعرض لا يتقل ولا يقوم بمحليين ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بل وأسماء العلوم على التلمّح عندي وإن اشتهر الفرق لأن مسمياتها وهى الأحكام المعقولة المخصوصة إنما تتعدّد بتعدّد التعقل وهذا التعدّد أيضاً تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية فأعرف ذلك (قوله فهذا عليه الخ) قبله :

يخطط مولانا خطوط ابن مقالة وينظمها نظم الآلى في السالك فهذا الخ (قوله شيخنا) يعنى به الأستاذ الكبير سيدى عبد الله الكنكسى القصرى (قوله والمرؤى في هذا النظم والبيت المستشهد به النورق) أقول أما كون المرؤى في النظم النورق فلا خفاء فيه وأما كونه المرؤى في البيت المستشهد به فباطل إذ لم يرو فيه منورق أصلاً لعدم محته فيه وزنا ومعنى وإنما المرؤى فيه نورق أوروبى . ويمكن أن يجاب بأن كلامه اكتفاء أى النورق ونورق على التوزيع (قوله المزخرف) أى الحسن (قوله والغريب الحسن) احتراز بالحسن عن الغريب غير الحسن وهو الكلمة الوحشية التى ليست ظاهرة المعنى ولا مأثوفة الاستعمال عند العرب كالجرشى أى النفس فأنه ليس فصيحاً فضلاً عن كونه عذبا لأن من شروط الفصاحة خلق الكلمة من الغرابة بهذا المعنى (قوله لغزاته) أى الحسنه وهذا تصرّح بما علم من قوله والغريب الحسن عذب لأن تطبيق الحكم بالمشق يؤدّن بعلية المشتق منه (قوله كما عرف في فتح البيان) زاد في كبره وإن لم نر في القاموس النورق بتقديم النون اهـ (قوله يرق) مضارع مجهول لرق يرق كرضى إذا علا وجملة يرق الخ استئناف يبانى قصد به بيان وجه تسميته بالسلم (قوله أى بهذا التأليف) إنما أرجع الضمير هنا وفيما بأتى للتأليف المفهوم من السياق ولم يرجعه للسلم مع تقدم ذكره صراحة لأن السلم السابق هو الاسم لأن التسمية باللفظ والذى يرق به هو المسمى ولتوافق مرجع الضمير في سميته وفيما بعده وأرجعه في الكبير إلى السلم ويتعين أن يكون رجوعه إليه لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى المسمى على طريق الاستخدام (قوله الذى كالماء) أى في مطلق العلوق والفرف أوفى اشتغال كل على ما يهتدى به (قوله فان قيل الخ) محصل السؤال أنه يلزم توصيل الشئ لنفسه لأن السلم بعض المنطق وقد جعله مؤصلاً لعلم المنطق المشتمل على ذلك البعض (قوله السلم اسم للألفاظ) أى باعتبار دلالتها على المعانى وهذا هو التحقيق من الاحتمالات السبعة المشهورة . ولنا فيها بسط وصلت به إلى ثمانية وعشرين احتمالاً تأتى آخر هذه الحاشية وكان الأنسب بالسؤال أن يقول قلنا هذا التأليف ألفاظ لاعلم إلا أنه عدل إلى التعبير بالسلم الذى هو اسم لهذا التأليف إشارة إلى أن مسمى أسماء الكتب الألفاظ كما هو التحقيق (قوله فلا يلزم السؤال) أى لأنه مبنى على أن السلم اسم للمعاني المبينة في هذا النظم . فحاصل هذا الجواب إبطال مابنى عليه السؤال (قوله فالمراد أن المذكور الخ) حاصله منع ما تضمنه السؤال من لزوم كون الشئ سماً لنفسه لأنه إنما يلزم لو جعلت المعانى التى في هذا النظم

سما لجميع علم المنطق وليس كذلك بل إنما جعلت سما لما عداها من مسائله وهذا إنما يظهر على أن قوله سما مستعار للمسائل الصعبة على طريق التصريحية بأن شبه المسائل الصعبة بالسما بجامع عسر التناول والقريضة الإضافة لا على ما قدمه من أن إضافة سما إلى علم المنطق من إضافة التشبه به إلى التشبه إلا أن يراد بعلم المنطق الصعب منه من إطلاق الشكل على البعض (قوله منصوب على التعظيم) لم يقل على المفعول مع أنه الواقع لما فيه من الإخلال بالأدب أى منصوب على وجه قصد به إظهار عظمتها (قوله أى أمل) بهزمة مفتوحة بعدها ألف منقلبة عن همزة ساكنة فيم مضمومة (قوله مع الأخذ في أسبابه) أشار به إلى أن الأمل لا يكون رجاء إلا مع الأخذ في الأسباب وإلا فهو طمع فكل رجاء طمع وأمل ولا عكس وقد يخص الطمع بما لم يكن معه أخذ في الأسباب فيكون مابين الرجاء وبمعنى الرجاء الرجوع كالضرب والرجاء كالسعادة فالثلاثة مصادر ، وأما الرجاء بالقصر فهو الناحية وهما رجوان والجمع أرجاء ، وأما الإرجاء بالكسر فصدر أرجأت الأمر وقد تقلب الهمزة بعد الجيم ياء أى أخرت كذا في المختار (قوله وقد يطلق) أى حقيقة كما هو المتبادر من كتب اللغة وقوله الأمل . أقول صوابه الرجاء إذ هو الواقع في الآية وللطلق على المعنيين وفي بعض النسخ إسقاط لفظ الأمل فيكون في يطلق ضمير مستتر يعود على الرجاء المفهوم من أرجو فيكون صوابا (قوله ومنه وارجوا اليوم الآخر) ومنه أيضا - ما لكم لاترجون لله وقارا - أى لاتخافون عظمت الله قاله في المختار (قوله خالصا) اعلم أن مراتب العبادة الحالية من الحرمة ثلاث : الأولى أن تعبد الله طلبا للشواب وهربا من العقاب وهذه أدناها . الثالثة أن تعبد لتشرف بعبادته والنسبة إليه وهى أعلى من التى قبلها . الثالثة أن تعبد لكونه إلهك وأنت عبده وهذه أعلاها كذا ذكره النابى إذا علمت ذلك، فقول المصنف خالصا يحتمل خالصا عن المكدرات كحب الظهور والشهرة كما قال الشارح فيصدق بأى واحدة من الثلاث وأقربها إليه أولاها ويحتمل خالصا عن موانع الكمال الأعلى فيكون من المرتبة الأخيرة أفاده شيخنا العدوى (قوله والشهرة) هى أبلغ من الظهور وقوله والحمدة بفتح الميم الثانية وكسرهما ضد النمة بفتح الدال وكسرهما (قوله أى ذاته) جرى على مذهب الخلف وعليه فالإضافة لليان ، أما إن جرينا على مذهب السلف من إثبات وجهه تعالى منزعه عن سائر الحوادث فالإضافة على معنى اللام (قوله القائل الخ) وأما القائل من التوق فهى الشابة وهى بمنزلة الجارية من النساء وجمعها قلص بضمين وقلائص مثل قدوم وقدم وقدام وجمع القلص قلاص قاله في المختار (قوله يطلق على إحدى الخ) أى كإطلاق بمعنى المرتفع يقال قلص الشيء أى ارتفع وبمعنى التضم يقال قلص الثوب بعد الغسل أى انضم وبأيهما جلس قاله في المختار (قوله شفى البعير) أى وأنحوه كما تفيد عبارة المختار (قوله فأطلق على الناقص الخ) ظاهر تقريره أن المجاز بمرتبة وهو الأقرب فإن أريد من القائل الناقص مطلقا ثم انتقل منه إلى الناقص بسبب حب الظهور والشهرة والحمدة فهو بمرتبتين ويصح كون المجاز من باب الاستعارة بأن تعتبر المشابهة بين القائل والناقص (قوله ثم يحتمل الخ) ذكر احتالين قبل وبقى ثالث وهما أن يد بكونه ليس قالصا أن لا يقصد به حب الظهور والحمدة وهو القريب لقول المصنف خالصا لوجهه الكريم . وأقول لا يخفى أنه على هذا يكون قوله ليس قالصا تأكيداً لقوله خالصا لوجهه الكريم والتأسيس خير من التأكيد فلذا تركه الشارح (قوله بأن لا يعوقه) من العوق وهو الحبس والصرف عن الشيء وبابه قال كما في المختار (قوله في زوايا الاهمال) أى أركانه شبه الاهمال بدار خربة على طريق السكينة وأثبت الزوايا تخيلا والحول عدم الظهور وعطفه على الاهمال من عطف اللازم

منصوب على التعظيم
أى لاغيره (أرجو)
أى أمل أملا يتعلق
بمطموع فيه مع الأخذ
في أسبابه وقد يطلق
الامل على الخوف
ومنه - وارجوا اليوم
الآخر - (أن يكون)
هذا التأليف (خالصا)
من المكدرات كحب
الظهور والشهرة
والحمدة (لوجه) أى
ذاته (الكريم ليس
قالصا) القائل في
الاصل يطلق على
إحدى شقى البعير
الناقص عن أختها ثم
تجوز فيه فأطلق على
الناقص مجازا مرسل
من باب إطلاق اسم
المقيد على المطلق ثم
يحتمل أن يكون مراده
بعلم النقص الكمال
الحسى بأن لا يعوقه
من إكاله عائق وأن
يعسكون مراده أن
لا يكون مطروحا في
زوايا الاهمال والحول
لا يتفع به لأن هذا
أيضا نقص فيكون
موله (وأن يكون

(قوله نافعاً للبتي) أي الآخذ في مسار العلم أي نافعاً له بطريق الأمالة في وضعه فلا ينافي نفعه لغيره من التوسط والمنتهى إما بمراجعة أو مطالعة ذكره شيخنا العدوي ولام للبتي زائدة لتقوية العامل الذي هو نافعاً لضعفه بالفرعية ولما لم تكن زايدها حصة جزواً تعلقها كما هو مصرح به في محله وبهذا يعرف مافي كلام بعض هنا (قوله به إلى الطولات يهتدى) ذكره بعد قوله وأن يكون نافعاً للبتي تخصيص بعد تعميم وأمن ذكر اللازم بعد الملزوم (قوله بياناً وإيضاحاً له) أي لقوله ليس قالها (قوله عن شيخه) هو العلامة البيهقي مثنى شرح الكبرى وشرح مختصر السنوسي (قوله كان حجاب الدعوة) هرجدير بذلك فإنه كان من الصوفية ورأيت له تأليفاً في التصوف .

[فصل : في بيان جواز الاشتغال به] أي في مبينه من ظرفية الخاص في العام ويحتمل غير ذلك ثم يصح أن يكون من باب الترجمة لشيء والزيادة عليه لأنه بين في هذا الفصل القول بأنه يحرم والقول بأنه ينبغي وإلى هذا يشير قول الشارح في كبريه في بيان جواز الاشتغال به وحرمة وتنبه اه وأن يكون للمعنى في بيان الاختلاف في جواز الاشتغال فتكون الترجمة مطابقة للترجم لأن بيان الاختلاف في جوازه يتضمن بيان الأقوال الثلاثة (قوله ليكون الخ) علة للمضاف الذي قدره الشارح وهو بيان (قوله على بصيرة) أي شارعاً على بصيرة والبصيرة قوة إدراك النفس ويقال هي عين القلب والمراد بها هنا معرفة حال المشروع فيه (قوله على قسمين) أي كائن على قسمين من كينونة الكل على صفته ولو أسقط لفظ على لكان أحسن (قوله بعلم الفلاسفة) الإضافة للجنس فتصدق بالحكمة والهيئة وغيرها من علومهم والفلاسفة جمع فلسفي نسبة إلى الفلسفة مأخوذة من فيلا سوفاً وهو الحكيم وقد عرفوا الفلاسفة بأنها علم يبحث فيه عن أحوال الموجودات على ما هي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية وأقسامها ثلاثة لأن الموجود إن كان مستغنياً عن المادة في الوجودين الخارجى والذهنى فالعلم الباحث عن أحواله يسمى الإلهي والفلسفة الأولى وإلا فإن احتاج إلى المادة في الوجودين فالعلم الباحث عن أحواله يسمى الطبيعى وإن احتاج إلى المادة في الوجود الخارجى دون الذهنى فالعلم الباحث عن أحواله يسمى الرياضى فالعلم الإلهي كالبحت عن أحوال الواجب تعالى والعقول والنفوس وسائر الجواهر المجردة والأعراض والطبيعى كالبحت عن أحوال الأفلاك والعناصر والحيوانات والنباتات والمعادن والرياضى كبحاث الهندسة والموسيقى كذا في حواشى شرح العقائد (قوله والعلامة ابن عرفة) عطف على هذا السلم بتقدير مضاف حذف دلالة ما قبله عليه أي ومختصر العلامة ابن عرفة لاعلى الامام السنوسي لاقضائه تشارك الشيخين في مختصر واحد (قوله ورسالة أنير الدين الأبهري) أنير فعيل بمعنى مفعول بفتح العين أي المؤثر أي المختار من أهل الدين والأبهري بفتح الهمة والموحدة وسكون الهاء نسبة إلى أبهرأ وهي قبيلة وغلط من جعله بسكون الواحدة وفتح الهاء كذا قاله ملا تاج وتبعه الشهاب القليوبي في حاشية إيساغوجى . أقول لم أجد في القاموس ولا في غيره أبهراً بالضبط الأول لاسم بلده ولا قبيلة ولا غيرها حتى ينسب إليه والذي وجدته فيه أبهر بالضبط الثاني اسم بلدين من بلاد العجم ولجل بالبحارز و بهراء كهمراء قبيلة من قضاة ونسبوا إليها على غير قياس فقالوا بهرائى كبحرائى وعلى القياس فقالوا بهراوى فانظر هذا مع مقاله ملا تاج ومن تبعه ولا بعد في أنهم غلطون وأن الحق مع من غلطوه في الضبط الثانى فخر (قوله وتأليف الكاتبي) يعنى متن الشمسية (قوله والخونجى) أي وتأليف الخونجى وتأليف سعد الدين وتأليف غيرهم على ما مر آنفاً ولك أن تقول تأليف مفرد مضاف فيهم ويجعل الكلام على التوزيع كما يقال ذلك لو قيل وتأليفات الكاتبي والخونجى الخ فافهم (قوله وسعد الدين) أي الفتازانى صاحب متن التهذيب (قوله فهذا) الفاء مفصحة عن

نافعاً للبتي * به إلى
الطولات يهتدى
بياناً وإيضاحاً له وقد
ذكر لنا شيخنا عن
شيخه أن المؤلف كان
عاجب الدعوة وأنه دعا
لمن يقرأ هذا التأليف
بالنفع وقد أجاب الله
دعاه فكل من قرأه
بنية خالصة لله تعالى
اتفقه به كما هو مشاهد
[فصل : في بيان
جواز الاشتغال به]
ليكون الطالب على
بصيرة .

اعلم أن علم
المنطق على قسمين
القسم الأول ما ليس
مخلوطاً بعلم الفلاسفة
كالمذكور في هذا السلم
ومختصر الامام السنوسي
والعلامة ابن عرفة
ورسالة أنير الدين
الأبهري والسياسة
إيساغوجى وتأليف
الكاتبى والخونجى
وسعد الدين وغيرهم
من التأخرين فهذا
ليس في جواز الاشتغال
به خلاف ولا يصح
عنه إلا

شرط مقدر أى إذا أردت معرفة حال هذا القسم فهذا الخ (قوله من لامعقول له) أى من لامعقول
له أو اسم المفعول بمعنى المصدر بناء على تجويز ذلك أى من لا عقل أى فهم له (قوله بل هو فرض
كفاية) أى على أهل كل إقليم إذا قام به واحد منهم سقط الحرج عن الباقيين وعمل كونه فرض
كفاية بقوله لأن حصول القوة الخ وقوله الذى هو صفة لرد الشكوك فالضمير يرجع إليه أو صفة
لحصول فالضمير يرجع إليه بمعنى التحصيل لأنه الذى فى وسع المكلف لا الحصول ففيه استخدام إن لم
يرد بالحصول من أول وهلة التحصيل وفى كلامه إشارة إلى قياس من الشكل الأول نظمه هكذا: علم
المنطق يتوقف عليه فرض الكفاية وكل ما يتوقف عليه فرض الكفاية فهو فرض كفاية ينتج علم
المنطق فرض كفاية وهو المدعى . أقول: بأن لك بارادنا القياس على هذا الوجه أنه كان المناسب للدعى أن
يقول الشارح فى الكبرى وما يتوقف عليه فرض الكفاية فهو فرض كفاية بدل قوله وما يتوقف عليه
الواجب فهو واجب إذ الواجب أعم من فرض الكفاية الذى هو المدعى ، هذا وعمل كونه فرض كفاية
إذا لم يستغن عنه بجودة الذهن وصحة الطبع إذ بذلك أيضا تحصل القوة على رد الشكوك الذى هو
فرض كفاية ولذلك لم يحتج إليه الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون وأصحابهم وأما قول الشارح
إن حصول ذلك يتوقف على حصول القوة فى هذا العلم فالما هو عند عدم جودة الذهن وصحة الطبع
وعن صرح بالاستغناء عنه بما ذكر الشيخ السنوسى فى شرح مختصره والشيخ ابن يعقوب وغيرهما
(قوله لكن المصنف الخ) أقول هذا استدراك على قوله فهذا ليس فى جواز الاشتغال به خلاف دفع
به الشارح لإرادته على المصنف نشأ من قوله فهذا الخ . حاصله إذا لم يكن فى القسم الأول الذى منه
ما فى هذا النظم خلاف فكيف ذكر المصنف الخلاف فهذا الاستدراك ليس حقيقيا لأنه لم يثبت
به ما يتوهم مما قبله انتفاؤه ولا نفي به ما يتوهم مما قبله ثبوته بل هو مجازى لملاقة المشابهة والجامع
وجود الدفع فى كل . وحاصل دفع الإرادة أن المصنف قصد بيان جواز الاشتغال بالمنطق الذى منه
نظمه فجاء ذلك قصد إلى ذكر حال المنطق الخاطو فترجم له وبين الخلاف فيه فالضمير فى قول
المصنف فى جواز الاشتغال به يرجع إلى المنطق بمعنى القسم الخاطو واسم الإشارة فى قول الشارح
جاء ذلك إلى الإرادة وذكر إشارتها لتأولها بالقصد لا إلى ذكر لأنه لم يذكر بالفعل جواز الاشتغال
بغير الخاطو ويرد على هذا الدفع أنه يلزم عليه ترك ما قصد مع أنه أعم إلا أن يقال ذكره ضمنا
لأنه بين أن الأصح جواز المنطق الخاطو لكامل الترجمة الممارس للكتاب والسنة وعدم جوازه
لغيره لعدم الأمن عليه من شبه الفلاسفة وهذا يتضمن جواز غير الخاطو مطلقا لقد المحذور
الذكر فاحرص على هذه الدقائق (قوله والخلاف) اسم مصدر بمعنى الاختلاف (قوله بالتنوين)
قال فى الكبير ولا يجوز ترك التنوين على أن يدخل فى البيت الشكل لأن الشكل إنما يكون
فى مستغن من ذى الود الفروق ومستغفل فى الزجروته ليس بمفروق بل هو مجموع فلا يدخل الشكل
الزجراه والشكل اجتماع الحبن والكف والحبن سقوط الثانى الساكن والكف سقوط السابع
الساكن (قوله فالامام ابن الصلاح) هو كافى شرح النجبة الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان
ابن الصلاح عبد الرحمن نزىل دمشق اه وقال الشارح فى كبيره: الكردى كان إماما فى الفقه والحديث
عارفا بالتصير والأصول والنحو رعا زاهدا وكان والده الصلاح شيخ بلاده تفقه ابنه عليه فى حياته
ثم رحل سنة تسع وسبعين وخمسة وتوفى صبح يوم الأربعاء الخامس والعشرين من ربيع الآخر
سنة ثلاث وأربعين وستائة (قوله يحيى النواوى) قال فى الكبير يحيى الدين صاحب التصانيف
الشهيرة المباركة النافعة ولد فى العشر الأول من المحرم سنة إحدى وتلاثين وستائة بنوى من الشام

من لامعقول له بل هو
فرض كفاية لأن
حصول القوة على
رد الشكوك فى علم
الكلام الذى هو
فرض كفاية يتوقف
على حصول القوة فى
هذا العلم وما يتوقف
عليه الواجب فهو
واجب لكن المصنف
لما أراد أن يذكر أنه
حائز جزمه ذلك إلى ذكر
الخلاف فيحمل على
ما هو مخلوط بالفلسفة.
القسم الثانى ما هو
مخلوط بعلم الفلاسفة
وكفر بآتهم وهذا هو
الذى وقع فيه الخلاف
والخلاف الواقع فيه
على ثلاثة أقوال كما
قال المصنف (والخلاف
فى جواز الاشتغال به
على ثلاثة) بالتنوين
(أقوال) بدل منه أو
عطف بيان : القول
الأول ما أشار إليه بقوله
(١) الامام (ابن الصلاح
(و) الامام أبو زكريا
يحيى (النواوى) نسبة
إلى نوى

من عيّن دمشق ونوى ليله الأربعاء رابع عشر رجب سنة ست وثمانين وسبعمائة ودفن بقبة
 (قوله على غير قياس) لأن القياس في المقصور الذي ألفه ثلاثة والثلاثون الذي يؤلف ثلاثة القلب واو
 فيقال في النسبة إلى نوى وشج وعم فتوى ونوى وشجوى وعموى وإن كانت الألف أولياء
 رابعة جاز الحذف والقلب فيقال حبلى وحلاوى وقاضى وقاضى وفى الأرجح منهما تفضيل في محله
 وربما أتى بألف قبل الواو في المقصور فيقال حبلاوى وإن كانت الألف أولياء خلسة فصاعد الحذف
 فيقال مصطى ومستدى (قوله وقد ذكرها الخ) أى حيث قال إن نوى قرية من قرى مصر فنقشه
 الشارح بأنه سبق قم وحيث قال إن زيادة الألف في نواوى إما لضرورة الوزن أو لاشتباع كقائلوا
 النحوى في النسبة إلى سخاؤك فليل به في قوله تعالى - وما ضفولوا مستكانوا - أنه اختل من السكون
 وأشعب الفتحة ألفا وكذا في قوله * أعوذ بالله من القرب * فنقشه الشارح قتلا عن شيخه بأن
 هذا ليس من ضرورات الشعر وبأن الاشتباع سمعى لا قياسى وإلا لأشعبت كل حركة وتوقف شيخنا
 العدوى في قوله إن هذا ليس من ضرورات الشعر فقال انظر ملوجه بل الظاهر أنه من ضرورات
 الشعر اهـ . وأقول معنى قوله المذكور أن زيادة الألف إشباعا ليست من الأمور التى يجوز للشاعر بطراد
 ارتكاجها عند الضرورة كصرف ما لا ينصرف ومنع صرف ما ينصرف وقصر المدود ومد المقصور وإن
 وقعت في بعض أشعار العرب للضرورة شذوذا فهمى من الضروريات السماعية لا القياسية (قوله
 ووافقه على ذلك كثير من العلماء) بل حكاه السيوطى عن جمهور العلماء من الفقهاء والمحدثين نقله
 شيخنا العدوى (قوله وجه تحريم هؤلاء إياه أنه الخ) أى وأما توجيهه بأنه يشتغل به اليهود والنصارى
 فليس بشئ إذ يلزم هذا القتال تحريم النحر والطب بل والأكل والشرب وغيرها لاشتغال اليهود
 والنصارى بها كذا في كبره (قوله حيث كان) الظرف متعلق بخبر إن وهو قوله غشى الخ والحديث
 للتعليل أو التقييد (قوله بكفريات الفلاسفة) الأولى أن يراد بكفرياتهم ما يشمل ضلالهم التبريل المكفرة
 على طريق التعليل ولأنها تجر إلى الكفر (قوله القول الثانى للجمهور) أقول لعل المراد جمهور غير
 الفقهاء والمحدثين فلا ينافى ما مر عن السيوطى (قوله النزالى) ضبطه بعضهم بالتخفيف وبعضهم بالتشديد
 وتقدم ترجمته (قوله لا يوثق بعلمه) أى إدراكه أى إدراكه كان لأنه لا يفرق بين صحيح العلوم
 وفاسدها والمراد الوثوق التام وإلا كان هذا الكلام مقتضيا لجوبه لاندبه مع أن المنقول عنه التذنب
 بدليل قول المصنف في شرحه واستجبه النزالى وقول ابن يعقوب بعد نقله عن النزالى الكلام المذكور
 ومع ذلك لم يحمله من فروض الكفاية كالعلوم لعدم توقف العلوم عليه بل يراد به كمال إدراكها ولأنه قد
 يفتى عن فائده كمال العقل وأما ما يروى من أنه رجع إلى تحريمه فلم يثبت اهـ . وأقول يؤخذ من هذا
 الكلام أن كلام النزالى فيمن لم يستغن عن علم المنطق بذكاء الفطنة كاسم (قوله معيار العلوم) أى
 ميزان الادراكات الذى يعرف به صحيحها من فاسدها (قوله يحتمل أن يكون بمعنى كفاية) ما نقلناه
 آتفاعن المصنف في شرحه وعن ابن يعقوب ينافى هذا الاحتمال وفي كلام بعضهم ما يفيد أنها حقيقة في
 الاستحباب مجاز في الإيجاب أفاده شيخنا العدوى (قوله كاتقدم) أقول الذى تقدم أنه يجب كفاية غير
 الخلو والكلام هنا في الخلو فقوله كما تقدم ليس في محله ويمكن حمل قوله كما تقدم على أن المعنى
 كالقسم الذى تقدم وهو غير الخلو (قوله المشهورة) أى لكثرة قائلها وقوله الصحيحة أى لقوة
 دليلها : أقول : التى اختصت به هذه القولة مجموع الوصفين فلا ينافى شهرة القولين الأولين
 أيضا لكثرة قائلهم كما علم مما مر فافهم (قوله جواز) قل شيخنا العدوى أراد به الاذن
 فيعطف بالوجوب والسبب ولم يرد به استواء الطرفين لقوله في علمه ليهتدى به إلى الصواب اهـ

على غير قياس قرية
 من قرى الشام وقد
 ذكرها سيدى سعيد
 كلانا ناقشنا فيه في
 الشرح الكبير (حرما)
 الاشتغال به ووافقه
 على ذلك كثير من
 العلماء وجه تحريم
 هؤلاء إياه أنه حيث
 كان محلوها بكفريات
 الفلاسفة غشى على
 الشخص إذا خاض فيه
 أن يمكن من قلبه
 بعض العقائد الزائفة
 كما وقع ذلك للمترلة
 القول الثانى للجمهور
 وإليه أشار بقوله (وقال
 قوم يفتى أن يعلم)
 منهم الامام حجة الاسلام
 النزالى . حق قال من
 لا مصرفة له بالمنطق
 لا يوثق بعلمه وسماه
 معيار العلوم ، وقوله
 يفتى يحتمل أن يكون
 بمعنى يجب كفاية كما
 تقدم ويحتمل أن
 يكون بمعنى يستحب
 القول الثالث للتفصيل
 وإليه أشار بقوله :
 (والقول المشهورة
 الصحيحة

جواز له لكامل
 القرحة) اهـ . ولا يصل

(قوله أول ما يستنبط الخ) فهي فعيلة بمعنى مفعولة أى مستخرجة (قوله) أول ما يستنبط منه) أى من العلم وقوله مطلقا أى سواء كان أول العلم أو غير أوله وقوله لأنه أى العلم سبب الخ أى فالجامع أن كلاسب لمطلق حياة وهو تعليل لاستعارته لما يستنبط من العلم مطلقا ويؤخذ منه تعليل استعارته لأول ما يستنبط من العلم (قوله) ثم استعير للعقل) أى فتكون هذه الاستعارة الثانية مبنية على الاستعارة الأولى . وطريق ذلك أن تجعل المعنى المتجوز إليه أولا بمنزلة المعنى الحقيقي للمعنى المتجوز إليه ثانيا ووجه الشبه بين المستعار منه وهو المستنبط من العلم والمستعار له وهو العقل الانتفاع والاهتداء بكل وإن شئت جعلت التجوز الأول من الجاز المرسل بمرتين على أول احتياله بأن يتجوز إلى أول مستنبط مطلقا ثم إلى أول مستنبط من العلم وثلاث مراتب على ثانيهما بأن يتجوز إلى أول مستنبط مطلقا ثم إلى أول مستنبط من العلم ثم إلى المستنبط من العلم مطلقا والعلاقة في جميع هذه التجوزات دائرة بين الاطلاق والتقييد وجعلت التجوز الثاني أيضا من الجاز المرسل من إطلاق اسم الشيء على آله فيكون من الجاز المرسل المبني على مجاز مرسل وإن شئت جعلت التجوز الأول من الاستعارة والثاني من الجاز المرسل فيكون من الجاز المرسل المبني على استعارة وإن شئت عكست فيكون التجوز الثاني من الاستعارة المبنية على مجاز مرسل هذا ما ظهر لي فأخذه (قوله) ثم صار حقيقة عرفية (فيه) لهجر المعنى الأصلي الأول والمعنى الأصلي الثاني بحيث صار إذا أطلق لفظ التريجة ينصرف إلى العقل لا إلى أول مستنبط من الماء ولا إلى المستنبط من العلم بل إذا أريد أحد هذين كان بطريق الجاز العرفي فلا بد من قرينة تدل على إرادة أحدهما (قوله) يمارس السنة والكتاب) أى مزاولهما ومتداولهما صرف العقائد الحقّة من العقائد الباطلة وليس المراد بمارستها إدراك ما يتعلق بهما من لغات وأسباب نزول وناسخ ومنسوخ وغير ذلك بحيث صار يستنبط الأحكام الفقهية منها فإن ذلك إنما يحتاج إليه المجتهد المطلق أفاده ابن يعقوب (قوله) فيجوز له (قوله) قدره ليعنى به قوله ليهتدى وأقول فيه أنه مستغنى عنه لأنه متعلق بقول المصنف جوازه والمعذر له بعد العهد بالمتعلق (قوله) لكونه قد حسن الخ) أقول يؤخذ من التعليل أن المدار على تحصيل العقيدة حتى لو حسنها كامل التريجة بمارسة غير الكتاب والسنة ككتب الكلام التي لأهل السنة جاز له الخاطو وهو قريب (قوله) ذكيا) من الذكاء وهو شدة العقل وقوة إدراكه وهذا معنى قول السعدى في شرح التلخيص هو شدة قوة النفس معدة لا كنسب الآراء بكسر العين إذ القوة في عبارته هي العقل كامرا بسطه (قوله) ومن هنا) أى من أجل ما ذكر هنا من الخوف على المطلع على عقائد أهل الضلال وشبههم منوا الخ (قوله) يكتب علم الكلام الخ) كالطوالع والمطالع والمواقف والمقاصد وعذر أهل السنة في إيداعهم ذلك في كتبهم التحكّن من ردها وإبطالها .

أنواع العلم الحادث

هي أربعة لأن العلم إما تصور أو تصديق وكل منهما إما ضروري أو نظري وتعرض لتنويه ولم يتعرض لحده لما فيه من الخلاف حتى قيل إنه لا يصح لكونه ضروريا ولأن تنويه يتضمن تعريفه لما سياتى أن التقسيم من قبيل الرسم (قوله) مطلق الإدراك) ولو غير جازم أو غير مطابق للواقع فدخل الظن والجهل المركب وتصور النسبة المشكوكه والتوهمه بدليل جل السيد وغيره إياها من قبيل التصور (قوله) لا ما) أى المعنى أو الإدراك الذي يراد أى من لفظ العلم في اصطلاح بعض الأصوليين ولكن في السخ لفظ به بعد يراد فأمّر شيخنا الشارح في درسه بسطها من النسخ . ثم قل ويصح إيقاؤها

أول ما يستنبط أى يستخرج من البرزخ استعير لأول مستنبط من العلم أول ما يستنبط منه مطلقا لأنه سبب حياة الروح كما أن الماء سبب حياة الجسم ثم استعير للعقل ثم صار حقيقة عرفية (يمارس السنة) أى الحديث (والكتاب) أى القرآن فيجوز له (ليهدى به إلى الصواب) لكونه قد حسن عقيدته فلا يضره بعد ذلك الاطلاع على العقائد الفاسدة وشبهها أما إذا كان بليدا فلا لأنه لا يقدر على دفع شبههم فرجا تمكن من قلبه وكذا إذا كان ذكيا غير يمارس السنة والكتاب ومن هنا منعوا الاشتغال بكتب علم الكلام المشتبهة على تخليطات الفلاسفة إلا للتبحر .

[أنواع العلم الحادث]

المراد بالعلم مطلق الإدراك لا ما يراد به في اصطلاح بعض الأصوليين

على أن المراد بإدراكه وأنا أقول هذا إنما يحتاج إليه إذا أرجع الضمير في بطلان ما أمّا إذا أرجع إلى العلم فلا لفظ بعض ساقط من بعض المنع ومن الشرح الكبير (قوله) أى ما يراد في اصطلاح بعض الأصوليين إدراك الخاص أى إدراك النسبة التصديقية عبارة شيخنا العدوى العلم عند الأصوليين الاعتقاد الجازم المطابق للعق عن دليل وعند المناطقة الصورة الحاصلة في الذهن شيئاً وأمثالاً أو جهلاً مركباً (قوله لأنه الخ) تعليل للثبوت وقوله حيثئذ أى حين إذا أريد العلم باصطلاح ذلك البعض وقوله لا يقبل التقسيم الآتى بمعنى إلى تصور أو تصديق إدراك الشيء لئلا يتسم إلى نفسه وغيره (قوله إشعاراً الخ) علة العلة التى هي الاحتراز وعلّة لتقييد معالماً بالاحتراز على ما مر (قوله عن أن يتصف علمه الخ) زاد في كبره وعن أن يتصف بكونه ضرورياً أو نظرياً له لما في إطلاق الضرورى على علمه تعالى من إلهام مقارنته للضرورة المستحيلة في حقه تعالى مع عدم ورود السماع به وإن كان معناه محيياً في حقه تعالى إذ علمه تعالى ليس عن كسب وفكر وفي إطلاق النظرى من اقتضاء الحدوث لأنه ما يحصل عن نظر ومستدل لا يكون مسبوقاً بالنظر والاستدلال أفاده ابن يعقوب (قوله إلى المعنى) يطلق المعنى على أربعة معان ما يقابل الجوهر وهو العرض وما يقابل المحسوس وهو المفعول وما يقابل اللفظ وهو ما يفهم منه ومطلق الإدراك وهو المراد هنا (قوله ولأن التصور الخ) اعترض بأن المفسر بحصول هو مطلق العلم الشامل للتوحيص لا للتصور فقط وبأن الاختصار على التصور يستلزم قصور التعليل الثاني : وأقول مبنى الاعتراض أن المراد بالتصور في التعليل الثاني مقابل التصديق والمتجه عندى حملة بقرينة تعريفه بما ذكر على التصور مرادف العلم كما هو أحد استعماليه على ما قرره شارح الشمسية وعلى هذا لا اعتراض أصلاً (قوله حصول الصورة) أى صورة أى صورة الشيء الحاصلة في النفس بناء على التحقيق أن العلم من مقولة الكيف وإنما جعله نفس الحصول بتبنيها على لزوم هذه الصفة واعتبارها فيه وأما على أنها متضمنة لفعول ظاهرة لأن المراد بحصول الصورة قبول النفس إياها والمراد بصورة الشيء ما يكون آلة لا متبناه سواء كان نفس ماهية الشيء أو شيئاً أى مثلاً كذا قال عبد الحكيem في حاشية القطب وقيل من مقولة الفعل بناء على ما يتبادر من لفظ الإدراك والأذعان ونحوهما وقيل من مقولة الإضافة بناء على أنه نسبة بين المدرك والمدرّك ولا يرد على أنه كيف أنهم عرفوا الكيف بأنه عرض لا يقبل التسمية لذاته ولا يتوقف تعقله على تعقل غيره والعلوم النظرية تتوقف لأن المراد بالتوقف المنى أن لا يعقل إلا مع تعقل الغير كإف الأوبة والبنوة والعلوم الكسبية بعد تحصيلها ليست كذلك ولا أنه يلزم أن يكون العلم جوهرًا عرضًا إن كان الشيء ذوالصورة جواهر وكيفًا عرضيًا غيره إن كان عرضًا غير كيف وموجودًا معدومًا إن كان معدومًا لقولهم إن العلم عين المعلوم ذاتاً لأن المراد بالمعلوم في قولهم المذكور المعلوم الذهني وهو الصورة لا الشيء ذوالصورة إذ لا يشك عاقل في أنه غير العلم والمعلوم الذهني عين العلم ذاتاً وإنما يختلفان اعتباراً فالصورة من حيث ذاتها معلومة ومن حيث حصولها في الذهن علم (قوله وهو من خواص الأجسام) لاقتضاؤه الانطباع في النفس والانطباع والنفس من خواص الأجسام وأما النفس في نحو - كتب رجبكم على نفسه الرحمة - فبمعنى الذات ولأنه يستدعى سبق الجهل كما قال صيدى سعيد (قوله في إطلاقه الخ) تفريع على التعليلين أى في إطلاق المذكور من التصور والتصديق على علمه تعالى إلهاماً أنه جسم وله نفس تنطبق فيها صور المعلومات أى مع عدم السماع والإلهام بمعنى الإيقاع في الوهم أعنى الذهن (قوله وإن أريد به معنى صحيح) أى أريد بالمذكور من التصور والتصديق بأن يراد بالتصور في حقه تعالى علمه بالمفرد كذات زيد وبالتصديق علمه بوقوع نسبة القيام إلى زيد مثلاً وإن في كلامه إلهامية زائدة فلا يحتاج إلى جواب كما حققه البعض

وهو إدراك خاص
أى إدراك النسبة
التصديقية لأنه حيثئذ
لا يقبل التقسيم الآتى
وتقييد العلم بالحدوث
للاحتراز عن علم الله
تبارك وتعالى إشعاراً
بتنزهه سبحانه وتعالى
عن أن يتصف علمه
بالتصور أو التصديق
إذ كل منهما مفسر
بالإدراك الذى هو
وصول النفس إلى
المعنى ولأن التصور
حصول الصورة وهو
من خواص الأجسام
ففي إطلاقه على علمه
تعالى إلهاماً وإن أريد
به معنى صحيح

والاول الحال فيكون في غير هذه الحال أولى بالابهام وشرطية غائية لجوابها محذوف لعلالة ما قبله عليه
والوجه عطفية على محذوف أي إن لم يرد به معنى صحيح وإن أريد (قوله وفي هذا) أي التقييد المذكور
(قوله على أن الخ) أي والتحقيق كائن على أن الخ أي ما أفاده كلامه من الاحتياج إلى التقييد أمر
ظاهري والتحقيق كائن على أن الخ ويحتمل كون على أن بمعنى لكن فتأمل (قوله لكن المصنف
رحمه الله تعالى أراد الايضاح) أي إضاح المقصود فذكر التقييد نظير محاذ المقصود زاد في الشرح الكبير
وليخرج عنائه تعالى حتى على قول بعض أكابر أهل السنة أن علمه تعالى يتعدد بتعدد المعلومات
وهو قول قوي وأما الرد عليه بزم دخول الملائكة له في الوجود فيرد بأن استحالة دخول الملائكة
له في الوجود إنما ثبتت في حق الحوادث أما في حق القديم فلا اه . أقول : هذا يقتضي أن ذكر
أنواع ليس مخبراً لعلم القديم في هذا القول وهو إنما يسلم إذا كان القائل به يقول إن تعدد العلم القديم
بتعدد المعلومات بتعدد النوع والظاهر أنه عنده تعدد الشخص فتأمل . ثم أقول الاكتفاء في إخراج
العلم القديم بذكر أنواع إنما يظهر بالنسبة لمن يعلم عدم تنوعه لا مطلقاً فهم (قوله المراد به الخ)
أقول لا يظهر رجوع الضمير إلى المفرد لأنه يلزم عليه عدم مأنعية التعريف إذ يصدق على التصديق أنه
إدراك ما ليس مشتملاً على النسبة الحكيمة إذ من جهة ما ليس مشتملاً على النسبة الحكيمة نفس النسبة
الحكيمة ضرورية عدم اشتغال الشيء على نفسه فتعين أن يكون الضمير راجعاً إلى إدراك المفرد وما واقع
على إدراك أي المراد بإدراك المفرد إدراك الشيء مشتملاً على النسبة الحكيمة أي ليس متعلقاً بها فهو
من اشتغال المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح وعبارة كبيرة بعد قول المصنف مفرد المراد به ما ليس
نسبة حكيمة سواء كان جوهر أو عرضاً كزبد وضرب أو جوهر أو عرضاً كضارب اه . والتضمير فيها
عائد على المفرد لعدم إتمامه الاشتغال فتأمل (قوله على نسبة حكيمة) تطلق النسبة الحكيمة على
النسبة الكلامية وهي تعلق المحمول بالموضوع أو التالى بالمقدم إيجاباً أو سلباً وعلى وقوع هذه النسبة
رعدم وقوعها أي مطابقتها لنفس الأمر وعدم مطابقتها ومن الإطلاق الثاني قوله هتأ ما ليس مشتملاً
على نسبة حكيمة وقوله بعد إلا أنها غير حكيمة ومن الأول ما يأتي في قوله أي وإدراك وقوع نسبة
حكيمة وفي قوله والآخرة إدراك النسبة الحكيمة وبتقرير عبارة منعهك إسقاط ما اعترضت به وقوله نسبة
حكيمة أي مدركة على وجه الازعان كما يؤخذ من كلامه بعد فدخل في التصور إدراك النسبة الحكيمة
لا على الوجه المذكور كما خرج به فترادود (قوله تصورا علم) أي علم بالتصور أي بمعنى (قوله فادراك
كالجنس) أي في الشئ ولم يجعله جنساً حقيقة لا اعتبار اختلاف الكبرين المقول عليهم الجنس
الحقيقي واختلاف التصور والتصديق المقول عليهم الآخر ليس بأخفئة بل باعتبار المتعلق بفتح
اللام هذا ما ظهر في فتأمله وأما توجيه ذلك بأن الإدراك عرض يزول والأمثلة الحقيقية متقررة
مستقرة فيرد بأنه يقتضي أن كل عرض له جنس حقيقي ولا دليل على ذلك بل حرج كلامهم بطله
كما يعرف بالوقوف على تقريرهم تعارض الأقر العرفية كاللفظ والبيان والزمن على أنه عرض
وغير ذلك مما لا يحصى (قوله لا يتناول) مشتاق لا يعطف على يخرج والضمير فيه لإدراك المفرد
وما في قوله ما لا نسبة له واقعة على إدراك بقرينة التخييل ودخل في قوله ما لا نسبة له أصلاً ثلاث صور
إدراك الموضوع وتعدد وإدراك المحمول وحده وإدراكه معادون النسبة بينها ودخل في قوله
وما فيه نسبة إلا أنها غير حكيمة أي مدركة على وجه الازعان أر بع عشرة صورة إدراك النسبة
الاضافية كالنسبة في ابن عمرو وهي بتوقييد لعمرو والتقييد كالنسبة في الحيوان الناطق وهي كون
الثاني صفة للأول والنسبة الكلامية بينهما الخبرية والإنشائية والنسبة الحكيمة التي هي للوقوع أو عدمه

في هذا تنبيه على
أن التقييد مراد لمن لم
يقيد وأنه كان ينبغي
له التقييد على أن
ذكر الأنواع يكفي في
ذلك لأن علمه تعالى
ليس بأنواع لكن
المصنف رحمه الله تعالى
أراد الإيضاح (إدراك
مفرد) المراد به ما ليس
مشتملاً على نسبة
حكيمة (تدورا
علم) فادراك كالجنس
وتقييده بالمفرد يخرج
التصديق ويتناول
ما لا نسبة له أحلا
كادراك زيد وما فيه
نسبة إلا أنها غير
حكيمة كادراك بنوة
زيد وعمرو ونحوهما
(ودرك) اسم مصدر
بمعنى إدراك أي وإدراك

يكون للاذعان وإدراك الموضوع أو المحمول لبعدها معانيم النسبة الكلامية أجمع الحكمة بدون الاذعان
 أوسع البصيرة بدون للاذعان وإدراك النسبة المشكوك فيها : أى المتردد فيها باستواء أو مرجوحية
 فدخلت التوبة فجعلته تصور التصور سبع عشرة بصورة هي خمس وعشرون تفضيلاً باعتبار شمول
 الكلامية قسمين والمشكوكية قسمين هذا لمظهر على بناء على أن المراد بالاذعان هنا التسليم والقبول
 لا مطلق الإدراك وسيأتي ما فيه **(قوله)** وقوع نسبة حكيم أراد بها هنا النسبة الكلامية كما مر .
 أقول : لا يخفى أنه لا حاجة إلى حمل النسبة في كلام المصنف على النسبة الحكيمة بمعنى الكلامية الموجب
 ذلك إلى تقدير المصنف بل الأولى حملها على النسبة الحكيمة بمعنى الوقوع وعدمه لعدم الاحتياج حينئذ
 إلى التردد . فإن قيل النسبة بمعنى الوقوع أو اللاحق من الأفراد فما المميز لها حتى يستحق إدراكها
 تصديقاً . قالت كأنه كونها مورد للاذعان والقبول بخلاف بقية الأفراد فإنه في كبره ثم قال وهذا الذى
 ذكره المصنف يعرف للعالم بالتقسيم لتعذر تعريفه بالحد كما ذهب إليه إمام الحرمين والغزالي وتعرفه
 بالمثل أن يقال العلم كالنور **(قوله)** تصديق أى وبحكم كما سيأتى **(قوله)** رسم من الوهم وهو التعليم
 والراد سعى وإغسا سعى تصديقاً تفضيلاً لأشرف احتماليه وهو الصدق وذلك لأن التصديق لغة النسبة
 إلى الصدق والجبر وإن أحتمل الصدق والكذب لكن مدلوله الصدق ليس إلا وأما الكذب فاختال
 عقلي كما صرح به السعد **(قوله)** الذى هو حصول الخ تقدم قريباً الكلام على هذا التعريف **(قوله)**
 من غير حكم عليه قيل هذا التقيد يستدعى أن لا يوجد فرد لا تصور إذ لا تصور لشيء إلا مع حكم
 ولأن الحكم من الحكم بأن هذه الصورة له وفيه أنه على تقدير تسليمه فرق بين الحكم الصريح والضمني
 والمراد هنا الحكم الصريح كما هو للتبادر ولو استلزم كل تصور حكماً لتسلسل والأولى أن يقول من
 غير حكم معه أو زيادة لفظه وبه لأن الاعتبار في التصور عدم مقارنة الحكم مطلقاً كذا في جاشية
 عبد الحكيم على القطب **(قوله)** بنى أو اثبات مظهره أن المحكوم به هو التنى والاثبات وليس كذلك
 فتجمل الباء لتصوير الحكم : أى من غير حكم عليه مصور بنى أى إدراك الانتفاء أعنى عدم الوقوع
 أو اثبات : أى إدراك الثبوت أعنى الوقوع أو يجعل التنى والاثبات بمعنى المثبت والمثني **(قوله)** إدراك
 أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة أى مطابقة لنفس الأمر أو ليست بمطابقة فالوقوع وعدمه وصفان
 عارضان للنسبة الكلامية **(قوله)** أى الاذعان لتلك قال الخبيصى في شرحه على التهذيب معنى اذعان
 النسبة إدراكها على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول له وهذا ما ارتضاه الشارح فيما مر وجعله
 التحقيق ونقل عن السعد والسيد والعهد على الناقل وخلفى يس في جاشيته على الخبيصى عن
 الصمام . أن الاذعان الاعتقاد سواء كان راجحاً وهو الظن أو جازماً غير مطابق وهو الجهل المركب
 أو مطابقاً راسخاً يعرض له الزوال بتشكيك الشك وهو اليقين أو غير راسخ وهو التقليد وبواقعة
 ما في كلام غير واحد أن الاذعان عند المناطقة بمعنى الإدراك وعند المتكلمين بمعنى التسليم والقبول
 ووجه كثير من الأشياخ **(قوله)** هذا أى كون التصديق إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة هو
 مذهب الحكماء فهو عندهم بسيط والتصورات الثلاثة أعنى تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور
 النسبة شروطه وهذا هو التحقيق خلافاً لما سيأتى عن الإمام **(قوله)** الاشتراك أى اللفظي كما هو
 المنصرف إليه عند الإطلاق **(قوله)** والآخر إدراك النسبة الحكيمة أراد بها هنا الكلامية كما مر
 ولهذا قال الخبيصى إثباتاً احترازاً عن النسبة الحكيمة بمعنى الوقوع وعدمه **(قوله)** التى هى ثبوت شيء
 لشيء أو انتفاؤه عنه أقول : التحقيق عندهم أنها ثبوت شيء لشيء : أى تعلقه به سواء كانت القضية
 موجبة أو سالبة وانك يقولون إن النسبة الكلامية مورد الإيجاب والسلب فهى فى القضية الموجبة

وقوع (نسبة) حكيم
 (بـتصديق ومـم) من
 الوهم وهو التعليم
 وتقرير هذا الكلام
 أن العلم الذى هو حصول
 بصورة الشيء فى ذهن
 ينقسم إلى تصور
 وتصديق فما التصور
 فهو حصول صورة
 الشيء فيه من غير حكم
 عليه بنى أو اثبات
 كإدراك الإنسان من
 غير حكم عليه بشئ
 وأما التصديق فهو
 إدراك أن النسبة واقعة
 أو ليست بواقعة أى
 الاذعان لذلك كإدراك
 أن زيد كاتب أو ليس
 بكاتب هذا هو مذهب
 الحكماء وليس قول من
 قال التصديق عندهم
 هو الحكم خارجاً عن
 هذا لأن الحكم مقول
 بالاشتراك عندهم على
 معنيين أحدهما هذا
 أعنى إدراك أن النسبة
 واقعة أو ليست بواقعة
 والآخر إدراك النسبة
 الحكيمة التى هى ثبوت
 شيء لشيء أو انتفاؤه
 عنه فاعل من فسر
 التصديق عندهم
 بالحكم أراد الأول
 وأما التصديق على
 مذهب

الى هي مورد الايجاب والسلب وادراك أن تلك النسبة واقعة أوليست بواقعة أو من ثلاث ادراكات وحكم إن لم يكن الحكم عنده ادراكا والفرق بين المذهبين ظاهر لانه على مذهبه مركب وعلى مذهبهم بسيط كما رأيت ولأن الحكم نفس التصديق عندهم وجزء التصديق عنده ولأن تصور الطرفين شرط عنده وشرط عندهم والتبادر من عبارة المصنف مذهب الحكماء (وقسم الأول) أي التصور على التصديق (عند الوضع) أي في الذكور والكتابات والتعلم والتقليم (لأنه مقدم على التصديق) (بالطبع) أي بحسب اقتضاء طبيعة التصور أي حقيقته والمقدم بالطبع هو الذي يكون بحيث يحتاج إليه المتأخر من غير أن يكون علة فيه كالواحد والاثنتين والتصور كذلك بالنسبة إلى التصديق على كلا المذهبين لأنه مباشر أو شرط وعبارة المصنف

مبنية وفي السالبة منفية فكان الأولى حذف قوله أو انتفاء عنه ثم رأيت شيخنا العدوي نيه على ذلك (قوله الامام الرازي) هو المراد إذا أطلق الامام عند الأصوليين والتكلمين بخلافه عند الفقهاء فالمراد به إمام الحرمين (قوله مركب من أربع) فالأجزاء الثلاثة الأول أيضا شطوط عنده لا شروط وكان ينبغي أن يقول نحن أربع ادراكات لأن واحد الإدراكات مذكور والعبرة في ذكر العدد وتأنيته بالواحد لا بالجمع كما صرح به الأستغنى ومثله يقال في قوله الآتي أو من ثلاث إدراكات (قوله إن لم يكن الحكم عنده ادراكا) أي بأن كان فعلا من أفعال النفس كما هو التبادر من التعبير عن الحكم بالاستناد وبالإيقاع والاتزاع وبالإيجاب والسلب وبالأنبات والنفي والذي قاله عبد الحكيم أن الامام يقول بأن الحكم فعل الإدراك وقال أيضا إن كون الحكم فعلا مذهب متأخرى الناطقة والتحقيق أنه ادراك ويؤيده قول السيد الإيقاع والاتزاع والإيجاب والسلب والأنبات والنفي ألفاظ يراد بها غير ما يتبادر منها وهو أعني الغير ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة (قوله بين المذهبين الخ) ينبغي على الخلاف أن التصديق الضروري يكتفي بكونه ضروريا عندهم كون النسبة ضرورية وإن كانت الأطراف نظرية وأما عنده فلا بد في كونه ضروريا من كون الأجزاء كلها ضرورية ولهذا كثيرا ما يستدل ببداية التصديقات على بداية التصورات أفاده في الشرح الكبير (قوله ولأن الحكم الخ) أقول للمحوظ في التعليل الثلاثة مختلف فلا اعتراض بأن العاليتين الأخيرتين لازمتان لما قبلهما (قوله ولأن تصور الطرفين) وكذا تصور النسبة لأنه تعرض في بيان الفرق لما هو أظهر وجودا قاله عبد الحكيم (قوله والتبادر من عبارة المصنف مذهب الحكماء) إنما قال والتبادر لامكان جعل كلام المصنف على مذهب الامام بجملة من باب حذف الواو مع ما عطف والتقدير ودرك نسبة وأجزاء القضية الثلاثة كذا قيل وفيه أن حذف الواو مع ما عطف إنما يجوز إذا أمن اللبس وبعضهم هنا كلام يعلم رده مما ذكرناه عند قول المصنف ودرك نسبة تقدير (قوله وقدم) قراءته بصيغة الأفعول من قراءته بصيغة المجهول لإفادة صيغة الأمر وجوب ذلك التقديم صناعة وبالجواب صرح المصنف في شرحه ولا بعد فيه صناعة وإن نظر فيه (قوله أي في الذكر) أي في وقت الذكر الخ وفي كلامه إشارة إلى أن عند في كلام المصنف بمعنى في وأن المراد بالوضع ما ذكر (قوله أي حقيقته) أي ذاته لا مفهومه كما لا يخفى (قوله من غير أن يكون) أي التقديم علة فيه : أي في التأخر احتراز بذلك من نحو حركة الأصبع فانها متقدمة على حركة الحاتم ولكنها علة فيها وإن كانت عند أهل السنة غير مؤثرة فيها بل حركة الحاتم بخلافه تعالى وإن كانت لازمة عقلا لحركة الأصبع واجبة عندها لأن ذلك عارض بسبب حركة الأصبع فلا يمنع تعلق القدرة بها والمراد بتقدم حركة الأصبع على حركة الحاتم تقدمها عليها في الرتبة العقلية أما في الوجود الخارجى فمتقارنان : وأقسام التقدم خمسة التقدم بالعلة والتقدم بالطبع وقد عرفتهما والتقدم بالزمان كتقدم الأب على الابن والتقدم بالمكان كتقدم الامام على المأموم والتقدم بالشرف كتقدم العالم على الجاهل (قوله والتصور كذلك) أي كالواحد ولو قال وكالجزء بالنسبة الخ لمكان أخضر (قوله على كلا المذهبين) أي مذهب الحكماء ومذهب الامام وقوله لأنه إما شرط أي كاهو مذهب الحكماء أو شرط أي كاهو مذهب الامام أي والشرط بحيث تقدمه على الشروط والشرط يجب تقدمه على الكل زاد في كبره والتحقيق أن التعليلين إنما يتوقف على تصور يناسبه فإذا رأينا شيئا من بعد صرح أن يحكم عليه بأنه شاغل فراغا لأن هذا يثبت له بمجرد كونه جسما من غير افتقار إلى شيء آخر ولو أردنا أن نحكم عليه بالتحرك مثلا لم نستطع حتى نتصور أنه إنسان أو فرس مثلا (قوله لتقدم التصور الخ) هذا التعليل من جملة قول هذا البعض وهو من تعليل الخاص بالعام

أحسن من قول بعضهم وقسم القول المخرج على الحقيقة وضما لتقدم التصور على التصديق طبعاً

(قوله)

لشمول التصور والتصديق فيها لقول الشارح أى تصوراً والتصديق فيها لقول الشارح وغيره من التصورات والحجة والتصورات والحجة وغيرهما من التصديقات. ثم شرع في تقسيم آخر للعالم بقوله (و) العلم (النظري) بالمكان الباء (ماحتاج للتأمل) يعنى إلى الفكر والنظر كادراك حقيقة الانسان وكادراك أنك مبعوث وأن العالم حادث (وعكسه) أى ما لا يحتاج إلى فكر ونظر (هو) (الضرورى الجلى) أى الواضح سواء افتقر إلى حدس أو تجربة أولاً كتمشوك وجودك وإدراك أن الواحد نصف الاثنين فيدخل في الضروريات القضايا الأوليات والحدسيات والتجربيات وسيأتى بيانها لأن الأخيرين وإن توقفا على حدس وتجربة فليس بمتوقفين على فكر ونظر وهذا مجرد اصطلاح فان النظرى منسوب إلى النظر الاصطلاحى ولا يصدق على التجربة والحدس لما مررت من خبره

(قوله) لشمول الخ) علة لقوله أحسن وقوله فيها أى في عبارة المصنف وقوله القول الشارح أى تصوراً لقول الشارح غذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه لأنه متصور والمراد بغيره من التصورات، التصورات التى ليس معها قول شارح كتصور الأمور البدئية وقوله والحجة أى التصديق بها مثل ما مر والمراد بغيرها من التصديقات التصديقات بالقضايا التى ليست أقيسة كالتصديق بزيد قائم (قوله) العالم أى مطلقاً سواء كان تصوراً أو تصديقاً (قوله) ما احتاج) فى بعض النسخ ما احتيج أى ما احتيج في حصوله (قوله) يعنى إلى الفكر والنظر) زاد في كبره في دليل أو تعريف له ولعل وجه تعبيره يعنى عدم تداول التعبير بالتأمل في تعريف النظرى بين القوم أو قلته وعطف النظر على الفكر من عطف الراءد (قوله) كادراك حقيقة الانسان) مثال للنظرى من التصور والمثالان بعده للنظرى من التصديق ومثل به بتأين إشارة إلى أنه لا فرق في التصديق بين أن يكون دليله عقلياً كالمثال الثانى أو نقلياً كالأول (قوله) وعكسه) المراد بالعكس المعزى وهو الخالف (قوله) إلى حدس أو تجربة) الحدس التخمين المستند إلى أمانة والتجربة التكرار (قوله) كتمشوك وجودك) كون الوجود ضرورياً بالنظر لبقائه وهو العدم فكل عاقل يدرك كونه غير معدوم بالضرورة ، وأما بالنظر لفهمه وكونه زائداً على الذات فهو نظرى . ولهذا اختلف العقلاء فيه بالنظر لها على أقوال : فقيل إنه محال وقيل وجه واعتبار وقيل عين الوجود مطلقاً وقيل غير الوجود مطلقاً وقيل عينه في القديم غيره في الحادث . أقول : انظر لم عبرنا بالتصور وفي قوله كادراك حقيقة الانسان بالادراك مع أن التأين من التصور ولعله لثنتين فتأمل (قوله) وإدراك أن الواحد نصف الاثنين) أى التصديق بذلك (قوله) الأوليات) هى القضايا التى لا يتوقف التصديق بها على شئ أصلاً نسبة إلى الأول تصديق النفس بها بمجرد التفاتها إليها من أول وهلة كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء ونقل شيخنا العدوى في أقسام الحجة عن بعض المحققين ضبط الأوليات بضم الهززة وسكون الواو جمع أولى ، وأما الحدسيات فهى القضايا المتوقعة على حدس وتخمين كتوهم نور القمر مستفاد من نور الشمس وبيان الحدس فيه أنه مرأوا القمر كما بعد عن الشمس زاد ما زاء من نوره وكما قرب منها نقص ما زاء من نوره لأن القمر كروى كالشمس وسائر الكواكب مظلم مقل مستنير نصفه المقابل للشمس بسبب الطباع نورها فيه لصقاته فهو في حال اجتماعها معها أول الشهر يكون النصف النير بتمامه من فوق لكون الشمس حينئذ فوقه لأنها في السماء الرابعة وهو في السماء الدنيا فلا ترى من نوره شيئاً فإذا فارقها إلى جهة المشرق حدث عند ذلك الحلال فيكون المقابل لنا من نصفه النير المقابل لها جزءاً يسيراً وكما بعد عنها عظم الجزء المقابل لثمانى نصفه النير المقابل لها وهكذا إلى أن يصير جميع النصف النير مقابلاً لنا وذلك ليلة البدر حين يكون بينه وبينها ستة أرباع فإذا أخذ بعد ذلك في القرب منها تناقص ما زاء من نصفه النير إلى أن يصير المقابل لنا جميع النصف المظلم و يصير جميع النصف النير من فوق وذلك عند اجتماعها معها ثانياً وهكذا فهذا الحدس هو سند تلك القضية وبما قررنا يعرف ما وقع لغيرنا من السهو ، والتجربيات هى القضايا المتوقعة على التجربة كتوهم السمو لنا مسهل للصفر الذى إلى إحدى الطابع الأربع (قوله) وسيأتى بيانها) أى بيان هذه الثلاثة في أقسام الحجة (قوله) وهذا) أى دخول الحدسيات والتجربيات في الضروريات وخروجها من النظريات مع توقفها على الحدس والتجربة مجرد اصطلاح أى اصطلاح مجرد عن اقتضاء العقل أو اللغة إياه وليس المراد مجرداً عن المناسبة لأن فيه المناسبة كما أشار إليها بقوله فإن النظرى الخ فهو علة لحدوف أى ارتكبه لأن النظرى الخ يصبح جعل الحدوف شيئاً مفرغاً على ما ذكره بتقديره فتوقفه ما على الحدس والتجربة لا يدخلهما في النظرى لأن النظرى الخ (قوله) ولا يصدق) أى النظر الاصطلاحى

(قوله وحينئذ) أى حين إذ لا يصدق النظر الاصطلاحي على التجربة والحدس كذا قيل . أقول لا يظهر ارتباط بين كون النظر الاصطلاحي لا يصدق على التجربة والحدس وبين وجوب أن يعنوا بالنظر هنا ما هو أعم من القياس ولو اقتصروا على الذى يظهر أن المعنى وحين إذ كان النظرى منسوباً إلى النظر الاصطلاحي وأن في كلام الشارح حذف السبب ولا كسفاً بالمسبب والتقدير وحين إذ كان النظرى منسوباً إلى النظر الاصطلاحي يخرج الأشياء الكسبية بالاستقراء والتخيل مع أنها من النظريات فيجب أن يعنوا بالنظر هنا أى في مقام بيان النظرى ما أى معنى هو أعم من القياس ولو اقتصروا على الاستقراء والتخيل بأن يبدأ به ما يوصل إلى المجهول من تعريف أو قياس أو استقراء أو تخيل لا ما يخص التعريف والقياس فيكون مقصود الشارح بهذه العبارة بيان أن تلك الأشياء التوهم خروجها من النظريات من كون النظرى منسوباً إلى النظر الاصطلاحي داخلية في النظريات ، وبيان أن المنسوب إليه ليس النظر الاصطلاحي فقط ، وإن أوجمه قوله فإن النظرى الخ بل ما يعم الاصطلاحي وما ألحق ببعض أنواعه وهو القياس من الاستقراء والتخيل فتأمل (قوله ثلاثاً) أى على التعريفين إذ لو أبقي النظر على معناه الاصطلاحي فقط لكان تعريف النظرى غير جامع وتعريف الضرورى غير مانع (قوله بالاستقراء والتخيل) الأول تتبع أفراد المحكوم عليه كما في قولهم كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ والثاني هو القياس الأصولي كقول الشافعي التبيذ حرام كالخمر وسأقي بسط الكلام عليهما إن شاء الله تعالى (قوله وقيل العلوم الخ) هذا القول والقول الذى بعده مقابلان لما في المتن قال في الكبير مملوخصه إن الخلاف لفظي لأنه لو أطلق كل من القائلين على ما أراد الآخر لوافقته على مراده فالخلاف في التسمية إذ من قول بأنها كلها ضرورية لا يمنع أن بعضها مسبوق بنظر ومن قول بأنها كلها نظرية لا يمنع أن بعضها صار ضرورياً لاحتياج إلى نظر ثم نقل عن الفخر مذهباً رايها وهو أن التصورات كلها ضرورية وأن التصديق ينقسم إلى الضرورى والنظرى ونقل احتجاجة لذلك ورد بعض العلماء عليه فراحه (قوله بأن العبد لا تأثر له في شيء من العلوم) بل هو محبور في قالب مختار والمؤثر هو الله تعالى ووجهه أيضاً كما في الكبير بأن حصول العلم عقب التعريف أو الدليل اضطرارى لا قدرة على دفعه (قوله قد ذكرنا أن الضرورى الخ) حاصل ما ذكره بإيضاح أن الضرورى كما يطلق في مقابلة النظرى فيفسر بما تقدم مطلق في مقابلة الاكتساب فيفسر بما لا يكون تحصيله مقدوراً للخلق فيكون أخص من الضرورى بالمعنى الأول فالعلم الحاصل بالإبصار للتصودق من كان مغفلاً عينية فتحتهما قصداً ضرورى على الأول دون الثانى لأنه مكتسب للعبد فتح عينيه (قوله والخلاف في النسبة الخ) حاصله مع الإيضاح أن البديهي يطلق على الضرورى بالمعنى الأول المذكور في المتن فيكون مرادفاً له ويطلق على ما لا يتوقف على شيء أصلاً فيكون أخص من الضرورى لانفراد الضرورى على هذا بالحدسيات والتجربيات لتوقفهما على الحدس والتجربة ثم قال فنييه ذكر السعد في شرح المقاصد عني الإمام أن أول مراتب وصول النفس إلى المعنى شعور فإذا حصل وقوف النفس على علم ذلك المعنى تصوره فإذا بقي بحيث لو أراد استرجاعه بعد ذهابه أسكنه أن يقال له حفظ ويقال ذلك الطلب ذكر ذلك الموجدان ذكره (قوله وبين البديهي) أقول أعاد الشارح لفظ بين الخروج من عبدة الخلاف في جواز العطف على الضمير المحفوض من غير إعادة الحافض وهي في مثل ذلك مؤكدة لبنى الأولى فسقط ما قبل لاحاق لبنى الثانية لأن البنية لا تكون إلا بين متباعد والبديهي من بعده إذا جاء (قوله يقول شارح) للتقويل بمعنى القول فهو عبارة عن علاقته العقلية وإستنباطه من قول شارح (قوله يقول شارح) للتقويل بمعنى القول فهو عبارة عن علاقته العقلية وإستنباطه من قول شارح

وحينئذ يجب أن يعنوا بالنظر ما هو أعم من القياس ولو اقتصروا على الذى يظهر أن المعنى وحين إذ كان النظرى منسوباً إلى النظر الاصطلاحي يخرج الأشياء الكسبية بالاستقراء والتخيل مع أنها من النظريات فيجب أن يعنوا بالنظر هنا أى في مقام بيان النظرى ما أى معنى هو أعم من القياس ولو اقتصروا على الاستقراء والتخيل بأن يبدأ به ما يوصل إلى المجهول من تعريف أو قياس أو استقراء أو تخيل لا ما يخص التعريف والقياس فيكون مقصود الشارح بهذه العبارة بيان أن تلك الأشياء التوهم خروجها من النظريات من كون النظرى منسوباً إلى النظر الاصطلاحي داخلية في النظريات ، وبيان أن المنسوب إليه ليس النظر الاصطلاحي فقط ، وإن أوجمه قوله فإن النظرى الخ بل ما يعم الاصطلاحي وما ألحق ببعض أنواعه وهو القياس من الاستقراء والتخيل فتأمل (قوله ثلاثاً) أى على التعريفين إذ لو أبقي النظر على معناه الاصطلاحي فقط لكان تعريف النظرى غير جامع وتعريف الضرورى غير مانع (قوله بالاستقراء والتخيل) الأول تتبع أفراد المحكوم عليه كما في قولهم كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ والثاني هو القياس الأصولي كقول الشافعي التبيذ حرام كالخمر وسأقي بسط الكلام عليهما إن شاء الله تعالى (قوله وقيل العلوم الخ) هذا القول والقول الذى بعده مقابلان لما في المتن قال في الكبير مملوخصه إن الخلاف لفظي لأنه لو أطلق كل من القائلين على ما أراد الآخر لوافقته على مراده فالخلاف في التسمية إذ من قول بأنها كلها ضرورية لا يمنع أن بعضها مسبوق بنظر ومن قول بأنها كلها نظرية لا يمنع أن بعضها صار ضرورياً لاحتياج إلى نظر ثم نقل عن الفخر مذهباً رايها وهو أن التصورات كلها ضرورية وأن التصديق ينقسم إلى الضرورى والنظرى ونقل احتجاجة لذلك ورد بعض العلماء عليه فراحه (قوله بأن العبد لا تأثر له في شيء من العلوم) بل هو محبور في قالب مختار والمؤثر هو الله تعالى ووجهه أيضاً كما في الكبير بأن حصول العلم عقب التعريف أو الدليل اضطرارى لا قدرة على دفعه (قوله قد ذكرنا أن الضرورى الخ) حاصل ما ذكره بإيضاح أن الضرورى كما يطلق في مقابلة النظرى فيفسر بما تقدم مطلق في مقابلة الاكتساب فيفسر بما لا يكون تحصيله مقدوراً للخلق فيكون أخص من الضرورى بالمعنى الأول فالعلم الحاصل بالإبصار للتصودق من كان مغفلاً عينية فتحتهما قصداً ضرورى على الأول دون الثانى لأنه مكتسب للعبد فتح عينيه (قوله والخلاف في النسبة الخ) حاصله مع الإيضاح أن البديهي يطلق على الضرورى بالمعنى الأول المذكور في المتن فيكون مرادفاً له ويطلق على ما لا يتوقف على شيء أصلاً فيكون أخص من الضرورى لانفراد الضرورى على هذا بالحدسيات والتجربيات لتوقفهما على الحدس والتجربة ثم قال فنييه ذكر السعد في شرح المقاصد عني الإمام أن أول مراتب وصول النفس إلى المعنى شعور فإذا حصل وقوف النفس على علم ذلك المعنى تصوره فإذا بقي بحيث لو أراد استرجاعه بعد ذهابه أسكنه أن يقال له حفظ ويقال ذلك الطلب ذكر ذلك الموجدان ذكره (قوله وبين البديهي) أقول أعاد الشارح لفظ بين الخروج من عبدة الخلاف في جواز العطف على الضمير المحفوض من غير إعادة الحافض وهي في مثل ذلك مؤكدة لبنى الأولى فسقط ما قبل لاحاق لبنى الثانية لأن البنية لا تكون إلا بين متباعد والبديهي من بعده إذا جاء (قوله يقول شارح) للتقويل بمعنى القول فهو عبارة عن علاقته العقلية وإستنباطه من قول شارح (قوله يقول شارح) للتقويل بمعنى القول فهو عبارة عن علاقته العقلية وإستنباطه من قول شارح

الناطق تعريفاً للإنسان

فانه يوصل إلى تصور

الإنسان (فالتبتهل) أى

فلتطلب مبالغى الطل

(وما التصديق به توصلا)

على صيغة المبني

للجهول أى ما توصل

به لتصديق نحو العالم

متغير وكل متغير حادث

فانه يوصل إلى أن العالم

حادث (بحجة يعرف

عند العقلاء أى أرباب

هذا الفن وأل في

العقلاء للكمال وسمى

بذلك لأن من تمسك

به حجج خصمه أى

غلبه ثم لما كان علم

الميزان مبني على

أربعة أركان تصورات

ومبادئ وتصديقات

ومبادئها وكانت مبادئ

التصورات السكيات

الحس المنقسمة إلى

الذاتى والعرضى

القسمين من الكلى

القسم من المفرد القسم

من اللفظ القسم من

الدال وكان المراد دلالة

اللفظ الوضعية لعدم

اعتبارهم غيرها بدأ

بها فقال :

(أنواع الدلالة)

اللفظية (الوضعية)

وصفها بالوضعية لاستناد

جميعها إلى الوضع

والدلالة بتبليث الدال

بعبه فلا يجوز إذ الأعلام المنقولة حقائق (قوله لشرح الماهية) أى بالكنه أو بالوجه ليصدق على جميع أقسام المعارف وما ذكره تعليل للجزء الثانى من جزأى الاسم وأما تسميته قولاً فلا نه يقال أى يحمل على المعارف بفتح الراء وعلله شارح التسمية بأنه فى الأغلب مركب والقول يرادف المركب (قوله ويسمى أيضا معرفة) بكسر الراء وتعريفاً أما إطلاق المعارف عليه فبجواز عقلى من الاستناد إلى الآلة وأما إطلاق التعريف عليه فبجواز مرسل علاقته بالتعلق أى معرفته بفتح الراء لكن هذا قبل جعلها علمين له أما بعده فلا يجوز لاسم (قوله فما) فربيع على كون ما توصل به إلى التصور يدعى بالقول الشارح وبالمعرف وبالتعريف وقوله واقعة على بعض التصورات أى التصورات فالصدر بمعنى اسم المفعول لأن المعارف متصور لا تصور وعلى قياس ذلك يقال فى قوله * وما التصديق به توصلا * فافيه واقعة على بعض التصديقات بمعنى المصدق بها (قوله تعريفاً للإنسان) احتج به عن الحيوان الناطق علماً (قوله أى فلتطلب الخ) قال فى الكبير ويطلق الابتها على النظر والتأمل أى فلتتأمل له ولم أره فى التاموس ولا فى المختار وفيهما أنه يقال بهلته كنهته أى خليته مع أربابه كأهله اه فيحتمل أن يكون الابتها فى كلامه اتصالاً من بهلته أى خلاه مع ربه أى فلتترك الناطقة مع أربهم أى لا تفتقر عليهم بل سلم لهم وعلى كل حال فهو تسكئة للبيت (قوله وأل فى العقلاء للكمال) أى العهد والمهود ذوو كمال العقل الذين هم أرباب هذا الفن وبهذا يندفع ما يقال إن العوام لا يعرفون أن الموصل إلى التصديق يسمى حجة مع أنهم عقلاء . أقول رد على شارح أمران : الأول أنه كان للناس أن يقول قال بقاء التفرغ . الثانى أن صنيعه يوم أن غير أرباب هذا الفن ليسوا كاملين عقلاء وعمومه ظاهر الفساد فتأمل (قوله وسمى) أى ما توصل به إلى التصديق بذلك أى بالحجة (قوله ثم لما كان الخ) هذه العبارة للفنرى فى شرحه على إسافوجى أتى بها شارح دخولا على الفن وبيننا لوجه إدخال محث الدلالة فى هذا الفن مع أنه ليس منه (قوله مبني على أربعة أركان) أى على قواعد أربعة أركان من بناء الكل على الأجزاء لأن علم الميزان قواعد بائحة عن تلك الأربعة وقوله تصورات أى مقاصد تصورات وهى للمعرفات لأجل قوله ومبادئ وقوله وتصديقات أى مقاصد تصديقات وهى الأقبسة لأجل قوله ومبادئ والتصورات والتصديقات فى عبارته بمعنى التصورات والمصدق بها كاسم (قوله الذاتى) أقول لحن النجاة من قال فى النسبة إلى ذات ذاتى وقالوا الصواب ذووى بحذف تاء التأنيث المعجولة عوضاً عن لام الكلمة المحذوفة اعتباراً ورد هذه اللام ورد الألف المنقلبة عن الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها إلى أصلها وهو الواو وسيأتى فيه مزيد كلام (قوله القسم من المفرد) أقول : فيه مسأحة إذ السكيات من قبيل المعاني والمفرد من قبيل الألفاظ لما تقرر أن الكلى وصف فى الحقيقة للبنى والمفرد وصف فى الحقيقة للفظ فكيف يجعل الأول قسماً من الثانى . والجواب أن فى العبارة حذفاً والتقدير القسم داله من المفرد .

أنواع الدلالة اللفظية والوضعية

أخذ الشارح قيد اللفظية من البيت الآتى وسيأتى له زيادة الوضعية فى قول الصنف دلالة اللفظ أخذاً من هذه الترجمة فى صنيع الشارح إشارة إلى أن فى كلام الصنف النوع البدئى المسمى بالاحتباك وهو أن يحذف من كلام الكلامين ما أثبتته فى الآخر (قوله لاستناد جميعها) أى جميع أنواعها الثلاثة (قوله مصدر دل) أى جماعى إذ قياس مصدر الفعل الثلاثى التعدى فعل بفتح الفاء وسكون العين كما قال ابن مالك : فعل قياس مصدر متعدى من ذى ثلاثة كرده

(قوله من كلام الشيخ) يعنى ابن سينا لأنه المراد عند إطلاق الشيخ فى هذا الفن والشفاء كتاب له فى

مصدر دل وهو على المفهوم من كلام الشيخ فى الشفاء تطلق على معنيين

العلوم الحكيمية (قوله بالاشتراك) أى اللفظي وإنما لم تكن حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر مع أن
الحمل على المجاز أولى كما هو الأصح عند الأصوليين لأن المجاز أبلغ لأن محل ذلك إذا تعينت الحقيقة في أحد
العينين وشك فيها في الآخر أما إذا لم يكن كذلك بل احتمل كل منهما حقيقة اللفظ فيه ومجازاً فيه فاحمل
على الاشتراك أولى أفاده الشارح في كبره (قوله كون أمر) هو الدال بحيث أى ملتبساً بحيث أى بحال
ككونه موضوعاً للأمر الثاني. أقول: قد علمت أنهم أخرجوا حيث في مثل هذه العبارة عن موضوعها
من وجهين فاتهم بتجاوزها بها وهي ظرف مكان إلى الحالة تشبيهاً لها بالمكان وأدخلوا عليها الباء مع أنها
لا تخرج عن النسب محلاً على الظرفية إلا إلى الجر بمن اعتادوا على قول بعض النحاة تبصرها قليلاً وذكري
سيدى سعيدانه اعترض على التعريف بأن الحثيثات تختب في الحد لأنها لا تدل على الحصول وإنما تدل
على التقابلية أه والبحث فيه مجال وقوله يفهم منه أى يكون شأنه أن يفهم منه بسبب تلك الحالة أمر آخر
وهو المدلول أى بعد العلم بوجه الدلالة وهو الوضع واقتضاء الطبع والعلية والمعلولية أو العلم بالقرينة ليشمل
دلالة اللفظ على المعنى المجازى المستعمل هو فيه كما قاله عبد الحكيم وفيه مزيد كلام بآنى وقوله يفهم أى
بالفعل أول يفهم أى بالفعل والمراد بفهم الأمر الثاني مجرد الالتفات والتوجه إليه كما نقله عبد الحكيم عن
السيد فلا يريد أنه يلزم على التعريف أن لا يكون لفظ دالة عند تكرره لامتناع فهم المفهوم هذا ولا بد
في الدلالة عند أهل هذا العلم من اطرافها ولذا عبر القطب في تعريفها بقوله كون اللفظ بحيث متى
أطلق يفهم منه معناه العلم بوضعه قال أه. يد قوله متى أطلق أى كلما أطلق فإن الدلالة المتبعة في هذا الفن
ما كانت كلية وأما إذا فهم من اللفظ معنى في بعض الأوقات بواسطة قرينة فأصحح هذا الفن لا يحكون
بأنه دال عليه بخلاف أصحاب العربية والأصول أه. وقال عبد الحكيم: اعلم أن دالة اللفظ على
المعنى المجازى إذا استعمل فيه مطابقة عند أهل العربية لأن اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى المجازى
بالوضع النوعى كما صرحوا به وأما عند المنطقيين فإن تحقق الزور بينهما بحيث يمنع الانفكاك فهى
مطابقة وإلا فلا دالة على ما صرح به قس سره في حواشى المطالع أه وقوله فإن تحقق الزور بينهما
الظاهر أن المراد بين اللفظ والقرينة بأن كان مهجوراً الحقيقة اللغوية فتأمل ويؤيد ما قاله السيد قول
السيد في شرح الشمسية والوضع أى هنا تعين الشيء ليدل على شيء آخر من غير قرينة أه لكنه صرح
في ذلك الشرح نفسه كما قاله الغنيمى بأن المجاز يدل بالمطابقة على معناه المجازى قال إذ المراد بالوضع في
تعريف الدلالة أعم من الشخصى كما في المفردات والنوعى كما في المركبات واللبقيت المركبات خارجة عن
الأقسام والمجاز موضوع بالنوع فدلالته على معناه المجازى بالمطابقة لأنها دالة على ما وضع له بالنوع أه
قال الغنيمى فافظره مع قوله في تعريف الوضع هنا من غير قرينة أه. أقول: إذا جعل ما ذكره في
دلالة المجاز جواً على رأى أهل العربية والأصول اندفع التنافى بين كلاميه فتأمل ثم قوله من غير
قرينة أى منفكة فلا ينافى ما مر عن عبد الحكيم (قوله فهم أمر) أى بالفعل فهو أخص من
المعنى الأول والفهم بمعنى الانفعال أو هو مصدر اللبى للفعل والمراد كون الدال انفعلاً أو فهمه منه المدلول
بالفعل فلا يرد أن الفهم وصف الشخص الفاعل والدلالة وصف اللفظ الدال فكيف يعرف الشيء بما
يشاير وفي عبد الحكيم عن السيد في حواشى المطالع مانصه وأما تعريف الدلالة بالفهم مضافاً إلى
الفاعل أو المفعول أعنى السامع أو المعنى أو بانتقال الذهن من اللفظ إلى المعنى فمن المسامحات التى لا يلتبس
بها المقصود إذ لا اشتباه في أن الدلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا في أن الفهم والانتقال من
اللفظ إنما هو بسبب حالة فيه وكأنته قيل من حالة اللفظ بسببها يفهم المعنى أو ينتقل منه إليه فكأنهم نبهوا
بالتماسح على أن الثمرة المقصودة من تلك الحالة هي الفهم والانتقال أه وينبى على العينين المذكورتين في

بالاشتراك أحدهما
كون أمر بحيث يفهم
منه أمر آخر فهم أول
يفهم. والثاني فهم أمر
من أمر كذا حقيقته
العلامة ابن عرفة
والدال ينقسم إلى لفظ
وغيره. والثاني ثلاثة
أنام

الشرح أن اللفظ قبل حصول الفهم منه بالفعل يقال له دال حقيقة على الأول دون الثاني فسميته قبله
 دالاً مجازاً على الثاني (قوله دال بالعقل) أي بواسطة العقل وكذا يقال فيما يأتي . فإن قلت: إن للعقل مدخلا
 في جميع أقسام الدلالة فلم كان بعضها عقليا وبعضها غير عقلي . فالجواب أنهم إنما سمو البعض عقليا
 لتمحض الدلالة فيه للعقل بخلاف غيره فإن الدلالة ليست متمحضة للعقل بل معه أمر آخر فأنبطت به
 التسمية (قوله وبالعادة) لم يقل هنا وإن شئت قلت بالطبع كقَالَ فَيَأْتِي اتِّكَالاً عَلَى الْمَقْيَاسَةِ وَقِيلَ
 لَأَنْ مِمَّا مِثْلُ بِهِ هَذَا دَلَالَةُ الْمَطَرِ عَلَى النَّبَاتِ فَرِ بِمَا يَوْمُ التَّعْبِيرِ بِالطَّبْعِ هُنَا أَنَّ الْمَطَرُ مُؤَثِّرٌ بِطَبْعِهِ فِي النَّبَاتِ
 (قوله كالنظر) أي كدلالة المطر وكذا يقال في نظائره الآتية وقوله على النبات أراد به المصدر لاسم
 العين (قوله على الحجل) هو الحياء وأما الرجل فهو الخوف وبإيهما فرح (قوله كالإشارة) أي
 المخصوصة وهي الإشارة بالرأس إلى أسفل فأل للعهد وقوله مثلا أي وكالإشارة المخصوصة على معنى لا
 وهي الإشارة بالرأس إلى أعلى ولا يخفى إغناء الكاف عن مثلا (قوله واللفظ ينقسم إلخ) أقول كان
 الأنسب في مقابلة قوله والثاني أن يقول والأول ولعله عدل عنه لثلاثتهم ابتداءً وأن المراد بالأول الدال
 بالعقل وإن كان قوله بعد ذلك إلى هذه الثلاثة دال بالعقل إلخ يدفع هذا التوهم وحصر الدلالة الانغضية
 في الوضعية والطبيعية والعقلية استقرائي لا عقلي كما صرح به السيد والظاهر أن حصر الدلالة غير الانغضية
 في الثلاثة كذلك (قوله كدلالة اللفظ على لافظه) أي على وجوده وأحياته ولا يشترط كونه من وراء
 جدار وإنما قيد به بعضهم لتكوين الدلالة بمحض العقل بخلاف ما لو كان مشاهداً فإن الدلالة حينئذ
 بالعقل والحاسة معا (قوله وإن شئت قلت بالطبع) أي فالمراد واحد قال عبد الحكيم مانصه في
 القاموس الطبع والطبيعة والطباع بالكسر السجدة التي جبل عليها الإنسان وفي الاصطلاح تطلق
 على مبدأ الآثار المختصة بالشيء سواء كان بشعور أولا وعلى الحقيقة ثم الأظهر أن المراد بطبع اللفظ
 كاحده عليه الشارح يعني القطب ويصح أن يحمل على طبع اللفظ وعلى طبع السامع والمراد بالطبع
 على الأول المبدأ وعلى الثاني الحقيقة أعني حقيقة معنى اللفظ وعلى الثالث مبدأ الإدراك أعني النفس
 الناطقة أو العقل اهـ (قوله كأخ) بفتح الهمزة أو ضمها وبالهاء المهملة كقوله القليوبى وغيره أي وكأخ
 بفتح الهمزة وبالهاء العجمة على مطلق الوجود (قوله وبالوضع) أي الوضع اللفظي وهو جعل اللفظ
 بإزاء المعنى سواء لوحظ اللفظ والمعنى بخصوصهما فيكون الوضع شخصا أو لوحظ اللفظ بوجه كلي
 والمعنى بخصوصه فيكون الوضع نوعيا كافي للمشتقات أو لوحظ المعنى بوجه كلي واللفظ بخصوصه وهو
 الوضع العام والموضوع الخاص كافي للمضمرات والمبهلمات وأما عكسه فلم يوجد وسواء كان جعل اللفظ
 بإزاء المعنى بنفسه كافي الحقيقة أو بواسطة القرينة كافي المجاز قاله عبد الحكيم ولا ينافي قوله هنا أو
 بواسطة القرينة إلى آخره ما نقلناه عنه سابقاً لأن كلامه هنا في الوضع من حيث هو لا بعبده العتبر عند
 للناطق أو المراد القرينة اللازمة للفظ على مأمَر (قوله كالأسد على الحيوان المفترس) أمادلالته على
 الرجل الشجاع فليست معتبرة عند أصحاب هذا الفن كاتقدم بيانه (قوله إلى تقسيم دلالته) أي أقساما
 ثلاثة والخصر فيها عقلي كقوله السيد لأن دلالة اللفظ بالوضع إما أن تكون على الموضوع له بتمامه
 أو على جزئه أو على خارجه (قوله بتوسط الوضع) متعلق بدلالة يعني أن دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ
 على معناه بتوسط الوضع له وهذا القيد معتبر أيضا في دلالة التضمن ودلالة الالتزام فدلالة التضمن
 هي دلالة اللفظ على جزء معناه بتوسط الوضع لمعناه ودلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على لازم معناه
 بتوسط الوضع لمعناه وإما تركه الشارح فيهما اتكالا على مقايستهما على دلالة المطابقة وهو بمعنى قول
 بعضهم في المطابقة من حيث إنه معناه وفي التضمنية من حيث إنه جزء معناه وفي الالتزامية من حيث

دالّ بالعقل كدلالة
 تغير العالم على حدوثه
 وبالعادة كالنظر على
 النبات والحجرة على
 الحجل والصخرة على
 الرجل وبالوضع كالإشارة
 على معنى نم مثلا .
 واللفظ ينقسم أيضا إلى
 هذه الثلاثة دال بالعقل
 كدلالة اللفظ على
 لافظه وبالعادة وإن
 شئت قلت بالطبع
 كأخ على وجع الصدر
 وبالوضع كالأسد على
 الحيوان المفترس
 فالجميع ستة وأهل
 المنطق إنما يبحثون
 عن الأخير فأشار
 المصنف إلى تقسيم
 دلالته فقال (دلالة
 اللفظ) الوضعية بتوسط
 الوضع (على ما)

إنه لازم معناه والفرض الاحتراز عن انتقاض كل من الدلالات الثلاث بالآخرين فيما إذا فرضنا لفظ مشتركين الملزوم وحده واللازم وحده ومجموعهما كما إذا فرضنا لفظ الشمس مشتركا بين الجرم والشمس والمجموع فانا إذا أطلقنا لفظ الشمس وأردنا به المجموع كانت دلالاته عليه مطابقة وعلى الضوء نفسا ولاشك أنه يصدق على دلالاته على الضوء في هذه الحالة أنها دلالة اللفظ على معناه لأنه موضوع للضوء بوضع آخر فبقيد توسط الوضع أو ما في معناه خرجت هذه الدلالة عن تعريف المطابقة لأن هذه الدلالة ليست بواسطة أن اللفظ موضوع للضوء لحصولها ولو فرضنا أنه لم يوضع له بل بواسطة أنه موضوع للمجموع الذي الضوء جزؤه وكذا إذا أطلقنا لفظ الشمس وأردنا به الجرم فان دلالاته عليه مطابقة وعلى الضوء التزام ومع ذلك يصدق على دلالاته على الضوء في هذه الحالة أنها دلالة اللفظ على معناه لأنه موضوع للضوء بوضع آخر فبقيد المذكور أو ما في معناه خرجت هذه الدلالة عن تعريف المطابقة لأن هذه الدلالة ليست بواسطة أن اللفظ موضوع للضوء لحصولها ولو فرضنا أنه لم يوضع له بل بواسطة أنه موضوع للجرم الذي الضوء لازمه أما إذا أطبق لفظ الشمس وأريد به الضوء فدلالته عليه حينئذ مطابقة لأنه بواسطة وضعه له وعلى قياس ذلك يقال في بيان دفع القيد دخول المطابقة والالتزامية في تعريف التضمنية ودخول المطابقة والتضمنية في تعريف الالتزامية (قوله أي المعنى الذي) جل ماموصولة موصوفها محذوف العلم به ويصح كونها نكرة (قوله أي وافق ذلك اللفظ) فيه إشارة إلى أن الضمير البارز في قول المصنف وافقه يرجع إلى اللفظ فيكون الضمير المستتر فيه راجعا إلى ما والعكس وإن صح باعتبار المعنى لأن كلا منهما موافق لصاحبه يلزم عليه جريان العلة أو الصفة على غير ما هي له مع عدم الابرار وهو على التحقيق ممنوع عند خوف اللبس كاهنا وخلاف الأولى عند أمنه ومقابل من أن الخلاف إذا كان التحمل للضمير وصفا أما إذا كان فعلا فخالف عند أمن اللبس باتفاق البصريين والكوفيين محدود بنقل غير واحد كالسيوطي في هم الهوامع الخلاف بين الفريقين في الفعل أيضا كما بينا ذلك في حاشية الأشموني ولم يذكر المصنف لفظ تمام كما ذكره جماعة لعدم الاحتياج إليه مع ما فيه من الضرر لاقتضائه اشتراط التركيب في متعلق دلالة المطابقة مع أنه قد يكون بسيطا كالنقطة (قوله بأن وضع له) تصوير لموافقة المعنى للفظ فكأنه قال المراد بموافقة المعنى للفظ كونه موضوعا للفظ وقال ابن يعقوب أي على معنى وافق اللفظ أي وافق وضع اللفظ ومعنى كون مدلول اللفظ موافقا لوضعه أن ذلك المعنى المدلول لم يزد على ما وضع له اللفظ ولم ينقص عنه بل ذلك المعنى المدلول موافق مطابق للوضع له لم يزد أحدهما على الآخر ولم ينقص عنه وانما يتحقق ذلك باتحادهما اه (قوله وضعنا حقيقيا أو مجازيا) الأول وضع اللفظ لما هو حقيقة فيه والثاني وضعه لما هو مجاز فيه وقد مثل لهما على اللب والنشر المرتب وقد علمت مخالفة كلامه في المجاز لما أسلفناه فيه عن السيد وغيره وعلمت أيضا أن الوضع الحقيقي يكون شخيصا ونوعيا وأن الوضع المجازي نوعي لأن الواضع وضع المجاز مستحضرا أفراداه بوجه كلي يشملها حيث قال مثلا وضعت كل لفظ بين معناه ومعنى آخر علاقة من العلاقات المعتبرة ليدل على هذا المعنى الآخر بواسطة قرينة عليه (قوله دلالة المطابقة) من إضافة المصاحب إلى المصاحب أو هو على حذف مضاف أي دلالة ذي المطابقة أي اللفظ ذي المطابقة لضعاء لكن هذا لا يناسب ما درج عليه الشارح من إسناد المطابقة إلى المعنى (قوله لمطابقته) أي المعنى علة لقوله يدعونها وضمير له يرجع إلى اللفظ وهذا هو الاتق بحله السابق (قوله من قولهم) أقول: يحتمل أن المراد مشتق من قولهم وهو المتبادر فيكون جاريا على مذهب الكوفيين من أصالة الفعل لغیره في الاشتقاق ولا يصح هنا تقدير المضاف أي من مصدر قولهم الخ لما يلزم عليه من اتحاد المشتق والمشتق منه

أي المعنى الذي وافقه)
أي وافق ذلك اللفظ
بأن وضع له وضعا حقيقيا
أو مجازيا كالإنسان
للحيوان الناطق
والأسد للرجل الشجاع
(يدعونها) أي يسمونها
(دلالة المطابقة)
لمطابقته أي موافقته له،
من قولهم طابق النعل
النعل

إن أريد بالمصدر المقدّر المطابقة ومن اشتقاق الزيد من الزيد وهو ممنوع إن أريد به الطباق والقول
 على هذا الاحتال بمعنى القول على حذف مضاف أى من فعل مقولهم طابق الخ أى من الفصل فى هذا
 القول وليس الغرض تقييد المشتق منه بكونه فى هذا القول بل إرازه فى تركيب مع ويحتمل أن من
 تعليلية لمحذوف أى وإنما فسرت المطابقة بالموافقة لقولهم الخ فاحفظ هذه الدقائق (قوله) إذا
 توافقت أقول: كان الواجب إذا توافقتا فإن التعلل مؤثرة كفى القاموس والمصباح والختار ومجازى
 التأنيت كتحقيقه فى وجوب لحاق تاء التأنيت للفعل إذا أسند إلى الضمير (قوله) وجزئه تضمننا قال
 فى الكبير اعلم أن فى كلام المصنف العطف على معمولى عاملين مختلفين أحدهما جاران قوله وجزئه
 معطوف على قوله موافقه وقوله تضمننا معطوف على قوله دلالة المطابقة وهو جائز عند الأخفش والكسائى
 والفراء والزجاج وكذا يجوز ما صنعه المصنف عند من اشترط ألا علم أن يكون المحفوض المعطوف واليا
 أى تابعا للعاطف لأن ما هنا كذلك (قوله) أى دلالة تضمن) فيه إشارة إلى أن المصنف حذف المضاف
 وأقام المضاف إليه مقامه وإضافة دلالة إلى التضمن وإلى الالتزام من إضافة السبب إلى السبب وقوله
 للتضمن علة ليدعونها (قوله) ففهمت أنه حيوان الخ) قال فى الكبير فهذا مثال يظهر فيه الانتقال
 من معنى اللفظ إلى جزئه وقد صعب على كثير فاستشكلوا بأنه لا انتقال لأن فهم المركب بفهم أجزائه
 فكيف يتأتى الانتقال . وجوابه أن المركب قد يفهم إجمالا ثم ينتقل الذهن إلى جزء جزء اه ثم بعد
 أوراق نقل هذا عن بعضهم ثم قال لكن بحث فى هذا بأنه يستلزم تقدم وجود الكل على وجود الجزء
 فى الذهن مع اتفاقهم على تقدم الجزء على الكل فى الوجودين ويستلزم أن يفهم الجزء مرتين مرة
 فى ضمن المركب وأخرى منفردا والوجدان يكذبه اه قال شيخنا العدوى وحينئذ فالأحسن ما ذهب
 إليه بعضهم من أن دلالة التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل ولاشك أنه إذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه
 معه فليس فيها انتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس إلى تمام
 المعنى مطابقة وبالقياس إلى جزئه تضمننا بخلاف دلالة الالتزام فإنه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ إلى
 المعنى ومن المعنى إلى اللازم ضرورة أن اللازم لا يدخله فى الوضع أصلا وهذا وجه من يقول إن التضمنية
 وضعية والالتزامية عقلية اه وقال عبد الحكيم ماضيه فهم الجزء من اللفظ متأخر فى الوجود عن فهم
 الكل وإن كان فهمه فى ذاته متقدما عليه سواء قلنا إن فهم الكل عين فهم الجزء بالذات مغاير له
 بالاعتبار كافى شرح مختصر الأصول المضدى أو قلنا بتغيرها بالذات اه . أقول يؤخذ منه أن اتفاقهم
 على تقدم الجزء على الكل فى الذهن أيضا إنما هو فى فهم الجزء فى ذاته لا فى فهمه من اللفظ الموضوع للكل
 فلا يرد الشق الأول من البحث السابق وأما الشق الثانى منه فقد يدفع بمنع تكذيب الوجدان فهم
 الجزء مرتين فتأمل (قوله) وأما دلالة الخ) إنما قدر أما لتكون الفاء غير زائدة لكن فيه أنه يصير
 الكلام عليه مستأنفا غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبك التقسيم فالأحسن أن الفاء زائدة وأن
 ما لم معطوف على قوله موافقه أى ودلالته على ما لم هو الالتزام أى سسمى بدلالة الالتزام قرره شيخنا الشارح
 (قوله) أى اللازم) أقول إيقاع ما على اللازم يضيغ قوله لزم فالأولى إيقاعها على الشئ مثلا (قوله) فهو
 أى الدلالة المذكورة وذكر الضمير رعاية للخبر (قوله) لا التزام المعنى) علة لمحذوف لعلمه من السياق
 أى وسميت بالدلالة المذكورة دلالة التزام بالالتزام الخ وقوله أى استلزامه دفع به توهم أن المراد بالالتزام
 التكفل (قوله) دلالة تضمن) هذا الجواب هو التحقيق وأما جعلها مطابقة كما قال بعضهم وعلمه
 بأن جاء عبيدى فى قوة قضاياء بعد أفراده لأنه من باب الكلية فهو يدل مطابقة على مجئ كل فرد
 من أفراد العبيد ، ففيه أن الكلام فى دلالة المفرد لا فى دلالة المركب التى نظر إليها هذا

إذا توافقت فالإنسان
 يدل على الحيوان
 الناطق بالمطابقة وكذا
 الأسد على الرجل
 الشجاع (و) دلالة اللفظ
 على (جزئه) أى جزء
 ما وافقه يدعونها
 (تضمنا) أى دلالة
 تضمن لتضمن المعنى
 لجزئه كما إذا شككت
 فى شبح هل هو حيوان
 أولا فقيس لك هو
 إنسان ففهمت أنه
 حيوان لأنه مقصودك
 ولم تلتفت إلى كونه
 ناطقا (و) أما دلالة
 اللفظ على (ما) أى
 اللازم الذى (لزم) معناه
 (فهو) التزام أى دلالة
 التزام بالالتزام أى
 استلزامه له ودلالة العلم
 على بعض أفراد
 كعبيدى دلالة تضمن
 لأن زيدا العبد مثلا

البعض وعلى تسليم أن استشكال القرافي في دلالة المركب من العام والمحكوم به عليه على حكم أحد الأفراد يصح اعتبار جملة أحكام الأفراد من حيث هي جملة فتكون دلالة ذلك المركب على بعض تلك الأحكام تضمنا وإن كان يصح أصلا على هذا اعتبار كل منها على حدة فتكون دلالاته على بعضها مطابقة ولا ينافي الاعتبار الأول جعل ذلك المركب من باب الكلية لأن الحكم على كل فرد يجمع النظر إلى حكم غيره ولا نسلم اعتبار عدم هذا النظر فأعرفه وأما جعلها التزامية كما قال بعضهم فليس بشيء لأن الفرد ليس خارجا (قوله جزء من جملة العبيد) أى وإن كان في نفسه جزئيا من جزئيات الإنسان وقوله من حيث هي جملة أى لا من حيث كل فرد منها على حدة (قوله استشكال القرافي) أى استشكاله دلالة العام من أى الدلالات الثلاث هي وهو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن المصري الهنسي الإمام العلامة وحيد دهره وفريد عصره أحد الأعلام المشهورين والأئمة المذكورين انتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب الإمام مالك وكان إماما بارعا في الفقه والأصول والعلوم العقلية وله تأليف كثيرة ذكرها ابن فرحون قال أبو عبد الله بن رشيد ذكر لي بعض تلامذته أن سبب شهرته بالقرافي أنه لما أراد الكاتب أن يثبت اسمه في ثبت الدرس كان حينئذ غائبا فلم يعرف اسمه وكان إذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة فكسب القرافي فحرت عليه هذه النسبة ونوفى رحمه الله تعالى بدير الطين في جمادى الآخرة عام أربعة وثمانين وستائة من حاشية شيخنا العدوي في فصل العرفات (قوله حتى تكون الخ) حتى في المواضع الثلاثة تفريع على المنفى (قوله) وليس هو جزءا) أى لأنه جزئى من جزئيات الإنسان (قوله لخرج سائرهما) أى باقيا وقوله فلا يبقى الخ تفريع على قوله لخرج سائرهما وقوله وهو باطل أى كون العام لمدلول له زاد في كبره فإذا لم يدل مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما أى على بعض أفرادها لم تكن له دلالة أى على البعض لانحصار الدلالات في الثلاث ولا يريد بهذا أن يزيد قسمًا رابعا في أقسام الدلالة وإنما يستشكل دلالة العام (قوله) أى يشترط في اللازم كونه لازما ذهنيا (الخ) أقول : في شرح الأجهوري على التهذيب مانصه وذهب الإمام وكثير من المتأخرين إلى أن المعبر في دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الأعم اه وفي شرح الفري على إيساغوجي أيضا نقل ذلك عن الإمام وبه يعلم مافى كلام شيخنا الشارح في كبره في التنبيه الرابع (قوله وهو ما يلزم الخ) بما يؤيده قول التحرير الدواني كما في حاشية الفينسي على شرح إيساغوجي لشيخ الاسلام مانصه ولا بد من اللزوم عقلا بأن يمنع عقلا تصور المزوم بدون تصور اللازم كما بين العمى والبصر فان العمى موضوع لعدم المقيد بالبصر والبصر خارج عنه اه (قوله) من تصور مزومه تصوره) أى من إدراكه إدراكه سواء كانا تصورين أو تصديقين أو أحدهما تصورا والآخر تصديقا قاله عبد الحكيم (قوله) ويسمى لازما بينا) أى ظاهره لا يفتقر لزومه إلى دليل (قوله بالمعنى الأخص) الباء للتصوير أى مصورا ذلك اللازم البين بالمعنى الأخص أى من اللازم البين المصور بالمعنى الأعم وهو ما يلزم من تصوره وتصور مزومه تصور اللزوم بينهما وإنما كان هذا أعم لشموله البين بالمعنى الأخص واللازم الذى لا يكتفى في تصور لزومه تصور المزوم بل يحتاج إلى تصور اللازم أيضا كغاية الإنسان للفرس فان العقل لا يدرك اللزوم بين الإنسان ومغايته للفرس إلا إذا تصورهما فقد بان لك أنه أعم مطلقا من البين بالمعنى الأخص وأن البين بالمعنى الأخص أحد قسمي البين بالمعنى الأعم لكن كثيرا ما يطلق البين بالمعنى الأعم ويراد خصوص قسمه الآخر لصادقين البين بالمعنى الأخص وهو اللازم الذى لا بد في تصور لزومه من تصوره وتصور مزومه من باب ذكر المطلق وإرادة المقيد أو من باب إطلاق اسم الشيء على ما يشبهه لأنه كلما كفى في تصور اللزوم مافى

جزء من جملة العبيد من حيث هي جملة فصل الجواب عن استشكال القرافي بأنه لا يدل بشيء من الدلالات الثلاث على فرد من أفرادها لأن بعض أفرادهم يوضع اللفظ حتى تكون مطابقة وليس هو جزءا حتى تكون تضمنا ولا خارجا حتى تكون التزاما إذ لو خرج بعضها لخرج سائرهما للساواة فلا يبقى للعام مدلول وهو باطل وقد أطنبنا في الشرح في هذا المقام ببدائع التحقيقات وغرائب الأفهام (إن بعقل التزم) هو أى اللازم أى يشترط في اللازم كونه لازما

وتخصيص اللزوم الذهني
باللزام البين بالمعنى
الأخص اصطلاح
لبعض المنطقيين
و بعضهم يطلق اللزوم
الذهني على أعم من هذا
أعني ما ليس لازما في
الخارج فقط. والحاصل
أن لهم في تقسيم اللزوم
طريقين : الأول أن
اللزوم ينقسم إلى لازم في
الذهن والخارج معا
كالشجاعة للأسد إلى
لازم في الذهن فقط
كالبصر للسمي وإلى
لازم في الخارج فقط
كالسواد للغراب .
الطريق الثاني أن اللزوم
ينقسم إلى بين وغير
بين والبين ما يلزم فيه
من تصور التلازمين
تصور اللزوم بينهما بأن
لا يحتاج إلى دليل ،
وغير البين ما لا يلزم فيه
ذلك بأن يحتاج إلى
دليل . والبين ينقسم إلى
ذهني وهو ما يلزم فيه
من تصور اللزوم تصور
اللزوم كالشجاعة للأسد
وغير ذهني وهو ما لا يلزم
فيه ذلك كغفارة
الإنسان للفرس فإنه
لا يلزم من تصور
الإنسان تصور غيره
فضلا عن كونه مغايرا له
والمعتبر في دلالة اللزوم

البين بالمعنى الأخص من تصور اللزوم كفي فيه مافي البين بالمعنى الأعم من تصور اللزوم وللزوم ولا عكس
فأشبه الأعم الذي يوجد كلما وجد الأخص ولا عكس هذا مظهره في تحقيق هذا المقام وفي كلام
الشارح إشارة إلى شيء منه فافهم (قوله كلزوجة) هي الانقسام إلى متساويين محييين وقوله للأربعة
أي اللازمة للأربعة والمراد بالنسبة للأربعة وكذا يقال في نظائره الآتية وبحث في التمثيل به للبين
بالمعنى الأخص بأنه قد تصور الأربعة مع العفلة عن كونها زوجا فالأولى التمثيل بالبصر اللزوم تصور
السمي . وأقول يمكن دفع البحث بأن المراد تصور الأربعة بمفهومها المخصوص وهو قولنا عدد
ذو زوجين (قوله باللزوم البين) الباء داخلة على المقصور عليه بدليل المقابل (قوله على أعم من هذا)
لشموله غير البين والبين بقسميه كما سيتضح (قوله ما ليس لازما في الخارج فقط) أقول: النفي منصب
على القيدتين أعني في الخارج فقط فيصدق بأن يلزم ذهنا لا خارجا أعم من أن يكون اللزوم غير بين
أو بينا بقسميه وبأن يلزم ذهنا وخارجا كذلك فالداخل في اللزوم الذهني على الإطلاق الثاني ست
صور والخارج عنه اللزوم في الخارج فقط كالسواد للغراب ولا يقال فيه بين ولا غير بين لأنهما قسمان
للذهني بقسميه هذا مقتضى صنيعهم وهو ظاهر إن لم يلزم من تصور السواد وتصور الغراب تصور
اللزوم بينهما وإدخال في البين بالمعنى الأعم فتأمل (قوله والحاصل) أي حاصل تحقيق تقسيم اللزوم
وإيضاحه (قوله في تقسيم اللزوم) أي من حيث هو أعم مما نحن فيه الذي هو البين بالمعنى الأخص
ووجه الطريقين أنهم تارة قسموا اللزوم من حيث كونه في الذهن أو في الخارج أو فيهما وتارة من حيث
كونه غير بين أو بينا ذهنيًا أو غير ذهني والذهني في الطريق الثاني أخص منه في الأول لأنه في الثاني مرادف
للين بالمعنى الأخص بخلافه في الأول (قوله والخارج) أي خارج الذهن لا خارج الأعيان (قوله من تصور
التلازمين تصور اللزوم بينهما) أي سواء لزم أيضا من تصور اللزوم فقط تصور اللزوم وهو اللزوم الذهني
أولا وهو غير الذهني (قوله وغير البين الخ) كلزوم الحدوث للعالم فإنه يحتاج إلى دليل وهو تغيره (قوله
تصور اللزوم) أي تصور لزوم اللزوم وإنما قلنا ذلك ليوافق كلامه في المقسم (قوله كالشجاعة
للأسد) المراد بها الأقدام على المخاوف لا الملكة النفسانية التي تحمل صاحبها على هذا الأقدام
لاختصاصها بالعقل وقد يمنع كون شجاعة الأسد من اللزوم الذهني المرادف للين بالمعنى الأخص لا مكان
تصور الأسد مع العفلة عن شجاعته إلا أن يمنع فتأمل (قوله فضلا) أي زيادة عن كونه مغايرا له .
اعلم أنه يوثق فضلا للدلالة على أولوية ما بعدها بالحكم مما قبلها وهو مفعول مطلق لفعل محذوف : أي
فضل هذا النفي فضلا في اقتضاء الانفكاك عن كونه مغايرا : أي عن نفي كونه مغايرا أحوال سببية من
تصور غيره : أي حال كون تصور الغير فضلا نفية في اقتضاء الانفكاك عن كونه مغايرا : أي عن نفي
ذلك ونظيره زيد لا يملك درهما فضلا عن أن يملك دينارا : أي فضل هذا النفي فضلا في اقتضاء الفقر عن
أن يملك دينارا : أي عن نفي ذلك أحوال كون الدرهم فضلا نفي ملكه في اقتضاء الفقر عن أن يملك دينارا : أي
عن نفي ذلك هذا أحسن مظهر في حل مثل هذا التركيب فاعرفه (قوله والمعتبر في دلالة اللزوم) أي عند
الجمهور كما عرفت فزعم الاتفاق مردود (قوله اللزوم الذهني الخ) أقول إن أراد باللزوم الذهني اللزوم الذهني
في الطريق الأول كان قوله البين بالمعنى الأخص صفة مخصصة وإن أراد به اللزوم الذهني في الطريق الثاني
كان صفة كاشفة لأن اللزوم الذهني فيها هو البين بالمعنى الأخص (قوله كما أشار إليه المصنف) أي
بقوله : إن يعقل التزم ، لأن المعنى أن التزم في الذهن : أي كان اللزوم ذهنيًا بالمعنى المرادف للين بالمعنى
الأخص . أقول : يحتمل أن كلام المصنف جار على الطريق الأول والمعنى أن التزم في الذهن أي لافي
الخارج فقط وهذا الاحتمال لم يكن أقرب إلى كلامه لم يكن أبعد من المعنى الأول فكيف يكون في كلامه

اللزوم الذهني البين بالمعنى الأخص كما أشار إليه المصنف سواء كان لازما في الذهن فقط كالبصر المفهوم ذهنا من السمي فإن السمي

إشارة إلى اشتراط البين بالمعنى الأخص (قوله على القول بأنه عدم البصر) هو قول الحكماء فيكون
التقابل بينهما تقابل العدم والملكية أما على قول للتسكمين أن بينهما التضاد وأن العمى أمر وجودي
يقوم بالحدقة تضاد الإدراك فلا يدل على البصر التزاما هذا مقتضى كلامه . أقول : المراد بالادراك في
تعريف العمى على هذا القول بخصوص الابصار كما عبر بعضهم فإن لم تكن مضادة الابصار جزءا من
المفهوم فعدم دلالة العمى على البصر ظاهر وإن كانت جزءا منه مقيدة بقيد خارج وهو الابصار كما هو
الظاهر كانت دلالة عليه على هذا القول أيضا الزامية فتأمل (قوله عما من شأنه أن يكون بصيرا)
أى شأن شخصه أو نوعه أو جنسه فالأول كالشخص الذى صار أعمى فإن شأن شخصه البصر والثانى
كلأ كنهه فإن شأن نوعه وهو الانسان البصر والثالث كالعقرب فإن شأن جنسها وهو الحيوان البصر
وخرج بقيد عما من شأنه البصر نحو الحجر والشجر فلا يتصف بالعمى إذ ليس من شأنه البصر (قوله
بدل على البصر التزاما) وهنا سؤالان الأول أن البصر قد أخذ في مفهوم العمى فدلالته عليه تضمنية
لا الزامية . وجوابه أن العمى ليس هو العدم والبصر بل العدم المضاف إلى البصر فالمضاف إليه خارج
وإن كانت الاضافة داخلة قال السيد المضاف إذا أخذ من حيث إنه مضاف كانت الاضافة داخلة فيه
والمضاف إليه خارجا عنه وإذا أخذ من حيث ذاته كانت الاضافة أيضا خارجة عنه ومفهوم العمى هو
العدم المضاف إلى البصر من حيث هو مضاف فتكون الاضافة إلى البصر داخلة في مفهوم العمى
ويكون البصر خارجا عنه اهـ . الثانى إذا أخذ العدم هنا من حيث إنه مضاف كانت معرفته متوقعة
على معرفة البصر لأن معرفة المضاف من حيث إنه مضاف تتوقف على معرفة المضاف إليه فيلزم تقدم
المدلول الالتزامى على المدلول المطابق للمعرفة . وجوابه أنه لا يبعد في ذلك لأن اللازم في الالتزامى كون
تصور المدلول الالتزامى لازما لتصور المدلول المطابق بمعنى امتناع الانفكاك سواء قدم عليه في الفهم
أو أخر عنه أو كان معه قاله الفقيهى (قوله مع أن بينهما معاندة في الخارج) أى منافاة فلا يجوز
اجتماعهما في محل واحد (قوله وبفهم من كلام المصنف الخ) أمافهم الشئ الأول فمن قوله وجزءه لأن المعنى
ان كان له جزء وأما فهم الشئ الثانى فمن قوله وما لزم لأن المعنى ان كان له لازم فيفيد كلامه أن المعنى قد
لا يكون له جزء فتفتى الدلالة التضمنية وقد لا يكون له لازم فتفتى الالتزامية (قوله لجواز بساطة المسعى)
أى عدم تركب ماهيته من جنس وفصل ولهذا كان البسيط لا يحد إذ لا جنس له ولا فصل وقوام الحد
بالجنس والفصل هذا مانص عليه غير واحد كصاحب كتاب غاية الحكيم وسيفه عليه الشارح عند
الكلام على النوع كما ستعرفه لكن تعقبه في الكبير فقال لانسلم عدم تركب ماهية البسيط من أجزاء
ذهنية كاذكره السعد في شرح التسمية اهـ . وأنا أقول هذا القول مشكل لأنه إذا كانت ماهية البسيط
مركبة كان بين دلالات المطابقة والتضمن تلازم فيخالف ما قالوه من عدم استلزام المطابقة التضمن فافهم
وعبر بالجواز لكفايته في المقصود وإلا فالمعنى البسيط لاشبهة في تحققه (قوله كالجوهر) أى الفرد وكواجب
الوجود سبحانه وتعالى وكالقطعة والوحدة والمجردات عند من شئتها (قوله لجواز أن لا يكون له لازم ذهنى)
تعبيره هنا بالجواز لكفايته في المقصود ولأنه لم يطلع له على مثال كما في حاشية شيخنا العدوى (قوله خلافا
للضخرازى) فإنه قال إن المطابقة تستلزم الالتزام لأن لكل ماهية لازما أفله كونه غير ماعداها ورد بأن
هذا ليس لازما معنا بالمعنى الأخص بدليل أنا تصور كثيرا الحقيقة مع الغفلة عما عداها فضلا عن مغايرتها له
وإنما هذا لازم بين المعنى الأعم . أقول : قد علمت مما نقلناه سابقا أن الامام وكثيرا من المتأخرين اكتفوا
بالبين بالمعنى الأعم فقولهم باستلزام المطابقة الالتزام مبنى على قوله بالاكتفاء المذكور فلا ينهض عليه ذلك
الرد من هذا يعلم ما فى كلام الشارح في كبره وكلام من تبعه كشيخنا العدوى (قوله والتضمن والالتزام)

على القول بأنه عدم
البصر عما من شأنه
أن يكون بصيرا يدل
على البصر التزاما مع
أن بينهما معاندة في
الخارج أو كان لازما في
الذهن والخارج معا
كالشجاعة للأسد يفهم
من كلام المصنف أن
المطابقة لاستلزام
التضمن لجواز بساطة
المسعى كالجوهر ولا
الالتزام لجواز أن
لا يكون له لازم ذهنى
خلافا للضخرازى
في الثانى والتضمن
والالتزام

بالنصب عطفًا على المطابقة **(قوله)** يستلزم من المطابقة ضرورة. علل القطب في شرح التسمية الاستلزام
بقوله لأنها تابعان لها والتابع من حيث إنه تابع لا يوجد بدون التابع وإعناقنا بالحقيقة آخرًا من
التابع الأعم كالحرارة للنار فانها تابعة للنار وقد توجد بدونها كافي الشمس والحركة أمان حيث إنها
تابعة للنار فلا توجد إلا معها ومنه في شرح التسمية للسعد قال عبد الحكيم قوله لأنها تابعان لها
لأن فهم الجزء واللازم من اللفظ بتوسط فهم الكل منه وإن كان فهم الجزء مطلقاً أي في حد ذاته متقماً
على فهم الكل وفهم بعض اللوازم أعني للسلكات متقماً على ملزوماتها أعني الأعدام اهـ . أقول: الظاهر أن
ما ذكره هؤلاء من التعليل تنبيه لا استدلال فلا ينافي جعل الشارح استلزامها للمطابقة من الضروريات
لكن قد يعكر على هذا قول الشارح في كبره وقد برهن عليه السعد إلا أن يقال أراد بالبرهنة التنبيه
وعلى تسليم أنه نظري يجعل قول الشارح ضرورة بمعنى الضرورة في وضوحه وعدم الاختلاف فيه قاتل.
بقي أن الشارح لم يتعرض لحال التضمن مع الالتزام . وحاصله أن التضمن لا يستلزم الالتزام لجواز أن
لا يكون هنا لازم بين المعنى الأخص ولا الالتزام التضمن لأن المعنى إذا كان بسيطاً له لازم بين المعنى
الأخص كان هناك الالتزام بالتضمن **(قوله)** لأنها بمعنى اللفظ أي من غير انتقال المعنى من المعنى
الموضوع له إلى شيء آخر بخلاف التضمنية والالتزامية فإن فهمها على خلاف في التضمنية كما تقدم الانتقال
من المعنى الموضوع له إلى شيء آخر وهو الجزء أو اللازم فلا ينافي تعليله أن العقل مدخلا في جميع الدلالات
وهذا تعليل لتسميتها لفظية وأما تسميتها بقلية فتوقفها على النقل عن الواضع **(قوله)** بلا خلاف
سيأتي في الطريق الثاني نقل الخلاف فيها **(قوله)** لتوقفها على مقدمة عقلية لتعليل لمجرد كون
الالتزامية عقلية لا لكونها عقلية بلا خلاف لعدم إحتاجه الاتفاق إذ التضمنية كذلك **(قوله)** لأن
الفهم فيها متوقف أي فهم الجزء في التضمنية . أقول فيه ظرفية الشيء نفسه لأن فهم الجزء عين
دلالة التضمن إلا أن يحمل الفهم على الفهم بالفعل وبحرور في جلي كون اللفظ بحيث يفهم منه جزء
معناه ولو قال توقفها لكان أخصر وأحسن **(قوله)** على أمر زائد كان الأنسب بصنعه في الالتزامية
أن يقول كغيره لتوقفها على مقدمة عقلية وهي أنه كلما فهم المعنى فهم جزؤه **(قوله)** وهي الجزئية
أي كون المدلول جزء المعنى وأنت الضمير مع رجوعه إلى الأمر الزائد مراعاة للخبر وفي نسخة وهو
بالتذكير مراعاة للرجع **(قوله)** إذ يتنقل الخ علة للتوقف على الجزئية **(قوله)** وقيل لفظية أي نظراً
إلى كون الجزء المدلول داخلاً في الكل الموضوع له اللفظ **(قوله)** والطريقة الثانية الخ هذه هي الراجحة
(قوله) قيل وضعيتان عليه أكثر المناطق كما قاله الغنيمي وغيره ووجه أنها بتوسط وضع اللفظ
للكل أو الملتزم **(قوله)** وقيل عقليتان وجه توقف كل منهما على مقدمة عقلية كما تقدم **(قوله)**
ثالثها دلالة التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية هذا هو الذي جرى عليه الأمدى وابن الحاجب
وابن المهام وغيرهم من المحققين ووجه كافي الكبير بأن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل إذ لا شك
أنه إذا فهم المعنى فهمت أجزأؤه معه فليس فيها انتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى الجزء بل هو
فهم واحد يسمى بالقياس إلى تمام المعنى بمطابقة والقياس إلى جزئه بضمننا بخلاف دلالة الالتزام فإنه
لا بد فيها من الانتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى اللازم ضرورة أن اللازم لا يدخله في الوضع
أصلاً ووجه أيضاً بأن الجزء داخل فيما وضعه اللفظ بخلاف اللازم فإنه خارج عنه وصرح غير واحد
كالغنيمي بأن الخلف لفظي فإن من قال بعقليتهما لا ينكر أن الوضع مدخلا فيما ومن قال بوضعيتهما
لا ينكر توقفهما على مقدمة عقلية فالخلاف في التسمية وفي حاشية السراي على المطول أن أقمة
المنطقتين صواب التضمنية والالتزامية وضعية وإن كان العقل مدخلاً فيما تخصيصهم للعقلية

يستلزم من المطابقة
ضرورة ودلالة المطابقة
وضعية بلا خلاف
وقيل الحالفية وتقاية
لأنها بمعنى اللفظ
ودلالة الالتزام عقلية
بلا خلاف لتوقفها على
مقدمة عقلية وهي أنه
كلما فهم المعنى فهم لجزؤه
وأما دلالة التضمن فقيل
عقلية لأن الفهم فيها
متوقف على أمر زائد
على الوضع وهي الجزئية
إذ يتنقل من المعنى إلى
جزئه وقيل لفظية هذه
إحدى طريقتين في
النقل عن المناطق
والطريقة الثانية تحكي
ثلاثة أقوال في دلالة
التضمن والالتزام قيل
وضعتان وقيل
عقليتان ثالثها دلالة
التضمن وضعية ودلالة
الالتزام عقلية

بالصرف وسماها البيانون عقلية وإن كان الوضع مدخل فيها لعدم تخصيصهم العقلية بالصرف اهـ .
والحاصل أن من أراد البضعية ماتوقف على الوضع سواء كفى فيها أولا جعل التضمنية والالتزامية
وضعتين ومن أراد بالوضعية ما كان الوضع كافيا فيها جعلهما عقليتين ومن أراد بالوضعية ما كان
المدلول فيها موضوعا له اللفظ أو ادخلا فيما وضع اللفظ جعل التضمنية وضعية والالتزامية عقلية فاعرفه .
نفيه : دلالة الالتزام بهجورة في الحدود الثامنة لما فيها من الحفاء بالنسبة إلى أختها دون الحدود
الناقصة والرسوم فلا يذكر في الحد الثام شئ من أجزاء الحدود بدلالة الالتزام بل لا يذكر إلا بدلالة
المطابقة أو التضمين فإذا أردت حد الانسان حدا تاما فاما يصح أن تذكر أجزائه بالألفاظ الدالة عليها
بالمطابقة بأن تقول هو الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة بناء على أنه أى المتحرك بالارادة
ذاتى التفكير بالقوة أو بالألفاظ الدالة عليها بالتضمن بأن تقول هو الحيوان الناطق لأنك ذكرت
بالحيوان الجسم والنأى والحساس والمتحرك بالارادة بدلالة التضمن وكذا بالناطق المتفكر بالقوة
فلو ذكرت الأجزاء بدلالة الالتزام كان قلت هو الناطق أو هو الحساس الناطق فإنه يدل بالالتزام على
بقية الأجزاء لم يكن ذلك حدا تاما فأداه الشارح في كبره (قوله وأوجه) جمع وجه بمعنى الدليل
(قوله شق) جمع شتيت بمعنى مشتت أى مفرق كجرى جمع جريح بمعنى مجروح ووصفها بالشتات
باعتبار ما كان إذ هي الآن مجموعة في الشرح الكبير .

[فصل : في مباحث الألفاظ] للباحث جمع مبحث ومنه يصلح أن يكون مصدرا ميميا واسم زمان
واسم مكان لكنه هنا اسم لمكان البحث بمعنى المسائل المبحوث فيها عن الألفاظ أى من جهة الأفراد
والتركيب وما يلائهما وإلا فبحث الدلالة من مباحث الألفاظ والبحث في الأصل التفتيش عن باطن
الشئ حسا استعمال عرفيا في بيان الشئ والكشف عن حقيقته (قوله اعلم أن المنطق الخ) مراده
بيان وجه ذكر بحث الألفاظ في المنطق وتقديمه (قوله لكن الخ) استدراك دفع به توهم أنه لا وجه
لذكر بحث الألفاظ في المنطق (قوله إلى التفهيم) أى تفهيم الغير أى وإلى التفهيم من الغير وقوله حق
الخ غاية للكثرة والاستمرار أى وانتهى الكثرة والاستمرار إلى أن صار كأن التفكير الخ أى
فسرى الاحتياج إلى الألفاظ من التفهيم للغير إلى تفهيم الشخص نفسه (قوله ولذا قدمه) أى ليكون
الألفاظ تدل على المعانى قدم بحث الألفاظ لتقدم الدال على المدلول أو اسم الإشارة راجع إلى كثرة
الاحتياج إلى التفهيم بالعبارة واستمراره أى لأجل كثرة ذلك واستمراره قدمه لأن السبب أى سبب
التفهيم وهو العبارة مقدم على السبب وهو التفهيم وعلى كل اندفع ما اعترض به هنا (قوله مستعمل
الألفاظ) أى المستعمل منها وخرج بمستعملها مهملا على رأى الجمهور أنه يسمى لفظا فلا ينقسم إلى
المفرد والمركب لا باعتبار الدلالة في كل منهما والمهمل ليس بدال (قوله باعتبار دلالاته التركيبية
والافرادية) أى لا باعتبار إعرابه ونحوه ولا باعتبار دلالاته على معناه وعلى جزئه وعلى لازمه (قوله
حيث يوجد) أى ينطق به والحيثية للاطلاق (قوله فأول) مبتدأ سوغ الابتداء به مع أنه نسكرة
وقوعه في معرض التفصيل (قوله دل) أى بالمطابقة (قوله ويختز به مع ذلك) أى مع كونه توطئة
عن اللفظ المهمل كدبر . فان قلت المهمل خارج بالمقسم وهو مستعمل الألفاظ . قلت العبارة في الادخل
والاخراج بأجزاء التعريف لا بالمعرف ولا بمقسم المعرفة كإصرحوا به . فان قلت ما ليست واقعة على
مطلق اللفظ بل على اللفظ الدال بدليل أن المقسم مستعمل الألفاظ فلا يصح كون دل لا يختز . قلت
كون المقسم مستعمل الألفاظ لا يعين أن ما واقعة على اللفظ الدال وإن زعمه بض وإنما يعين كون
الأقسام ألفاظا دالة وهذا حاصل على جعل اللفظ جنسا للأقسام الدالة فضلا لها . فان قلت كونه توطئة ينال

وأوجه هذه الأقوال
وإصراب كلام المصنف
هنا مع تفهيمات شتى
وأبحاث شريفة سمحنا
بها في الشرح .
[فصل : في مباحث
الألفاظ]
اعلم أن المنطق لا بحث
له عن الألفاظ لكن
لما كثر الاحتياج إلى
التفهيم بالعبارة
واستمر حتى كان
التفكير يناهى نفسه
بالألفاظ متخيلة جمادا
بحث الألفاظ من حيث
إنها تدل على المعانى بأبا
من المنطق تبعا ولذا
قدمه فقال (مستعمل
الألفاظ) باعتبار
دلالاته التركيبية
والافرادية (حيث
يوجد) إما مركب
و إما مفرد . فأول وهو
المركب (ما) أى اللفظ
الذى (دل) توطئة لما
بعده ويختز به مع
ذلك عن اللفظ المهمل
كأبرز

الاجتزاز به لأن كونه توطئة تقتضي أنه غير مقصود لذاته والاجتزاز به يقتضي أنه مقصود لذاته . قلت الجملة مختلفة لأن كونه توطئة من حيث توقفها بعده عليه مع قطع النظر في حد ذاته والاجتزاز به من حيث ذاته هذا ما ظهر في هذا الجمل (قوله على رأي من يسميه لفظا) هو الصحيح المعنى عليه تعريف اللفظ المشهور وهو الصوت المعتمد على مقطع أفعال على رأي من يسميه لفظا فلا يكون خارجا به بل هو لم يدخل أصلا لخروجه من الجنس الذي هو اللفظ الواقع عليه ما . (قوله جزؤه على جزء معناه) . أورد الناصر القاني على مثل هذه العبارة أنه إن اعتبر جزء اللفظ من حيث هو جزؤه كان التقييد بقوله على جزء المعنى ضائعا إذ جزء اللفظ من حيث هو جزؤه إنما يدل على جزء المعنى وإن اعتبر أعم من أن يكون جزءا أم مفردا فالحيوان الناطق علما يدل جزؤه في الجملة على جزء المعنى وهو مفرد داخل في حد المركب خارج عن حد المفرد فيبطل به الأول معنا والثاني جميعا فلا بد لتصحيحهما من زيادة التقيد فهما بأن يقال إن قصد بجزئه الدلالة الخ . وأجاب ابن قاسم في آياته باختيار الشق الثاني وهو أنه اعتبر أعم من أن يكون جزءا أم مفردا لكن قوله على جزء المعنى يعتبر فيه قيد الحثية أي من حيث إنه جزء المعنى وقيد الحثية مراد في تعريف الأمور التي تختلف بالاعتبار وحينئذ يخرج عن تعريف المركب ويدخل في تعريف المفرد نحو الحيوان الناطق علما لأن جزؤه وإن دل لكن لا يدل على جزء المعنى من حيث إنه جزء ولا حاجة إلى زيادة قيد التقيد فقامه فإنه دقيق لطيف (قوله وماله جزء لا يدل) لكن خروج هذا به مع ملاحظة فعله وهو دل (قوله وتأبط شرًا) معناه في الأجل احتمال الشر تحت إبطه (قوله) أعلاما) راجع إلى أَيْكُمْ وما بعده يدل كلامه الآتي في قوله وعند بعض أهل المنطق ثلاثة الخ وبدليل كلامه في الشرح الكبير أما زيد فالحال فيه غير مختلف سواء أبقى على معناه المصدري أم جعل علما واحتز بذلك عن حالة كونها مستعملة استعمالها الأصل فقاما حينئذ يدل جزؤها على جزء المعنى أما في الثلاثة الأخيرة فظاهر وأما في أَيْكُمْ فعلى التناول وتسليم أنه قبل العلمية مركب من أب للموضوع لذات لها الأبوة وكَم التي يسأل بها عن العدد ولذلك زاد الشارح في كبيره بعد قوله كالزاي من زيد مانصه مع أن أَيْكُمْ لا نسلم أنه مركب من أب وكَم الموضوعين لذات لها الأبوة وسؤال عن عدد بل أَيْكُمْ من البكم وإلا كان رجل مثلا يدل جزؤه ويكون مركبا من رأي من الرؤية وجل أمر من الجولان ولا يقول به عاقل فضلا عن فاضل وبين ذلك أن معنى قوله مادل جزؤه على جزء معناه أنه يدل عليه لوضعه له وأب وكَم لم يوضعا في هذا التركيب قبل علميته لشيء قط ، وأما أب الدال على ذات لها الأبوة فلفظ آخر وكذا كَم الدال على السؤال عن العدد . بعض تغيير (قوله الأعلام الأخيرة) أي أَيْكُمْ وما بعده كما يؤخذ من الكبير وإنما قال الأخيرة لخراج زيد العلم فإنه لا يتوهم في جزء من أجزائه الدلالة على معنى وكذا زيد المصدر كاسر فلا مفهوم للأعلام بالنسبة إلى زيد فلا اعتراض فافهم (قوله فاعلم ذلك الخ) جذف جواب أما وأقام دليله مقامه والتقدير فباطل إنما ذلك أي ما ذكر من الدلالة أي لأن تلك الدلالة إنما تكون قبل جعلها أعلاما (قوله فقد صارت دلالتها) أي دلالة هذه الأجزاء التي كانت قبل العلمية نسيا منسيا فالمدال بعدها مجموع العلم على الذات (قوله) وأما نحو حجة الاسلام) أي كعب الله إذا قصد واضعه الدلالة على الذات وكونها عبدا لله (قوله فلا نسلم أنه مفرد) ونقل عن بعضهم أنه جعله مفردا وعلله بأن دلالاته على غير الذات بالتبع لا بالذات . أقول إذا كان الواضع قصد المعنى العلمي وقصد المعنى التركيبي الثابت للفظ قبل العلمية كان اللفظ المذكور مفردا باعتبار التقيد الأول ومركبا باعتبار التقيد الثاني لما سبكه من أن الأفراد والتركيب بحسب التقيد لا مركبا فقط ويمكن إجراء كلام الشارح على ما بحثناه بأن يجعل معنى قوله فلا نسلم

على رأي من يسميه لفظا (جزؤه) يخرج مالا جزؤه كباء الجزء ولا ماله جزء لا يدل كزيد وأَيْكُمْ وتأبط شرًا وعبد الله والحيوان الناطق أعلاما وأما ما يتوهم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة فاعلم ذلك قبل جعلها أعلاما أما بقاد نصيرها أعلاما فقد صارت دلالتها نسيا منسيا وصار كل جزء منها كالزاي من زيد نص عليه بعض المحققين وأما نحو حجة الاسلام علما إذا قصد واضعه الدلالة على الذات وعلى أن المسعى به حجة الدين فلا نسلم أنه مفرد حتى يلزمنا إخراجها بل نلزم أنه مركب إذ ليس التركيب والأفراد

إلا بحسب قصد دلالة
جزء اللفظ على جزء
المعنى وقول المصنف
(على جزء) بضم الزاي
(معناه) تقيم للكلام
بذكر متعلقه ، وبما
تقرر سابقا سقط
الاعتراض على المصنف
أن التعريف غير مانع
لكونه أسقط من
التعريف قيدا وهو
حكون تلك الدلالة
مقصودة ولكونه
يدخل فيه نحو حجة
الاسلام علما وبقيت
أبحاث شريفة سمحنا
بها في الشرح مثال
الركب زيد قائم
والحيوان الناطق إذا
لم يكن علما والمراد
الدلالة الجارية على
قانون الوضع القوي
حق لو أراد أحد تأليف
إنسان مثلا معنى لم يكن
مركبا وإن وضعها هو
لذلك والمركب ملتبس
(بعكس ما) أى المفرد
الذى (تلا) هو المركب
أى تبعه فهو اللفظ
المستعمل

أنه مفرد أى فقط ومعنى قوله بل نلتزم أنه مركب باعتبار التقيد الثانى كما أنه مفرد باعتبار القصد
الأول فاحفظه فإنه نفيس وبعض هنا مناقشة مع الشارح يعلمونها بما ذكرناه (قوله) إلا بحسب قصد
دلالة (الح) أى وعدم ذلك القصد (قوله) بضم الزاي) هولة فى الجزء باسكانها (قوله) تقيم للكلام) أى
للاحتراز به عن شئ فان المفرد على ما حققه سابقا قسبان مالا جزء له أصلا وماله جزء لا يدل وما خرجا
بقوله دل جزؤه وقوله بذكر متعلقه بكسر اللام (قوله) وبما تقرر سابقا) أى من قوله وأما ما يتوهم
الح وقوله وأما نحو الح وفى نسخة بدل قوله وبما تقرر سابقا سقط فبأن التعريف على قوله وأما
ما يتوهم الح وقوله وأما نحو الح (قوله) لكونه أسقط من التعريف قيدا) وهو كون الدلالة مقصودة أى
المخرج ذلك القيد لنحو الأعلام الأخيرة لأن لجزئها دلالة لكنها غير مقصودة فبعد ذكر هذا القيد
تدخل فى التعريف مع أنها ليست من المعروف الذى هو المركب وقد تقدم فى كلام الشارح منع أن
لجزئها دلالة بعد العلمية فهى خارجة بقوله دل جزؤه فالتعريف مانع وقوله عاطفا على لكونه أسقط
ولكونه يدخل فيه نحو حجة الاسلام علما أى إذا قصد واضحه الدلالة على الذات وعلى أن السمسى به حجة
فى الدين أى مع أن القصد لإخراج ذلك من التعريف لكونه ليس مركبا هكذا يقول هذا المعترض وقد
تقدم فى كلام الشارح منعه وأنه داخل فى المركب فطلعت من هذا التقرير أن فى كلام الشارح لقانوننا
مربتا وأن ما قيل أن الأولى ترك الواو ليس فى محله (قوله) وبقيت أبحاث شريفة (الح) قال فيه واعلم
أن الجزء إما جزء مادى وإما جزء صورى والجزء المادى هو جوهر اللفظ والصورى الهيئة ويرد على
تعريف القوم للمركب أن صورة الشئ جزء له والجزء فى التعريف مطلق فتدخل فيه الصورة ولا يخرج عنه
إلا بعبارة وهى فى التعريف من المندور لكن هذا إنما يرد على من يشترط فى المركب أن يكون له
جزآن ماديان وأنه لا يكتفى بجزء مادى وجزء صورى فقط لاعتلى مذهب من يكتفى بذلك فعبد الله إذا
لم يكن علما مركب على المذهبين لتركبه من جزأين ماديين المضاف والمضاف إليه وجزء صورى هو الهيئة
الإضافية ولا يعارضه قول السيد المضاف إذا أخذ من حيث إنه مضاف كانت الإضافة داخلية فيه والمضاف
إليه خارج عنه لأن ذلك إنما هو إذا اقتصرنا على معنى المضاف فقط وهنا المقصود معنى المضاف والمضاف
إليه لأنه بذلك يحصل التركيب لكن ينبغى أن لا يطلق على معنى المضاف إليه فى نحو عبد الله أنه جزء
تأديا والماضى مركب على المذهب الثانى لأن مادته تدل على الحدث وهيئته على الزمن الماضى ومفرد
على الأول وكذا الأمر وأما المضارع فتركب على المذهبين لأن حرف المضارعة يدل على معنى وفيه
نظر لأن الدال هو مجموع الفعل اه ببعض تصرف وبما يدل على أن المضاف إليه جزء مادى للمركب
الإضافى قول كثير كالقلم بعد تثليثه للمركب رأى الحجارة فان رأى مقصود الدلالة على ذات نسب إليها
الرعى والحجارة مقصودة الدلالة على الجسم المعين ومجموع المعنيين معنى رأى الحجارة اه وقوله ومجموع
المعنيين أى مع الهيئة التركيبية الإضافية كانه عليه عبد الحكيم (قوله) والحيوان الناطق إذا لم يكن علما
مثله عبد الله وحجة الاسلام ونحوها إذا لم تكن أعلاما (قوله) الوضع القوي) أى لا الحلى الذى يجعل
المستكمل وإرادته وقوله حقى تعريفة وقوله وإن وضعها الوال للحال وإن وصلية (قوله) مثلا) يصح
رجوعه إلى إنسان وإلى ألف وإليه مامعا (قوله) والمركب) أقول: الأولى أنه إشارة إلى جعل بعكس خبرا
ثانياً ولإلى جعله خبر محذوف للاستغناء عن تقديره وفى قوله ملتبس إشارة إلى أن الباء فى بعكس للاستغناء
(قوله) بعكس) أى تخافة (قوله) أى تبعه) هذا التفسير منظور فيه لحق ظاهر العبارة مع قطع النظر عما
يأتى من تصحيح كلام المصنف فى شرحه بتفسير تلا باصل على أنه يمكن تفسير تبع باصل (قوله) المستعمل
أقول زاده هنا لإخراج المهمل . فان قلت قوله على جزء . معناه يخرج به إذ لا معنى للمهمل . قلت السالبة تصدق

على جزء مضاء فدخل فيه كل لفظ لا يدل جزؤه وقد تقدمت أمثلة ذلك وقدم تعريف المركب على تعريف المفرد لأن تعريف المركب بالإيجاب والمفرد بالسلب ولا يعقل سلب أمر إلا بعد تعقله والقسمة عند المصنف ثنائية وعند بعض أهل المنطق ثلاثة : مفرد وهو لا يدل جزؤه على شيء كزيد ومركب وهو ما يدل جزؤه على معنى ليس جزؤه معناه كما بكم وعبد الله علما أو على جزء معناه إلا أن دلالة غير مقصودة كحيوان ناطق علما بناء على خلاف ماحقته، ومؤثله وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة كزيد قائم وأول في البيت مبتدأ وسوخ الابتداء به وقوعه في معرض التنصيص وقوله مائلا عائذ الموصول فيه الضمير الرفوع المستتر في تلا وقال المصنف وقولنا مائلا عائذ محذوف لأنه متصل منصوب بفعل اه

بنى الموضوع فلا تستلزم عبارته وجود المعنى قائم به (قوله الذي لا يدل جزؤه) أي القريب فلا يرد أن الزاى مثلا من زيد قائم لا يدل على جزء المعنى فيلزم أن يكون مفردا لأنها ليست جزءا قريبا له بل بواسطة أجزائه الجزء وجزء جزء الشيء جزء بعيد له ومن نكر الجزء فقال لا يدل جزء منه لا يرد عليه ذلك أصلا لأن النكرة في سياق النفي تم فيخرج المركب لذكر لأن بعض أجزائه يدل ويصح جعل الإضافة في جزئه للمعنى الذي هو في معنى التنكير لأن الإضافة تأتي لما تأتي له اللام واللام تأتي له كما في داخل السوق واشترى اللحم فتسكون هذه العبارة كعبارة من نكر (قوله فدخل فيه الخ) أقول ذكر هذا الكلام بعد التعريف المفيد قليل الجدوى (قوله وقد تقدمت أمثلة ذلك) تقدم أنها قسمان ما لا جزؤه أصلا وما له جزء لا يدل وقد تقدم أن من الثاني الأعلام المركبة لفظا (قوله وقدم تعريف المركب الخ) جواب عما يقال للمفرد جزء المركب والجزء سابق على الكل فكان المناسب تقديم تعريف المفرد على تعريف المركب وحاصل الجواب أن الواجب سبقه ذات الفرد لا مفهومه لأنها هي التي جزء المركب أما مفهومه فيقدم لما ذكره الشارح (قوله بالإيجاب) أي ملتبس بالإيجاب وكذا قوله بالسلب أو الكلام على حذف مضاف أي بذى إيجاب وبذى سلب أي بلفظ أثبت له الدلالة ولفظ نقيض عنه (قوله ولا يعقل سلب أمر) هو هنا الدلالة إلا بعد تعقله أي الأمر أي سلب الدلالة هنا مأخوذ في تعريف المفرد فيتوقف تعقله على عقل الدلالة وهي مأخوذة في تعريف المركب فزعم توقف تعقل بعض أجزاء المفرد على تعقل بعض أجزاء المركب فلهمذا قدم تعريف المركب على تعريف المفرد هكذا يبنى فهم هذا الكلام ومنهم من قدم تعريف المفرد على تعريف المركب نظرا إلى سبق العدم على الوجود والنسكات لا تتزاحم (قوله عند المصنف) أي موافقة لأكثر المتأخرين من المناطقة فإنهم على أن المركب والمؤلف والقول ألفاظ مترادفة وقد نص عليه الشيخ ابن سينا رحمه الله الشارح في كبره (قوله ومركب وهو الخ) تقدم أن هذا أحد قسمي المفرد (قوله علما) حال من عبد الله فقط للاحتراز عن عبد الله الصفة فانه من المؤلف أما أبكم فهو قبل العلمية وبعدها مركب لا مؤلف (قوله كحيوان ناطق علما) أي على إنسان فان كلاما من جزأيه يدل على جزء المعنى فان معناه مركب من الحيوانية والناطقية مع الشخص (قوله بناء على خلاف ماحقته) راجع للأمثلة الثلاثة وهي أبكم مطلقا وعبد الله والحيوان الناطق علمين وخلاف ماحقته هو كون جزئها يدل على معنى ليس جزء معناه في أبكم وعبد الله وأجزاءه لكن دلالة غير مقصودة في الحيوان الناطق وماحقته هو أن كلا من الثلاثة إنما يدل بعد العلمية على الذات ولادلالة لجزئها بعد العلمية على شيء أصلا وما كان قبلها من دلالة الجزء صار بعده انسياقا منسيا (قوله دلالة مقصودة) قد علمت أن زيادة هذا التقيد لإخراج نحو الحيوان الناطق علما لأنسان مبنى على خلاف ماحقته الشارح سابقا (قوله وقوعه في معرض التفصيل) اعترض بأنه لا تفصيل بل قوله فأول الخ بيان للفصل إليه والذي وقع في معرض التفصيل قوله مستعمل الألفاظ الخ وأقول هذا إنما يصح إذا كان معنى وقوع المبتدأ في معرض التفصيل الذي جعل مسوغا خصوص وقوعه مفصلا إلى أقسام أما إذا كان بمعنى يشمل وقوعه عنوانا لأحد أقسام الفصل فلا مع أنه يمكن أن يراد بالتفصيل التبيين كافي قوله تعالى - وتفصيلا لكل شيء - أي وقوعه في معرض التبيين بالحد المقصود هذا التبيين لإرادة الجنس التي هي من المستوغات فتأمل (قوله عائده) أي عائذ الموصول فيه أن العائد على الموصول فيه ضمير محذوف في محل نصب فالمعنى على هذا يعكس المفرد الذي تلاه المركب وهو خلاف الواقع وقوله بفعل هو لا (قوله وهو الذي تلا المركب) أي تبعه أي لأن المركب تلا المفرد كما يقتضيه كلام المصنف لأنه خلاف الواقع وقوله ضمير الرفوع أي المستتر الراجع إلى المفرد لا ضمير النصب المحذوف الراجع إلى المركب

(قوله) ويجب بأنه يمكن أن يكون أطلق للموالاتية. أقول: كان للتأنيب أن يقول أطلق للتوالاتية الشئ منه فلا في كلام المصنف. وحصل هذا الجواب أن معنى فلا في كلام المصنف أقبل مجازا مرسلًا لملاقة لزوم وأن الصلة خرجت على غير ما هي له وفيه أنه كان يجب ألا يتركز خوف الجنس إلا أن يقال: ليس هنا غير مضرر لصحة اتصاف كل من المفرد والتركيب بالاتصال وأن المصنف نفسه فسر فلا ينبع إلا أن يفتر تبع أيضًا باتصل كامر (قوله) وهو على قسمين) بظايره دخول الفعل والحرف لأنهما مفردان والذي صرح به السيد في حاشية القسط اختصاص الجزئية واليكلية بمعنى الإيم دون الفعل والحرف لاستقلاله بالمفهومية كونهما فلا يصلح أن يوصفاهما أو عليه فيخصص القسم بالاسم وعن السنوسي أن الفعل كلى أبداً دون الحرف لوقوع الفعل محمولاً ولا يحمل إلا الكلى وظاهره أيضاً أن المركب لا ينقسم إلى كلى وجزئى لتخصيصه التقسيم بالمفرد وليس كذلك بل ينقسم إلى جزئى كمرأس زيد وكلى كالجسم النائم والحيوان الناطق ولهذا قال بعضهم التخصيص ليس للاحتراز بل لأن الكلام هنا توطئة للكليات الخمس وهي مفردات كلياتي (قوله أعني المفردا) هذا إيضاح وتصريح بما تفيد قاعده رجوع الضمير إلى أقرب مذكور وقوله بمصدق الضمير: أى بما صدق عليه الضمير: أى موقع (قوله بالنظر إلى معناه) أقول: هذا على حذف مضاف: أى ما يصدق معناه إذ معناه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهو كلى أبداً ثم رأيت في حاشية التلخيص على شرح إرساغوجي فقه الحمد والمئة وإنما قال الشارح ذلك لأن الكلية والجزئية وصفان للشيء لا لفظ فوصفه بهما مجاز من وصف الدال بما للدلول كما أن الأفراد والتركيب وصفان للفظ ووصف الجهتي بهما مجاز من وصف المدلول بما للدلال وجوز ابن يعقوب إجراء كلام المصنف على كون التقسيم لمعنى المفرد بفقر مضافاً في قوله أعني المفردا: أى أعني معنى المفرد وفيه إيهامه الاشتراك بكونه لا يأتى الاشتراك لكونه حقيقة ذهنية غير مختصة وهو وإن كان أنسب بكون الموصوف حقيقة باليكلية والجزئية المعنى بعيد من كلام المصنف (قوله بوصل الجمزة) يعنى اسقاطها بعد نقل حركتها إلى التنوين قبلها والإفهمزة الوصل ليست في شئ من الحروف إلا الال على قول (قوله بمجرد تعقله) متعلق بهمهم: أى يتعلل معناه المجرد عن اعتبار الوجود الخارجى فانه باعتباره قد لا يفهم الاشتراك كما في الكلى المنحصر في فرد للدليل المقاطع عرق الشركة كما في الإله الحق أول عدم تعلق قدرة الله تعالى بوجود غيره هذا الفرد كما في الشمس وقوله بحيث يصدق على تقدير مضاف: أى معناه والباء تصوير الاشتراك فكانه قال بأن يكون بحيث ألح وألوا بأن يصدق لكان أوضح ومعنى صدقه عليها حمه عليها حمل مواطاة كما في الشرح الكبير إذ الصدق في المفردات بمعنى الحمل وإعاصدق على أفراد كثيرة لكونه حقيقة ذهنية غير مختصة لا معنى خارجياً شخصياً (قوله الكلى مبتدأ خبره مفهم اشتراك) إنما قال ذلك لأنه إذا اجتمعت المعرفة والذاكرة الجائر وقوعها مبتدأ كما هنا ولا مانع يمنع من حمل المعرفة مبتدأ فالأولى جعل المعرفة مبتدأ والذاكرة خبراً ولأن الكلى هو المعرفة والمعلوم ومفهم اشتراك هو التعريف والمجهول والاتق جعل المعرفة والمعلوم مبتدأ ومقابلهما الخبر وبالوجه الثانى بوجه ما سبذ كره الشارح من جعل الجزئى مبتدأ وعكسه الخبر والكلى منسوب إلى الشكل الذى هو جزئيه لتركيب الجزئى من كليته والشخص والجزئى منسوب إلى الجزء الذى هو كليته. وإعلم أن مفهوم الكلى من حيث هو: أى من غير اعتبار شئ مخصوص من مصادقاته يسمى كلياً منطقياً لأنه لا يحدوث عنه فيه ومعرضه أى ما صدق مفهوم الكلى عليه من حيث إنه معروضه كحيوان يسمى كلياً طبيعياً لأنه طبيعة وحقيقة والمجموع للركب من المعارض والمعرض يسمى كلياً عقلياً لأنه لا وجود له إلا في العقل وكذا الأنواع الخمسة: الجنس والنوع والفصل والخاصة والمعرض العام مفهوم الجنس من حيث هو جنس منطقي ومفهوم الجسم

ويجب بأنه يمكن أن يكون أطلق الموالاتية على الاتصال فيكون المركب فلا المفرد بهذا المعنى أى اتصال به فالتقدير المركب بعكس المفرد الذى نلأه هو أى المركب أى اتصال به فى البيت السابق (وهو على قسمين أعنى) بمصدق الضمير (المفردا) بالنظر إلى معناه (كلى أو) بوصل الجمزة (جزئى) يمنع الصرف للضرورة (حيث وجد) أى المفرد فالألف للاطلاق (فهم اشتراك) بين أفراد مجرد تعقله بحيث يصدق عليها (الكلى) الكلى مبتدأ خبره مفهم اشتراك

من حيث معروضاته للجنس جنس طبيعي والركب منها جنس عقلي وقس على ذلك البقية وكذا الجزئي
 ففهموه من حيث هو جزئي منطقي ومعروضه من حيث إنه معروضه كذات زيد جزئي طبيعي والركب
 منهما جزئي عقلي كذا في حاشية الفنجي ويؤخذ منه ما صرح به الشارح في كبره من أن السكلي المنطقي
 معتبر في الطبيعي على أنه قيد خارج وفي العقلي على أنه جزء داخل ونقل في الكبير خلافا في وجود العقلي
 خارجا وكذا في وجود المنطقي على إحدى طريقتين ثانيتهما عن ابن التلحساني أنه متفق على عدم وجوده
 خارجا وخلافا في وجود الطبيعي خارجا لكن الخلاف في هذا أقوى والتحقيق أنه لا وجود للسكلي مطلقا في
 الخارج على ما بسطه في كبره **(قوله يخرج)** أي بقوله بحيث يصدق عليها وقوله المشترك بكسر الراء بنوه
 أي في أبوته لهم كما يشير إليه الشارح **(قوله مثلا)** راجع لزيد وكذا عمرو المشترك فيه بنوه وهكذا أو
 لبنيه: أي أو المشترك فيه إخوانه **(قوله فانه وإن كان)** الواو للحال وإن وصولية وقوله في معناه: أقول: إن
 أراد معناه التضمني الذي هو أبوته لهم كاقيل كان قوله باعتبار أبوته لهم مستدركا وإن أراد معناه المطابق
 فلا وخبر إن محذوف تقديره غير كلي وقوله لكن الخ استدراك على قوله وإن كان الخ كما هو أحد وجهين
 في مثل هذا التركيب ثانيهما ما نقله الشهاب الخفاجي عن سعد الدين أن الاستدراك في مثله خبر عن المبتدأ
 مقيدا بالغاية وكالمبتدأ اسم إن **(قوله هنا)** أي في مقام بيان السكلي والجزئي **(قوله بأنها)** الباء
 للابسة أو بمعنى على أول التعدية وعلى هذا فالعنى قد أجرى اصطلاحهم في الشركة أنها الخ على طريق
 الاسناد المجازي **(قوله ذلك المعنى)** اسم الإشارة راجع إلى معنى السكلي المشار إليه بقوله ففهم اشتراك
 لأن المعنى ففهم اشتراك معناه ولو أسقطه لكان أخصر **(قوله ولذلك يقسمون الشركة الخ)** أقول
 في عبارته حزاية لأن اسم الإشارة ان رجع إلى التقييد بها كما زعم كان في العبارة قبل لأن التقييد
 بها لأجل التقسم لأن التقسم لأجل التقييد وإن رجع إلى جريان اصطلاحهم بأن الشركة هنا
 عبارة عن صدق المعنى على كثيرين ورد أن العلة لا تنتج للعلل لأن جريان اصطلاحهم بذلك لا يقتضي
 هذا التقسم ويمكن التخلص من ذلك بأن في العبارة حذف الواو مع ما عطفت بقرينة ما يأتي والتقدير
 ولذلك وتسميتهم نحو عين مشتركا يقسمون الشركة الخ وأراد بالشركة في هذه العبارة الشركة بالمعنى
 الشامل للشركة هنا والشركة اللفظية فهي في هذه العبارة أعم منها في العبارة السابقة **(قوله إلى الاشتراك)**
 اللفظي أي اشتراك المعاني المتعددة في لفظ لوضعه لها بأوضاع متعددة ولكون هذا الاشتراك في اللفظ
 دون المعنى نسب إلى اللفظ بخلاف الاشتراك العنوي فانه في المعنى الموضوع له اللفظ بوضع واحد ولهذا نسب
 إليه **(قوله ويريد بالأول المشترك)** أي اللفظي كعين . أقول هو على حذف مضاف : أي اشتراك
 المشترك وكذا قولهم بالثاني السكلي : أي اشتراك السكلي فلا يرد أن الاشتراك اللفظي صفة للمشارك اللفظي
 لانفسه والاشتراك المعنوي صفة للسكلي لانفسه وقد علم من كلامه أن الشركة في نحو زيد المشترك فيه
 بنوه لا تسمى شركة اصطلاحا حتى يرد ما قيل إن القسمة غير حاضرة لخروج الشركة في نحو زيد عنها
 فافهم **(قوله وقسم الأقدمون)** لعل المراد بهم من قبل ابن سينا بمتدة طويلة وبالتأخرين من قارب
 عصره ومن بعده **(قوله مالم يوجد منه شيء)** أي في خارج الذهن وكذا يقال في قوله وما وجد منه الخ
 وليس المراد الوجود في خارج الأعيان فقط **(قوله كالجمع بين الضدين)** أي كالبياض والسواد قال شيخنا
 العدوي . فإن قلت ما المانع من اجتماع الضدين غاية الأمر أننا لم نطلع على اجتماعهما . قلت المانع أنه
 لو اجتمع الضدان لزم اجتماع النقيضين الذي هو محال ضرورة لأن البياض مثلا يستلزم لاسود ولاسود
 قبيض سواد فلو اجتمع البياض والسواد لزم اجتماع السواد والاسود اه . وأقول هذا يقتضي أن استحالة
 الجمع بين الضدين غير ضرورية وفيه نظر لا يخفى **(قوله كبحر من زئبق)** بكسر الزاي وسكون الهمزة

يخرج زيد المشترك فيه
 بنوه مثلافاته وإن كان
 يشترك في معناه أفراد
 باعتبار أبوته لهم لكن
 الشركة هنا قد جرى
 اصطلاحهم فيها بأنها
 عبارة عن صدق ذلك
 المعنى على كثيرين
 ولذلك يقسمون
 الشركة إلى الاشتراك
 اللفظي والعنوي
 ويريدون بالأول
 المشترك بالثاني السكلي
 وقسم الأقدمون السكلي
 إلى ثلاثة أقسام مالم
 يوجد منه شيء وما وجد
 منه واحد فقط وما وجد
 منه أفراد فجاء
 التأخرون وقسموا
 كل قسم من الثلاثة إلى
 قسمين فصارت الأقسام
 ستة فقسموا الأول إلى
 ما يستحيل وجوده
 كالجمع بين الضدين
 وإلى ما يمكن وجوده
 كبحر من زئبق

وكمشس وقسموا الثالث إلى ما وجد منه أفراد متناهية كأشد و إلى ما وجد منه أفراد غير متناهية كصفة وجود وهي ثوابت فان أفرادها غير متناهية إذ منها الصفات الوجودية القديمة القائمة بذاته تعالى وقد دلّ الدلائل من السنة على أنها لانهاية لها واستحالة وجود ما لانهاية له إنما ثبت في حق الحوادث ولم نجد هذا التمثيل لأحد وإنما يمثّلون له بحركة الفلك على مذهب الفلاسفة من أنها لأول لها وهو مذهب باطل ومعتقد كافر أجماعاً ومثله بعضهم بنعمة الله وليس بصواب لأن الكلام فيما وجد منه أفراد بالفعل لانهاية لها ونعمة الله لانهاية لها بمعنى آخر أي بالنظر لما سيوجد منها أبد الآباد (وعكسه) وهو ما لا يفهم الاشتراك بالمعنى المتقدم (الجزئي) الجزئي متبداً مؤخر وعكسه الذي يحسن نفى إلهام الاشتراك عنه هو اللفظ لاللفهوم إذ ليس من شأن المفهوم وإفهام حتى ينفى عنه . نعم إن أول الإفهام بحسب ما عن ابن يعقوب لمنهض التعليل الثاني ويمكن التخصّص بجعل الإضافة في مفهومه للبيان أي مفهومها ما هو لفظ زيد ومعنى كونه مفهومها أنه متعلق متصور (قوله) من حيث وضعه (الح) الحقيقة للتقييد أي وأما لامن هذه الحنية بأن لم يكن زيد علماً فهو مصدر كلي (قوله) ولا عبرة بما يعرض له

واحد فقط في ما يستحيل وجود غيره معه كالألوهة إلى ما يمكن وجود غيره معه وكسر الباء وفتحها معرب ومنه ما يؤخذ من معدنه ومنه ما يستخرج من حجارة معدنية بالنار ودخانه يهرب الحيات والعقارب من البيت وما أقام منها قتله كذا في التأموس (قوله) وقسموا الثاني وهو (الح) إنما فسر الثاني دون الأول والثالث دفعا لتوهم أن المراد بالثاني ثاني قسي الأول (قوله) إلى ما وجد منه أفراد متناهية) أقول هذا القسم ثلاثة أقسام ما لا يوجد له أفراد إلا تلك الأفراد المتناهية التي وجدت منه كالسكوك وما يوجد له أفراد غير متناهية كأشد وما يوجد له أفراد غيرها غير متناهية كنعمته الله وما يؤتى به تمثيل الشارح بأشد بناء على أن المراد بالمثل أول هذه الأقسام الثلاثة يرده أن تقسيمهم يكون حينئذ غير حاصر لخروج هذين القسمين الأخيرين فاحفظ هذا التحقيق (قوله) متناهية) أي ذات نهاية تنقطع عندها (قوله) فان أفرادها) أي مجموع أفرادها (قوله) على أنها لانهاية لها) أي وإن كان المكلف يعرفه تفصيلاً بسببه وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام وما يتراءى من التنافي بين الوجود وعدم التناهي هو بحسب القاصرة (قوله) إنما ثبتت في حق الحوادث) أي لأن البراهين التي أقاموها عليها كبرهان التطبيق إنما تنهض بالنسبة إلى الحوادث (قوله) من أنها لا أول لها) يعني أنهم يقولون إن حركة الفلك قديمة بالنوع وأنه مامن حركة من حركاته إلا قبلها حركة وهكذا إلى ما لانهاية له في الماضي و بعدها حركة وهكذا إلى ما لانهاية له في المستقبل فهم قائلون بنبوت القدم لغير ذات الله تعالى وصفاته ولهذا قال الشارح وهو مذهب باطل ومعتقد كافر أجماعاً : أي بأجماع المسلمين (قوله) ومثله بعضهم) كشيخ الإسلام في شرح لإساغوجي (قوله) فيما وجد منه أفراد بالفعل لانهاية لها) أي ونعمته الله تعالى لم يوجد منها أفراد بالفعل غير متناهية بل الوجود منها بالفعل متناه . وأقول لا يخفى أنه يمكن حمل كلامهم بقرينة التمثيل بنعمة الله على ما وجد وما سيوجد لا ما وجد فقط فيكون التمثيل بنعمة الله صواباً لأن مجموع أفرادها ما وجد وما سيوجد غير متناه وإن كان ما وجد منها متناهياً (قوله) ونعمة الله (الح) دفع لما يقال قد قرر أن نعمة الله لانهاية لها وقوله بمعنى آخر هو أنه كلما وجد منها أفراد وجد بعدها أفراد وهكذا أبد الآباد لا بمعنى أنه وجد منها أفراد بالفعل غير متناهية وقوله بالنظر صفة لمعنى الباء للابسة وتحتل أن المراد بالمعنى الآخر النظر إلى ما سيوجد فيكون قوله بالنظر لما سيوجد له بدلاً من قوله بمعنى آخر يدل كل من كل وقد يؤيد هذا أن في نسخة : أي بالنظر (الح) هذا ويصح أن النظر لمجموع ما وجد وما سيوجد (قوله) وعكسه) أي مخالفه وقوله وهو ما أي مفرد (قوله) بالمعنى المتقدم) الباء لتصور الاشتراك وأراد بالمعنى المتقدم الصدق على كثيرين (قوله) الجزئي) المراد به الجزئي الحقيقي أما الجزئي الإضافي وهو ما أدرج تحت أعم منه فقد يكون كلياً كالإنسان المندرج تحت الحيوان وقد يكون جزئياً حقيقياً كزيد المندرج تحت الإنسان فلاضافي أعم مطلقاً من الحقيقي (قوله) الجزئي مبتدأ مؤخر (الح) تقدم توجيهه (قوله) وذلك) أي الجزئي كزيد : أي كلفظ زيد بدليل قوله فان مفهومه (الح) وإن كان كلمة اللفظ وجزئيته بالنظر إلى معناه كالم (قوله) فان مفهومه (الح) أقول كان ينبغي حذف مفهومه لأنه اللام المفهوم لوضعه للذات المخصوصة ولقوله لا يفهم الاشتراك لأن الموضوع للذات المخصوصة لفظ زيد لا مفهومه والذي يحسن نفى إلهام الاشتراك عنه هو اللفظ لاللفهوم إذ ليس من شأن المفهوم وإفهام حتى ينفى عنه . نعم إن أول الإفهام بحسب ما عن ابن يعقوب لمنهض التعليل الثاني ويمكن التخصّص بجعل الإضافة في مفهومه للبيان أي مفهومها ما هو لفظ زيد ومعنى كونه مفهومها أنه متعلق متصور (قوله) من حيث وضعه (الح) الحقيقة للتقييد أي وأما لامن هذه الحنية بأن لم يكن زيد علماً فهو مصدر كلي (قوله) ولا عبرة بما يعرض له

زاد عليهم بسكنة
أخرى وهي أنه عرف
السكى بأمر وجودى
وهو كونه مفهم
الاشتراك والجزئى
بالسلب وسلب الشئ
لا يعقل إلا بعد تعقل
وجوده وهم عرفوا
السكى بالعدم أى ما
لا يمنع نفس تصورهم
صدقه على كثيرين
(وأولاً) وهو السكى
(لغات) أى للماهية
(إن فيها اندرج *
فانسيبه) أى انصب
الأول وهو السكى
لغات إن اندرج فيها
بأن كان جزءاً منها فلا
يصدق الداتى حينئذ
إلا على الجنس والفصل
(أو) بمعنى الواو أى
وانسبه (لعارض إذا
خرج) عن الذات أى
الماهية إلا أنهم
ينسبون على غير قياس
فيقولون فى النسبة إلى
عارض عرضى فلا
يصدق العرضى على
هذا إلا على الخاصة
والعرض العام ويفهم
من هذا أن النسوع
كالإنسان واسطة مثال
الداتى الحيوان بالنسبة
إلى الإنسان والفرس
فانه داخل فيه بالتركيب
الإنسان من الحيوان

زيد وقوله من اشتراك لفظى الخ تقدم الكلام على اللفظى والمعنوى (قوله فى تأليفهم) يصح قراءته
بصفة الجمع وبصفة المفرد على أنه مفرد مضاف يم (قوله لأجل عنايتهم) أى اعتنائهم واهتمامهم
(قوله مادة الحدود والبراهين) أى المادة التى يتركب منها الحدود والبراهين الموصولة للجهولات
التصورية والتصديقية وأراد بالحدود مطلق التعاريف وبالبراهين مطلق الأقضية فى كلامه فظلم
أولاً بالحدود الحقيقية والبراهين الحقيقية فيكون تخصيصهما بالذكر لأشرفيتهما (قوله والمطالب)
فى النتائج لأنها تطلب بالدليل (قوله غالباً) راجع للبراهين والمطالب دون الحدود لأن تركبها من
الكليات دائماً بخلاف البراهين والمطالب فقد يتركبان من الجزئى مع السكى كقولنا زيد عالم وكل
عالم يستحق الأكرام ينتج زيد يستحق الأكرام (قوله بسكنة أخرى) أى لتقدم السكى على
الجزئى (قوله بأمر وجودى) أقول أى بنى أمر وجودى وقوله وهو أى الأمر الموجودى كونه مفهم
اشتراك وكان الأخصر والأنسب أن يقول وهو إفهام الاشتراك وقوله والجزئى بالسلب أى بنى السلب
أى بما سلب عنه إفهام الاشتراك (قوله وهم عرفوا السكى بالعدم) أى بنى العدم أى الانتفاء
(قوله أى ما لا يمنع) تفسير للعدم بمعنى ذى العدم وما إن أوقفناها على لفظ كان فى قوله تصوّره
حذف مضاف أى تصوّر مفهومه وكان تعريفهم موافقاً لتعريف المصنف من جهة جعلهم السكى لفظاً
وإن كان وصفه بالسكية بالنظر إلى معناه وإن أوقفناها على معنى لم يعتجج إلى تقدير المضاف لكن
يكون تعريفهم مخالفاً لتعريفه من الجهة المذكورة ويؤيد الأول تصريح كثير منهم بهذا المضاف
وجعل الإضافة فيه للبيان خلاف الظاهر (قوله نفس تصوّره) أقم لفظ نفس إشارة إلى أن منع
التصوّر وعدم منعه باعتبار التصوّر نفسه وقطع النظر عن الخارج ألا ترى أن الإله بمعنى المعبود
بحق يمنع تصور مفهومه باعتبار الدليل الخارجى من وقوع الشركة فيه ولا يمنع باعتباره فى نفسه
وقطع النظر عن الدليل الخارجى فلذا كان الإله كلياً لاجزئياً (قوله وأولاً الخ) لما كان تمييز الحدود
التي هى التعاريف بالذاتيات من الرسوم التى هى التعاريف بالعرضيات متوقفاً على بيان الداتى والعرضى
شرع فى بيانها فقال وأولاً الخ وما يعرف به دخول السكى فى الماهية وخروجه عنها الثقل عن
الواضح (قوله أى الماهية) تفسير للغات بما أريد بها ههنا وإن كانت تطلق على الماهية صدق
أيضاً (قوله فانسيبه) من نسبة الجزء إلى الكل (قوله أى انصب الأول الخ) تفسير للجهة التركيب
وقوله وهو السكى مكرر مع مأمّر (قوله فلا يصدق الداتى حينئذ) أى حين إذ فسر بجزء الماهية
الداخل فيها إلا على الجنس والفصل لاعلى النوع لأنه ليس جزء ماهية بل هو ماهية بتمامها (قوله
لعارض) أقول أى لأمر عارض لغات بسبب عروضه لها أطلق عليها ذلك العرضى فالضاحك مثلاً
الذى هو عرضى للإنسان منسوب إلى الضحك العارض للإنسان من نسبة اللازم إلى المأمور وما قيل
من أن المراد للفظ عارض يعكّر عليه أن المنسوب والمنسوب اليه فى الحقيقة المدلول وإن اعتبر لفظ
المنسوب اليه فيما تقتضيه قواعد النسب النحوية مع أنه لا يناسب تفسير الشارح نظيره أعنى الذات
بالماهية فافهم (قوله إلا أنهم ينسبون) أى إلى عارض بدليل قوله فيقولون الخ أى والقياس عارضى
ولم ينبه هنا على مخالفة القياس فى النسبة إلى الذات أيضاً إذ القياس فيها ذووى كما مرّ وسيأتى
اكتفاء بذكر ذلك فى ضمن الجواب الآتى (قوله على هذا) أى هذا التفسير إلا على الخاصة
والعرض العام أى لاعلى النوع لأنه ليس خارجاً عن الماهية لأنه نفس الماهية والشئ لا يخرج
عن نفسه (قوله ويفهم عن هذا) أى مما ذكره المصنف وقوله واسطة أى لخروجه عن تعريفى
الداتى والعرضى وهذا مذهب الجمهور (قوله بالنسبة إلى الإنسان والفرس) الباء للإلاسة

أنه مركب من الحيوان
والناطق فالضاحك
خارج عنه والذاتي
والعرضي لهم فيه
اصطلاحات كثيرة
أشهرها ثلاث
اصطلاحات : الأول
هذا الذي درج عليه
المصنف . الثاني أن
الذاتي هو جزء الماهية
المحمول والعرضي
ما ليس كذلك فالنوع
على هذا عرضي .
الثالث أن الذاتي ما ليس
بخارج عن الماهية
والعرضي هو الخارج
عنها فالنوع على هذا
ذاتي . واعترض بأن
الذاتي منسوب إلى
الذات فلو كان النوع
ذاتيا لزم نسبة الشيء
إلى نفسه . وأجيب بأنها
سمية اصطلاحية
لا لغوية ومن ثم لم يقل
ذووي على ما هو
القاعدة وبأن الذات
كما تطلق على الحقيقة
تطلق على ماصدقها
ونسبة الحقيقة إلى
ما صدقها صحيحة .
واعلم أن المصنف نص
على أن أولا في البيت
منسوب على الاشتغال
قال وهو الأرجح
لكونه قبل فعل ذي
طلب وبحث فيه بأن
أداة الشرط لا يعمل

(قوله أنه مركب) بدل من ما أوعطف ببيان (قوله المحمول) صفة لجزء احتز به عن الجزء المادي
للمركب المحس كالمسقف للبيت فإنه لا يصح حمله على البيت فلا يقال له ذاتي ولا عرضي والظاهر أن
هذا القيد معتبر في جميع الاصطلاحات وإن لم يصرح به في بعضها (قوله فالنوع على هذا عرضي)
لأنه ليس جزء الماهية بل هو تمامها (قوله فالنوع على هذا ذاتي) لأنه ليس خارجا عن الماهية
لأنه نفس الماهية والشيء لا يخرج عن نفسه (قوله واعترض) أي كون النوع ذاتيا على هذا الاصطلاح
الثالث ومبنى الاعتراض أمران كون قولنا الذاتي من النسبة الحقيقية اللغوية وكون الذات المنسوب
إليها بمعنى الماهية كما هو المذكور سابقا . وحاصل الجواب الأول منع الأمر الأول والتزام أن قولنا
الذاتي تسمية اصطلاحية على صورة النسبة لاحتجاج إلى منسوب ومنسوب إليه متغايرين ونظيره من
الأسماء العربية كرمي ونحوه . وحاصل الجواب الثاني تسليم أنها نسبة حقيقية ومنع لزوم نسبة
الشيء إلى نفسه يمنع الأمر الثاني والتزام أن المنسوب إليه الذات بمعنى الماصدق والمركب من الماهية
الكليّة والتشخص فهي من نسبة الجزء إلى الكل وبقى جواب ثالث ذكره شيخنا العلوي وهو
أنه لا مانع من نسبة الشيء إلى نفسه إذا قصد المبالغة (قوله تسمية اصطلاحية) أي على صورة النسبة
وقوله لا لغوية أي لا تسمية مراعى فيها قانون اللغة في النسبة الحقيقية (قوله على ما هو القاعدة) أي
قولا جاريا على ما هو القاعدة وهي حذف تاء التأنيث ورد اللام وهي الواو للمعوض عنها التاء ورد
العين إلى أصلها وهو الواو (قوله وبأن الذات الخ) قال في الكبير ويرد على هذا الجواب الثاني
الاعتراض النحوي وهو أن قواعد النسب تقتضي أن يقال ذووي لاذاتي وما قيل من أن النسبة
تكون على غير قياس اصطلاحا من المناطقة مبحث فيه بأن المنطقي الذي نقل المنطق إلى العربية
يلزمه من حيث هو معرب له أن يلزم أحكامها والشيء على سننها وإلا خرج عن كونه معربا له
فالحاسم لمادة الاعتراض هو الأول اه تصرف (قوله كما تطلق) مامصدرية أي إطلاقا كإطلاق
الذات على الحقيقة تطلق الذات على ماصدقها وما صدق الشيء أفراد التي يصدق هو عليها أي يحمل
وهو اسم مركب من ما الوصول وصلتها (قوله واعلم الخ) من هنا إلى قوله ثم أخذ الخ مما زاد به
الشرح الصغير على الكبير (قوله نص) أي في شرحه (قوله منصوب على الاشتغال) أي نصبا
جاريا على طريق الاشتغال بأن يكون منصوبا بعامل مقدر يفسره المذكور (قوله قال) أي المصنف
وهو أي النصب للفهوم من قوله منصوب على الاشتغال الأرجح لكونه قبل فعل ذي طلب كما قال
ابن مالك * واختبر نصب قبل فعل ذي طلب * (قوله وبحث فيه الخ) حاصل البحث أن
ما ذكره المصنف غير مسلم لأنه يمنع منه أمران تقدم المنسوب على أداة الشرط وتقدمه على فاء
الجواب لأن ما بعد أداة الشرط لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا وفاء الجواب كذلك أي لا يعمل
ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملا (قوله لا يعمل ما بعدها) أي من فعل الشرط وجوابه وقوله إلا فيما
استثنى . أقول في الجمع للسيوطي مانعه : لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب
عليهما غير معمول فعل الجواب للرفع فانه يجوز تقديمه نحو خيرا إن أتيتني نصيب وسوغ ذلك أنه
ليس فعل جواب حقيقة بل هو في نية التقديم والجواب محذوف وجوز الكسائي تقديم معمول
فعل الشرط أو الجواب على الأداة نحو خيرا إن تفعل بيبك الله وخيرا إن أتيتني نصيب اه بتقديم
وتأخير ومقتضى ما ذكره من السوغ أن تقديم هذا العمول على الأداة ممنوع عند من يحمل
الجواب للرفع هو الجواب حقيقة كالبرد وهو ما ذكره الهميني في شرح التسهيل كما أوضحته
في حاشية الأمتحني (قوله فيجب رفعه) أي كما قال ابن مالك :

ما بعدها فيما قبلها إلا فيما استثنى وليس هذا منه فلا يفسر عاملا وفاء الجواب كذلك فيجب رفعه بالإبتداء

كذا إذا الفعل تلام م يرد ما قبل معمولاً لما بعد وجد

(قوله والسوغة التفصيل) أي كون البتداء مفصلا إلى ذاتي وعرضي (قوله مؤخر من تقديم) يحتمل أن من بدلية أي مؤخر تأخيرا بدلا من التقديم وأن يكون بمعنى عن على حذف مضاف أي مؤخر عن محل تقديمه أي وإذا كان مؤخرًا من تقديم كان مقدما تقديرا على أداة الشرط (قوله فالفاء زائدة) أي وإن مؤخرة عن العامل تقديرا فزال اللسان معا (قوله ولو جعل) هذا تقوية لجواب البحث المذكور أشاره به إلى أن هناك قرينة تدل عليه (قوله ملصحن يتعلّق به لفظات) أقول مقتضاها أن لفظ متعلق بالنسبة المذكور على ما ارتضاء من كونه مؤخرًا من تقديم والفاء زائدة وهو خلاف ماقرر في العربية من العمل في غير الضمير الشاغل وإنما هو المحنوف لأن كونه مؤخرًا لأن الثاني به مجرد تفسير المحنوف ويمكن الاعتذار بأن المذكور لما كان عين المحنوف كان كأن المذكور هو العامل (قوله ولازيدة) أشير إلى أن في كلام المصنف اكتفاء وأنه لا يلزم من إختفاء النقص التثنية الزيادة ولا يرد على المحصر في الحصة الصف لأنه خاصة من خواص النوع (قوله تعامل الماهية) أي الماهية بجامها (قوله إن كان مساويا لها) أي في الماصق بأن كان يصدق على جميع ما يصدق عليه تمام الماهية (قوله أولا) أي قبل تفصيل المحسة (قوله أو عن تمييز) أي يميزه فالصبر بمعنى اسم الفاعل (قوله واللفظ للوضع للأول ما وللثاني أي) يعني في اصطلاح أهل هذا الفن والإيجوز لفة السؤال بما عن المميز كأن يقال ما يميز الإنسان عما يشاركه في جنسه وبأي عن الحقيقة كأن يقال أي حقيقة هي للإنسان (قوله والمستول عنه بما) وأما المستول عنه بأي فنحصر في شيئين والفصل والخلاصة لأن السؤال بها إمعان المميز الذاتي أو العرضي. وصورة السؤال بها عن الأول أن يقال أي شيء يميز الإنسان في ذاته أي مندرج في ذات الإنسان أو حالة كونه مندرجا في ذاته فالجواب والحرور نعم ثلثي شيء أو حال من الضمير في يميز أو الإنسان أي شيء هو في ذاته أي حالة كونه معتبرا وملحوظا في ذاته أي بقطع النظر عن عوارضه الخارجة فالجواب والحرور حال من هو كماله النحر للحرور وإن كان لا يجري إلا على مذهب من يجوز بحجى الحال من البتداء والخبر والصورة الأولى أصرح في كون السؤال عن مجرد المميز من الثانية والثانية أكثر استعمالا لصورة السؤال بها عن الثاني أن يقال أي شيء يميزه في عرضه أي مندرج أو حالة كونه مندرجا فيما يعرض له من الأمور الخارجة أو الإنسان أي شيء هو في عرضه أي حالة كونه معتبرا وملحوظا فيما يعرض له على ما مر فافهم (قوله تماثل الحقيقة) أقول حقيقة كل من زيد وعمرو مركبة من الحيوانية والناطقة والشخص المختص به الذي لا يشاركه فيه غيره فهما مختلفا الحقيقة. والجواب أن المراد الحقيقة النوعية لالشخصية. وإعوان للماهية اعتبارات ثلاثة: أحدها أن تعتبر مصحوبة بالشخص وتسمى الماهية المخالطة والماهية بشرط شيء. ثانيها أن تعتبر غير مصحوبة به وتسمى الماهية المجردة والماهية بشرط لا شيء. ثالثها أن تعتبر لا بشرط شيء وتسمى الماهية المطلقة والماهية لا بشرط شيء. وهي أعم من الأولين والحقيقة الشخصية لزيد مثلا من الأولى (قوله ومتعدد مختلفا) دخل تحته ثلاث صور أن يكون جميعه من الكلي كثال الشارح وأن يكون جميعه من الجزئي نحو ما زيد وواشق وأن يكون البعض كليا والبعض جزئيا نحو ما زيد والفرس (قوله لأن الجواب عن الأول بالحد) أي التام ولا يكون الجواب تفصيليا بالحد التام إلا في هذه الحالة أفاده في كبره لا يقال الحد كالحیوان الناطق هو النوع كالإنسان فتكون الأجوبة اثنين. لأننا نقول الحد غير المحدود باعتبار الاجمال والتفصيل بخلاف التعمد (قوله وعن الثاني والثالث بالوضع)

اندرج فيها الفاء زائدة
لا تمتنع كونه من باب
الاشتغال وجواب
الشرط محذوف لدلالة
فانسه المذكور عليه
ولو جعل فانسبه
لذكر جوابا ماصح
أن يقتضيه به لكانت إذ
لا يتقدم معمول
الجواب على الشرط
ثم أخذ في ذكر
الكليات المحسنة بقوله
(والكليات) بتخفيف
الياء الوزن (خمس
دون انتقاص) ولا
زيادة وبهجه المحصرين
الكلي إما أن يكون
تمام لما فيه أو جزءا
منها أو عرضا لها: الأول
النوع كالإنسان
والثاني إن كان مساويا
لها فالفصل كالتأطيق
أو أعم منها فالجنس
كالحيوان والثالث إن
خصها فالخاصة وإلا
فالعرض العام وينبغي
أن يعلم أولا أن السؤال
عن الشيء إما أن يكون
عن حقيقته أو عن
تمييزه عما التبس به
واللفظ الموصوع للأول
ما والثاني أي والمشغول
عنه بما منحصر في
أربعة واحد كلي نحو

فيقال إنسان ولا يجوز أن يجاب بالحقيقة الشخصية كأن يقال في جواب ما زيد حيوان ناطق منشخص لأن الجزئي لا يحد كذا في حاشية شيخنا الأجهوري نقلا عن الشارح وللبحث فيه مجال **(قوله)** بالجنس) أى الأقرب إليه فإذا قيل ما الإنسان والفرس فالجواب حيوان لأنه الجنس الترتيب الجامع لهما **(قوله)** وهو) أى الجنس من حيث هو جنس فقيد الحيثية معتبره كغيره من الكليات لأنها أمور إضافية تختلف بالاعتبار والإضافة إلى غيرها . ألا ترى أن التلوث بالإضافة إلى الأسود جنس وإلى السكيت فضل وإلى التنكيف نوع وإلى الجسم خاصة وإلى الحيوان عرض عام **(قوله)** ما) أى كل صدق أى حمل أى صلح لأن يحمل حمل مواطاة في جواب ماهو على أنواع كثيرين اثنين فأكثر مختلفين بالحقيقة إذا جمعت في السؤال نحو ما الإنسان والفرس كما سيبينه الشارح في الكلام على النوع وكل من الجارين متعلق بصدق وأفرد الضمير في قوله ماهو مع أن الجنس إنما يجاب به السؤال عن اثنين أو أكثر إشارة إلى جواز أن يقال في السؤال ماهو على التأويل بالمذكور وجمع بالياء والتون مع أن المصدوق عليه قد يكون غير عاقل نقليا للعاقل منه لشرفه ويرد أن كثيرين جمع كثير وأقل الجمع اثنان وأقل الكثرة ثلاثة فيأزم أن لا يصلح لأن يصدق على أقل من ستة أنواع وهو باطل فالتعبير بذلك من مسامحات المصنفين التي مقتضاها غير مراد وهل يلزم في نوعي الجنس أن يكونا موجودين في الخارج نقل ابن الأثير أن المشهور لزوم ذلك واختار هو عدم الزوم قال لاحتمال أن يكون الجنس محمولا على نوعين أحدهما خارجي والآخر ذهني **(قوله)** فاصدق جنس) أقول الأولى أن ما قطفه هي الجنس وأن صدق أتى به ليتعلق به قوله على كثيرين **(قوله)** وفي جواب) أى يقطع النظر عن الإضافة **(قوله)** لأنه) أى العرض العام وقوله لا يقال في الجواب أصلا أى الجواب عن السؤال بما أو أى الذى الكلام فيه فلا ينافى أنه يقع في جواب السؤال بكيف نحو أن يقل كيف زيد فتقول صحيح مثلا وقوله لما أى معنى هو أى العرض العام عرض له أى لذلك المعنى **(قوله)** ولا جزها) الإضافة للعهد والمعهود جزؤها الذى يقع جوابا للسؤال بما وهو الجنس وقوله حتى يقال تفريع على التفتين قبله **(قوله)** مخرجة للفصل) لأنه إنما يقال في جواب أى شئ وقوله قريبا أى كالتأليف بالنسبة للإنسان أو بعيدا أى كالحساس بالنسبة إليه **(قوله)** وللخاصة مطلقا) أى سواء كانت خاصة بجنس كالماشي بالنسبة للحيوان أو خاصة نوع كالضاحك بالنسبة للإنسان وسواء كانت لازمة كالضاحك بالقوة أو مفارقة كالضاحك بالفعل فالإطلاق هنا في مقابلة التفصيل الآتى في الخاصة **(قوله)** ومختلفين الخ) عدم إخراجهم بكثيرين شيئا بعيدا أنه ليس للاحتراز بل أتى به ليجرى عليه قوله مختلفين وأخرج به في شرحه الكبير الحد فانه لا يصلح لإعطي ماهية واحدة وهي ماهية المحدود . أقول وهذا قياس ما أتى له هنا من إخراج الحد به في تعريف النوع **(قوله)** فلا يحتاج إلى إخراجها) أى لعدم دخوله **(قوله)** في جواب ماهو) أى لأن الجزئي لا يقع في جواب ماهو وهذا الجواب بتسليم دخوله في قولنا ماصدق وإرخاء العنان وإلا فهو لم يدخل فيه لأن ما واقعة على السكيت ولأن المراد بالصدق الحمل والجزئي لا يحمل أصلا على أحد القولين وصاحب هذا القول يجعل المحمول في هذا زيد محدوفا أى مسمى زيد ووجهه بأن الجزئي المحمول إن كان عين المحمول عليه لزم حمل الشئ على نفسه وإن كان غيره لزم حمل الغايير على مقاربه والازمان باطلان لوجوب تغاير المحمول والمحمول عليه اعتبارا واتحادهما ذاتا وذلك لا يكون إلا عند كلية المحمول وتعبه الجلال الدواني بما حصله منع أن ذلك لا يكون إلا عند كلية المحمول وأنه يتحقق في نحو هذا زيد فان هذا متحد مع زيد ذاته مغاير له باعتبار الإشارة إليه في الخارج والشئ يغاير نفسه من حيث وصفه العنوانى فلا يمتنع حمل الجزئي في مثل ذلك وإنما يمتنع إذا اتحد مع المحمول عليه من كل وجه

الجنس أولها (جنس) وهو ماصدق في جواب ماهو على كثيرين مختلفين بالحقيقة كحيوان فما صدق جنس وفي جواب مخرج للعرض العام لأنه لا يقال في الجواب أصلا لأنه ليس ماهية لما هو عرض له ولا جزؤها حتى يقال في جواب ماهو ولا يميزه حتى يقال في جواب أى وإضافة الجواب إلى ما مخرجة لفصل قريبا أو بعيدا وللخاصة مطلقا ومختلفين إلى آخره يخرج النوع الحقيقي وأما الجزئي فإذ أن تقول ليس الكلام إلا في الكليات فلا يحتاج إلى إخراجها ولك أن تخرجه عن جواب ماهو

أواظره من كل وجه (قوله) وسياقي ذكر مراتب الجنس) أى فى قول المصنف . وأقول ثلاثة بلاشطط
الح (قوله الصادق عليها) أى المحمول عليها وقوله فى جواب متعلق بالصادق وأى شئ خبر مقدم وهو
مبتدأ مؤخر هذا هو الأحسن للمراسم . أقول : كل لأحسن لأن يزيد فى ذاته كفراديه غير لتحقيق الماهية
وبيانها وإن لم يخرج به شئ . قال الفري السؤل بأى شئ هو عن المميز لأن قيد بى ذاته فمن المميز
الذاتى وإن قيد بى عرضه فمن المميز العرضى وإن أطلق فمن المميز للطلق اهـ (قوله يخرج النوع)
أقول : فيه أن جزء الماهية وقع جنسا والجنس لا يخرج به لأن للأخراج فرع الإدخال ولم يذكر قبل
الجنس المذكور شئ . يدخل فيه النوع والأمران بعده حتى يخرج . ويمكن أن يجاب بأن مراده
بأخراجه ما ذكر عدم شموله إياه ففهم (قوله مطلقا) أى خاصة نوع أو خاصة جنس لازمة أو مفارقة
وقوله كذلك مطلقا لكن الإطلاق فى العرض العام معناه سواء كان لازما أو مفارقة كالجنس بالقوة
والجنس بالفعل بالنسبة إلى الانسان فالتشبيه فى مطلق الإطلاق وإعلم يحتمل معناه فى العرض العام
كعماده فى الخاصة لأن العرض العام للنوع خاصة للجنس وللعرض العام للجنس السافل كالتعيز بالنسبة
إلى الحيوان خاصة لما فوقه فيحصل تكرار (قوله مثله الناطق) قال الفري كون الناطق ميمرا للانسان
عماسواه إنما هو عند من لم يجعله مقولا على غير الحيوان أما عند من جعله مقولا عليه فلا يكون الناطق
فصلا للانسان بالنسبة للملائكة بل بالنسبة لما شاركه فى جنسه فان الملائكة عندهم ليست حيوانا
لأنها عندهم ليست أجساما ولكنها ناطقة اهـ ببعض تصرف وقيل عدم حيوانيتهم لعدم تقوم
وكالملائكة فيها ذكر الجن (قوله لأنه إذا سئل الخ) علة لحذف أى وإنما كان الناطق مثالا للفصل
لأنه الخ (قوله بأى شئ هو) أى الانسان وأى بالرفع والباء جارة لمحل الجملة وقوله فى ذاته أى حالة
كون الانسان ملحوظا فى ذاته أى بقطع النظر عن عوارضه الخارجة أى وأما إذا سئل عن الانسان
بأى شئ هو فى عرضه كان الضاحك جوابا عنه أو لم يقيد بى ذاته ولا بى عرضه صلح كل للجواب كما
قدمناه عن الفري (قوله وهو ما يميز الشئ) عن جنسه القريب أى عما يشاركه فى جنسه القريب وإنما
اختصر العبارة لظهور المراد من قوله قبل لأنه يميز عما يشاركه فى الجنس ويلزم من تمييزه الشئ عما
يشاركه فى جنسه القريب أن يميز عما يشاركه فى البعيد بخلاف الفصل البعيد فانه يميز الشئ عما يشاركه
فى جنسه البعيد دون ما يشاركه فى جنسه القريب وتبع الشارح فى اقتضائه فى تعريفى القريب والبعيد
على ذكر الجنس المتقدمين بناء منهم على ما ذهبوا إليه من أن كل ماهية لها فصل لا بد أن يكون لها جنس
وذهب المتأخرون إلى جواز تركب الماهية من أمرين متساويين كل منهما فصل يميزها عما يشاركها
فى الوجود لافى الجنس إذ لا جنس لها وإن لم يقع ذلك فان ميزها عن جميع مشاركتها فى الوجود فهو
فصل قريب أو عن بعضها فهو فصل بعيد فزادوا فى تعريف الفصل أوفى الوجود فقالوا هو ما يميز الشئ
فى ذاته عما يشاركه فى الجنس أوفى الوجود وأما أن كل ماهية لها جنس لا بد أن يكون لها فصل فتفق
عليه (قوله كالناطق للانسان) أى الكائن فصلا للانسان أو بالنسبة للانسان (قوله كالحساس للانسان)
فانه يميز عما يشاركه فى جنسه البعيد وهو الجسم أو اللئى دون القريب وهو الحيوان إذ لم يميزه عن
الفرس مثلا (قوله ولا يلزم الخ) جواب سؤال نشأ من كون ما يميز الشئ عن مشاركة فى جنسه البعيد
فصلا كالحساس بالنسبة للانسان . حاصله أنه يلزم من ذلك كون الجنس غير العالى فصلا لأنه يميز الشئ
عن مشاركة فى جنسه البعيد كالحيوان بالنسبة للانسان فانه يميزه عن مشاركة فى الجسم أو النامى
مثل الحساس لتساوى الحساس والحيوان . وحاصل الجواب منع اللزوم لأننا اعتبرنا فى الفصل كونه فى جواب
أى شئ هو وفى الجنس أن لا يقع فى جواب أى شئ هو فإذا وقع الحيوان جوابا للسؤال بأى شئ هو

وسياقي ذكر مراتب
الجنس (و) ثانيها
(فصل) وهو جزء
الماهية الصادق عليها
فى جواب أى شئ هو
جزء الماهية يخرج
النوع والخاصة مطلقا
والعرض العام كذلك
والصادق عليها يخرج
للجزء للمادى كالسقف
للبيت وفى جواب أى
يخرج للجنس مثله
الناطق لأنه إذا سئل
عن الانسان بأى شئ
هو فى ذاته كان الناطق
جوابا عنه لأنه يميزه
عما يشاركه فى الجنس
والفصل قسما قريب
وهو ما يميز الشئ عن
جنسه القريب كالناطق
للانسان وبعيد وهو
ما يميز الشئ عن جنسه
البعيد كالحساس
للانسان ولا يلزم

كان فضلا كما إذا قيل أى شئ الإنسان في ذاته فقلت حيوان وإن وقع جوابا للسؤال بما كان جنسا
 كما إذا قيل ما الإنسان والفرس فقلت حيوان فالحيوان في حالة وقوعه جنسا غير فصل وفي حالة وقوعه
 فضلا غير جنس فالزوم المتقدم ممنوع وإنما قلنا غير العالى لأن الجنس العالى لا يتميز فيه أصلا فلا يقع
 في الجواب عن السؤال بأى أبدا حتى يتوهم كونه فضلا وتعب الجواب بأن التزام كون الجنس
 فضلا إذا وقع في جواب السؤال بأى اكتفاء يتميزه في الجملة يخالف اعتبارهم في الفصل أن لا يكون
 تمام المشترك لأن الجنس تمام المشترك ورد بأن الفصل المعتبر فيه ذلك هو الفصل القريب لا البعيد
 لأنه تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر وإلا لم يكن يميز في الجملة بل من كل وجه وليس كذلك
 والمترزم إنما هو كون الجنس في الحالة المذكورة فضلا بعيدا فلا تعب (قوله كون الجنس) أى
 غير العالى لما بيناه (قوله لأنه) أى الجنس لا بعنوان كونه جنسا فلا ينافي قوله بعد كان فضلا
 (قوله كان جنسا) أى معنونا عنه بالجنس (قوله فله اعتباران) أى للجنس لا بعنوان كونه جنسا
 بل مطلقا (قوله) والكميات تختلف بالاعتبارات) ألا ترى أنهم جعلوا الماشى مثلا خاصة للحيوان
 وعرضا عاما للإنسان (قوله والنوع) لأنه ليس بخارج عن الماهية سواء قلنا إنه ذاتى أو عرضى
 أو واسطة لأنه نفس الماهية والشئ لا يخرج عن نفسه فلن فساد ما قيل إنه لا يخرج بقيد الخارج عن
 الماهية على القول بأنه عرضى بل يدخل عليه في التعريف فيكون غير مانع وكذا يقال في تعريف
 الخاصة (قوله) كالتنفس بالقوة والفعل) فيه لف ونشر مرتب والباء للابسة والمراد بالقوة هنا إمكان
 حصول الشئ مع عدمه أو وجوده فهى أعم مطلقا من الفعل وتفسر أيضا بإمكان حصول الشئ مع
 عدمه فتكون مباينة له (قوله بالنسبة إلى الإنسان والفرس ونحوهما) أى بالنسبة إلى كل من ذلك
 أو إلى مجموع جملة منه لا إلى مجموع ذلك لأن التنفس بالنسبة إلى مجموع أنواع الحيوان خاصة كأنه
 بالنسبة إلى الحيوان خاصة (قوله لأنه الخ) علة لمحدوف: أى وإنما كان التنفس بسميه عرضا عاما
 لأنه الخ. أقول يرد على العلة أمران أحدهما أن العلة لا تنتج للمدى لأن الخروج عن الإنسان والفرس
 لا يستلزم كونه عرضا عاما لأن الخاصة من الخارج ثانيهما أنها قاصرة على بعض المدعى لعدم التعرض
 فيها لنحو الإنسان والفرس. والجواب عنهما أن في العلة حدفا لظهور المراد والأصل لأنه خارج عنهما
 وعن نحوهما غير مختص فأعرفه (قوله وهو ماصدق الخ) يأتي في هذا التعريف ما قدمناه في تعريف
 الجنس فلا تنفل (قوله) عرجة للفصل) أى مطلقا قريبا أو بعيدا والخاصة: أى مطلقا خاصة جنس
 أو خاصة نوع لازمة أو مفارقة ولم يذكر ذلك هنا لعله بطريق المقابلة على ما مر (قوله يخرج الحد)
 لأنه إنما يصدق: أى يحمل على شئ واحد وهو ماهية المحدود (قوله أنه صادق عليها) أى صالح لملح
 عليها جمعت في السؤال بالفعل الخ لما مر أن النوع يجاب به عن قسمين من أقسام السؤال (قوله نحو
 ما زيد وعمرو وبكر) يومثله أن أهل ما ريد بالكثيرين ثلاثة وليس كذلك بل اثنان كما مر (قوله)
 إلا إذا جمعت) أى الكثيرون في تعريفه وهم المختلفون بالحقيقة في السؤال نحو ما الإنسان والفرس
 (قوله هو النوع الحقيقي) سمى حقيقيا لأن نوعيته بالنظر إلى نفس حقيقته لا بإضافته: أى النسبة إلى
 ما فوقه كما في الإضافي (قوله وأما الإضافي) اعلم أن مراتبه أربعة كالجنس والنوع العالى وهو ما ليس
 فوقه إلا الجنس العالى وتحت أنواع مثاله الجسم والنوع السافل ويسمى نوع الأنواع وهو ما لا نوع تحته
 وفوقه أنواع مثاله الإنسان والوسط وهو ما فوقه نوع وتحت نوع مثاله الحيوان والنوع المفرد وهو
 ما لا نوع فوقه ولا نوع تحته مثاله العقل بناء على أن ما تحته من العقول أشخاص مختلفة بالخواص المشخصة

كان جنسا اعتبارا
 والكميات تختلف
 بالاعتبارات (و) ثالثها
 (عرض) عام وهو
 الكلى الخارج عن
 الماهية الصادق عليها
 وعلى غيرها فالكل
 جنس والخارج عن
 الماهية مخرج للجنس
 والفصل والنوع
 والصادق الخ مخرج
 للخاصة، والعرض العام
 إما لازم أو مفارق
 كالتنفس بالقوة والفعل
 بالنسبة إلى الإنسان
 والفرس ونحوهما لأنه
 بالقوة أو بالفعل خارج
 عنهما (و) رابعها
 (نوع) وهو ماصدق
 في جواب ما هو على
 كثيرين متفقين
 بالحقيقة فما صدق
 جنس وفي جواب مخرج
 للعرض العام وإضافته
 إلى ما عرجة للفصل
 والخاصة وعلى كثيرين
 يخرج الحد ومتفقين
 بالحقيقة يخرج الجنس
 والمراد بكونه صادقا
 على كثيرين أنه
 صادق عليها سواء
 جمعت في السؤال نحو
 ما زيد وعمرو وبكر
 أو أفرد بعضها نحو

ما زيد بخلاف الصدق في تعريف الجنس فإنه لا يصح إلا إذا جمعت والمعرف بما ذكر

هو النوع الحقيقي وأما الإضافي فهو الكلى

القول على كثيرين في جواب ما هو المخرج تحت جنس فينهما عموم وخصوص من وجه بجمع الجنس والجنس كالمجانس
فانه نوع إنشائي لا تدبر له تحت جنس هو الحيوان وحقيق لصدق تعريفه (٧١) عليه وينفرد الانشائي في الجنس

السافل كحيوان
والنوسط كجم من
فوقهما جنسا وهو
الجوهر وينفرد الحقيق
في النوع البسيط
كالنقطة لعدم اندراجها
تحت جنس وإلا لزم
تركيبها (و) خامسها
(خاص) بتخفيف
الصاد أي خاصة ورخه
بحدف الهاء للضرورة
وهي الكلي الخارج عن
الماهية الخاص بها
فالكلي جنس والخارج
عن الماهية يخرج
الجنس والفصل والنوع
والخاص بها يخرج
العرض العام والخاصة
قد تكون للجنس
كالشي للحيوان وقد
تكون للنوع
كالضاحك للإنسان
وكل خاصة نوع خاصة
لجنسه ولا عكس وهي
أيضا إما لازمة أو
مفارقة كالضاحك
بالقوة والفعل للإنسان
وهنا أبحاث وتفرعات
شريفة وشحنا بها
الشرح (وأول) مبتدأ
والمسوغ التفصيل وهو
الجنس (ثلاثة بلا

لا بالفصول ولأن الجوهر أي المجرد جنس له كما سيأتي بسطه (قوله للقول) أي الممول على كثيرين
أي عتفين بالحقيقة أو متفقين فترك في تعريف الانشائي قيد اتفاق الكثيرين بالحقيقة وزيد فيه قيد
الاندراج تحت جنس بعكس النوع للحقيق فهذا وجه ما ذكره من النسبة (قوله فأن فوقهما جنسا)
أقول هذه العبارة إنما تنتج كون الجنس من الانشائي فمذكورين من الانشائي وإنما كونها ليس حقيقيين فلا
فكان اللائق أن يزيد ويحتمل على كثيرين عتفين بالحقيقة (قوله وهو الجوهر) هو ما قام
بنفسه سواء كان بسيطا لا يتجزأ أصلا وهو الجوهر المفرد لومركبا وهو الجسم الطبيعي (قوله كالنقطة)
زاد في كبره وهي نهاية الخط اه والخط كم لا يقبل القسمة إلا طولا والسطح كم لا يقبلها إلا طولا
وعرضا والجسم التعليمي كم يقبلها طولا وعرضا وعمقا وإن شئت قلت هو مجموع الامتدادات الثلاثة
فعم أن الخط والائتين بعده من الأجزاء والماثلة نقطة قليل من العمليات الاعتباريات وقيل نوع
بسيط أي لم يندرج تحت جنس وعلى القولين ليست من القولات وقيل من الكيفيات وقيل من الكميات
وبطلانه ظاهر قال بعضهم هذا عند الحكماء وأخذوا بالنقطة كمين فالنقطة الجوهر المفرد والخط والسطح
والجسم من الجوهر المركب (قوله لعدم اندراجها تحت جنس) أي كالجوهر بناء على أنها جوهر فهو
عرض عام لها على هذا (قوله) وإلا لزم تركيبها زاد في كبره مانصه وفيه نظر لأننا لنسلم عدم تركب ماهية
البسيط من أجزاء ذهنية كما ذكره السعد في شرح الشمسية اه وتقدم لنا فيه كلام شريف (قوله)
ورخه بحدف الهاء للضرورة) لأنه يصلح للدعاء إذا نزل منزلة العاقل فيكون داخل في قول ابن مالك :
ولا اضطرار رخوا دون ندا ما لندا يصلح نحو أحمد

(قوله كالشي) أقول المناسب أن يقول كالماشي لأن الكلام في الكلي الممول حمل مواطاة وليس
الشي بهذه الثابة (قوله كالضاحك للإنسان) أي بناء على ما ذهب إليه الحكماء من أن طبع الملائكة
والجن لا يقتضي الضحك ولا البكاء ومن يقول بأن طبعهم يقتضي ذلك عليه أن لا يجعل الضاحك من
خواص الإنسان كذا قال الغنصبي قال بعضهم وعلى الأول يكون وقوع الضحك والبكاء منهم كافي بعض
الآثار ليس باتصاف الطبع بل هو اتفاق فلا يرد نقضا على الحكماء . أقول وبهذا يجب أيضا عما
أورد على الأول من أنه حكى أن النسان يضحك إذا رأى أوسع ما يتعجب منه فتأمل (قوله وكل
خاصة نوع الخ) أي فينهما العموم والخصوص المطلق ومعنى كون خاصة النوع خاصة للجنس أنها
لا تتجاوز هذا الجنس إلى غيره (قوله وهي أيضا) أي كالعرض العام (قوله والأصل لا يشطط بتقديم
حرف النقي على حرف الجر) أقول: هذا جرى على مذهب من يجعل لافى هذه الحالة حرفا كهي في غيرها
والمذهب الثاني أن لا في هذه الحالة اسم بمعنى غير وعليه فلا تقديم ولا تأخير (قوله لأن حرف النقي أصله
التصدير) أي مستحقه التصدير أي التقديم على النقي جميعه وهنا قدم على النافي بعض النقي وهو الباء الدالة
على الملازمة إذ النقي هنا ملازمة الثلاثة للشطط هذا ما ظهر لي وبه يندفع الاعتراض بأن الذي يلزم الصدر
من أدوات النقي هو ما فقط لأنه مبنى على أن المراد بالتصدير التقديم في أول الكلام نعم ما ذكره الشارح
إنما يتجه كآمدنا على أن لافى مثل ذلك ليست بمعنى غير أماعلى أنها بمعنى غير كاهو أحد القولين فلا
فاعرف ذلك (قوله فزحلت عن محلها) أقول كان مقتضى الظاهر تذكير الضمير لأن الرجوع
للتقدم حرف النقي لكنه أنشأ بتأويل الأداة أو الكلمة (قوله ترينا للفظ) أي تحسنا له .

شطط) أي زيادة والأصل لا يشطط بتقديم حرف النقي على حرف الجر لأن حرف النقي أصله التصدير فزحلت من
محلها ترينا للفظ (جنس قريب) وهو ما لا جنس تحته وفوقه الأجناس ويسمي الجنس السافل كالحويان فليس تحته
جنس بل أنواع حتمية

أقول: قد يتوقف في وجه التزيين وما يتوهم من أن وجه خفة اللفظ وعنو به بزحلة النافي يرد بل أن ذلك على تسليمه إنما نشأ عن كثرة استعمال اللفظ هكذا وألفته على هذا الوجه فلا يستعمل اللفظ وألف بدون الزحلة حصلت تلك الخفة والعذوبة فافهم (قوله أو بعيد) أو بمعنى الواو وكذا أو في قوله أو وسط وتقديم البعيد على الوسط لأنه المتيسر له في النظم والافعال تعتبر في ترتيب الأعراس التصاعد لأننا إذا فرضنا شيئا وفرضنا له جنسا كان فوقه وإذا فرضنا للأخر جنسا كان فوقه وهكذا كما أن الاعتبار في ترتيب الأنواع التسفل لأننا إذا فرضنا شيئا وفرضنا له نوعا كان تحته وإذا فرضنا للآخر نوعا كان تحته وهكذا (قوله ويسمى العالي) ويسمى أيضا جنس الأجناس لأنه جنس لكل جنس تحته وهذا على خلاف ما مر في النوع الإضافي فإن المسمى هناك بنوع الأنواع هو النوع السافل (قوله كالجواهر) لا يقال هناك ما هو أعلى منه كالشيء والمذكور والموجود والحادث . لأننا نقول هذه أعراض عامة خارجة عن الماهيات أي لم يجعل شيء منها جزءا ماهية أصلا فلا يكون من الجنس الذي الكلام فيه لأنه لا بد أن يكون جزءا من حقيقة ما أفاده في الكبير (قوله بناء على جنسيته) أي كونه جنسا لما تحته وقبل عرض علمه ونقل سيدى سعيد قدورة عن نسج الحل أن كون الجوهر ليس جنسا مذهب الفلاسفة وأن الجنس عندهم المهيولى والصورة (قوله وهذا) أي ما ذكر من تعريف البعيد بعامر والمثيل له بالجواهر بناء على جنسيته وقوله عند الإطلاق أي عدم إرادة البعد النسبي وما ذكره في البعيد يجرى مثله في القريب ولهذا ذكره فيه لاستفادته من ذكره في البعيد (قوله كالجسم النامي) أقول لو قال كالنمي لكان أوضح (قوله وهكذا) أي أو ثلاث مراتب كالجواهر بناء على جنسيته . واعلم أن الجنس العالي يجوز أن يكون له فصل يقومه أي يدخل في قوامه ويكون جزءا له لجواز تركبه من أمرين متساويين أو أمور متساوية عند المتأخرين ويجب أن يكون له فصل يقسمه أي إذا انضم إليه صار المجموع قسما ونوعا من الجنس لوجوب أن يكون تحته أنواع والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه لوجوب أن يكون فوقه جنس وماله جنس لا بد له من فصل يميزه عن مشاركاته فيه ويتنوع أن يكون له فصل يقسمه لامتناع أن يكون تحته أنواع والمتوسط من الأجناس والأنواع يجب أن يكون له فصل يقومه لأن فوقه جنسا وفصل يقسمه لأن تحته أنواعا وكل فصل يقوم العالي يقوم السافل من غير عكس كل واحد وكل فصل يقسم السافل يقسم العالي من غير عكس كل واحد في الشمسية وشرحها (قوله الجنس المنفرد) وهو ما ليس فوقه جنس وتحته أنواع حقيقة (قوله لأنه لم يظفر له بمثال) أي متفق عليه فلا ينافي قوله بعد ومثله بعضهم بالعقل الخ وذلك لأن الأجناس العالية التي ظفرت بمعرفتها الحكاء عشرة وهي المقولات العشرة وكلها تحتها جنس وغيرها لم يقم دليل على وجوده ولا عدمه (قوله بناء على جنسيته) أي العقل أي كونه جنسا لما تحته كالعقول العشرة التي أثبتتها الحكاء وذلك أنهم أثبتوا في العالم قسما ثالثا ليس بجوهر ولا عرض سموه بالجواهر المجرد لتجرده عن المادة وعلاقتها وجعلوا منه العقول العشرة وبيان مذهبهم فيها أنهم يقولون إن الله تعالى علة في وجود العالم فهو عندهم فاعل بالذات لا بالاختيار ولذلك قالوا بقدم العالم وأنه تعالى لكونه واحدا لا تكثر فيه بوجه لم ينشأ عنه إلا معلول واحد هو العقل الأول ونشأ عن هذا العقل هيولى الفلك الأعظم الذي هو التاسع الأطلس أي الخالى عن الكواكب المسمى في لسان الشرع بزعمهم بالعرش وصورته ونفسه وعقله باعتبار أربعه وجوده ووجوبه بالغير وإمكانه لذاته وعلمه بذلك الغير فنشأ عنه الهيولى باعتبار إمكانه لذاته والصورة باعتبار علمه بذلك الغير والعقل باعتبار وجوده والنفس باعتبار وجوبه بالغير وقيل في الاعتبارات غير ذلك كافي شرعى المواقف والمقاصد وتعدد الاعتبارى اندفع ما يقال مذهبهم أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد وصدر الأمور الأربعة عن العقل الأول بخلافه ونشأ عن العقل

(أو) جنس (بعيد)
وهو ما لا جنس فوقه
وتحت الأجناس
ويسمى العالي كالجواهر
بناء على جنسيته وهذا
عند الإطلاق أما إذا
أريد البعد النسبي فيقال
الجنس إما بعيد بمرتبة
كالجسم النامي أو بعيد
بمرتبتين كالجسم
الطلق وهكذا (أو)
جنس (وسط) وهو
ما فوقه جنس وتحته
جنس كالجسم وترك
الجنس المنفرد لأنه
لم يظفر له بمثال ومثله
بعضهم بالعقل بناء على
جنسيته

الثاني الذي هو عقل التاسع عقل الفلك الثامن الذي هو فلك الثواب المسمى في لسان الشرع بزعمهم
بالكرسي وهيولاه وصورته ونفسه تلك الاعتبارات وعن العقل الثالث الذي هو عقل الثامن عقل
الفلك السابع الذي هو فلك زحل وهيولاه وصورته ونفسه تلك الاعتبارات وهكذا عقل السادس
الذي هو فلك المشتري وعقل الخامس الذي هو فلك المريخ وعقل الرابع الذي هو فلك الشمس
وعقل الثالث الذي هو فلك الزهرة وعقل الثاني الذي هو فلك عطارد وعقل الأول الذي هو فلك
القمر كل منها صادر عن العقل قبله لكن العقل العاشر الذي هو عقل الفلك الأول هو العقل المسمى
بالمدير لعالم الكون والفساد والعقل الثامن لتأثيره في العالم السفلي وبالعقل الفياض لاقاضته على كل
قابل من العناصر والركبات منها ما يستحقه وبظننه واحدة والاختلاف بحسب القبول ونشأ عن
هذا العقل العاشر العناصر الأربعة والركبات منها على أوجه مختلفة بحسب ما لها من الاستعدادات
السببية عن تجدد الأوضاع الفلكية ولا يخفى بطلان قولهم المذكور واشتغالهم على تحركات لا يتغيرها
عقل ولا بعضها نقل وأشار بقوله بناء على جنسيتها إلى الاضطراب في العقل اه وجلس تحته
أنواع مختلفة فصول لانعزلها كما ذهب إليه الامام أم نوع تحته أشخاص مختلفة بالخواص الشخصية
لها كما ذهب إليه غيره فلي الأول بتقدير أن الجوهر أي المجرى ليس جنسا له بل هو عرض عامه
يكون جنسا منفردا إذ لا جنس فوقه وتحته أنواع حقيقة فقوله بناء على جنسيتها أي وعلى أن
الجوهر ليس جنسا له كإزاد ذلك في كبره وعلى الثاني بتقدير أن الجوهر جنس يكون نوعا منفردا
إذ لا نوع قبله ولا نوع تحته هذا تحقيق القلم فاحتفظ عليه والسلام

[فصل : في نسبة اللفظ إلى معناه ونسبة
أربعة أقسام لأن اثنين منها بين معنى اللفظ وأفراده وما التواطؤ والتشكك وواحدة بين اللفظ
ومعناه وهي الاشتراك وواحدة بين اللفظ ولفظ آخر وهي الترادف وواحدة بين معنى لفظ ومعنى لفظ
آخر وهي التباين وما قد يقع من الحكم بالتباين بين الألفاظ فهو بالنظر إلى معانيها لا إلى ألفاظها إذ جعلت
ذلك علمت أن في الترجمة قصورا لأنها لا تفي إلا بنسبتين . ولما كان ظاهر قول المصنف ونسبة
الألفاظ للمعاني لا يفي إلا بالتي بين اللفظ ومعناه احتاج التلحرج إلى التشكك الآتي ويقع على المصنف
التساوي وهو الاتحاد ماصدا والاختلاف مفهوما كما في الكتاب بالقوة والضاكن بالقوة والعموم
والخصوص الوجهي وهو اجتماع الشبهتين في مادة وافراد كل منهما في أخرى كما في الانسان والأبيض
والعموم والخصوص المطلق وهو اجتماع الشبهتين في مادة وافراد أحدهما فقط في أخرى كما في الانبان
والحيوان ويمكن إدراج هاتين النسبتين في التباين بأن يراد به ما يشمل التباين الجزئي بلى والقي
قيلهما في الترادف بأن يراد به الاتحاد ماصدا سواء كان مع اتحاد المفهوم أو اختلافه (قوله على أن
اللام بمعنى مع) أي وتضري بما ذكر جرى على الخ (قوله ومالك) عطف على ضمير النسب
وتجبع العطف على الضمير المتصل من غير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه وإنما هو إذا كان
الضمير المتصل ضمير رفع (قوله معا) منصوب على الحال أي مجتمعين لأن مع قد تقطع عن
الإضافة وتنصب حالا بعد أن كانت في حال إضافتها منصوبة على الظرفية واختلف في كونها قيد
إذ ذلك الاتحاد في الوقت في نحو جاء الزيدان معا فذهب ابن مالك إلى أنها لا تقيده وإنما قيد
الاجتماع في الحكم الذي هو المعنى أعم من أن يتحد وقت مجيئهما أو يسبق أحدهما فبقي عنده
مثل جميعا في نحو قوله جاء الزيدان جميعا وذهب غيره إلا أنها تقيده وفرق بينهما وبين جميعا بذلك (قوله
فيشمل الأفراد) أي أفراد المعنى الكل كما يشمل نفس المعنى الكل (قوله ومتعلق النسبة)

[فصل : في نسبة

اللفظ إلى معناه ونسبة

معنى لفظ إلى معنى لفظ

آخر (ونسبة الألفاظ

للمعاني) أي مع المعاني

على أن اللام بمعنى مع

كقوله :

فلما تفرقا صياني

ومالك

لطول اجتماع لم يفت

لية معا

والمراد بالمعنى ما يعني

أي يقصد فيشمل

الأفراد ومتعلق النسبة

محذوف أي لبعضها

بكسر اللام وهو النسب إليه وقوله أى بعضها أى الألفاظ والمعانى **(قوله والتقدير الخ)** وبهذا تدخل النسب المحسّس المتقدمة في عبارة المصنف **(قوله والمعانى)** عدل في التقدير عن مع إلى الواو مع أن مع الموافقة لما قدمه دفعاً لما قد توهمه المعية من أن المراد مصاحبة المعانى للألفاظ بحيث يكون مجموع الأمرين منسوباً لمجموع الأمرين مع أن المراد أن اللفظ ينسب لكل من اللفظ والمعنى وأن المعنى ينسب للمعنى . والحاصل أن الواو آتية في أفراد من مع **(قوله بعضها)** بدل من الألفاظ والمعانى بدل بعض من كل **(قوله)** وإنما احتجنا إلى هذا أى التكليف المذكور من جعل اللام بمعنى مع وجعل المراد بالمعنى ما يشمل الأفراد وجعل متعلق النسبة محذوفاً لأن الخ . وأقول ظاهر عبارة الشارح أن المترتب على ظاهر عبارة المصنف خروج التواطؤ والتشكك فقط منها وأن ادخالها فقط فيها هو المحجوز لذلك التشكك وليس كذلك لما علمت سابقاً من أن ظاهر عبارة المصنف إنما يبنى بالنسبة بين اللفظ ومعناه وهو الاشتراك فقط فكان على الشارح أن يزيد في التعليل التباين والترادف بأن يقول لأن التواطؤ والتشكك والتباين والترادف ليس واحداً منها نسبة لفظ إلى معنى بل الأولان نسبتان بين المعنى وأفراده والثالث بين معنى لفظ ومعنى لفظ آخر والرابع بين لفظ ولفظ آخر فاحفظه **(قوله والأول)** أى السكلى . أقول: أما الجزئى فلا يأتى فيه التواطؤ والتشكك وإنما يأتى فيه التباين والاشتراك والترادف كما يأتى في السكلى ولهذا أخذ الشارح اللفظ في هذه الثلاثة مطلقاً عن التقييد بكونه كلياً أو جزئياً مالم يأتى في الجزئى زيد وواشتق زيد بن عمرو وزيد بن بكر زيد وأبو عبد الله . وبهذا التحقيق يعلم رد ما قيل إن الجزئى من قبيل التباين فافهم **(قوله)** فإن كان مستوياً في أفرادهم هذه العبارة كعبارة شيخ الإسلام حيث قال فإن استوى معناه في أفرادهم . واعترضت بأنهم مقاربة والأصل فإن كانت أفرادهم مستوية فيه لأن الاستواء لا يكون إلا بين متعدد . ويمكن أن يجاب بأن المراد بالاستواء الحصول على حالة واحدة من غير اختلاف وتفاوت بقرينة المقابلة **(قوله تواطؤ)** أى توافق **(قوله)** لا يختلف في أفرادهم فالسلطان والزبال مستويان في الإنسانية التى هي الحيوانية والناطقية **(قوله)** بأن اختلف فيها) بأن كان في بعضها أولى أو أقدم أو أشد منه في البعض الآخر فالتشكك على ثلاثة أقسام والوجود مثال للتشكك بأقسامه الثلاثة فإنه في الواجب أولى منه في الممكن وأقدم وأشد كذا في القطب وفسر عبد الحكيم الأولوية بالأحقية والأليقية وفسر الأقدمية بالتقدم بالذات إذ لا اعتبار بالتقدم الزمانى في التشكك فلا يقال الماهية الإنسانية أسبق في آدم منها في غيره فيلزم أن تكون من التشكك وفسر الأشدية بأن يكون في البعض بحيث ينتزع العقل منه بمعونة الوهم أمثال ما في البعض الآخر وهذا قال ابن التلحسانى لاحقيقة للتشكك لأن ما به التفاوت إن دخل في التسمية فمشارك وإلا فهو المتواطئ . وأجاب عنه القرافى بأن كلا من المتواطئ والتشكك موضوع للقدر المشترك لكن التفاوت إن كان بأمور من جنس المسمى فهو التشكك أو بأمور خارجة عنه كالأدوية والآثورة والعلم والجهل فهو المتواطئ . نقله شيخ الإسلام في حواشيه على جمع الجوامع وبما قاله القرافى يندفع أيضاً البحث جمعاً بأن المتواطئ يكون في بعض الأفراد أكثر آثاراً وأكمل منه في بعض آخر وهذا يدل على التفاوت فيكون مشككاً كالإنسان إذ بعض أفرادهم كنبينا عليه الصلاة والسلام أكثر وأكمل في الخواص الإنسانية كالإدراك من غيره . وحاصل الجواب أن تلك الآثار والخواص خارجة عن المسمى فلا تشكك **(قوله)** فإنه في الشمس) أى فإن فردة الكائن في الشمس أقوى منه أى من فردة الكائن في القمر **(قوله متواطئاً)** لتواطئ أفراد معناه فيه أى توافقها **(قوله مشككاً)** لأن أفراد معناه مشتركة في أصل المعنى مختلفة بأحدى الأوجه الثلاثة المتقدمة فالناظر إليه إن نظر إلى جهة الاشتراك خيل له هذا نظر أنه متواطئ لتواطؤ أفرادهم فيها وإن نظر إلى

والتقدم ونسبة الألفاظ والمعانى بعضها لبعض . وإنما احتجنا إلى هذا لأن التواطؤ والتشكك كل منهما ليس نسبة لفظ إلى معنى بل نسبة المعنى إلى أفرادهم (خمسة أقسام بلا نقصان) ولا زيادة لأن اللفظ إما سكلى أو جزئى والأول إن كان معناه واحداً فإن كان مستوياً في أفرادهم فالنسبة بينه وبين أفرادهم (تواطؤ) كالإنسان فإن معناه لا يختلف في أفرادهم إلا بأن اختلف فيها فالنسبة بينهما (تشاك) ويقال تشكك كالنور فإنه في الشمس أقوى منه في القمر ويسمى اللفظ في الأول متواطئاً كعنه وفي الثانى مشككاً

معنى اللفظ ومعنى لفظ آخر فإن لم يستلحق أحداهما شيء مما صدق عليه الآخر فالنسبة بينهما (تخالف) أى تباين كالانسان والفرس ويسمى معنيهما متباينين وكذلك اللفظان تبعاً لهما (و) اللفظ المفرد لأن عدد الواضع معناه فالنسبة بينه وبين ماله من المعاني هو (الاشتراك) كالحفد على وزن منبر وضع لطرف الثوب وللقح الذى يكال به وكعين وضع للباصرة وللجارية وسواء تعدد وضعه من لغة واحدة أو من لغات مختلفة نص عليه لغيره في المخصص (عكس الترادف) أى الترادف أن يكون اللفظ متعددا والمعنى واحدا كاسنان وبشر فأنهما موضوعان للحيوان الناطق (واللفظ) المستعمل (إما طلب) أن أقاد طلبا كاضرب (أو خبر) إن احتمل الصدق فإن كان الطلب طلب ترك فهو انتهى كلا تضرب أو طلب فعل فهو الذى قسمه الصنف بقوله (وأول ثلاثة سترك)

جهة الاختلاف خيل هذا النظر أنه مشترك كعين فالنظريه يشك هل هو متواطى أو مشترك كذا في شرح القطب (قوله كمنه) في تشبيه اللفظ بلعنى هنا وفيما قبل إشارة إلى أن تسمية المعنى بالتواطى والمشكك بالأصله وأن تسمية اللفظ بهما بالتبع من تسمية الدال باسم المدلول على أن تسمية كلهما مجاز عقلى لأن المشكك في الحقيقة هو النظر والتواطى في الحقيقة هو الأفراد كما علم من توجيه التسمية نعم إن أريد بالتواطى الحصول على كلمة واحدة من غير تفاوت كان تسمية المعنى متواطئا على طريق الحقيقة (قوله فإن لم يصدق أحدهما الخ) اعترض بأن فيه قصورا لصحة جعل التخالف في اللغتين شاملا للتباين البكلى والتباين الجزئى وهو العموم والخصوص من وجه والعموم والخصوص مطلقا وأقول : عذر للشارح أن المصنف جعل في شرحه التخالف في كلامه على التباين البكلى (قوله وكذا اللفظان تبعاً لهما) من تسمية الدال باسم المدلول (قوله إن عدد الواضع معناه) أى وضعه لجان متعددة بأوضاع متعددة (قوله فالنسبة بينه) أى بين ذلك اللفظ (قوله هو الاشتراك) أى ويسمى ذلك اللفظ مشتركا أى مشتركاه وكأنه لم يفتح على ذلك استكالا على للمقابلة على ما سبق (قوله كالحفد) معناه مهملة فناء قال في القاموس الحفد كجلس ومنبر شئ يطف فيه السواب وكثير طرف الثوب وقح يكال به وكجلس الأصل وأصل السنام ووشى الثوب وقرية بالعين وكقعد قرية بالسحول اه (قوله وضع للباصرة وللجارية) أى العين الجارية من الماء أى ولغيرها إذ معانيها كثيرة جداً كما يعلم بالوقوف على القاموس وغيره منها الفهب وذات الشئ وخيار الشئ وحرف الهجاء المخصوص والشمس (قوله عكسه) أقول : هو على حذف العاطف والترادف بدل أو عطف بيان وأما ما يتبادر إلى الهم من إعراب عكس الترادف مبتدأ وخبر فلا يناسب إعراب قوله توافق الخ بدلا من حصة كما في نظائره (قوله أى الترادف أن يكون الخ) سمي هذا ترادفا لترادف اللفظين : أى تباينهما في الاستعمال على المعنى إذ الترادف معناه لغة التتابع هذا هو الوجود في كتب اللغة وأما تفسيره بركوب شخص خلف آخر كما فعل القطب فغير موجود في كتب اللغة قاله عبد الحكيم ولم يقل الشارح ويسمى اللفظان مترادفين كما قال فيما سبق استكالا على للمقابلة (قوله أن يكون اللفظ متعددا) أنظر هل ولو كان تعدد من لغات مختلفة كما قاله في المشترك والظاهر من (قوله إما طلب) أى لفظى بقرينة أنه قسم من اللفظ وقوله إن أقاد طلبا : أى نفسيا فلا تهافت فبان أن الصيغة الدالة على الطلب النفسى تسمى طلبا إما حقيقة اصطلاحية أو من تسمية الدال باسم المدلول وفي قوله إن أقاد طلبا إشارة إلى تعريف الطلب اللفظى بما أقاد الطلب النفسى وكذا في قوله إن احتمل الصدق إشارة إلى تعريف الخبر بما احتمل الصدق (قوله إن احتمل الصدق) أى والكذب وتركه لاستلزام احتمال الصدق احتمال الكذب ولأن أصل وضع الخبر الصدق وإنما الكذب احتمال عقلى (قوله فإن كان الطلب) أى اللفظى بقرينة قوله فهو انتهى كلا تضرب الخ . وأقول : يشمل كلامه بعض أقسام الأمر كترك وذرو ودع إلا أن يقال المراد طلب الترك بواسطة الأداة المخصوصة التى هى لا كما يرمز إليه تمثيلا وقد مضى للشارح هنا على القول بأن طلب الترك نهى سواء كان مع استعلاء أو خضوع أو تساو ومضى في قوله بعد وسكت عن تقسيم طلب الترك الخ على خلافه والمراد بالترك كف النفس عن المنهى عنه بشغلها بضد ليوافق ما ذهب إليه أهل السنة من أن المكلف به في النهى ضد المنهى عنه لأنه مقيدور المكلف وليس المراد به عدم الفعل الذى ذهب أبوهاتهم من المعتزلة إلى أنه المكلف به في النهى ورد عليه بأن عدم المحض لا يكلف به إذ لا قدرة للعبد على تحصيله من غير واسطة وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام بعض هنا فأنهم (قوله أو طلب فعل فهو الذى الخ) أشار بذلك إلى أن التقسيم إلى الثلاثة الآتية ليس للطلب مطلقا كما يقتضيه ظاهر عبارة المصنف بل لنوع منه

وهو طلب الفعل (قوله فهو إن دل الخ) الفاء ضيغة أى إذا أردت بيان هذه الأقسام فنقول هو إن دل الخ وضهير فهو يرجع إلى الطلب اللفظي وقوله على الطلب أى النفس الخ كقوله بذاته) بأن يكون موضوعا للطلب فخرج نحو قولنا طلب منا فعل الصلاة لأنه ليس بموضوع لطلب الفعل بل للاخبار بطلبه قاله القبط وخرج نحو قول العطشان لمن معه ماء أنا عطشان كاستدراكه الشارح ودخل في الدال بالثبات ضيغة فعل الأمر عند النجاة وانعم فلهذا كثرال والمصدر النائب منابه كضربا زيدا ولازم الأمر الداخلة على المضارع نحو - ليخفق ذو سعة من سعته - (قوله حالة كونه) أى الأول الرجوع إليه الضمير المنفصل الذى قدره الشارح مبتدأ بناء على القول بجواز إثبات الحال من المبتدأ (قوله أى طلب العلق بأن يكون الخ) أشار إلى أن السين والثاء للطلب وأن المراد بالطلب هنا الإظهار وهو جرى على أن الشرط لإظهار العلق وإن لم يكن الطالب عاليا في نفس الأمر ويمكن جعلهما زائدين فيكون جريا على أن الشرط العلق في نفس الأمر والأول هو المتبادر من العبارة وسيأتى ذكر الخلاف مستوفى (قوله وعكسه وهو الطلب) أل فيه للمعهد والمعهود الطالب الدال بذاته على الطلب وكذا قوله والطالب في حال التساوى (قوله مع إظهار الخضوع) أى وإن لم يكن خاضعا في نفس الأمر على قياس ما قبله (قوله دعا) أى وسؤال كفى متن الشمسية وشرحا (قوله في حال التساوى) أى في حال إظهار التساوى سواء كان مساويا أو أعلى أو أدنى ليفار القسمين قبله على ما صنعه الشارح فيها وتجويز أن يكون التساوى باعتباره في نفس الأمر نبذ لصنيع الشارح (قوله صلة في الخبر) أى حرف زائد وصل بالخبر (قوله وسكت عن تقسيم طلب الترك) أى مع أنه كطلب الفعل غير الكف في الانقسام إلى الثلاثة فهو مع الاستعلاء نهى ومع الخضوع دعا ومع التساوى القاس (قوله لأنه لم يقل الخ) هذا التعايل استدلال على السكوت لانه لم يقل (قوله ويحتمل الخ) هذا مقابل قوله وسكت وضهير أدرجه يرجع إلى النهي وعلى هذا الاحتمال يكون المقسم إلى الثلاثة الطلب بالمعنى الشامل لطلب الفعل وطلب الترك لا خصوص الأول (قوله بناء على أن طلب الترك طلب فعل الضد) أقول أى عين طلب فعل الضد كاهو مذهب قوم وقيل مستتر له لا عينه ورجحه جماعة والخلاف في الطلب النفسى لا اللفظي إذ لا يعقل أن يفعل عين لا تفعل ذكره الزركشى في البحر المحيط فعمل فساد الاعتراض على الشارح بأنه قدم أنه يشترط في الأمر دلالة على الطلب بذاته ودلالة النهي على طلب فعل الضد بناء على ما ذكره بالاتزام لأنه موضوع لطلب الترك ويلزمه طلب فعل الضد فكيف أدرج النهي في الأمر بناء على ما ذكره. نعم يرد على الشارح أن المراد بطلب الفعل في تعريف الأمر ما كان بنحو الفعل لا بنحو لا تفعل بدليل تسمية نحو لا تفعل نهيا وجهه قسبا للأمر فلا يدخل النهي في الأمر على ما ذكره أيضا. لا يقال مراد الشارح أن المصنف استعمل الأمر هنا بمعنى مادل على طلب الفعل ولو بنحو لا تفعل فيشمل النهي. لأننا نقول: هذا مجاز لا بد له من قرينة ولا قرينة هنا (قوله هل يشترط الاستعلاء) أى إظهار الطالب العلق ولومع عدم العلق في نفس الأمر أو العلق أى علوه في نفس الأمر أوهما أى الاستعلاء والعلق أولا يشترط شيئا منهما وهذا القول الأخير هو الراجح ومعايدل له قوله تعالى حكاية عن فرعون - فمادأتهم من الماء فان وإن أجيب عنه بأنه نذل لهم فصاروا كالمستعطين عليه (قوله لمن معه ماء) متعلق بقوله أو قوله على طلب التمسك متعلق بدلالة (قوله فعل الواساة) الإضافة للبيان (قوله أى ليست من جهة وضعه) بين بهذا التفسير المراد من كون دلالة المركب المذكور ليست من ذاته (قوله إن قلنا إن المركبات موضوعة) هذا هو التحقيق وإن بحث فيه بما لا يخفى ضعفه على بصير وقيل ليست موضوعة بل دلالتها على معناها عقلية وعلى أنها موضوعة وضعها نوعى لأن الموضوع عام مستحضر عند الوضع بوجه

الطلب (أمر) حالة كونه (مع استعلاء) أى طلب العلق بأن يكون الطالب مظهره له سواء كان عاليا في نفس الأمر أولا (وعكسه) وهو الطلب مع إظهار الخضوع (دعا و) الطالب (في) حال (التساوى) فالقاس (وقضا) تألف الإطلاق والغاء صلة في الخبر وقد تسمى الثلاثة كلها أمرا وسكت عن تقسيم طلب الترك لأنه لم يقل إن الطلب إذا كان مع استعلاء أمر أو نهى ويحتمل أنه أدرجه في الأمر بناء على أن طلب الترك طلب فعل الضد والخلاف في أنه هل يشترط الاستعلاء أو العلق أوهما أولا يشترط شيئا منهما مشهور في الأصول، وخرج بقولنا فيما تقدم إن دل بذاته على الطلب دلالة المركب في قولنا أنا عطشان لمن معه ماء على طلب التمسك من الماء فان دلالة هذا المركب على طلب فعل الواساة بالماء ليست من ذاته أى ليست من جهة وضعه إذ لا بدل عليه هذا

كلمى كقول الواضع وضعت كل مركب من محكوم عليه ومحكوم به ليدل على انصاف المحكوم عليه بالمحكوم به (قوله بطريق السكناية) الاضافة للبيان وكذا اضافة قرينة وجود والباء في بطريق اللباس وفي قرينة سببية متعلقان بدل واختلافهما معنى يندفع نطق حرفي جرم متحدين لفظا ومعنى بعامل واحد (قوله فلا يسمى) أى المركب المذكور بهذا الاعتبار أى بسبب اعتبار دلالاته على الطلب بواسطة القرينة على طريق السكناية (قوله أمرا) أى على تقدير أن المتكلم بالمركب المذكور مستعمل ولادعاء أى على تقدير أنه خاضع ولا التماس أى على تقدير أنه مسلو (قوله كالتى والترجى) قال في كبيره : لأن لفظهما موضوع لكيفية يلزمها الطلب (قوله والقسم وحده بدون جوابه) عبارة في الكبير والقسم أى الجملة الأولى من جملة القسم وأما الثانية وهى جواب القسم خبرية هى وكلامه هنا يعطى أن مجموع الجملتين ليس من هذا القسم فيكون خبرا ولعل وجهه أن المقصود بالافادة هو الجواب والجملة الأولى إنما أتت بها لتأكيد الجواب (قوله والنداء) وجهه بأن حرف النداء موضوعه الأصلي الرغبة في الاقبال ويلزمها طلب الاقبال وظهر كلام النحاة بخلافه (قوله والاستفهام) زاد في كبيره العرض والتخصيص وجملة نعم وليس ونحوهما وك الحبرية ورب والتعجب وقيل إنه خبر (قوله ويسمى هذا) أى القسم المذكور بسائر أنواعه وقوله تنبيه أى وإنشاء كافى الكبير فالقسمة على ما ذكره الشارح ثلاثية طلب وخبر وتنبيه ويقال له إنشاء وبعض أهل هذه الطريقة جعل الاستفهام من الطلب حيث قال الطلب إما طلب فعل وهو الأمر أو طلب كنف وهو التنبهى أو طلب علم وهو الاستفهام وجعل كثير القسمة ثنائية خبرا وإنشاء فالخبر ما قصد به حكاية ما فى الخارج والإنشاء ما لم يقصد به ذلك فأدركوا الطلب والتنبيه في الإنشاء وما ذكرناه في تعريف الإنشاء والخبر على هذا القول أولى من قول كثير في تعريفهما عليه الإنشاء ما حصل مدلوله به والخبر ما حصل مدلوله لابه وكان هو حكاية عنه لاقتضائه أن الموضوع له اللفظ الانشائي غير متحقق قبل اللفظ وهو مسلم في نحو بعث واشترت لا في نحو اضرب وما أحسن زيدا لتحقق الطلب النفسى الذى هو ميل النفس وجحد اللفظ أولا وتحقق التعجب النفسى الذى هو انفعال النفس عند إدراك ما لم يتحقق سببه وجحد اللفظ أولا ومن قول كثير في تعريفهما عليه الخبر ما نسبته خارج فتقدم مطابقته أو عدم مطابقته والإنشاء ما ليس لنسبته خارج كذلك لاقتضائه أن الخبر قد قصد عدم مطابقة نسبته وليس كذلك لأن وضع الخبر لمطابقة وإنما عدمها احتمال عطفى قتأمل (قوله والأقرب إلى التحقيق الخ) شروع في التسليم بالاعتراض على المصنف في جعله في شرحه المنقسم إلى الأمر والدعاء والالتماس هو اللفظ المركب وكثيرا ما يعترض على مثل هذه العبارة بأنها تقتضى أن المقابل قريب إلى التحقيق وأن كلا ليس بتحقيق والجواب عن الأول أن أفضل التفضيل من غير باية وعن الثانى بأنه ينبغي سلوك طريق الأدب وعدم الهجوم بالجزم لعدم الاطلاع اليقضى على نفس الأمر فالخبر والقريب إلى التحقيق في نفس الأمر كذا وإن كان هذا القريب نفس التحقيق في ذهننا (قوله أن مادل على الطلب مفرد) أى لأن الدال عليه في نحو اضرب هو الفعل فقط ولادخل للفاعل في الدلالة عليه وكون الفعل ذا جزء من ماضى وصورى لا يقتضى تركيبة لعدم اعتبار الجزء الصورى في التركيب عند أمحباب هذا التحقيق كما سبكه الشارح بقوله وهذا على أنه الخ وفي نحو لتضرب لام الأمر فقط وفي نحو لا تضرب لا فقط (قوله الأبيارى) بفتح الهمزة كافى معجم البلدان (قوله وهو موافق الخ) استئناف قصد به تقوية هذا الأقرب إذ لا شك في أن الموافقة مما تقوى فسقط ما قبل هتا (قوله ما وضعت لغيره مفرد) هذا التعريف معترض بأن الاعتبار أفزاده في الصكامة هو اللفظ الموضوع لا المعنى

بطريق السكناية
بقرينة وجود الماء مع
المخاطب فلا يسمى بهذا
الاعتبار أمرا ولا دعاء
ولا التماس وبقي قسم
آخر ليس بطلب ولا
خبر كالتنى والترجى
والقسم وحده بدون
جوابه والنداء وصيغ
العقود والاستفهام
ويسمى هذا في
الاصطلاح تنبيها
والأقرب إلى التحقيق
أن مادل على الطلب
مفرد كما ذهب إليه
الابيارى وهو موافق
لاصطلاح النحويين
فان فعل الأمر عندهم
من أقسام الفعل الذى
هو من أقسام الكلمة
والكلمة ما وضعت
لغى مفرد فيلزم أن
أقسامها كذلك هذا
حاصل ما قاله الامام
السجسي

لا المعنى الموضوع له ألا ترى أن قوما ورهطا وألفا ونحوها كليات لأنها ألفاظ مفردة وإن كان معنى كل غير مفرد ودفعه بقراءة مفرد بالرفع صفة ثانية لما على أنها نكرة موصوفة روي معناها فأنت الفعل المتسند إلى ضميرها ثم لفظها فذكر وصفها برده امتناع مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى. كما صرح به علماء العربية وكان الأخصر والأولى أن يقول كما قال كثير والكلمة قول مفرد (قوله) في شرح ابن عرفة) أى شرح مختصر ابن عرفة أوسمى الكتاب باسم مؤلفه (قوله وهذا) أى كون الأقرب إلى التحقيق أن مادل على الطلب مفرد مبنى على أنه يشترط الخ (قوله جزآن مادبان) كما في قام زيد (قوله بمادته) أى جوهر حروفه. أقول أى مع ملاحظة السورة واعتبارها وإن كانت تبعا وإلا ورنه أن الدلالة على الحديث تنعظم بانعدام الهيئته المخصوصة كآل قدمت بعض حروف ضرب على بعض (قوله بصورته) أى هيئته المخصوصة الحاصلة من ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها (قوله) إلا لتمييز الخبر عن غيره) أى فذكر غير الخبر من الطلب وأقسامه والنسب الجنس واستطردى. وأقول هذا غير ظاهر أما أولا فلأن الصنف قد ميز الخبر في باب القضايا بأنهم من تميزه ههنا لأنه ذكر هناك تعريفه وأنه يرادف التضيئة فلو كان ذكر هذا الفصل لأجل تمييزه لاستغنى عنه بتمييزه هناك. وأما ثانيا فلأنه لا يظهر أن ذكر النسب الجنس السابقة في هذا الفصل على سبيل الاستطراد والتبعية وإن ظهر أنه ذكر الطلب وأقسامه على سبيل الاستطراد والتبعية فتدبر (قوله لأنه) أى الخبر.

[فصل : في السك والكلية والجزئية] (قوله استيعهما) أى اتبعهما كما عبر به في كبره فالسين والتاء واثنين (قوله بما شاركهما في المادة الخ) والراء بما شارك السكى في مادته وهو السك والكلية ومشارك الجزئى في مادته وهو الجزء والجزئية فالكلام على التوزيع وجملة الألفاظ ستة ثلاثة مبسوطة بالكاف وثلاثة مبدوءة بالهم (قوله حكما على المجموع) أى مجموع أشياء لا يستقل كل واحد منها بالحكم نحو كل رجل الخ فإنه حكم فيه على مجموع بنى تميم أى على أفرادهم باعتبار اجتماعهم بحمل الصخرة العظيمة لعدم استقلال كل واحد منهم بالكل هذا هو الحقيقة فإن أريد جماعة منهم لكونها تستقل بالكل كان مجازا فقولهم إن المجموع قد يراد به البعض أى على طريق المجاز. والحاصل أن المجموع حقيقة في جميع الأفراد باعتبار اجتماعهم مجاز في البعض هذا حكم السك في الإيجاب أما في السلب فهو النفي عن المجموع كقولنا ما أعطيت كل العشرة فلا ينافى الثبوت في البعض بل الخالف في استعماله كما قال ابن يعقوب الثبوت في البعض ذكره شيخنا العدوى. وأعلم أن السك في الحقيقة هو للموضوع أعني المجموع المحكوم عليه فنسمية الحكم كلا من باب تسمية الشيء باسم متعلقه أى لما تعلق الحكم بالسك مسمى كلا وصار حقيقة اصطلاحية ذكره الشارح في كبره (قوله من حيث هو مجموع) أى متبهر وملحوظ فيه الاجتماع إذ المجموع الأفراد بقيد اجتماعها لكن المصمم ثلثة يكون جميع أفراد الموضوع كالمثال الثانى أو بعضها كأهل الأثر علماء أو محتملا للأمرين كالمثال الأول والأول حقيقة والثاني مجاز والثالث محتمل لها كما علمت عامر والاحتراز بالحقيقة المذكورة مما إذا حكمت على المجموع من حيث ثبوت الحكم لسكن واحد من أفرادها على الاستقلال نحو نصرى الزهون إذا استقل كل منهم بالنصر (قوله لاجمعهم) أى لأكل واحد منهم على أفرادهم (قوله فوقهم) أى فوق الثانية فهو من عود الضمير على متأخر لفظا متقدم رتبة وقوله يومئذ أى يوم القيامة أى وأما الآن فأر بعة وقوله ثمانية أى ثمانية أملاك وقيل ثمانية صفوف (قوله إلا أن الحكم في الثاني ثابت لجمعهم) أى على الاشتراك لا على الاستقلال

في شرح ابن عرفة وهذا على أنه يشترط في المركب جزآن مادبان أما تخفى أنه يكتفى جزء مادى وجزء صورى ففعل الأمر مركب لثانته بدل على الحدث بمادته وعلى الزمن بصورته ولم يذكر الصنف هذا الفصل إلا لتمييز الخبر عن غيره لأنه البحوث عند المناطقة.

[فصل : في بيان السك والكلية والجزئية] لما ذكر السكى والجزئى استيعهما بما شاركهما في المادة وهو السك والكلية والجزئية (الكل حكما) على المجموع من حيث هو مجموع نحو كل رجل من بنى تميم بحمل الصخرة العظيمة أى مجموعهم لاجمعهم إذ قد يكون فيهم من لا يقدر عليها ونحو - ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية - إلا أن الحكم في الثاني ثابت لجميعهم

خلاف الأول و (ك) موه صلى الله عليه وسلم مامعناه (كل ذلك ليس ذا وقوع) لما قال له ذو اليدین أقصرت الصلاة أم نسيته
بارسول الله فبهذه رواية بالمعنى المروى أنه صلى الله عليه وسلم قال : كل ذلك لم يكن . (٧٩) قال سيدى سعيد ماحامله إن

هذا التمثيل جار على
تأويل مروحو كانه
عليه الأني وغيره
والراجع أنه من باب
السكينة أى لم يقع واحد
منهما لأن السؤال بأم
عن أحد الأمرين
الطلب التعيين بعد
ثبوت أحدهما في اعتقاد
المستفهم لجوابه إما
بالتعيين أو بنفى كل
منهما لا يثنى الجمع بينهما
لأنه لم يعتقد ثبوتهما
جميعا فيجب أن يكون
قوله كل ذلك لم يكن
نفيا لكل منهما ولأنه
قد روى أنه لما قال النبى
صلى الله عليه وسلم :
كل ذلك لم يكن قال
له ذو اليدین بعض
ذلك قد كان فلو لم
يكن قوله كل ذلك لم
يكن سلبا كليما لماصح
بعض ذلك قد كان
لأنه إنما ينفى نفي كل
منهما لا نهىما جميعا إذا
الاحتياج الجزئى رفع
للسلب السلبى لالسلب
الجزئى ولأن تأخر
النفي عن كل لعموم
السلب بخلاف تقدمه
عليها فسلط العموم
اه وهذا بيان للتدقيق
في معنى الحديث

(قوله بخلاف الأول) أى فانه ثابت للبعض دون البعض أى ثابت لمجموع جماعة منهم ككفى الكبير .
وأقول : قد عرفت أنه صالح لكون الحكم فيه ثابتا للجميع على الاشتراك أيضا فتأمل (قوله وكقوله)
أى كالحكم في قوله الخ لم يأتى المثال المثل (قوله مامعناه) إشارة إلى أن المصنف روى الحديث بالمعنى
وإن كان في جواره خلاف إذ الصحيح الجواز لتأخر بالمعنى وإن لم ينس اللفظ (قوله كل ذلك)
اسم الإشارة راجع إلى ما ذكره له ذو اليدین من قصر الصلاة والنسيان (قوله ذو اليدین) لقب به
الصحابى المذكور لطول يديه واسمه الخرياق بن عمرو بخاء معجمة مكسورة فراء ساكنة فوحدة
وقاف (قوله أقصرت) بهمزة الاستفهام والبناء للفاعل فالصلاة فاعل ويرى بالبناء للفعل فالصلاة
ثابت فاعل وأما أقصرت بناء المحطاب فلم يرو . والصلاة المذكورة قبل الظهر وقبل العصر ويمكن
الجمع بينهما بتعدد الواقعة (قوله على تأويل مروحو) هو أن النفي المجموع نظرا لما في نفس الأمر
إذ النفي في نفس الأمر اجتماع الأمرين لثبوت أحدهما وهو النسيان ولو كان المراد نفي كل منهما لزم
انقضاء صدق الخبر . ويرد بأن حال التسليم بشرح كلامه وحاله صلى الله عليه وسلم في هذه الواقعة
يدل على أن مراده نفي كل منهما ولا ينافى الكذب لأن كلامه مبنى على ظنه فساكنه قال لم يكن واحد
منهما في نفس الأمر بحسب ظنى ولا ضرر في وقوع مثل ذلك لأجل التسريع على وجه أوضح ومخالفة
الخبر لواقع إنما تعد عيبا إذا علمنا الخبر وقولهم صدق الخبر مطابقته لواقع أى ولو بحسب ظن
للتسليم فيما يظهر إلى الآن فتدبر . قال شيخنا العدوى : فان قلت إن المعصية لا تقع من الأنبياء لاعمدا
ولا نسيانا والسلام من ركعتين معصية وقعت نسيانا . فالجواب أن محل ذلك ما لم يترتب على وقوعها
حكم شرعى وهنا ترتب وهو السجود ودلالة الفعل أقوى والنسيان إنما يستحيل على الأنبياء إذا كان
من الشيطان وهذا النسيان من الله تعالى لا يدخل للشيطان فيه اه (قوله لأن السؤال الخ) استدلل
بأدلة ثلاثة وبقي دليل رابع ذكره في كبريه وهو أنه ورد في بعض الطرق لم أنس ولم تقصر (قوله
بأم) أى مع أم إذ السؤال إنما هو بأداة الاستفهام وأم حرف عطف لا أداة استفهام (قوله لعاب
التعيين) خبر أن وقوله بعد ثبوت أحدهما حال أو خبر بعد خبر (قوله أو بنفى كل منهما) أى وقوله
كل ذلك لم يكن ليس فيه تعيين فوجب أن يكون لنفي كل منهما ويكون مختلة للسائل في اعتقاده
ثبوت أحد الأمرين بقول الشارح فيجب أن يكون الخ تفريع على مقدر (قوله فلو لم يكن الخ) إشارة
إلى قياس استثنائى استثنى فيه تقيض التالى فانتج تقيض المقدم (قوله لما صح بعض ذلك قد كان)
أى لما صح إيراد هذا القول نقضا لقوله كل ذلك لم يكن (قوله لأنه) أى هذا القول وهو بعض ذلك
قد كان (قوله نفي كل منهما) أى على حدته وقوله لا نهىما جميعا أى مجتمعين (قوله رفع للسلب السلبى)
فيه إشارة إلى أن حرف النفي في قوله كل ذلك لم يكن ليس جزءا من المحمول إذ لو كان جزءا منه
لم تكن سالبة كلية بل موجبة كلية معدولة للمحمول كسأيتى بيانه (قوله لا للسلب الجزئى) أى الذى
منه نفي المجموع (قوله ولأن تأخر النفي الخ) إشارة إلى قاعدة مشهورة ومحلها إذا لم تقع قرينة على
خلافها وإلا عمل بالقرينة كما في قوله تعالى - والله لا يحب كل مختال فخور - (قوله لعموم السلب) أى
عمومه لجميع أفراد الموضوع وقوله فلسلب العموم أى عموم الحكم لجميع أفراد الموضوع وسلب العموم
صادق بالثبوت للبعض وهو الغالب وبعدم الثبوت أصلا لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع (قوله بأن
البحث في المثال) جمع مثال ككتب جمع كتاب ليس من دأب الفحول . أقول ينبغى أن محل ذلك

ويجب عن المؤلف بأن البحث في المثال ليس من دأب الفحول (وجمعا لكل فرد) أى عليه (حكما فانه) أى المحكم
الخاصة بالمتكلم على

مالم يترتب عليه ارتكاب خلاف الواقع في كلام الله أرسوله كما هنا فاحفظه (قوله بتأويلها بالقول) أي وتذكر الضمير بسبب تأويل القضية بالقول وفي كلامه إشارة إلى أن الكلية والجزئية كإطلاق اصطلاحهما على الحكم يطلتان كذلك على القضية المشتقة عليه (قوله نحو كل نفس الخ) هو على ظاهره إن كان مثالا للكلية بمعنى القضية والمواد نحو الحكم في كل نفس الخ إن كان مثالا للكلية بمعنى الحكم ومثل ذلك يقال في قوله نحو بعض الانسان الخ ومثل للكلية بمثلين والجزئية بمثلين إشارة إلى أنه لا فرق فيما ذكر بين الإيجاب والطلب (قوله ولا إله إلا الله) فيه جرى على أن هذه القضية سالبة كلية وأنها من باب عموم السلب أي عموم لجميع أفراد الآله غير الذات العلية المستثناة استثناء متعللة لدخول المستثنى في المستثنى منه بحسب الوضع لأنه موضوع لما يعم المستثنى وغيره وإن كان خارجا منه بحسب الإضافة لارادة التسليم بهذه الجملة خروج الذات العلية من الآلهة المنفية بقرينة الاستثناء فيكون من العام الذي أريد به الخصوص فاندفع ما قيل إنه يلزم التسليم بهذه الجملة الكثرة ثم الإيمان ويؤيد هذا التحقيق ما قرروه في نحو لا زيد على عشرة إلا واحدا من أنه أريد بعشرة تسعة مجازا بقرينة إلا واحدا لئلا يلزم للتناقض فاحفظ ذلك واسم لاهو إله بمعنى المعبود يحق في نفس الأمر وخبرها محذوف أي موجود أو يمكن بالامكان العام والاقتران على الوجود على الأول لأنه محل النزاع بين الموحدين والمشركن لا يجوز إله غيره تعالى وإله إمام فروع على البدلية من الضمير في الخبر ولا ضرر في تخالف البدل والمبدل منه اثباتا ونفيا أو من إله باعتبار عمله قبل دخول الناسخ بناء على ما ذهب إليه جماعة من النحاة أنه لا يشترط في مراعاة محل بقاء الطالب له كالأبتداء وإما منصوب على الاستثناء من الضمير في الخبر لاهي البدلية من اسم لا لئلا يلزم عمل لاهي المعرفة سواء قلنا العامل في البدل هو العامل في المبدل منه أو قلنا العامل فيه مثله مقدرا كما هو الأصح والقصر من قصر الصفة على الموصوف قصر أفراد لأن هذه الجملة الشرطية للرد على معتقدي الشراكة (قوله والحكم للبعض) أي واحدا أو أكثر (قوله أو القضية الخ) نقول ارتكاب هذا الاحتمال هنا يؤدي إلى خلل الجملة من الرابط إلا أن يجعل محذوفا أشار إليه الشارح بقوله المشتقة عليه فافهم (قوله كالحيوان الخ) مثل بمثلين: أحدهما للجزء المعقول ، وثانيهما للجزء المحسوس .

قائمة : النسبة بين الكل والجزئي ، والتباين وبين الكل والكلية والعموم والخصوص من وجه صدقهما على الانسان وافراد الكل في الكل البسيط كالنقطة وافراد الكل في زيد . قيل وبين الكل والجزء كذلك لصدقهما على الحيوان وافراد الكل في الانسان وافراد الجزء في جزء الجزئي المخصوص وهو الشخص المخصوص وفيه نظر لأن الانسان جزء من زيد مثلا لتركبه من الماهية الانسانية والشخص فلم ينفرد الكل عن الجزء في الانسان وبين الكل والجزئي كذلك لصدقهما على زيد وافراد الكل في الانسان وافراد الجزئي في الجزئي البسيط كالنقطة المعينة وبين الجزئي والجزء كذلك لصدقهما على الشخص المخصوص وافراد الجزئي في زيد وافراد الجزء في الحيوان قيل وبين الكل والجزء كذلك لصدقهما على الحيوان فإنه كل من حيث تركيبه من الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة وجزء من الانسان مثلا وافراد الكل في الانسان وافراد الجزء في الجزء البسيط وفيه انظر السابق فتأمل .

[فصل : في المراتب] (قوله جمع معرف الخ) لا يخفى أن إطلاق المعرفة والشارح على المعرفة مجاز اسنادي من باب الاستدلال إلى الآلة لأنه معرف به ومشروح به وأن إطلاق التعريف عليه مجاز مرسل من إطلاق اسم الشيء على أنه ليس هذا بقطع النظر عن جعلها أعلاما منقولة على المعرفة

بتأويلها بالقول (كافية قد علم) نحو - كل نفس ذاتة الموت - ولا إله إلا الله (والحكم للبعض) أي عليه (هو) أي الحكم أو القضية المشتقة عليه بتأويلها بالتسويل (الجزئية) نحو بعض الانسان كاتب وبعض الحيوان ليس بانسان (والجزء معرفته عليه) وهو متراكب منه ومن غيره الكل كالحيوان فإنه جزء من الانسان والسقف بالنسبة للبيت

[فصل : في المراتب] جمع معرف ويسمى تعريفا وقولا شارحا

وإلا لأعلام النقولة من قبيل الحقيقة (قوله لشرحه للماهية) علة للجزء الأخير من الاسم الأخير وأما
 علة الجزء الأول منه فهو أن القول هو المركب وشأن المعرفة التركيب ثم إن أريد بشرح الماهية لإيضاحها
 بذاتها كان إطلاق القول الشارح على مطلق التعريف مجازا مرسلًا من تسمية الشيء باسم بعض
 أفرادها وهو الحد وإن أريد به تمييزها عن غيرها بأى وجه فلا يجوز كذا في الكبير وقد استفيد أن
 التجوز على الاحتمال الأول يقطع النظر عن جعل القول الشارح علة لمطلق التعريف لما مر (قوله
 وتعريف المخاطب بها) علة للاسم الأول والثاني ففي كلامه لف ونشر مشوش والمصدر مضاف إلى مفعوله
 وبها متعلق بتعريف (قوله ما يقتضى تصوّره تصوّره أو امتياز به عن غيره) أو تنويع المعرفة إلى نوعين
 الأول الحد التام والثاني الرسم والحد الناقص والمواد بالتصوّر الأول الخطور بالبال وبالتصوّر الثاني
 الحصول عن جهل بمعنى أن حضور المعرفة بكسر الراء بالبال محمولًا على المعرفة بفتحها يلزم منه حصول
 معرفة الشيء المجهول فإذا قيل الإنسان هو الحيوان الناطق فحضور الحيوان الناطق للعالمين أولاً
 محمولين على الإنسان يلزم منه تصوّر حقيقة الإنسان المجهولة، وإنما قلنا ذلك لأن المعرفة بالكسر يجب
 أن يكون معلوماً حال للتعريف به وإلا لزم التعريف بالمجهول والمعرفة بالفتح يجب أن يكون مجهولاً
 حال تعريفه وإلا لزم طلب تحصيل الحاصل وهو عبث ولا يرد أنه استعمل لفظ التصوّر في التعريف
 في معنيين هو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز أو مشترك فيها لعدم اللبس للحمل من أن المجهول لا يعرف
 به والعالم لا يعرف فكان ذلك كالقرينة على المراد أفاده ابن يعقوب والتعريف المذكور للسكّاني
 صاحب التسمية وبحمل التصوّر الأول فيه على الخطور بالبال والثاني على الحصول عن جهل يندفع
 ما أورد عليه من أنه غير مانع لدخول الملزومات بالنسبة إلى لوازمها البيئة غير المحسولة كلياً
 بالنسبة إلى البصر والسقف بالنسبة إلى الجدار ولدخول المتضايين فإن تصوّر أحدهما يقتضى تصوّر
 الآخر وليس أحدهما معرّفاً ويمكن أن يدفع أيضاً بإيقاع ما في التعريف على مركب لفظاً أو تقديرًا
 وإنما قلنا أو تقديرًا ليدخل التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها وقد سبق لإيضاح ذلك قل
 السعد في شرح التسمية: لا يقال المحدود يستتبع تصوّره تصور الحد فيجب أن يكون الإنسان
 مثلاً معرّفاً للحيوان الناطق. لانا: نقول معنى الاستتار أن يكون تصوّره هو المقتضى والموجب
 لتصور ذلك الشيء فيجب تقدمه بالضرورة وليس تصور الإنسان يقتضى ويوجب تصور الحيوان
 الناطق بل الأمر بالعكس اه وأورد جماعة أنه لا يمكن تعريف الحد لثلاثين التسلسل. وأجاب
 اليوسى بأن هذا لا يتخيل وروده من له أدنى شعور لأن المراد بالحد الذي نعرفه مفهومه الشامل
 لحد الحد لا مصادقه والتسلسل إنما يلزم لو أريد به المصادق على أنه لا يلزم التسلسل على إرادة المصادق
 كما قال الشارح في كبره الأول يمتد إلى معرف معروف ونحن نشترط انتباهه إليه كما اشترطنا في مقدمات
 البراهين الانتباه إلى الضرورة لثلاثين التسلسل وعلم من التعريف أن المعرفة غير المعرفة وهذا ظاهر
 باعتبار اللفظ أما باعتبار المعنى فليس التباين بينهما إلا بالاجمال والتفصيل في الحدود والرسوم وبالظهور
 والخفاء في التعريفات اللفظية وعلم أيضاً أنه لا بد أن يكون المعرفة بالكسر سابقاً في المعرفة على المعرفة
 بالفتح (قوله كالح) أى نظير الحد عند الأصوليين فالحد والتعريف عندهم بمعنى واحد وهو الجامع
 للمانع سواء كان بالذاتيات أو بالعرضيات (قوله حذفته منه أَل للوزن) يعنى أن حقه التعريف بأل الجنسية
 لكن أتى به منكراً محذوفاً منه أَل للضرورة الوزن فهي المسوغة للابتداء به وهنا مسوغ آخر وهو
 وقوعه في معرض التقسيم وإنما ذكر الأول تبعاً للصنف في شرحه (قوله لأنه منسوب للرسم المصطلح
 عليه الخ) يمكن بتشكك أن يراد من المنسوب إليه الرسم بمعنى فرد من أفراد الرسم الاصطلاحي

لشرحه الماهية
 وتعريف المخاطب بها
 ومعرفة الشيء ما يقتضى
 تصوّره
 أو امتياز به عن غيره
 كالحد عند الأصوليين
 (معرفة) مبتدأ حذف
 منه أَل للوزن (على
 ثلاثة قسم) أحدها
 (حد) تام وناقص (و)
 ثانيها (رسمي) منسوب
 إلى الرسم بالمعنى القوي
 وهو الأثر لأنه منسوب
 للرسم المصطلح عليه
 لثلاثين نسبة الشيء
 إلى نفسه ويقال له
 أيضاً رسم وهو أيضاً
 تام وناقص (و) ثالثها
 (لفظي)

فيكون من نسبة النوع إلى فردة (**قوله** علم) قال ابن يعقوب هو تسكيل للبيت وكأنه أراد أن اللفظ المعروف به علم معناه وإنما جهل كونه مسمى باللفظ الآخر (**قوله** فهو من نسبة الخاص إلى العام - أقول أى من نسبة القيد إلى المطلق ليناسب كلامه قبل (**قوله** التعريف بالمثل) قال في الكبير كما إذا سئل عن الثلث فيصنع للسائل شكله وكما يقال العلم كالنور والجهل كالظلمة والاسم كزيد والفعل كضرب اه . وأقول : يؤخذ من التمثيل بالعلم كالنور والجهل كالظلمة أن المراد بالمثل ما يماثل المشبه به لخصوص جزئى الشيء وسياق فى كلام الشارح قبيل قول المصنف وشرط كل الخ ما يفيد

أيضا (**قوله** وبالتقسيم) قال في الكبير كما تقدم من تعريف العلم بتقسيمه : أى إلى تصور وتصديق (**قوله** والحق أن هذه الثلاثة) أى اللفظي والثاني والتقسيمي (**قوله** لأنها تعاريف بالخواص) لأن لفظ الشيء خاصة من خواصه وكذا مماثلته وانقسامه للمعاني (**قوله** فالحد التام) فيه إشارة إلى أن المصنف حذف الصفة للعلم بها من قوله الآتى وناقص الحد الخ كما قاله في كبير (**قوله** بالجنس القريب) فيه أيضا إشارة إلى أن المصنف حذف الصفة للعلم بها مما يأتي كما في الكبير (**قوله** وفصل) أى قريب وترك ذكره استغناء بتقييد الجنس بالقرب لأن الجنس متى كان قريبا كان الفصل كذلك لأن ذكر البعيد بعد الجنس القريب لا يفيد لأنه إما أعم منه أو مساو له كالنهي والحساس بالنسبة للحيوان (**قوله** وقها) خبر الحد والألف للطلاق والجنس متعلق بوقع ومثل ذلك يقال فيما يأتي (**قوله** وهو مانع) أى منعا قويا بخلاف الرسم فإن المنع فيه ضعيف فلا يرد أنه كان ينبغي أن يسمى حد الوجود للمنع فيه على أن وجه التسمية لا يوجبها وفهم من كلامه أن الحد بمعنى الحد وقوله من دخول الغير : أى غير المحدود فيه : أى ومن خروج أفراد المحدود منه كما في الكبير قال فيه ومنه سميت الحدود الشرعية حدودا لأنها سبب في منع المحدود من ارتكاب موجهها ومبمح حدود الدار وهي متنها من جميع جهاتها حدودا لأنها تمنع ما يجاورها من الدخول فيها وتمنع ما هو منها أن يحكم له بحكم ما هو خارج عنها اه (**قوله** فلذا كرر جميع الذاتيات فيه) إما مطابقة نحو جسم نام حساس متفكر بالقوة أو تضمنا نحو حيوان ناطق أو مطابقة في البعض وتضمنا في البعض نحو جسم نام حساس ناطق أو حيوان متفكر بالقوة ولكون الحد التام هو الذي يذكر فيه جميع الذاتيات لا يكون للشيء حدان تامان وقيل يوجدان باعتبار المطابقة والتضمن وضعف بأنهما في الحقيقة حد واحد وهذا بخلاف الحد ناقص والرسم فيحددان قاله في الكبير (**قوله** ويشترط في تمام الحد الخ) فلو أخر الجنس عن الفصل كان حدا ناقصا وكذا يشترط في تمام الرسم تقديم الجنس على الخاصة فلو أخر الجنس عن الخاصة كان رسما ناقصا (**قوله** وخاصة) بتخفيف الصاد هنا وفيما يأتي للوزن (**قوله** شاملة لازمة) قيد بالشاملة لأن غير الشاملة كالعلم والكتابة بالفعل للانسان لا يعرف بها لخروج كثير من الأفراد عنها وباللازمة لأن المفارقة كالتنفس بالفعل للحيوان لا يعرف بها لخروج أفراد المحدود عن كونها من أفرادها حال المفارقة وهو فاسد كذا في حاشية شيخنا العدوى (**قوله** حال كونها معا) تقدم الكلام على هذه الحال عند الكلام على قول الشاعر : فلما تفرقتا الخ (**قوله** من حيث إنه وضع) أى ذكر (**قوله** وقيد بأمر مختص) أى وقيد الجنس بأمر مختص كالفصل (**قوله** وناقص الحد) من إضافة الصفة إلى الوصف (**قوله** بفصل قريب وحده) مبنى على جواز التعريف بالمفرد (**قوله** معا جنس بعيد) مثل الجنس البعيد فصله على التحقيق كما قاله شيخنا العدوى فالحساس الناطق حد ناقص كالجسم الناطق (**قوله** لا قريب) تأكيد لما قبله (**قوله** فلما مر) أى من أن الحد لغة المنع وهو مانع من دخول التفرقة (**قوله** فلعمد ذكر جميع الذاتيات فيه)

الناطق فهو من نسبة الخاص إلى العام وزاد بعضهم التعريف بالمثل وبالتقسيم والحق أن هذه الثلاثة داخلية في الرسم لأنها تعاريف بالخواص (فالحد التام بالجنس) القريب (وفصل) كالحيوان الناطق بالنسبة - إلى الإنسان (وقها) أما كونه حدافلان الحد لغة المنع وهو مانع من دخول التفرقة وأما كونه تاما فلذا كرر جميع الذاتيات فيه ويشترط في تمام الحد تقديم الجنس على الفصل (والرسم) التام (بالجنس) القريب (وخاصة) شاملة لازمة حال كونها معا (معا) كقولنا الانسان حيوان ضاحك أما كونه رسما فلان الرسم لغة الأثر والخاصة من آثار الحقيقة الدالة عليها وأما كونه تاما فلمشابهته الحد التام من حيث إنه وضع فيه الجنس القريب وقيد بأمر مختص وناقص الحد بفصل قريب وحده كائن ناطق (أو) به معا جنس بعيد لا قريب (وقها) كالانسان جسم ناطق

أي لا مطابقة ولا تضاماً لأنه لم يذكر فيه نام حساس لا مطابقة ولا تضاماً واستلزام الناطق لهما غير معتد به في تمام التعريف وهذا هو المراد بقوله دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف أي أن التعريف لا يكون باعتبارها تاماً لأنه لا يصح التعريف باعتبارها أصلاً بل يصح ويكون التعريف حدّاً ناقصاً كما في جسم ناطق أو رسماً ناقصاً كما في جسم ضاحك أفاده في كبره (قوله) بخاصة فقط هذا أيضاً مبني على جواز التعريف بالمفرد (قوله) بالقيد السابق) أل حنسية لأن السابق قيدان شاملة لازمة (قوله) فقط أي من غير انضمام جنس معها والافال تعريف بمجموع خاصتين أو أكثر من الرسم الناقص كما أفاده الغنيص (قوله) أي بعيد) أشار إلى أن أفعال التفضيل على غير بابه ليسهل الجنس البعيد بموتبة أو أكثر (قوله) قد ارتبط أي اقترن (قوله) أما كونه رسماً فلما صر أي من أن الرسم الأثر والخاصة من آثار الحقيقة الدالة عليها. (قوله) فلعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام) أي لا مطابقة ولا تضاماً لأنه لم يذكر فيه نام حساس واستلزام الضاحك لهما غير معتد به في تمام (قوله) ومثل المذكورات) أي من الأجناس والقيصول والخواص وإن سكت الشارح عنها فيما يأتي لما ستعرفه وقوله فيما صر أي في كون التعريف حدّاً أو رسماً وكونه تاماً أو ناقصاً (قوله) فلو أبدلت الجنس القريب أي كالحويون في تعريف الانسان وقوله أو البعيد أي كالجسم في تعريفه وقوله أو الفصل أي كالناطق . أقول : كان ينبغي أن يزيد أو الخاصة بجدها ويؤخذ حدها من حد الضحك وقد حده بعضهم بأنه كيفية غير راسخة تحصل من حركة الروح إلى خارج دفعة يسبب تعجب يحصل للضحك وقال الراغب هو انبساط الوجه وتكسر الأسنان من سرور النفس والتكسر بالشرين المعجمة الظهور (قوله) كالجسم النامي الخ) مثل ثلاثة أمثلة : الأول ذكر فيه الجنس القريب بجده والفصل بجده . والثاني ذكر فيه الجنس القريب فقط بجده . والثالث ذكر فيه الفصل فقط بجده . وأقول : سكت عن التمثيل لذكر الجنس البعيد بجده وكان ينبغي ذكره ومثاله جوهر مركب من أجزاء فردة ناطق (قوله) وبق التعريف الخ) أقول بقي أيضاً التعريف بالجنس مطلقاً والفصل والخاصة أو العرض العام والظاهر أخذاً مما يأتي أن الجنس القريب مع الفصل والخاصة أو العرض العام حد تام وأن الجنس البعيد مع الفصل والخاصة والعرض العام حد ناقص (قوله) مع الفصل الخ) أنهم أن العرض العام لا يقع وحده معرفاً وانظر هل هذا مبني على عدم جواز التعريف بالأعم أو لوقائبه حرره كذا قال الغنيص (قوله) والأكثر من على أن الخ) أي اعتباراً بالأقوى وهو الفصل في الأول والثالث والخاصة في الثاني . واعلم أن نقل ذلك عن الأكثرين هو ما في شرح إيساغوجي لشيخ الاسلام قال الغنيص لعله أراد من المحققين وإلا فقد نقل الحفيد أن عدم اعتبار العرض العام مع الفصل أو الخاصة أصل الاصطلاح وأن تركيب الفصل مع الخاصة لم يعتبره الجمهور اه ولا يخفى ضعفه بل رده لأن انضمام العرض العام إلى الفصل أو الخاصة إن لم يقلم يضعف وكذا انضمام الخاصة إلى الفصل مع أن الانضمام في كل مقو كما ذكره السيد محافلاً لما نقله الحفيد وبعبارة السيد بعد كلام طويل . فالصواب أن المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص ولكنه أقوى من الخاصة وحدها وأن المركب منه ومن الفصل حد ناقص وهو أكل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد ناقص وهو أكل من العرض العام والفصل اه وقال بعضهم ينبغي في التعريف بالفصل والخاصة مع مراعاة السابق لسبقه بالتمييز فإن سبق الفصل كان حدّاً ناقصاً وإن سبقت الخاصة كان رسماً ناقصاً (قوله) أن الحد لا يكون الخ) لأنه ذكره ثلاث صور الجنس بقسميه مع الفصل والفصل وحده وهو يستلزم الجنس عند المتقدمين كما تقدم بيانه والجنس والفصل لا يكونان إلا للماهيات المركبة وفهم من كلامه أيضاً أن الماهية المركبة من أمرين متساويين بناء على جواز ذلك لا يكونان لها حد

بخاصة بالقيد السابق
(فقط) نحو الانسان
ضاحك (أو) بها (مع)
جنس أبعد بالتكوين
للضرورة أي بعيد (قد)
ارتبط) نحو الانسان
جسم ضاحك أما كونه
رسماً فلما صر وأما كونه
ناقصاً فلعدم ذكر جميع
أجزاء الرسم التام ومثل
المذكورات فيما مر
حدودها فلو أبدلت
الجنس القريب أو
البعيد أو الفصل بجده
كالجسم النامي الحساس
المتفكر بالقتوة أو كالجسم
النامي الحساس الناطق
والحويون المتفكر
بالقتوة لم يختلف الحكم
وبقي التعريف بالعرض
العام مع الفصل
كالماتى للناطق بالنسبة
إلى الانسان أو مع
الخاصة كالماتى
الضاحك والفصل معها
كالناطق الضاحك
والأكثر من على
أن الأول والثالث
حدان ناقصان والثاني
رسم ناقص وفهم من
كلام المصنف أن الحد
لا يكون إلا للماهيات
المركبة

تعارف إلا بالرسم وعلم أيضا أن التعريف لا يكون بغير القول كالإشارة والخط (وما ب) تعريف (لفظي لديهم شهرا) أي وما شهر عندهم بالتعريف اللفظي هو (تبديل لفظ ب) لفظ (رديف) له (أشهر) منه عند السامع كما يقال ما البرّ فيعرف بأنه القمح وخرج بالرديف فصل المعروف وخاصته وقد قدمنا أن التحقيق أنه ليس خارجا عن الرسم لأنه تعريف بالخاصة مثلا لفظ القمح في المثال المذكور خاصة من خواص البرّ وكذا التعريف بالثال نحو الاسم كزبد والعلم كالنور لأن التعريف فيه بخاصة الشيء التي وقعت باعتبارها المشابهة المختصة به إذ المعنى الاسم ما يشبه زبدا وكذا التعريف بالتقسيم كما تقدم في معرف الشيء أنه ما يقتضي تصوره صور أو امتياز عن غيره لأن التقسيم خاصة من خواص التقسيم (وشرط كل) أي كل العرفات من الحد

تام لأنه لا جنس لها قريب أفاده النعمي (قوله فتخرج البساط) أي عن أن تحد كاللحطة قال في الطوالع: الحقائق إما أن تكون بسيطة وهي التي لا جزء لها أو تكون مركبة وهي التي لها جزء وكل واحد منهما إما أن يتركب عنه غيره أولا فلهذه أربعة أقسام: فالأول البسيط الذي لا يتركب عنه غيره لا يحد لكونه غير مركب ولا يحد به غيره لكونه ليس جزءا لغيره كالواجب تعالى فانه بسيط وليس جزءا لغيره. الثاني البسيط الذي يتركب عنه وهو البسيط الذي ينتهي إليه التركب بالتحليل يحده لكونه جزءا لغيره ولا يحد لكونه غير مركب كالجوهرة فانه بسيط وجزء لغيره وهو الجسم. الثالث المركب الذي لا يتركب عنه غيره يحده لكونه ذا أجزاء ولا يحد به لكونه ليس جزءا لغيره كالإنسان فانه مركب من الحيوان والناطق وليس جزءا لغيره. الرابع للمركب الذي يتركب عنه غيره يحده لكونه مركبا ويحد به لكونه جزءا لغيره كالحيوان فانه مركب من الجسم والناهي والحساس والمتحرك بالإرادة وجزء لغيره لأنه جزء للإنسان (قوله فلا تعرف إلا بالرسم) أي الناقص للاتمام لأنه لا يكون إلا للمركب لتركيبه من الجنس القريب والخاصة أما الرسم الناقص فيشمل البسيط والمركب لأن منه متركب من العرض العام والخاصة وهو لا يختص بالمركبات نقله النعمي عن الطوالع وإما كان تركب الرسم التام من الجنس القريب والخاصة يستلزم تركب للمهية لأن كل ماهية لها جنس لابد أن يكون لها فصل فيبحث بعض في عدم تعريف البساط بالرسم التام ذهول تام (قوله وعلم أيضا أن التعريف لا يكون بغير القول كالإشارة والخط) أقول: أما كون التعريف لا يكون بالإشارة فعمل من كلام الصنف لأنه جعل التعريف بالأمر المتقدم من الجنس والفصل والخاصة وهي حقائق كلية لا يمكن أن يشار إليها إشارة حسية وأما كون التعريف لا يكون بالخط فلم يعلم ذلك ولا ينبغي أن يقال به لأن تلك الأمور المتقدمة كما يدل عليها باللفظ يدل عليها بالخط بواسطة دلالة على اللفظ الدال عليها ثم رأيت هذا البحث في النعمي فله الحد (قوله تبديل لفظ الخ) ظاهر العبارة أن التعريف اللفظي هو فعل الفاعل الذي هو التبديل وهو تسامح بل التعريف اللفظي نفس اللفظ الأشهر لما مر أن التعاريف من قبيل الألفاظ والرديف بمعنى المرادف (قوله كما يقال ما البرّ) أي كما يقول من يعرف معنى القمح ويجهل أنه هو معنى البرّ، وأقول: كان المناسب أن يقول كقولك القمح عند ما يقال ما البرّ (قوله فصل المعرفة) بفتح الراء وخاصته أي لأنها متساوية له لا مرادفان لمخالفتها إياه مفهومها وإن اتحدا ماصدا (قوله أن التحقيق أنه) أي التعريف اللفظي. والحاصل أن للحد ست صور ثلاثا في اللين وثلاثا في الشرح مأخذاً لثلاثة قوله ويشترط في تمام الحد ولئن للرسم ثمان صور أربعة في اللين يجعل اللفظي رسما وأربعا في الشرح مأخذاً الرابعة قياس الرسم على الحد في أن شرط تمامه الترتيب فتفطن (قوله والعلم كالنور) تقدم ما فيه (قوله لأن التعريف فيه) أي في نحو الاسم كزبد الخ وخبر إن قوله بخاصة الشيء أي المعروف بالفتح وخاصة العلم النفع والهداية وخاصة الاسم عدم الاقتران بزمن مع الاستقلال بالمفهومية والباء باعتبارها سببية وقوله المشابهة أي بين المعروف بالفتح وماشبه هو به وقوله المختصة به صفة للخاصة لازمة. وأقول في هذا الكلام نظرا ما أولا فلأن النفع والهداية ليسا من خواص العلم لوجودهما في النور والدليل وغيرها وأما ثانيا فلأن زيدا فرد من أفراد الاسم فلا يحسن تشبيه الاسم به. والحاصل أن التشبيه مسلم في نحو العلم كالنور دون اختصاص ما وقع التشبيه باعتباره وبالعكس في نحو الاسم كزبد فتأمل (قوله أنه ما يقتضي تصوره الخ) فهذا تعريف للعرف بتقسيمه إلى نوعين (قوله لأن التقسيم) أي المخصوص الواقع لذلك الشيء للعرف بالتقسيم (قوله من خواص التقسيم) بفتح السين بشددة (قوله أي كل العرفات) أي فالتوابع عوض عن المضاف إليه (قوله واللفظي) قال بعضهم لا معنى لاشتراط هذه الأمور في اللفظي

والرسم واللفظي

المعرفة فيكون مانعاً
(منعكاً) أي كلما
وجد المعرفة وجد هو
فلا يخرج عنه شيء
من أفراد المعرفة
فيكون جملاً فلا
يكون أعمّ كجسم
نلم حساس متحرك
بالارادة في تعريف
الانسان إلا كل غير
مانع ولا أخص كتفكر
بالقوة في تعريف
الحيوان ولا كان
غير جملة (و) بالنظر
إلى اللفظ شرط كل
أن يرى (ظاهراً)
أن يرى (أبعداً) أي
أخفى من المعرفة كالنار
جسم كالنفس (ولا
مساوياً) للمعرفة في
الحفاء نحو التحرك
ماليس بساكن (ولا
تجاوزاً) بضم الواو
مصدراً قال المصنف
أي ولا بلفظ تجاوز
فهو على حذف مضاف
(بلا قرينة) معينة
للمراد (بها تعجزاً) على
صفة المبنى للجوهر
أي تعجز بها عن غيره
كتعريف البلبد
الحيوان الناهق فلا
يجوز إلا إذا دلت
قرينة معينة كقولنا

لأنه لا يعقل تخلف شيء منها عنه لما تقدم أنه تبديل لفظ برديفه أشهره عند السامع فذلك الرديف
الأشهر لا يمكن أن يكون غير جملة ولا غير مانع لأن مدلوله عين مدلول اللفظ الغير الأشهر ولا يمكن أن
يكون دون المعرفة في المعرفة ولا مساوياً له لأن الفرض أنه أشهره ولا عجزاً لأن المجاز والحقيقة ليسا
مترادفين ولا يمكن أيضاً دخول المدور فيه كاصرح به العلامة سم في الآيات وهكذا الباقي اه وهو وجه
لا أن في قوله وهكذا الباقي شيئاً إذ يمكن أن يكون اللفظ الأشهر مشتركاً بين معنى رديفه الغير الأشهر
ومعنى آخر فتأمل (قوله) بالنظر إلى المعنى متعلق بشرط (قوله) أن يرى مطرداً) الطاء الثانية المدغم
فيها بدل من تاء الافتعال قال القرافي استعمال مطرد محدود من جهة العربية وقد نص على ذلك سببوه
فقال يقولون طرده فذهب ولا يقولون فانطرد ولا فانطرد وفي الصحاح أنه يقال في لغة رديفه قاله في
الكبير (قوله) أي كلما وجد المعرفة أي بكسر الراء وجد المعرفة أي بفتحها فلا يدخل فيه أي في المعرفة
بالكسر شيء من أفراد غير المعرفة أي بالفتح فيكون مانعاً وقوله منعكاً أي كملو وجد المعرفة أي
بالفتح وجد هو أي المعرفة بالكسر فلا يخرج عنه أي عن المعرفة بالكسر شيء من أفراد المعرفة أي
بالفتح فيكون جملاً وسعى هذا انعكاساً لأنه عكس الاطراد وقد جرى الشارح على مذهب الجمهور
من ترتب المنع على الاطراد والجمع على الانعكاس وعكس البعض وفي قولنا من ترتب المنع الخ إشارة
إلى أن تفسير بعضهم الاطراد بالمنع والانعكاس بالجمع تسامح ثم ما ذكره من اشتراط الاطراد والانعكاس
عند المتأخرين أما عند المتقدمين فيجوز في الناقص التعريف بالأعم وإلى مذهبهم أشار السعد في تهذيبه
حيث قال وقد أجيء في الناقص سواء كان حلاً أو رسماً أن يكون أعم اه وقد كثرت هذا في التعريفات
اللفظية فإن كتب اللغة مشحونة بالتعريفات اللفظية التي هي أعم كافي الكبير وبالأخص أيضاً كافي
الخبصي (قوله) فلا يكون أعم) تفريع على شرط الاطراد وقوله ولا أخص تفريع على شرط الانعكاس
(قوله) ظاهراً) أي عند السامع (قوله) لأن يرى) قيل لم قدر الشارح أن يرى في بعض الشروط
دون بعض . وأقول: يمكن أن يقال صرح به مع أبعد لأنه أول اللغيات وتركه مع مساوياً وتجاوزاً
لقربهما من أبعد وعدم الفصل بينهما وبينه فانسحاب ما قدره مع أبعد عليهما ظاهر وصرح به ثانياً
مع قوله بما يدرى بمحدود بطول الفصل بينه وبين أبعد وتركه مع قوله ولا مشترك لقربه ومن قوله ولا
بما يدرى بمحدود فانسحاب ما قدره معه عليه ظاهر (قوله) أبعداً) أي عن الذهن وذلك هو الأخفى
فهذا قال الشارح أي أخفى وأفضل التفضيل ليس على بابه (قوله) كالنفس) بسكون الفاء ووجه الشبه أن
كلا جسم لطيف له اتصال بغيره وإنما كان هذا أخفى لأن النفس أخفى من النار بدليل كثرة الخلاف
فيها والتعريف الصحيح للنار جسم لطيف شديد الحرارة محرق (قوله) في الحفاء) لم يقل وفي
الظهور لأن الظاهر لا يحتاج إلى تعريف قاله شيخنا العدوي (قوله) نحو المتحرك ماليس بساكن) أي
إذا استوى عند السامع المتحرك وما ليس بساكن وتعريفه الصحيح المنتقل من حيز إلى حيز (قوله)
فهو على حذف مضاف) أقول: كان عليه أن يقول وتزع الحافض ولو جعل المصنف التقدير ولذا
تجاوز لاستقنى عن تقدير الحافض (قوله) عن غيره) أي غير المراد (قوله) إلا إذا دلت قرينة
معينة) أي فانه يجوز مطلقاً أو إذا كانت القرينة مقابلة للاحالية قولان وقيل لا يجوز مطلقاً أما
إذا تاملت قرينة معينة فهو ممنوع اتفاقاً وكذا يقال في دخول المشترك الآتي بيانه (قوله) يدخل الحمام
ويصل) الجمع بين يدخل الحمام ويصل لزيادة التعيين إذ أحدهما كاف فيه والمراد بدخول الحمام
دخوله المعتاد المؤلف فلا يقال دخول الحمام يمكن من الحمام الذي هو المحدود الحقيقي للحيوان الناهق

حيوان ناهق يدخل الحمام ويصل وقوله معينة المراد سقط الاعتراض بأن المجاز لا بد له من قرينة لكونها مأخوذة في تعريفه

فلا معنى لاشتراطها هنا

(قوله لأن الذي أخذ الخ) علة لسطق (قوله وهي غير معينة لما أتت باللفظ) أي غير لازم أن تكون معينة وإلا فقد تكون القرينة الواحدة مانعة معينة نحو حيوان ناهق صلى وقد يختلفان كما إذا قيل في تعريف النافع بإزالة الجبل بحر يلاطف الناس فقوله يلاطف الناس قرينة مانعة من إرادة البحر الحقيقي إلا أنها لم تعين إرادة العالم لاحتياجها لإرادة الكريم فإذا قيل يظهر البقاع والنبات كانت قرينة معينة لإرادة العالم (قوله ولا أن يرى بما) أي ولا أن يرى التعريف ملتصقا بشئ يعلم بواسطة المحدود أي تتوقف معرفته على معرفة المحدود والزم الدور وهو مصرح إن كان توقف التعريف على العرف مجربة وهو الذي من غير واسطة بأن أخذ العرف في تعريف بعض أجزاء التعريف كتعريف الشمس المذكور ومضمر إن كان برمتين أو مراتب وهو الذي بواسطة أو أكثر كتعريف الاثنين بأول عدد ينقسم بمساويين ثم تعريف التساوين بالشيئين غير المتفاضلين ثم تعريف الشيئين الاثنين كتعريف الاثنين بالزوج الأول والزوج بالنقسم بمساويين والتساويين بالشيئين غير المتفاضلين والشيئين الاثنين كذا في الكبير مع بعض تصرف وزيادة (قوله أي معرف بالفتح) يعني أن المصنف أطلق الخاص وأراد العام إذ لافرق في ذلك بين الحد والرسم (قوله لأنها مأخوذة في تعريفه) حيث قالوا النهار المدة التي بين طلوع الشمس وغروبها (قوله وهذا) أي تعريف الشئ بما يتوقف معرفته على معرفة هذا الشئ يختلف حاله صحة ومنع باختلاف الخطاب (قوله من جهة أخرى) أي غير الجهة التي تتوقف فيها معرفة الحد على معرفة المحدود والجهة الأخرى ككون النهار هو الذي تعيب فيه الكواكب (قوله معرفته متوقفة على معرفة العلم) لأن معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق (قوله بأجوبة فاسدة) منها الجواب بأن الدور مسمى بمعنى أن معرفة العلم ومعرفة المعاد يحصلان معا والدور المسمى غير محذور ووجه فساد أن الدور سبق لاسم لأن معرفة التعريف سابقة على معرفة العرف لاقترانهما كالمسمى ومنها الجواب باختلاف الجهة لأن توقف العلم على التعريف الذي منه لفظ معلوم من جهة معنوية وهي جهة العقل لأن العقل العلم مسبب عن العقل تعريفه وناسي عنه وتوقف التعريف باعتبار جزئه وهو لفظ معلوم من جهة لفظية وهي جهة الاشتقاق لتوقف اشتق على المشتق منه ووجه فساد أن توقف التعريف باعتبار جزئه من الجهة المعنوية أيضا لأن المشتق لا يعقل إلا بعد تعقل المشتق منه لأن معنى المشتق منه جزء من معنى المشتق ومعرفة الجزء سابقة على معرفة الكل (قوله لا باعتبار المعنوية) أي لا باعتبار هذا الوصف وهو كونه معلوما وحاصلا جعله من باب التجريد (قوله أن كلاما للذكوراث) أي محترزات الشروط التي ذكرت وإنما كان ظاهر كلام المصنف ذلك لأنه لا يحتز بأشترط شئ عن خلافه إلا إذا أمكن هذا الخلاف والإلم يكن له فائدة وكان المناسب تأخير هذا الكلام عن قوله ولا مشترك الخ ليعيد أن المشترك يمكن دخوله في الحدود (قوله من حيث ذاته) أي وأما من حيث كونه في ضمن الكل فيتوقف معرفته على معرفة الكل كما بيناه في بحث الدلالة (قوله ولا مشترك) أي لفظي الخ أقول: ينشئ عنه قوله وظاهره لا أبعدا ولا مساويا (قوله من القرينة المعينة للراد) خرج بالقيد القرينة المانعة عن إرادة بعض معاني المشترك المحتملة لإرادة البقية (قوله والقول مشترك الخ) وقيل حقيقة في العقول مجاز في المخطوط نقله الفيني ومبارد على القول الأول من تقديم الحقيقة والمجاز على الاشتراك مدفوع بأن عمله إذا تبقت الحقيقة في أحد المعنيين ولم تتبين في الآخر وما هنا ليس كذلك فيحمل على الاشتراك لئلا يلزم الترجيح بلامرجح كذا قالوا للبحث فيه مجال (قوله إلا إذا وجدت قرينة معينة) كالإشارة إليها فانها تعين أن المراد بالعين أحد معانيها الذي هو الشمس لما تقدم أن من معانيها

باللفظ (ولا) أن يرى (بما يرى) أي يعلم (بمحدود) أي معرف بالفتح كتعريف الشمس بأنها كوكب نهارى مع أن النهار يتوقف معرفته على الشمس لأنها مأخوذة في تعريفه وهذا يختلف باختلاف الخطاب فإذا كان الخطاب يعلم النهار من جهة أخرى صح التعريف ومثل ذلك أيضا تعريف العلم بأنه معرفة العالم لأن العالم معرفته متوقفة على معرفة العلم . وأجيب بأجوبة فاسدة والحق في الجواب أن المراد من المعلوم ذاته فقط أي لا باعتبار المعنوية فكانه قيل العلم معرفة الأسم فلا دور وظاهر كلام المصنف أن كلاما للذكوراث يمكن إدخاله في الحدود وهو ظاهر. نعم الدور لا يتأتى في الحد لأن معرفة الجزء من حيث ذاته لا تتوقف على معرفة الكل (ولا) (بمشترك من القرينة) المعينة للراد (خلا) إلا إذا

أريد به كل مما وضع له فيجوز كتعريف القضية بأنها قول إلى آخره والقول مشترك بين المخطوط والمخطوط فهو جائز لأن المراد به كونه متعلقا بالمتنوع كتعريف الشمس بأنها عين إلا إذا وجدت قرينة معينة

(وعندهم) أى اللاتقة وخصهم لأنهم الباحثون عن ذلك فعند غيرهم كذلك أو الضمير عائذ العلماء **مطل** (من جهة الحدود) أن تدخل الأحكام فى الحدود) أى الرسوم لأن الحكم على الشيء فرع عن **(٨٧)** تصويره كقولنا الفاعل هو الاسم

المرفوع وهذا إذا جعل الحكم جزءا من الرسم بأن تتوقف معرفة الرسوم عليه أما إذا جعل خارجا عن الرسم فيجوز وبه يجب عن الامام ابن مالك فى قوله: الحال وصف فضيلة منتصب * البيت (ولا يجوز فى الحدود ذكر أو) السق للتقسيم (وجائز ذكرها فى الرسم فادر مارووا) كما تقسم فى المرفع للشيء أنه ياتصنى لتصوره تصويره أو امتيازه عن غيره ويمتنع إذا كانت للشك أو الإبهام فهما لاتقاء التمييز معهما ولم ينفرد المصنف بهذا بل نقله الزركشى فى مقدمته عن الأصهبانى فقال الشيخ ذكرى فى شرحه لما بل ويجوز ذكر أو فى الحقيقة يجعلها للتقسيم والتنويع كما فى تعريفهم النظر بأنه الفكر المؤدى إلى علم أو غلبة ظن فقد اشترك العلم والظن فى كون النظر يؤدى إليها

الشمس فيكون تعريفا لفظيا بمرادف الشمس من حيث وضعه لها وإن وضع لعان آخر أيضا لوجود القرينة المعينة للمراد **(قوله)** وعندهم الطرف على كل من احتيالى مرجع الضمير الذين ذكرهما الشارح متعلق بمرود وساغ تقديم الطرف مع كون العامل مضافا إليه وصلة لآل للضرورة كذا فى الكبير **(قوله)** لأنهم الباحثون أى أولا أوشدة البحث فلان فى قوله فعند غيرهم كذلك **(قوله)** أن تدخل بفتح التاء وضم الحاء أو بالعكس أو بضم التاء وكسر الحاء والأحكام بالرفع على الأولين وبالنصب على الثالث **(قوله)** أى الرسوم) أشار بذلك إلى أن فى كلامه مجازا وهو إما بمرتبته إن أريد بالحدود الرسوم لعلاقة التضاد أو بمرتبتيه إن أريد بالحدود التعاريف ثم أريد بالتعاريف الرسوم لعلاقة الخصوص والعموم وبهذا صرح فى الكبير قال وقرينة ذلك أنه لايتوهم إمكان دخولها فى الحد لأن الحكم ليس جزءا من الماهية وفى الرسوم يتوهم ذلك فليحتز عنه فيها لأن الحكم على الشيء فرع عن تصويره فلو توقف تصويره عليه لدار وهذا داخل فى قوله ولا بما يدري بمحدد فذكره بعده من ذكر الخاص بعد العام اهتما به اه وقد دفع هذا الدور بأوجه مابين بعيد وغير سديد . وأنا أقول لادور من أصله لأن المحكوم عليه بالحكم المذكور فى التعريف ليس هو المعروف بل المأخوذ جنسا فى التعريف ألا ترى أن المحكوم عليه بالرفع فى مثال الشارح هو الاسم لا الفاعل فالحكم بالرفع إنما يتوقف على تصور مطلق الاسم لاعنى تصور خصوص الفاعل حتى يلزم الدور **(قوله)** وبه يجب عن الامام ابن مالك (الح) أى بأن يعتبر أن التعريف هو قوله: الحال وصف فضلة مفهم * فى حال ومنتصب مقدم من تأخير وكذا يقال أيضا فى تعريف ابن أجروم الفاعل بأنه الاسم المرفوع المذكور قبله فعلة وإن كان صنيع الشارح يوم خلاه **(قوله)** التى للتقسيم) اقتصر عليها لأنها التى وقع فيها التفصيل فتمت فى الحد وأجيزت فى الرسم أما التى للشك أو الإبهام فممنوعة مطلقا **(قوله)** كما تقدم فى المرفع (الح) أى فهو رسم دخلت فيه أوالقى للتقسيم **(قوله)** ويمتنع) أى ذكر أو إذا كانت للشك أى شك التسكك أو الإبهام أى إبهامه على السامع فهما أى فى الحدود والرسوم لاتقاء التمييز معهما أى والشك والإبهام أقول : لم يتعرضوا لأو التى للتخير ويظهر جوازها فى الرسم كقولك الانسان حيوان ضاحك بالقوة أو كاتب بالقوة أى أنت مخير بين التمييز بالخاصة الأولى والتمييز بالخاصة الثانية فتأمل **(قوله)** بهذا) أى التفصيل بين الحدود والرسوم **(قوله)** فى مقدمته) أى لقطة العجلان وعبارته قال الأصهبانى وتجاوزا وفى الرسم بخلاف الحقيق إلا أن النوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البديل بخلاف الخاصتين على البديل اه أى فانهما يجوز أن يكونا للنوع الواحد على البديل . مثال ذلك: الانسان حيوان ضاحك بالفعل أو ضاحك بالقوة على أن المراد بالقوة الامكان مع العدم ليكونا على البديل **(قوله)** بل ويجوز) مضارب إبطالى لما وقع فى كلام الأصهبانى من منع أو فى الحقيق يعنى الحد **(قوله)** يجعلها للتقسيم) أى كما هى فى الرسم مجعولة للتقسيم والباء للالاسة متعلقة بذكر **(قوله)** والتنويع) يعنى التقسيم مطلقا أو إلى أنواع فالعطف مرادف أو أخص **(قوله)** المؤدى إلى علم) كقولنا العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث وقوله أو غلبة ظن كقولنا هذا يدور ليل بالصلاح وكل من هو كذلك فهو لص **(قوله)** فى كون النظر يؤدى إليها) أقول كان المناسب أن يقول فى كون الفكر كما لا يخفى **(قوله)** ولم يرد) بالبناء للجھول أن الحد إما هذا أى الفكر المؤدى إلى علم وإما هذا أى الفكر المؤدى إلى غلبة ظن **(قوله)** عن سبيل التشكيك) هو بمعنى الإبهام **(قوله)** فهما فى الحقيقة) أقول: كان الأولى أن يقول فهو

ولم يرد أن الحد إما هذا وإما هذا على سبيل التشكيك أو الشك بل معنى أن قسما من الحدود حده كذا وقسما آخر حده كذا فهما فى الحقيقة حدان لقسمين

أى الحد المذكور في الحقيقة حدان إذ لا يناسب رجوع ضمير التثنية لا إلى القسمين ولا إلى الخبرين كما لا يخفى وإن أمكن تصحيح عبارته بجعل الضمير للحدّ والتثنية باعتبار الخبر (قوله) متخالفين في الحقيقة) أى وإن كان قد يظهر من اجتماعهما في تعريف واحد اتحادهما (قوله انتهى) أى مآله شيخ الاسلام زكريا (قوله) أن يمنع كون تعريف النظر السابق حدّ الخ) أقول : المنع في حيز النع وما ذكره من السند غير مسلم لما صرح به الشيخ في الشفاء إن الأمور الاعتبارية أى التى اعتبرها الواضع مفهومات لألفاظ وضعها بإزائها ليس لألفاظها معان غير تلك المفهومات فتكون تعريفها بتلك المفهومات حدودا والنظر من هذا القبيل فيكون تعريفه بما ذكر حدّا لأن الواضع اعتبره مفهوما له وتكون التأييد داخلة في حقيقته ومثل هذا ردّ على الرازى في قوله إن تعاريف الكليات الخمس رسوم لأحدود كالفى شرح إيساغوجى وحواشيه ولعل هذا هو المشار إليه بقوله ولوسلم الخ (قوله) فهما كان الأولى أن يقول فهو كالم (قوله) والمنع وإنما هو في الحد الواحد) ظاهره الواحد في الظاهر ونفس الأمر وحيد منع دخول أوفيه لأمعنه لأنه لا يمكن ولا يعقل دخولها فيه لأنه يلزم من دخولها فيه تعدده في الحقيقة ونفس الأمر فينبأ فرض وحدته في ذلك فبطل تمسك الصنف بهذا الجواب .

باب في القضايا

جمع قضية فعيلة بمعنى مفعولة أى مقضى فيها أوفاعلة أى قاضية على الاسناد المجازى ووزن قضايا باعتبار الأصل فاعيل إذ الأصل قضاي ييا ومن فأبدلت الأولى همزة على القياس في نحو صحائف ورسائل ثم فتحت الهمزة للتخفيف والتوصل إلى قلب الثانية ألفا ثم قلبت الثانية ألفا لتحركها وافتتاح ما قبلها ثم قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين فكانت اجتمع ثلاث ألفات إذ الهمزة تشبه الألف من جهة الخرج فصار قضايا بعد أربعة أعمال (قوله) لأنها تتضمن الحكم) أى سميت بذلك لأنها تتضمن الحكم أى تشتمل عليه لما سيأتى من أنه جزء منها لكن الحكم هنا بمعنى النسبة بين الطرفين لأنه هو الجزء من القضية لأمعنه الإيقاع والانزاع أى إدراك الوقوع وعدم الوقوع لأن هذا ليس جزءا منها بل هو قائم بنفس المدرك ولم يقل تضمنه بالضمير مع تقدم لفظ الحكم لأن الحكم الذى هو معنى القضاء غير الحكم الذى اشتملت عليه القضية لأن الأول بمعنى الإلزام والثانى بمعنى النسبة كما عرفت (قوله) والعكوس) الجمع باعتبار الأفراد لأنه لم يذكر إلا العكس المستوى لا الموافق ولا المخالف وأما جمع الأحكام في كلام الصنف فلأن الجمع يطلق كثيرا على الاثنين خصوصا في هذا الفن أو هو باعتبار الأفراد (قوله) على اللفظ) أى الصادر من اللسان أو الملحوظ في الذهن لأجل أن يشمل التعريف القضية للمفظة والقضية المعقولة . وأقول : كان الأولى أن يقول واقعة على القول لأنه جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل المركب ولأنه المناسب لقوله يشمل الأقوال التامة والناقصة (قوله) كالجنس) يفيد أنها ليست جنسا ووجه بعضهم بما قدمنا ردّه في أنواع العلم الحادث ويمكن توجيهه بأن الجنس البعيد هو اللفظ والقريب هو القول ومالم يوضع لخصوص واحد منهما لكن لما وقعت في الإرادة على الجنس كانت كالجنس ولك أن تعتبر المعنى الإرادى كاعتبار المعنى الوضى فتجعلها جنسا حقيقة هذا ما ظهر لى (قوله) تشمل الأقوال التامة والناقصة) القول التام ما يفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها والناقص مالم يفد ذلك إضافيا كان كلام زيد أو تقييدا كالحيوان الصاهل أولا ولا كجموع المتعاطفين (قوله) الصدق) قال الشارح في كبره وهو مطابقة نسبة الكلام للنسبة الخارجية والكذب عديمها اه تم قال : واعترض ذكر الصدق والكذب في تعريف الخبر بأن الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عديمها فأخذها في التعريف دور . وأجيب بأنهما اشتهرا في المحاورات

متخالفين في الحقيقة انتهى مع تغيير وقد ذكره الجرجاني في شرح المواضع للصنف أن يمنع كون تعريف النظر السابق حدّا لأن التأييد إلى علم أوطن أم خارج عن حقيقته ولوسلم فهما في الحقيقة حدان والمنع إنما هو في الحد الواحد .

[باب في القضايا]

جمع قضية من القضايا وهو الحكم لأنها تتضمن الحكم (وأحكامها) وهى التناقض والعكوس (ما) واقعة على اللفظ وهى كالجنس تشمل الأقوال التامة والناقصة (احتمل الصدق) حذف الكذب لقبه

والعلم به وأنها في حق
كلام الله تعالى وكلام
رسوله وهذا مخرج
لنحو زيد وعمرو
(لأنه) أخرجهما
لأنه كالانشاءات
من الأمر والنهي
وغيرهما كاستقنى الماء
فانه وإن احتمل ذلك
للزومه بحسب القرينة
وهو أنا - عطشان
لا يحتمل لآتيه أي مبدولة
الطابق - وهو طلب
السبق ودخل القطوع
بصدقه من الأخبار
وكذا القطوع بكيفية
منها (جري * بينهم) أي
الناطقة (قضية وخبراً)
بالنصب على الحالية
وشمل القضية اللفظية
والعقلية وتسمى مقدمة
إن كانت جزء قياس
ودعوى إن افترقت
إلى تحليل ومطابا عند
الشروع في الاستدلال
عليها ونتيجة إذا
أنتجها الدليل (ثم)
لترتيب الذي فقط
(القضايا عندهم) (شأن)
الأولى (شرطية) وهو
ماليس طرفاها مفردين
ولا في قوتها والثانية
(حالية) وهي ما طرفاها
مفردان أو في قوتها

فلم يحتاج إلى تعريف صريح ذكرها في التعريف اهـ وأنت خبر بأن الدور متعلق في خبر الصدق
بمطابقة نسبة الكلام لنفسه الخارجية والكذب بعديها كاصنع أولاً فتعطين (قوله) والعلم به (لم) أي
لأن الاحتمال لا يكون إلا بين الشيئين ومقابله (قوله) لنحو زيد وعمرو) أي من سائر الأفراد ويحتمل
أن المراد يخرج لنحو هذا المركب من المعطوف والمعطوف عليه من سائر المركبات الناصية ومخرج أيضاً
للقضية المشكوك لأنه لا حكم معها على التحقيق عند الجرحاني ومن وافقه (قوله) كالانشاءات) وكل مركب
الاضافي نحو غلام زيد فانه يستلزم خبراً وهو زيد له غلام (قوله) وهو أنا عطشان) اعتراض بأن الأولى
أن يجعل اللازم أنا طالب الماء أو مخاطب مطلوب منه الماء أو الماء مطلوب لاستغناؤه عن اعتبار
القرينة إذ كل إنشأ يستلزم لداته خبراً من غير افتقار إلى قرينة كما رأيت (قوله) لا يحتمل) خبر إن
(قوله) لداته) أي يقطع النظر عن الخبر والبداية والواقع وبالتقييد به أذفع الاعتراض بأن الخبر إما
أن يكون مطابقاً للواقع فلا يحتمل إلا الصدق أولاً فلا يحتمل إلا الكذب كذا في القطب (قوله) أي
مبدولة المطابق) تفسير لداته (قوله) ودخل) أي في تعريف القضية القطوع بصدقه من الأخبار والقطوع
بكذبه منها قال في الكبير فالأول كإخباره بطلوع الشمس وإخباره بصدقه بضرورة الفصل نحو
الواحد نصف الاثنين والثاني خبر مسيلة في دعواه النبوة ونحو الواحد ربع الاثنين وذلك لأن القطوع
بالصدق في الأول والكذب في الثاني من جهة الخبر أو البداية اهـ (قوله) قضية وخبراً) في التلويح
اعلم أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اختلافه على الحكم قضية ومن حيث
احتماله الصدق والكذب خبراً ومن حيث إحداه الحكم إخباراً ومن حيث كونه جزءاً من التكميل مقدمة
ومن حيث يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم ويسئل
عنه مسألة فالدات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اهـ قال القسيمي هذا دليل على أن
النتيجة اسم لفظ المركب وقد صرح بعضهم عند تعريف القياس بأنه قول مؤلف من قضايين متعلقتين
لزم عنها لداتها قول آخر بأن المراد بالقول الآخر هو القول العقول إذ هو الذي يلزم بخلاف المفهوم اهـ وقد
يقال لا بعد في تسمية المفهوم نتيجة باعتبار دلالة على العقول وزاد الشارح أنها تسمى دعوى من حيث
افتقارها إلى دليل كما سيأتي وزاد بعضهم أنها تسمى مبحثاً من حيث إنها محل للبحث (قوله) بالنصب
على الحالية) قال في الكبير بناء على التحقيق من أنه لا يشترط في الحال الاشتقاق (قوله) والعقلية) فتدخل
المقدرة في جواب هل زيد قام إذ أقبل نعم أولاً فان التقدير نعم قام زيد أولاً قام زيد وشمل أيضاً القضية
المركبة من لفظ ومنوى معه كما قوت قوله في الكبير ولا يعكر على هذا الشمول إيقاعهما على اللفظ لما
قدمناه فاندفع ما قيل هنا وإطلاق القضية على القسمين قبل من باب الاشتراك وقيل حقيقة في العقلية
مجاز في اللفظية وقد تقدم مزيد كلام يناسب ما هنا عند قول الصنف - ولا مشترك من القرينة خلا
(قوله الأولى شرطية) أقول : راعى الخبر فقال الأولى بالتأنيب ولو راعى الموصوف وهو القسم كما هو
الأشهر لقال الأول بالتذكير وكثيراً ما جرى الشارح على هذه الطريقة فيما بعد فتنبه (قوله شرطية)
سميت بذلك لوجود أداة الشرط فيها لفظاً أو تقديراً ليسهل للمنقلة فإن قولنا إما أن يكون العدد زوجاً
أو فرداً في قوة قولنا إن كان العدد زوجاً لم يكن فرداً وإن كان فرداً لم يكن زوجاً وإنما لم يذكر الشارح
وجه تسمية الشرطية بالشرطية كما ذكر وجه تسمية الحلية بالحلية لأنه سيد كره في مبحث الشرطية
(قوله) ماليس طرفاها مفردين ولا في قوتها) يرد عليه أن الشرطية مؤلفة من مفردين في القوة فاتها إذا
كانت متصلة في قوة هذا ملزم لذلك وإذا كانت منفصلة في قوة هذا معاند لذلك وحينئذ يرد على
تعريف الحلية أن الشرطية داخلة فيه فيكون غير مانع وما أحجب به عن ذلك غير ناهض فلو قالوا القضية

إن حكم فيها باسناد شيء لشيء أوقفه عنه فهي حملية أو تعليق شيء على شيء أوقفه فهي شرطية متصلة أو معاندة شيء لشيء أوقفه فهي شرطية منفصلة وسكنوا عن ذكر الأفراد والتركيب لكان أسلم وأوضح أفاده في كبره (قوله نحو زيد كاتب) طرفا هذه القضية مفردان وزيد قائم أبوه موضوعها مفرد ومحمولها في قوة المفرد لأنه في قوة قائم الأب ومثال عكس هذه زيد قائم قضية لأنه في قوة هذا المركب قضية ومثال ما طرفاها في قوة المفردين زيد قائم نقض زيد ليس بقائم لأنه في قوة هذا نقض هذا (قوله) والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة فالتركيب الإضافي والتركيب التقيدي مفردان هنا بلا تأويل كافى الكبر (قوله طرفها) أى الأخير في الترتيب الطبيعي وإن كان متقدما لفظا وهو المحمول ونسبت إليه دون الموضوع لأنه محط الفائدة وفي التضمني عن بعضهم أن الجملة في الحقيقة هي الموجبة لتحقق معنى الحمل فيها ، وأما السالبة فلا حمل فيها لكن كثيرا ما تسعى الأعدام باسم للملكات اتساعا (قوله شبه بالشيء الخ) أى فهو استعارة لغوية وإن كان حقيقة عرفية (قوله) أراد بها هنا ما موضوعها كلى أى لامعناها المشهور المقابل للجزئية والمهملية والشخصية وهي المسورة بكل ونحوها (قوله) ليصح التقسيم (الآتى) فهي تقسيمها إلى جزئية ومهملية وكلية بالمعنى المشهور إذ لو أريد هنا الكلية بمعناها المشهور لازم انقسام الشيء إلى نفسه وغيره (قوله معين) أى في الخارج كزيد كاتب أو في المذهب نحو أبوه زيد لعمره ثابتة فقوله بعد لتخصيص موضوعها أى خارجا أو ذهنا (قوله) كقولنا زيد كاتب وأنا قائم وهذا قاعد والزيدان قائمان والزيدون قاعدون وكذا الرجل قائم إذا كانت آل للعهد الخارجى بأن أريد شخص معين وكذا إذا كان الموضوع قضية معينة كقولنا زيد قائم حملية كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث يفيد أن العالم حادث كذا في الكبر (قوله لتخصص موضوعها) قال في الكبر يتنوع إطلاق الشخصية على نحو قولنا الله تعالى قادر لإيهامه الشخص أى الجسماني وإن أريد به أى الشخص معنى صحيح وهو كون المنسوب إليه معينا لبقا، الإيهام أى إيهام الشخص الجسماني (قوله إمامسور) قال في الكبر تسمى القضية مسورة لاشتراكها على السور (قوله نحو الإنسان حيوان) أى يجعل آل للحقيقة ضمن الأفراد لا بقيد كمالها ولا بقيد بعضها بل المحتملة لأن تكون الجميع أو البعض فلا يقال إنها إن جعلت استغرافية فالقضية كلية أو للعهد الخارجى فشخصية أو للعهد الذهني لجزئية أفاده الشارح أى أو للحقيقة من حيث هي قطعية واعتراض بأنهم لم يذكروا في أقسام آل ما ذكره أولا بل حصروها في المراد بها الحقيقة من حيث هي والمراد بها الاستغراق والمراد بها العهد الخارجى والمراد بها العهد الذهني . وأقول : ذكرها مفيد السعد في حواشيه على المطول وعلى المختصر حيث قال : قد يعتبر في العرف بلام الجنس وجود الحقيقة في ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية كافي للمهملية (قوله لاهال بيان كمية الأفراد فيها) يستفاد منه أن مهملية من باب الحذف والإيصال والأصل مهمل فيها (قوله وهو المال الخ) أى سواء كان لفظا نحو كل وبعض أولا ككون التكررة في سياق النفي على ما يأتي تحقيقه في نحو لا رجل في الدار وكلاضافة التي دلت قرينة على عمومها أو عدم عمومها (قوله كمية الأفراد) أى رتبها النسبية إلى الكة المنفصل وهو العدد والمراد بربطها الشمول وعدم الشمول (قوله وهذا) أى تعريف السور بما ذكر في الحلية لأن الكلام فيها وأما السور في الشرطية فسيأتى تعريفه (قوله تنبيهها له الخ) أى بجامع الإحاطة في كل فهو استعارة باعتبار اللغة وإن كان حقيقة باعتبار اصطلاح المناطقة (قوله كليا) وهو مادل على الإحاطة بجميع الأفراد (قوله وجزئيا) وهو مادل على الإحاطة ببعضها (قوله ويروى) أى يعلم (قوله وكل منهما الخ) أشار بذلك إلى أن في كلام المصنف حذف التقسيم إلى موجب

نحو زيد كاتب وزيد كاتب بالشيء المحمول على الآخر (و) القسم (الثاني) وهو الجملة قسمان الأول (كلية) أراد بها إيهام موضوعها كلى سواء كانت مسورة أو لا ليصح التقسيم الآتى والثانية (شخصية) وهي ما المحكوم عليه فيها معين كقولنا زيد كاتب مثبت بذلك الشخص موضوعها وتسمى مخصوصة لخصوص موضوعها (و) القسم (الأول) وهو الكلية أى ما موضوعها كلى (إما مسورة) نحو كل انسان حيوان (إما مهمل) من السور نحو آل الانسان حيوان ومثبت مهمل لاهال بيان كمية الأفراد فيها (والسور) هو الدال على كمية أفراد الموضوع كلها أو بعضها وهذا في الحلية لأن الكلام فيها وسعى سور تشبيها له بسور البلد المحيط بكلمة أو بعضه (كليا وجزئيا يرى) وكل منهما إما موجب أو نائب فصار الأقسام أربعة حواشيه أشار بقوله (وأربع) حذف الثاء من أربع وإن كان للسور مذكرا

التسوير (إما) أن وقع (بكل) ونحوه من الألفاظ الدالة على الإحاطة بجميع الأفراد في الإيجاب ككل وجميع وعامة نحو كل إنسان كاتب وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة وكلية (أو ببعض) ونحوه بما يدل على الإحاطة ببعض الأفراد في الإيجاب نحو بعض الإنسان كاتب وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة وجزئية (أو بلا شيء) ونحوه بما يدل على الإحاطة بجميع الأفراد في السلب كالأفراد في السلب كالأفراد ولا ديار نحو لا شيء من الإنسان يجرح وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة وكلية أيضا كامر (وليس بعض) ونحوه بما يدل على الإحاطة ببعض الأفراد في السلب نحو ليس بعض الحيوان بإنسان وليس كل حيوان بفرس وليس جميع الحيوان بناهي وبعض الحيوان ليس بناهي وتسمى القضية بهذا الاعتبار أيضا مسورة وجزئية كامر ولي بقية

وسالت للعلم به من كلامه (قوله حيث جرى) أي في أي مكان وقع (قوله لأن للتسوير إما أن يقع الخ) صنع ذلك ليبين أن متعلق الجار محذوف وهو وقع ويصح أن يكون التقدير لأن التسوير إما تسوير لكل الخ ويصح الاستثناء عن تقدير شيء إما يجعل الباء للابسة والتقدير لأن التسوير إما يجعل الباء ملابس لكل من ملاءمة للتعاقب بالسلب والتعاقب بالفتح ويصح إبدال التسوير بالتسوير على أن الباء للابسة من ملاءمة العام للخاص (قوله ككل وجميع وعامة) يتبين حذف كل وأن يقال كجميع وعامة إذ التمثيل لتحو كل فكيف يمثل بكل ومثل مجموع وعامة لام الاستفراق وطرا وقاطبة وكافة وأجمعين وتوابعة (قوله أو ببعض ونحوه بما يدل الخ) أي كواحدة واثنين واثنين في التنوين في التابيع كواحد من الصفات عرض واثنان من الإنسان قائمان كذا في الكبير. وأقول في النفس من كون التنوين في اثبات سوز التجزية شيء فتأمل (قوله أو بلا شيء) قال في الكبير يجر شيء كسبعية ويصح فيه الفتح على الحكاية للفظ لا شيء الذي كوز في نحو قولك لا شيء من الإنسان يجرح وكذا يصح رفع سابقه وما كل وبعض حكاية لكل وبعض الواقعيين مبتدأين في القضية وأما بعض في قوله الآتي وليس بعض فتعين فيه الحكاية لأن المعطوف هو مجموع بعض له. وأقول الفاعل أنه يصح في قوله أو بلا شيء الفتح على الحكاية لأن المعطوف هو مجموع لا شيء (قوله كلا واحد ولا ديار) أي وسائر التكررات في سياق النبي على ما أطلقه أهل هذا الفن قال في الكبير أهل هذا الفن أطلقوا كون التكررة في سياق النبي السلب الكلي مع أن عند غيرهم تفصيلا وهو أنه كان كذا متعمدة بالنحو نحو ما جاء في أحده أو كانت مع من ظاهرة نحو ما جاء في من وجب أو مقدره نحو لا رجل في الدار في نصب في العموم وإلا ففي مظاهره نحو لم يبق أهلها فقد غير للمناطقة ينبغي أن يقال في القسم الأخير تعيين الزاد بالقرائن فإذا لم يمكن توينه حمل على السلب الجزئي أخذا باليقين وأما بعض كذا فإني قلت قرينة على تعيينه فالتعينة محصورة وإن كان في سياق نقبحو ليس احتمل في الوحدة وفي الجنس وهو يظهر فلا يظهر كون ليس بعض سوزا للسلب الجزئي بل ينبغي أن ينظر إلى القرائن فإذا لم يوجد قرينة كائنها كانت كذا أظهر هذا ما تقتضيه قاعدة غير أهل المنطق أعني قاعدة المربية له. وأقول الأخذ باليقين في نحو لم يبق إنسان عنده عدم القرينة مع أن السلب الكلي فيها أظهر والأخذ بالأظهر في الأخذ باليقين بعض في سياق النبي عنده عدم القرينة مع أن السلب الجزئي متفرقة من غير فارق وهذا أخذ عند عدم القرينة باليقين في كل أو بالأظهر في كل تأمل (قوله وليس بعض) هل في الكبير الواو بمعنى أولت كذا ما قبله (قوله نحو ليس بعض الخ) اعلم أن الأسوار في السلب الجزئي ثلاثة ليس بعض وليس كل وبعض ليس والفرق بينها أن ليس كل يدل على رفع الإيجاب الكلي معطاة وعلى السلب الجزئي التزاما والباقيان بالعكس أما الأول فلا إذا قلنا كل حيوان فرس كان معناه ثبوت الفوسية لكل فرد من أفراد الحيوان وإذا قلنا ليس كل حيوان فرس فقد رفضنا ذلك الحكم أي ليست الفوسية ثابتة لكل فرد من أفراد الحيوان هذا ما دلوه المطابق وهو صادق بأن لا تكون الفوسية ثابتة لشيء من أفراد وهو السلب الكلي أو تكون ثابتة لبعض متشعبة عن البعض وأما ما كان يتحقق السلب الجزئي لأنه إذا أنسلب الحكم عن الجميع فقد أنسلب عن البعض وإذا أنسلب عن البعض ثبتت للبعض فقد أنسلب عن البعض أيضا فليس كل يستلزم السلب الجزئي ويحتمل معه السلب الكلي ولم يعتبر به بل اقتصروا على السلب الجزئي أخذا بالحق وتروكا للشكوك. وههنا نظر وهو أنه إذا كان ليس كل يحتمل الكلي والجزئي كانت مهذلة لعدم وضوح المراد عنها فلم يبق فرق بينها وبين المهذلة السالبة. لا يقال هدم يتحقق فيها الجزئي وهو المراد، لأننا نقول لك أيضا كذلك لو كانا في قوتها. وأجاب شيخنا العلامة اليوسى بأن تلك

احتمالها في الأصل متساويان دلالة لكن حملت على أحدهما احتياطاً لتحقيقه وهذه بخلافها لتكون أحدهما بقايا الآخر التزاماً به ولعل مراده أن ليس كل حيوان إنساناً مثلاً قبل دخول السلب مع وجود لفظ كل الكلية مدلولاً لمطابقي والجزئية لازمة لها وإن كانت مدلولاً تضمنياً بخلاف المهمة وإليه يشير قوله في الأجل وأما ليس ببعض وبعض ليس فلنسلط السلب فيها على البعض صريحاً بدلان على السلب الجزئي مطابقة وعلى رفع الإيجاب الكلي التزاماً لأن الحكم إذا اتفق عن بعض الأفراد صدق أنه لم يثبت لكل الأفراد فيكذب الإيجاب الكلي والفرق بين ليس ببعض وبعض ليس من وجهين أحدهما أن الأول قد يستعمل للسلب الكلي كما ذكرنا لأن بعضاً مذكوراً فإذا وقع بعد الثاني صح أن يتم بخلاف بعض ليس لتقدم بعض على أداة الثاني فلا يمكن تعميمه . الثاني أن بعض ليس قد يستعمل للإيجاب الجزئي لصحة تقدير الرابطة مقدمة على حرف السلب فإذا قلنا بعض الإنسان ليس بحيوان صح أن يكون قد سلبنا عن بعض الألمان الحيوان وأن يكون قد وصفناه بالحيوانية وهو لإيجاب بخلاف ليس بعض لتقدم السلب على الموضوع للتقدم على الرابطة فلا يكون إلا سلباً أبداً قاله الشارح في كبره ثم قال ويبقى النظر في القضية التي أريد بها السلك المجموعي وقد نصوا على أنها غير معتبرة في العلوم والقياسات فكانهم تركوا تعيين كونها من أي قسم من الأقسام المتقدمة لذلك وقال الشيخ يستلزم أن يقال هي جزئية اهـ . وأقول: نقل القنيمي عن حواشي السمرقندي على القطب ما نقله: إذا كان الحكم على المجموع من حيث هو مجموع تكون القضية شخصية لأن المجموع من حيث هو مجموع شيء واحد تتمتع الشركة فيه فيكون الحكم عليه حكماً على مشخص اهـ وهذا هو الذي يظهر. نعم تقدم أنه يراد بالسلك المجموعي بعض ما اشتمل عليه مجازاً فتكون القضية حينئذ جزئية فاحفظه ثم قال الشارح ويظهر فيها إذا أريد كل فرد بشرط الاجتماع أن تكون كلية واشتراط الاجتماع جاء من خارج كأنه إذا أريد في القضية أشخاص مخصوصة بشرط الاجتماع تكون شخصية واشتراط الاجتماع جاء من خارج وإن احتمل إرادة كل فرد بشرط الاجتماع أو بعضها بشرط الاجتماع كانت مهمة اهـ . أقول : قياس هذا أنه إذا احتمل إرادة كل فرد بشرط الاجتماع وإرادة المجموع من حيث هو مجموع كانت القضية مهمة وهو ظاهر ثم قال: ويظهر أن نحو عندي عشرون رجلاً جزئية لأنهم نصوا على أن نحو اثنين وثلاثة من أسوار الجزئية والموضوع هو رجل لأن المعنى عشرون من الرجال ولا نظر إلى كون التمييز فضلة لأن هذا اصطلاح للنحاة والمنطقة لا ينظرون إلى ذلك ألا ترى أنهم يجعلون الموضوع في كل رجل قائم هو رجل مع أنه فضلة عند النحاة (قوله) إذ تقدم التصريح بها أي بالأربعة وهو على حذف أي وتفسير الضمير بالقضايا المذكورة صحيح إذ تقدم الخ وإيمانه على تقدم التصريح بها للبعد بينه وبين الضمير وقوله في قوله كلية الخ أي مع * والسور كلها وجزئياً يرى * كما في الكبير (قوله موجبة) بفتح الجيم على الحذف والإيصال أي موجب فيها وبكسر هاء على الاسناد المجازي وهذا هو المناسب لتسمية مقابلها سالية (قوله الواو لتقسيم) وهي فيه أجود من أو كما صرح به غير واحد فلا حاجة إلى جيل الشارح في كبيره الواو بمعنى أو (قوله فالتقضايا الأربعة) أقول: لو قال الأربع بغير تاء لكان أولى إذ تقدم المعدود وحذفه مجوزان لا محسنان وقد وقع له فيما يأتي كثير من ذلك فليقبله له (قوله أربعة تضرب) الأولى حذف أربعة لأنها مكررة مع قوله قبل الأربعة (قوله إذا) أقول : هو إذا الشرطية حذفته لجملة التي تصاف هي إليها وعوض عنها التنوين على ما قبله الكافيجي والسبوطي وغيرهما من محقق المتأخرين ، لا الناصبة للضارع إذ لا مضارع هنا (قوله إلى الثمان) قال في الكبير بحذف الياء تخفيفاً والاعراب مقدر عليها أو ظاهر على النون كما في قوله :

الأسوار أشار بقوله
(أوشبه جلاً) أي أظهر
الاحاطة بجميع الأفراد
أو بعضها (وكأها) أي
كل تلك القضايا
الأربع وهي الشخصية
والسورة بقسمها
والمهمة إذ تقدم
التصريح بها في قوله
كلية شخصية والأول
بما مسور وإنما مهمل
(موجبة وسالية) الواو
للتقسيم فالتقضايا
الأربعة باعتبار قسمي
السور الكلي والجزئي
والشخصي والاهمال
أربعة تضرب في اثنين
للووجبة والسالية (فهى
إذا إلى الثمان آية)
أي راجعة وهي
الشخصية للوجبة نحو
ز يد حيوان والسالية
نحو زيد ليس بكاتب
والمهمة للوجبة نحو
الإنسان حيوان
والسالية نحو الحيوان
ليس بإنسان والكلية
للووجبة والسالية
والجزئية للوجبة
والسالية

لها ثانياً أربع حسان وأربع فتقرها ثمان

(قوله) وتقدم التمثيل لهذه الأربعة أى عند قول المصنف: إما بكل أو ببعض الخ (قوله) والمهمة في قوة الجزئية لأن الحكم فيها على بعض الأفراد محقق والزايد مشكوك فيه فطرح وجعلت القضية في قوة الجزئية وكون المحكوم به قد يتيقن تحققه لجميع الأفراد كفى الإنسان كاتب بالقوة لا يتقضى تيقن الحكم به من التسامك على الجميع فسقط ما قيل هنا (قوله) والشخصية في حكم السكينة لأن الحكم في كل منهما على مصادوق اللفظ من غير خروج شيء منه عن الحكم كفى الكبير ولما كان الشبه بين الشخصية والسكينة ضعيفا عن الشبه بين المهمة والجزئية لرجوع معنى المهمة إلى معنى الجزئية عبر بالحكم فيما بين الشخصية والسكينة دون القوة العبر بها فيما بين المهمة والجزئية كذا ظهر لى فاقبل إنه تفان قصور (قوله) نحو هذا زيد وزيد إنسان مثال لما في الشكل الأول ومثالها في الشكل الثاني لاشئ من الحجر بحويان وزيد حيوان ينتج لاشئ من الحجر زيد أى يسمى هذا الاسم (قوله) سماه الطبيعية لأن الحكم فيها إنما وقع على طبيعة السكى أى ماهيته لا على مصادق عليه من الأفراد كما في الإنسان نوع والحيوان جنس إذ لاشئ من أفراد الإنسان بنوع ولاشئ من أفراد الحيوان بجنس (قوله) ولا تصلح لأن تصدق الخ إذ لا يصدق قولنا كل إنسان نوع ولا بعض الإنسان نوع ولا كل حيوان جنس ولا بعض الحيوان جنس وخروج بهذا القيد المهمة فانها سالحة كذلك (قوله) والحق أنها داخلة في الشخصية هو أحد أقوال ثلاثة. ثانياً أنها داخلة في المهمة. ثالثاً أنها قسم مستقل لاشخصية ولا مهمة قال في الكبير وهو المشهور وقد رد في الكبير القول بأنها شخصية بما لا ينشئ فلهاذا اختار في الصغير أنها شخصية والأقوال الثلاثة على أنها معتبرة في العلوم وقيل غير معتبرة فيها وهو مردود بما هو مبسوط في الكبير (قوله) الأول في الرتبة الخ قال في الكبير والموضوع والمحمول متقدمان ذاتاً على الحكم ومتأخران عنه وصفاً لأنه إذا حل الحكم حصل للعرف المحكوم عليه صفة الموضوعية وللعرف المحكوم به صفة الموضوعية (قوله) لأن الأصل في المحكوم عليه التقدم أى لأن المحكوم به وصف له في المعنى والموصوف سابق على صفته في الخارج والاعتبار وهذا يجعل النحلة رتبة للبداية التقدم وأما جعلهم رتبة الفاعل المتأخر مع أنه موصوف الفعل في المعنى فلا مرمى لفظي وهو أن الفعل عامل فيه ورتبة العامل التقدم (قوله) لأنه وضع أى اعتبر ولو حظ وعبرة ابن يعقوب مسمى الأول موضوعاً في القضية الحلية لأنه يتخيل فيه أنه كشيء وضع أى نصب ليحمل عليه غيره ومسمى الثاني محمولاً لتخيل أنه حمل على الأول وسبب التخيل أن العروض وهو الأول أصله أن يكون ذاتاً والعارض أصله أن يكون وصفاً والذات أحق بأن يكون حاملاً فيكون الوصف أحق بأن يكون محمولاً (قوله) حال كونهما بالسوية أشار إلى أن قول المصنف بالسوية حال من الموضوع والمحمول على مذهب من يجيز إتيان الحال من الخبر أو من ضميرها بناء على أن المراد المسمى بالموضوع والمسمى بالمحمول كما أشار إليه الشارح (قوله) بل يذكران معا أى لفظاً أو نية كما في الكبير (قوله) والجزء الثالث للنسبة الخ اعلم أن القضية جزئية آخرين غير الموضوع والمحمول وهما النسبة التي هي تعلق أحد الطرفين بالآخر ثبوتاً أو انتفاء ووقوع تلك النسبة أو لا وقوعها والرابطة تدل على الوقوع واللا وقوع مطابقة وعلى النسبة للتقدم التزاماً لاستلزام وقوع النسبة أو لا وقوعها تلك النسبة دون العكس فالجزءان من القضية أدبا بعبارة واحدة طلباً للاختصار كذا في شرح التسمية. أقول: إذا علمت هذا علمت ما في جعل شيخنا الشارح في كبره وشيخنا العدوى في حاشيته الجزء الرابع الإيقاع والانزع أى إدراك الوقوع مصطفين في الذكر بمعنى أنه لا ينفرد أحدهما عن الآخر بل يذكران معا أو المراد أنهما مستويان في أن كلامنا وضع له اسم والجزء الثالث للنسبة الواقعة بينهما ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة

وعلم الوقوع إذ ليس ذلك من أجزاء القضية وبهذا نفسه اعترض ملا أحمد على القدرى في حمله ذلك من ثبوتها فاحفظه وأن الأولى حمل القضية في قول الشارح والجزء الثالث النفس على مايم
النسبة بمعنى تعلق أحد الطرفين بالآخر والنسبة بمعنى وقوع تلك النسبة أول وقوعها يجعل ال استمرارية
تتكون المحالة في قوله ويسمى اللفظ المحال عليها أعم من المطابقة والالتزامية فافهم (قوله لدلالته
على النسبة الزائفة) أي قسمية اللفظ المحال عليها رابطة من قسمية الدال باسم المدلول (قوله والرابطة
تارة تكون اسما الخ) في كلامه مخالفة لاصطلاح المناطقة لأنهم لا يعملون هو اسما بل في قلب الاسم
الراجع عند النحاة أن ضمير الفصل حرف لاسم ولا كان فلا بل في قالب الفعل وعبارته في الكبير
ثم اللفظ المحال على النسبة السمي بالرابطة قالوا هو أداة لثباته على معنى غير مستقل وهو النسبة لتوقفها
على الطرفين للتفصيل كقولنا شأن النسب ثم هو قد يكون في قالب الاسم كقولنا زيد هو قائم
ويسمى رابطة غير زمانية وقد يكون في قالب الكلمة أي الفعل كقولنا زيد كان قائما ويسمى
رابطة زمانية اه وكذا في الصلح والسد التفتتاني هنا أبحاث انظرها في الكبير حوسنه كقوله بعضها
(قوله كخلفه هو) استشكله السعديان لفظه هو في قولنا زيد هو عالم ضمير عائذ إلى زيد عبارة عنه
وهو عند أهل العربية مبتدأ ولا دلالة له على النسبة أصلا وإن أريد ما يعمونه ضمير الفصل والعماد
فهو لا يكون في مثل زيد عالم على تقدير أن يكون فهو إغاضيد الحصر والتأكيد وتحقق أن ما بعده
خبر لا نعت ولا دلالة له على النسبة أصلا والذى يفهم منه على بطريق لثة العرب هو الحركات الإعرابية بل
حركة الرفع تحقيا أو تقديرا لا غير لأننا قلنا زيد عالم على سبيل التعدد بلا حركة إعرابية لم يفهم منه
الربط والاسناد وإذا قلنا زيد عالم بالرفع فهم ذلك وقما كنت متأملا في حل هذا الاشكال ومتفحفا
على حقيقة الحال في هذا المثال حتى وجدت في [كتاب الألفاظ والحروف] لأبي نصر الفارابي ما يدل
على أن ليس مرادهم أن لفظ هو موضوع على لثة العرب للربط ولأنها مستعملة عندهم لذلك بل المراد
أنه الفلاسفة قالوا ذلك واختار بعضهم في الجواب أن المعنى بالرابطة هو ضمير الفعل قال ولا نسلم أنهم
للدلالة له على النسبة أصلا التصريح بأنه يحقق أن ما بعده خبر لا نعت وهذا يستلزم ربط ما بعده بالموضوع
ونثبت إليه إذ كل ما أفاد أن هذا الشيء خبر أفاد أنه مسند إلى موضوع وأما كونه لا يوجد في نحو زيد
عالم لأنه لا يدكر إلا بين جزئي ابتداء معرفتين أو نكرتين كالمعرفتين في امتناع خلق أو فيمكن التخلص
عنه بأن يقال لما كان المقصود الأهم به عند النحاة الفرق بين الخبر والتابع لم يذكروا لفظا إلا إذا
كان المحمول يتبع التابع للفرق بينهما والمناطقة مقصودهم به أزيد من ذلك وهو الربط أيضا فلم
يبدأن يكون لهم به مزيد اهتمام ويلزموه في كل موضع نية سواء ذكر أول يدكر معنى أن بعض
النحاة يجوز الفصل في النكرات مطلقا واستظهر البيهقي ما في كلام ذلك البعض قال ولو كان المقصود
ما يكون مبتدأ لاحتاج هو أيضا إلى رابطة أخرى لأنه مع ما بعده قضية محلية وتلك الرابطة إلى رابطة
أخرى وهكذا فيسلسل الهمم إلا أن يقال القضية التي موضوعها ضمير تستغنى عن الرابطة وما علم أنه
لا فرق في الضمير المجرول رابطة بين أن يكون للتكلم أو الخطاب أو النية وأن الجمل الفعلية مستغنية
عن الرابطة وكذا الاسمية التي خبرها فعل نحو زيد قائم لكن يجوز في هذه التصريح بالرابطة قيل
وكذا التي خبرها مشتق نحو زيد قائم لأن المشتق يدل على أن شيئا ما وجد له المشتق منه فهو لذلك مرتبط
بالموضوع أفاد كل هذا في الكبير قال وظن أني سمعت من تفر برشيخنا أن الضمير المستوفى قائم من
قولك زيد قائم يدل على النسبة إلى موضوع ما لفظ هو المتوسط يدل على النسبة إلى الموضوع المعين اه
اقول مراده بالجل الصلح ما جعلها تام بدليل ما في قريبا (قوله كان) من باب سائر الأفعال الناجية

لدلالته على النسبة
الرابطة والرابطة تارة
تكون اسما كخلفه
هو ويسمى رابطة غير
زمانية وتارة تكون
فلا ناسعا للابتداء
ككان ويسمى رابطة
زمانية وقد تحذف
الرابطة كثيرا

إلا ما يتقلب الكلام معها إنشاء كعسى وهذا التعميم يدخل فيه ليس على المشهور من أنها فصل وفي كونها رابطة نظر إذا لا تدل على شيء سوى نفي النسبة كأدوات النفي ولا فرق في الأفعال الناقصة بين أن تنقسم على الجزء من نحو كان زيد قائما أو تتوسط نحو زيد كان قائما أو تتأخر نحو زيد قائما كان وقد نظر في كون الأفعال الناقصة المذكورة رابطة أبو عبد الله الشريف من وجهين: أحدهما أنها قد تجتمع مع الضمير الرابط نحو - كنت أنت الرقيب - وهذا يمنع كونها رابطة. الثاني أنها وضعت لحق آخر غير رابط كالكلام على اقتران مضمون الجملة بالزمان للموافق لصفتها ودعوى أنها تفيد غير ذلك لا دليل عليه. وأجاب ابن مرزوق عن الأول بأنهم لم يقولوا إنها في كل مكان للرابط بل يصح الرابط بها كما أن الضمير كذلك وقوله تعالى - كنت أنت الرقيب عليهم - إن جعل أنت تاء كيدا لتاء الفاعل ترجح كون كان للرابط وإن جعل فضلا فهو الرابطة ولك أن تجعل كليهما للرابط كالثاء كيد اللفظي وكان أن كل واحد من الطرفين يجوز تأكيده كذلك ما يدل على النسبة، وعن الثاني بأن قوله أنها وضعت لحق آخر غير رابط لا ينافي كونها رابطة وأيضاً فالنقطة إنما صممت على الصحيح لأنها لا تنكتي بالموضوع بل هي طالبة للمحمول معه وكذا شأن النسبة تستلزم التثنية كذا في الكبير (قوله في لغة العرب) وأما غيرهم ففهمهم مختلفة قيل إن لغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها وأن لغة العرب لا تستعمل القضية خالية عنها إما بلفظ أو حركة من الكبير (قوله بالاعراب) أي لفظاً أو تقديرًا (قوله والرابط اللفظي) عطف لازم على مازوم ونسبة الاعراب إلى اللفظ لأنه من عوارض اللفظ (قوله حينئذ) أي حين إذا تحذف الرابطة (قوله فإن صرح بالجهة أيضا) كأن قلت كل إنسان حيوان بالضرورة إذا الجهة هي اللفظ الدال على كيفية النسبة في نفس الأمر التي هي الضرورة أو الدوام أو الامكان أو الإطلاق كما سيأتي (قوله لأن معنى السور) هو الاحاطة بجميع الأفراد أو بعضها (قوله إن جعلت أداة السلب الخ) استشكل جعل أدواته جزءاً من المحمول أو الموضوع بأن معناها يجب أن يكون مستقلاً ومعنى أداة السلب غير مستقل والركب من المستقل وغيره غير مستقل إلا أن يقال لو خط في المحمولية والموضوعية جهة الاستقلال وإن اشتملت على غيرها كذا في رس - أثول: إذا جعلت لا بمعنى غير كافى قوله تعالى - ولا الضالين - على ما في البخارى وغيره لم يشك جعلها جزءاً لأنها حينئذ اسم مستقل (قوله جزءاً من محمولها) أثول: مقتضى مقابلة هذا بقوله وقد تكون أداته جزءاً من الموضوع الخ أن يكون للمعنى جزءاً من محمولها فقط وحينئذ يشكل قوله وإلا سميت محصلة لصديق قوله والحينئذ بما إذا جعلت جزءاً من الطرفين مع أنها لا تسمى محصلة اتفاقاً إلا أن يقصر قوله والاعلى غير هذه الصورة بأن يكون المعنى والآلة جعل جزءاً من محمولها أصلاً بأن لم تجعل جزءاً من أحد الطرفين أو جعلت جزءاً من الموضوع فقط فتأمل (قوله معدولة) أي معدولة لأنها بالأداة عن أصل مدلولها كما سيذكره الشارح فهو من باب الحذف والإيصال (قوله وإلا سميت محصلة) من باب الحذف والإيصال أي محصلاً فيها لأنه جعل المحمول فيها أمراً محصلاً أي وجودياً لا عديماً ومنه يعلم وجه تسميتها وجودية والمراد بكون المحمول وجودياً أن حرف السلب لم يعتبر جزءاً منه لامتصاصه وجوده وبقونه عديماً أن حرف السلب اعتبر جزءاً منه فلماذا كان زيد أعجمي قضية محصلة لا معدولة (قوله ووجودية) أي ثبوتية وسيأتي أن الوجودية اسم أيضاً للوجودية اللدائمة التي هي إحدى المطلقات الثلاث التي هي قسم من الوجوهات (قوله فترجع القضايا الثمانية إلى ستة عشر) أعلم أن المعدولة إذا أطلقت لا تنصرف إلى المعدولة المحمول حيث أريد غيرها قيدت معدولة الموضوع معدولة الطرفين وكذلك المحصلة لا تنصرف إذا أطلقت إلا إلى محصلة المحمول فإن أريد غيرها قيدت هذا ما يقتضيه قول الشارح وإلا

في لغة العرب اكتشافها بالاعراب والرابط اللفظي وتسمى المحلقة حينئذ ثنائية وعند التصريح بالرابط ثلاثية فإن صرح بالجهة أيضاً فرباعية ولا تسمى عند التصريح بالسور خماسية لأن معنى السور ليس لازماً للقضية. واعلم أن كل واحدة من القضايا الثمانية المتقدمة إن جعلت أداة السلب جزءاً من محمولها سميت معدولة وإلا سميت محصلة ووجودية فترجع القضايا الثمانية إلى ستة عشر من ضرب اثنين في ثمانية وسميت الأولى معدولة لأن أداة السلب عطلت بها

عن أصل مدلولها وهو قطع النفسية وجعل جزءاً من المحمول فإذا قلت الإنسان هو ليس بكتاب فآداة السلب جزء من المحمول وبها صار المحمول معدولاً لتأخرها. (٩٦). عن الرابطة وقد تكون أذاته جزءاً من الموضوع نحو كل لحيوان جماد قسمي

تمت محصلة وجودية والذي في كلام غير واحد كشيخ الإسلام في شرح إيساغوجي أنها إذا أطلقت لا تنصرف إلا إلى محصلة الطرفين وهو مقتضى تعريف غير واحد كالقطب والخيصى المحصلة بما ليست أداة السلب جزءاً من أحد طرفيها وتسمى بسيطة لعدم تركب طرفيها من النافي والتثني وقد فهم بما ذكرنا أن الرجوع إلى ستة عشر فقط إنما هو باعتبار انقسام الثمانية المتقدمة إلى معدولة المحمول ومحصلته لا غير أما إذا اعتبرت أقسام المعدولة الثلاثة وأقسام المحصلة الثلاثة وضربت الثمانية في هذه الستة فيبلغ المجموع ثمانية وأربعين السكور منها ستة عشر لأن محصلة الموضوع فقط عين معدولة المحمول فقط ومحصلة المحمول فقط عين معدولة الموضوع فقط . وحاصل ضرب الاثنين في الثمانية ستة عشر (قوله عن أصل مدلولها) أي مدلولها الأصل أي التماس (قوله قطع النسبة) أي نفيها (قوله لتأخرها) علة لقوله جزءاً من المحمول وأشار بذلك إلى أن علامة كون أداة السلب جزءاً من المحمول تأخرها عن الرابطة وعلامة كونها ليست جزءاً منه تقدمها على الرابطة وهذا ظاهر إذا ذكرت الرابطة أما إذا لم تذكر فالمدار على النية والاعتبار فإن اعتبر تقدم الرابطة على أداة السلب فمعدولة وإلا فصلة (قوله نحو كل لحيوان) أي غير حيوان فلا معنى غير كامة والراد كل لحيوان من الحوادث فلا اعتراض (قوله هذا) أي التمثيل المذكور كله في الموجبة أي للمعدولة للوجه (قوله فآداة السلب الأولى) وهي ليس (قوله والتحقق الخ) هذا هو الذي ذكره العقابي والسعد والسوسى معترضين على القوم في إطلاقهم أن الموجبة تقتضي وجود الموضوع (قوله اقتضت وجود الموضوع) أي خارجاً حال وقوع الحكم واتصاف الموضوع به حالاً أو ماضياً أو مستقبلاً وهذا حال فعقل القضية وإطاق النسبة والوجود الأول هو الذي اختصت القضية باقتضائه إذا كان المحمول خارجياً دون الثاني فإنه مشترك بين الموجبة والسالبة بمعنى أنك لا تحكم على الشيء حكماً إيجابياً أو سلبياً إلا بعد أن تستحضره في ذهنك وتصوره فتقولهم السالبة لا تقتضي وجود الموضوع أي خارجاً كذا في البوسى . واعلم أن موضوع القضية الموجبة التي تقتضي وجوده قسماً موجود بالفعل في أحد الأزمنة الثلاثة كما في كل إنسان حيوان ونسعى القضية حينئذ خارجية وموجود تقدير أكا في كل عتقاء طائر ونسعى القضية حينئذ حقيقة ومعنى كل عتقاء طائر أن العتقاء لو وجدت كانت طائراً وأما موضوعها ليس موجوداً بالفعل ولا مقدر الوجود قسمي بالقضية الذهنية نحو شريك الباري معدوم وهذا التحقيق يعرف مافى كلام بعض هنا (قوله عن الموضوع ب) وعن المحمول ب) أقول: هذا حيث لم يحتاجوا إلى التمييز بين هذين الحرفين وإلا عبروا وبغيرها من الألف والدال والماء والواو والزاي والحاء والطاء وذلك عند إيراد الأمثلة الكثيرة طلباً للتمييز بينها (قوله ولدفع توهم انحصار الخ) مثلاً لو مثلاً لو مثلاً القضية للموجة الكلية بكل إنسان حيوان توهم انحصار جزئيات الموجبة الكلية في مادة الإنسان والحيوان (قوله من كيفية في نفس الأمر) كالضرورة واللا ضرورة والنوام واللا دوام (قوله وتسمى مادة) وتسمى أيضاً عنصر القضية وأصل القضية كما في النعيمى (قوله واللفظ الدال عليها جهة) هذا في القضية المنفوعة أما في المقولة فالجهة حكم العقل بتكليف النسبة بالكيفية كما في القطب ومعنى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة (قوله الضرورة) أي الوجوب العقلي كما في البوسى وغيره . واعلم أن الضرورة تستلزم النوام من غير عكس كما في الخيصى فهو أعم منها (قوله والاطلاق) أي العقل وهو أعم من الاثنين وأما الامكان فأعم من الجميع ولوسلك الشارح هذا الترتيب لكان أحسن (قوله إلى ثلاثة عشر) ثبت منها بسائط وهي مالم تشمل على الامكان الخاص أو على لادائماً أو بالضرورة

القضية معدولة الموضوع
أجزاء منها قسمي
معدولتهما نحو كل
لاحيوان هو لاإنسان
هذا في الموجبة ومثال
السالبة المعدولة المنحول
فقط زيد ليس هو لا عام
فأداة السلب الأولى
ليست جزءاً من المحمول
بل هي حلقه النفس
لتقدمها على الرابطة
والثانية جزء من
المحمول ومثال المعدولة
الموضوع فقط لا شيء
من غير الحيوان بأنفسه
ومعدولتهما نحو ليس
غير الحيوان بغير جماد
والتحقق أن الموجبة
ان كان محمولها موجوداً
في الخارج اقتضت
وجود الموضوع نحو
زيد قائم وإلا فلا نحو
زيد ممكن أو معلوم
أومذكور أو غير عالم
وقد جرت عادة القوم
أن يعبروا عن الموضوع
ب) وعن المحمول ب)
فيقولون كل ج ب دون
كل إنسان حيوان مثلاً
للاختصار ولدفع توهم
انحصار جزئيات
الأحكام في مادة
واعلم أنه لا بد لنسبة

القضية من كيفية في نفس الأمر وتسمى مادة واللفظ الدال عليها جهة فإن ذكر في القضية حيث موجبة وذلك الكيفية
في الضرورة والإمكان والنوام والاطلاق وهذا ما عرفت من اعتبارها إلى ثلاثة عشر ترجع إلى أربعة أقسام : الأولى

وسبغ مركبت وهي ما اشتملت على ذلك وزاد جماعة كالسعد على التهذيب على البسائط صوريتين من
الضروريات وهما الوقتية المطلقة والمنشرة المطلقة للاحتياج إلى معرفتهما في المركبة فصار المجموع خمس
عشرة (قوله الضروريات الخمس) قد علمت أن منهم من جعلها سبعا بزيادة الوقتية المطلقة والمنشرة
المطلقة ووجه الحصر في السبع أن علة الضرورة إما أن تكون ذات الموضوع أو وصفه أو وقته العين
أو غير العين وكل من الثلاثة الأخيرة إما مع لادائما أولا (قوله الضرورية المطلقة) هي التي حكم فيها
بضرورة ذات النسبة مادامت ذات الموضوع مثالها موجبة كل إنسان حيوان بالضرورة وسالبة لاشئ
من الإنسان بحجر بالضرورة فقد حكم في المثال الأول بضرورة ثبوت الحيوانية للإنسان في جميع أوقات
وجود ذاته وفي الثاني بضرورة سلب الحجرية عنه في جميعها وهي بسيطة وإنما سميت ضرورة لاشتغالها
على الضرورة ومطلقة لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف أو وقت (قوله والمشروطة العامة) هي التي حكم
فيها بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام
كاتباً وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة مادام كاتباً فقد حكم في الأول بضرورة
ثبوت تحريك الأصابع للموضوع مدة دوام وصفه وهو الكتابة إذ ذات الكاتب من غير اعتبار
وصفه ليس تحرك الأصابع ضروري الثبوت لها وفي الثاني بضرورة سلب سكون الأصابع عن
الموضوع مدة دوام وصفه كما علمت وهي بسيطة وسميت مشروطة لاشتغالها على شرط الوصف
وعامة لأنها أعم من المشروطة الخاصة لتقييد الخاصة بما ينفي احتمال دوام الوصف وهو اللادوام
(قوله والمشروطة الخاصة) هي المشروطة العامة مع زيادة قيد اللادوام بحسب المصنف. مثالها موجبة
كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادائما : أي لمدّة دوام ذات الموضوع وسالبة لاشئ
من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لادائما وهي ان كانت موجبة مركبة من مشروطة
عامة موجبة فطلقة عامة سالبة هي مفهوم اللادوام لأن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن دائماً
كان السلب متحققاً في الجملة وهو معنى المطلقة العامة السالبة كقولنا لاشئ من الكاتب بمتحرك
الأصابع بالاطلاق : أي الفعل وإن كانت سالبة من مشروطة عامة سالبة فوجبة مطلقة عامة
هي مفهوم اللادوام لأن سلب المحمول عن الموضوع إذا لم يكن دائماً كان الإيجاب متحققاً في
الجملة وهو معنى الموجبة المطلقة العامة كقولنا كل كاتب ساكن الأصابع بالفضل ، ومن هنا
تبين أن الاعتبار في إيجاب القضية المركبة وسلبها بإيجاب جزئها الأول وسلبها فإن كان موجبا كانت
القضية موجبة وإن كان سالبا كانت سالبة وأن الجزء الثاني مخالف للجزء الأول في السكف : أي
الإيجاب والسلب موافق في السكف : أي السكفية والجزئية وسميت مشروطة لمحرر وخاصة لأنها أخص
من المشروطة العامة (قوله والوقتية والمنشرة) يعني المركبتين لأن من يعدّ الجهات ثلاث عشرة
بعد الوقتية والمنشرة المركبتين ولا بعد الوقتية المطلقة والمنشرة المطلقة البسيطتين كما علمت سابقا وكما
في القطب . واعتراض على أهل هذه الطريقة في تركهم لهما بأنهما جزأ الوقتية والمنشرة المركبتين
فيحتاج إلى بيانهما أولا . ولنبين الأربعة فنقول الوقتية المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت
معين . مثالها موجبة بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة وسالبة بالضرورة لاشئ من
الكاتب بساكن الأصابع وقت الكتابة وسميت وقتية لتقييد ضرورة نسبتهما بالوقت ومطلقة لاطلاقهما عن
قيد اللادوام بحسب الذات الثاني احتمال دوام الوقت والوقتية الغير المطلقة هي الوقتية المطلقة مع زيادة قيد
اللا دوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح بما ذكرنا وتركها ان كانت موجبة من وقتية مطلقة
موجبة فسالبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام وإن كانت سالبة من وقتية مطلقة سالبة فطلقة عامة موجبة

الضروريات الخمس
الضرورية المطلقة
والمشروطة العامة
والمشروطة الخاصة
والوقتية والمنشرة .
الثاني الدوام الثلاث

هي مفهوم اللادوام المنتشرة المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين . مثالها
 موجبة بالضرورة : كل انسان متنفس وقتا ما وسالبة بالضرورة : لاشئ* من الانسان بمتنفس وقتا ما
 وسميت منتشرة لانتشار وقت الحكم . قلنا وعدم تعيينه ومطلقة لاطلاقها عن قيد اللادوام والمنتشرة
 الغير المطلقة هي المنتشرة المطلقة مع زيادة قيد اللادوام بحسب الذات . ومثالها موجبة وسالبة واضح
 مما ذكرنا وتركبها إن كانت موجبة من منتشرة مطلقة موجبة فمطلقة عامة سالبة هي مفهوم اللادوام
 وإن كانت سالبة من منتشرة مطلقة سالبة فمطلقة عامة موجبة هي مفهوم اللادوام (قوله الدائمة
 المطلقة) هي التي حكم فيها بدوام النسبة للوضع مادامت ذاته . مثالها موجبة . دائما : كل انسان حيوان
 فقد حكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية للانسان مادامت ذاته موجودة ، وسالبة . دائما : لاشئ* من الانسان
 بحجر فقد حكم فيها بدوام سلب الحجرية عن الانسان مادامت ذاته موجودة وهي بسيطة ووجه
 تسميتها دائما هو واضح ومطلقة لاطلاقها عن التقييد بوصف أو وقت (قوله والعرفية العامة) هي التي حكم
 فيها بدوام النسبة لمادام وصف الموضوع . مثالها موجبة : كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً وسالبة
 لاشئ* من الكاتب ساكن الأصابع مادام كاتباً وهي بسيطة وسميت عرفية لانفهام التقييد بدوام
 الوصف عرفيا ولولم يصرح به ألا ترى أنه يفهم عرفا من قول القائل كل كاتب متحرك الأصابع أن
 المراد مادام كاتباً وعامة لأنها أعم من العرفية الخاصة لتقييد الخاصة بما ينفي احتمال دوام الوصف
 (قوله والعرفية الخاصة) هي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة
 واضح مما ذكرنا وكذا وجه تسميتها عرفية خاصة وهي إن كانت موجبة مركبة من عرفية عامة
 موجبة فمطلقة عامة سالبة هي مفهوم اللادوام وإن كانت سالبة من عرفية عامة سالبة فمطلقة عامة
 موجبة هي مفهوم اللادوام (قوله الممكنة العامة) هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب الخالف
 للحكم فإن كان الحكم في القضية إيجابيا أفهم الامكان سلب ضرورة سلب ذلك الحكم وإن كان
 سلبيا أفهم سلب ضرورة إيجابيه وإن شئت قلت هي التي نسبتها غير مستحيله مثالها موجبة : كل نار
 محرقة بالامكان العام فقد حكم فيها بسلب الضرورة عن عدم إحراق النار وسالبة لاشئ* من النار
 ببارد بالامكان العام فقد حكم فيها بسلب الضرورة عن برودة النار وهي بسيطة وسميت ممكنة لما هو
 واضح وعامة لأنها أعم من الممكنة الخاصة لصدقها بها وبالضرورة (قوله والممكنة الخاصة) هي التي
 حكم فيها بسلب الضرورة عن جاني الحكم ثبوته وانتفائه . مثالها موجبة : كل انسان كاتب بالامكان
 الخاص وسالبة لاشئ* من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ومعناها أن ثبوت الكتابة للانسان
 وانتفائها عنه ليسا بضروريين وتركبها موجبة أو سالبة من ممتكنتين عامتين إحداهما موجبة والأخرى
 سالبة ولا فرق في المعنى بين الموجبة والسالبة بل في اللفظ لأنه إن عبر بعبارة إيجابية كانت موجبة
 أو سلبية كانت سالبة ووجه تسميتها ممكنة خاصة واضح مما قدمنا (قوله المطلقة العامة) هي التي حكم
 فيها بفعلية النسبة أي كونها بالفعل . مثالها موجبة : كل انسان متنفس بالاطلاق العام وسالبة لاشئ* من
 الانسان بمتنفس بالاطلاق العام وهي بسيطة وسميت مطلقة لأن القضية إذا أطلقت ولم تقيد بضرورة
 أودوام أو لاضرورة أولادوام يفهم منها فعلية النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوم القضية سميت مطلقة
 وعامة لأنها أعم من الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية (قوله والوجودية اللادائمة) هي
 المطلقة العامة مع زيادة قيد اللادوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح مما مر وهي سواء
 كانت موجبة أو سالبة مركبة من مطلقتين عامتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة لأن الجزء الأول
 مطلقة عامة والثاني هو اللادوام ومفهومه مطلقة عامة وسميت بالوجودية لوجود نسبتها أو سلبها بالفعل

الدائمة المطلقة والعرفية
 العامة والعرفية الخاصة .
 الثالث الممكنتان
 الممكنة العامة والممكنة
 الخاصة . الرابع
 المطلقات الثلاث
 المطلقة العامة
 والوجودية اللادائمة

كما في اليوسى واللدائمة لتقيدها بلا دائما (قوله) والوجودية للاضروية) هي المطلقة العامة مع
 زيادة قيد الاضروية بحسب الدلائل. ومثلها موجبة وسالبة واضحة بما مر، وهي إن كانت موجبة
 مركبة من مطلقة عامة موجبة فممكنة عامة هي مفهوم الاضروية وإن كانت سالبة من مطلقة
 عامة سالبة فممكنة عامة هي مفهوم الاضروية ووجه تسميتها بالوجودية للاضروية واضح بملمس.
 فائدتان: الأولى زاد السنوسى في شرح مختصره أربع موجبات للممكنة الدائمة وهي ما قيد
 إمكانها بالموافق نحو كل آكل فهو جائع بالامكان دائما والحينية المطلقة وهي ما قيد إمكانها بالحين نحو
 الكاتب متحرك بالاطلاق حين الكتابة والحينية الممكنة وهي ما قيد إمكانها بالوقت نحو الآكل متحرك الفم
 بالامكان وقت الأكل. قيل الفرق بين الحين والوقت في هذا المقام أننا إذا قلنا وقت الكتابة مثلا
 المراد جميع أوقاتها وإذا قلنا حين الكتابة فالمراد وقت من أوقاتها قال شيخنا الشارح في موجباته
 ما ملخصه ليس حصر الموجبات في عدد عقليا بل هو جلي فيمكن استخراج موجبات أخرى كالمطلقة
 الوقتية وهي ما حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين والمطلقة للنشئة وهي ما حكم فيها بذلك في وقت
 غير معين وكما إذا قلنا دائما بالضرورة أو بالامكان العام ضرورة له مع زيادة من القطب وقال
 القطب: للوجهات غير محصورة في عدد إلا أن التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها كالتناقض
 والعكس ثلاثة عشر. الثانية ما ذكر في الحليات وأما الشرطيات فتكون أيضا موجبة أما التصلة
 لجهتها اللفظ الدال على كيفية تعلق تأليا بمقدمها من الزوم أو الاتفاق كما إذا قيل كلما كان الشيء
 إنسانا كان حيوانا لزوما أو كلما كان الإنسان ناطقا فالنطق اتفاقا. وأما التصلة لجهتها اللفظ
 الدال على كيفية عنادها من كونه عقليا أو اتفاقيا كما إذا قيل العدد إما زوج وإما فرد عقلا لوجهاتها
 حقيقيا وكقولنا في الاتفاقية الأسود اللاكاتب إما أن يكون أسود وإما أن يكون لائبا اتفاقا. وأما
 دائما المذكور في التصللات كقولنا دائما إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون فردا فليس بجهة
 كما توهم بل هو سور يدل على تعميم الأزمنة في الشرطية بمنزلة أفراد الموضوع في الحلية ولا يكون
 اللفظ الواحد سورا وجهه كذا في موجبات شيخنا الشارح ومنها ومن مثل القطب على التسمية بطلب
 بيان النسبة بين الوجهات وبين تقاضها وعكسها (قوله) لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الجهة
 أقول فيه أمران: الأول أن السور أيضا غير لازم الذكر وقد قسم الصنف القضية باعتبارها كما سبق.
 الثاني أن الجهة كما قدمه هي نفس اللفظ فكان ينبغي أن يقول لعدم لزوم ذكر الجهة أو لعدم لزوم
 ذكر اللفظ الدال على الكيفية وغاية ما يمكن في تصحيح عبارته أن يقدر مضاف أى الدال على مدلول
 الجهة (قوله) وترك تفسير الرابطة) أقول: عبارته توهم أنه ذكر الرابطة ولم يفسرها مع أنه لم يذكرها
 من أصلها (قوله) مع أن لغة العرب في معنى التعليل لعدم لزوم ذكر الرابطة (قوله) وترك المنحرفات
 اعلم أن حق السور أن يقرن بالموضوع السكلي واقتترانه بالموضوع الجزئي أو المحمول مطلقا هو الانحراف
 وتكذيب المنحرفة مهما أثبت للجزئي أفرادا أو حكمت باجتماع أفراد في فرد نحو كل زيد إنسان وعمره
 كل إنسان وإلا فكيفها فتصدق عند عدم امتناع المادة نحو زيد بعض الإنسان وتكذب عند
 امتناعها نحو زيد بعض الحمار وقد أوصلها السنوسى في شرح مختصره إلى مائة واثنى عشرة صورة
 (قوله) تدريرا للطلبية) أى تعويدها على ممارسة الخفيات (قوله) وإن على التعليق) أى التعليق
 فتوله أى ربط بمعنى ارتباط لأنه المحكوم به وأما التعليق فهو الحكم بالتعلق والارتباط فتأمل
 (قوله) أى ربط إحدى الخ) أى وليس المراد بالتعليق توقيف شيء على شيء لعدم ثموله المنفصلة

والوجودية للاضروية
 وبيان هذه القضايا
 وتميز بسيطها من
 مركبها مذكور في
 المطولات وقد أفردنا
 ذلك وما يتعلق به
 بمنظومة وشرحها
 فليرجع إليهما ولعل
 المصنف تركها لعدم
 لزوم ذكر اللفظ الدال
 على الجهة وترك تفسير
 الرابطة لعدم لزوم
 ذكرها في جميع الحالات
 وإنما يلزم ذكرها
 الفرس مع أن لغة العرب
 تستغنى عنها كما ذكره
 الامام السنوسى
 بالأعراب وترك
 المنحرفات لعدم كثرة
 نفعها وإنما تذكر
 تدريرا للطلبية وامتناعا
 للأفكار. ولما فرغ
 من تقسيم الحلية أخذ
 في بيان الشرطية
 وأقسامها فقال (وإن
 على التعليق) أى ربط
 إحدى القضيتين
 بالأخرى وعلى معنى
 الباء (فيها) أى القضية
 (قد حكم)

كما سيأتى (قوله أى إن حكم فيها الخ) بيان لما هو أصل التعبير وإشارة إلى أن إن داخله على فعل مقدر يفسره المذكور لأن أدوات الشرط لا تدخل إلا على الفعل (قوله شرطية) سميت شرطية لوجود حرف الشرط فيها لفظاً أو تقديرًا فدخلت المنفصلة لأن قولنا العدد إمام زوج وإما فرد في قوة قولنا إن كان العدد زوجاً فلا يكون فرداً وإن كان فرداً فلا يكون زوجاً . وإعلم أن الجملة كانتكون صادقة وكاذبة تكون الشرطية كذلك وصدقها بمطابقة الحكم فيها بالاتصال والانفصال لنفس الأمر وكذبها بعدم هذه المطابقة هذا إن كانت موجبة فإن كانت سالبة فصدقها بمطابقة سلب الحكم المذكور وكذبها بعدم هذه المطابقة أعم من أن يكون طرفا الشرطية صادقين نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو كاذبين نحو كلما كان الإنسان حمرا فهو ناهق (قوله بمعنى الربط المذكور) أى ولم يحمله على ظاهره من توقيف شئ على شئ لأنه الخ أى وإذا حملناه على ظاهره لم يكن كلامه شاملا للمنفصلة مع أنه سيقسم الشرطية إلى المنفصلة والمنفصلة فيكون في كلامه تقسيم الشئ إلى نفسه وغيره (قوله قد وقع الربط) من إقامة الظاهر مقام الضمر لطول الفصل ولتلازم عمل ضمير المصدر في قوله بالعناد (قوله وأنه لا يصح الخ) عطف على العناد (قوله أى كل منهما الخ) بيان لوقوع الربط بين جزئيهما بالعناد (قوله صريحا) كافي للتصلا أو استلزاما كما في المنفصلة لأنها تدل على العناد بين طرفيهما وهذا يستلزم توقف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر في مانعة الجمع وتوقف انتفاء أحدهما على ثبوت الآخر في مانعة الخلو وتوقف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر وتوقف انتفائه على ثبوت الآخر في مانعتهما وبهذا التقرير يعلم أن الشئ الذى قبل أو في تعليل الشارح بالنظر لمانعة الجمع والشئ الذى بعد أو بالنظر لمانعة الخلو وأن أو مانعة خلو تجوز الجمع ويكون اجتماع الشقين تعليلًا لمانعتهما (قوله لاتصال طرفيهما) أى اقترانهما صدقا ومعية أى من جهة التحقق والمصاحبة ومعنى الاتصال من جهة الصدق أنه كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر ومعنى الاتصال من جهة المعية اجتماعهما وتصاحبهما وعدم التنافي بينهما وذكر الاتصال معية بعد ذكر الاتصال صدقا من ذكر اللازم بعد اللزوم وإنما فسرنا الصدق بالتحقق لأن الصدق في القضايا بمعنى التحقق كما أنه في المفردات بمعنى الحمل (قوله ومثلها) بالجر عطفًا على شرطية . وأنتخير بأنه لا ضرورة لزيادة مثلها من حيث المعنى لأن المأثلة في الربط المذكور متحققة من جعل المنفصلة قسما من الشرطية كذا في حاشية شيخنا العدوى (قوله وفي قولنا) الضمير له وللصنف لأن بعض المقول مقوله وبعضه مقول المصنف أول الشارح فقط باعتبار أنه أقر ما للمصنف فاندفع ما قيل هنا (قوله إلى أن تسميتها شرطية تجوز) أى في الاصطلاح وهذا لا يناسب ما قدمه من تعريف الشرطية بما يعم التصلة والمنفصلة وحمل التعليق فيه على ما يصلح لها لأن تعريف الشئ إنما يكون بما يدخل أفراد الحقيقة فقط ولهذا قال في الشرح الكبير لكن على هذا لا يصح إدخالها في تعريف الشرطية لأن تعريف الشئ لا يكون شاملا لأفراده المجازية (قوله باعتبار الربط) أى بسبب اعتبار الربط يعنى أن علاقة التجوز المشابهة في الربط كما صرح به في الكبير (قوله أو هي حقيقة اصطلاحية) هذا هو المناسب لما مر من إدخالها في التعريف ولم تكن لغوية لأن الظاهر أن الشرط عند اللغويين توقيف شئ على شئ صراحة (قوله لوجود حرف الانفصال فيها) قال السعد في شرح الشمسية : اعلم أنه ليس كل ما استعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون أحد المنفصلات الثلاث فقد قال في الاشارات وقد يكون لغير الحقيقي أصناف أخر غير مانعة الجمع ومانعة الخلو نحو رأيت إماما زيدا وإماما عمرا والعالم إما أن يعبد الله وإما أن ينفع الناس اه ذكره الغنيمي والشارح في كبيره فيما أتى

حصل كلامه شاملا للمنفصلة والمتصلة لأنه سيقسم الشرطية إليهما والربط المذكور في المتصلة ظاهره وفي المنفصلة باعتبار أنه قد وقع الربط بين جزئيهما بالعناد أى كل منهما لا ينفك عن معاندة الآخر وأنه لا يصح الاقتصار على أحدهما فلا تقول العدد إمام زوج وتسكت ويصح كون التعليق باقيا على معناه ويراد أن الشرطية ما حكم فيها بالتعليق صريحا أو استلزاما فتدخل المنفصلة لأن ثبوت أحد طرفيهما متوقف على انتفاء الآخر أو انتفاء أحدهما متوقف على ثبوت الآخر (وتنقسم أيضا) كما انقسمت الجملية إلى مامر (إلى شرطية متصلة) نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسميت شرطية لوجود أداة الشرط فيها ومتصلة لاتصال طرفيهما صدقا ومعية (ومثلها) في الربط المتقدم (شرطية منفصلة) نحو إما أن يكون العدد

زوجا أو فردا وفي قولنا ومثلها في الربط إشارة إلى أن تسميتها شرطية تجوز باعتبار الربط الواقع بين طرفيهما بالعناد أو هي حقيقة اصطلاحية وتسميتها منفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو إما مع

مع مناقشة اليوسى في المثال الأول فانظره **(قوله مثلا)** أشار إلى أن أداة الانفصال لا تنحصر في بل مثلها تارة أو ونحوها **(قوله عدم الاجتماع في الصدق)** هذا في المنفصلة مانعة الجمع وقوله أو في الكذب في مانعة الحلا وقوله أو فيهما معا في مانعتهما **(قوله من المتصلة والمنفصلة)** قال ابن يعقوب : المشهور في الاصطلاح أن المقدم هو مدخول أداة الشرط في المتصلة والثاني معلق على مدخولها وأما المنفصلة فلا مقدم لها ولا تالي لأن المعنى لا يختلف فيها بالتقديم والتأخير وقال في الكبير ماملخصه ما اقتضاه كلام الصنف من تسمية جزأى المنفصلة مقما وتاليا هو ما صرح به بعض شراح إيساغوجي والسيد الشريف في شرح الحونجي والقطب بل اعترف هو بترتيبها الذي كرى وجعلها تنعكس قال لأنهم لم يعتبروه لعدم فائدته وظاهر كلام السنوسي في المختصر وشرحه أن جزأها لا يسميان مقما وتاليا بل صرح بذلك في شرحه على إيساغوجي وعليه فلا تنعكس أصلا اه **(قوله وفي الرتبة في المتصلة)** لأنه للزوم والمعلق عليه ورتبة للزوم والمعلق عليه التقدم على اللازم والمعلق وإن أخر في الذكر **(قوله وإن ذكر آخر في المتصلة)** لم يقل فيها للايضاح **(قوله نحو النهار موجود إن كانت الشمس طالعة)** قال السعد : والقول يحذف الجزء في مثل هذا إنما هو باعتبار النحاة اه وكأنه نكت على القطب حيث اقتضى كلامه أن المقدم لا يزال مقما في اللفظ فانه قال والقضية الأولى من الشرطية سواء كانت متصلة أو منفصلة تسمى مقدما لتقدمها في الذكر وعلى ما اقتضاه كلام القطب درج ابن مزروق في شرح الجمل حيث قال التحقيق أنه أى المقدم لا يزال مقما في اللفظ إذ جواب الشرط أبدا متأخر والمذكور أولا دليله هذا هو مذهب أهل التحقيق في اللغة العربية اه وما ذكره السعد يجب المصير إليه إن كان قد علمه من اصطلاح المناطقة ولا يعترض بمذهب النحاة لأن مقصود المناطقة المعاني فلا حاجة إلى تقدير شئ يتم المعنى بدونه ولا سيما وهو قول الكوفيين والمبرد وأبي زيد من النحويين قاله في الكبير **(قوله فلا ترتيب بين جزأها إلا في الذكر)** أقول : قد يكون بينهما ترتيب معنوي كما إذا كان الحكم في أحدهما اثباتا لشيء وفي الآخر نفيًا له فإن رتبة إثباته مقدمة على رتبة نفيه إذ لا يعقل سلب شئ إلا بعد تعقله كالتقدم مرارا نحو هذا الشبح إيمان يكون إنسانا وإمان يكون غير إنسان ويمكن أن يجاب بأن المحصر إضافي بالنسبة إلى العناد وكأنه قال إلا في الذكر لافي العناد أو المني الترتيب المعنوي اللازم في كل منفصلة فافهم **(قوله تلازم)** أى تصاحب فهو من اطلاق الخاص وإرادة العام بقرينة الاطلاق الشامل للزومية والاتفاقية في قوله * أما بيان ذات الاتصال * ويحتمل أنه نزل الاتفاقية منزلة عدم لأنها لا تنتج في القياسات فيكون التلازم على حقيقته أى عدم صحة الانفكاك عقلا ثم التلازم هنا ليس من الجانبين دائما لأن نحو كلما كان الشئ * إنسانا كان حيوانا مضمون التالى فيه وهو كون الشئ * حيوانا لازم لمضمون المقدم وهو كون الشئ * إنسانا وليس كون الشئ * إنسانا لازما لكونه حيوانا فاللتفاعل هنا على غير بابه بل بمعنى اللزوم وإضافته إلى الجزأين لملا بيته لها لكونه نسبة بينهما فتكون الإضافة بمعنى اللام أو يجعل الجزآن كالطرف للزوم فتكون بمعنى في . والحاصل أن المتصلة ما حكم فيها بصحة التالى للأول كذا في الكبير **(قوله بصدق قضية)** أى تحققها **(قوله لعلاقة)** أى ملاحظة علاقة لما ستعرفه **(قوله توجب ذلك)** أى توجب صدق قضية على تقدير صدق أخرى **(قوله يستلزم المقدم التالى)** أى يستلزم تحقق المقدم في نفس الأمر تحقق التالى فيه وليس المراد الاستلزام في الثقل كما لا يخفى حتى يرد أن كثيرا من الأمثلة لا يلزم من تصور أحد الطرفين فيه تصور الآخر . واعترض كلامه بأن هذا لا يظهر فيما إذا كان المقدم مسببا عن التالى أو كلاهما مسببين عن آخر لأن السبب لا يستلزم سببا بعينه ولا مسببا آخر . وأقول : يجاب بأن في كلام الشارح اكتفاء أى أو يستلزم التالى المقدم أو شئ آخر إياها بقرينة بقية كلامه

مع مناقشة اليوسى في المثال الأول فانظره **(قوله مثلا)** أشار إلى أن أداة الانفصال لا تنحصر في بل مثلها تارة أو ونحوها **(قوله عدم الاجتماع في الصدق)** هذا في المنفصلة مانعة الجمع وقوله أو في الكذب في مانعة الحلا وقوله أو فيهما معا في مانعتهما **(قوله من المتصلة والمنفصلة)** قال ابن يعقوب : المشهور في الاصطلاح أن المقدم هو مدخول أداة الشرط في المتصلة والثاني معلق على مدخولها وأما المنفصلة فلا مقدم لها ولا تالي لأن المعنى لا يختلف فيها بالتقديم والتأخير وقال في الكبير ماملخصه ما اقتضاه كلام الصنف من تسمية جزأى المنفصلة مقما وتاليا هو ما صرح به بعض شراح إيساغوجي والسيد الشريف في شرح الحونجي والقطب بل اعترف هو بترتيبها الذي كرى وجعلها تنعكس قال لأنهم لم يعتبروه لعدم فائدته وظاهر كلام السنوسي في المختصر وشرحه أن جزأها لا يسميان مقما وتاليا بل صرح بذلك في شرحه على إيساغوجي وعليه فلا تنعكس أصلا اه **(قوله وفي الرتبة في المتصلة)** لأنه للزوم والمعلق عليه ورتبة للزوم والمعلق عليه التقدم على اللازم والمعلق وإن أخر في الذكر **(قوله وإن ذكر آخر في المتصلة)** لم يقل فيها للايضاح **(قوله نحو النهار موجود إن كانت الشمس طالعة)** قال السعد : والقول يحذف الجزء في مثل هذا إنما هو باعتبار النحاة اه وكأنه نكت على القطب حيث اقتضى كلامه أن المقدم لا يزال مقما في اللفظ فانه قال والقضية الأولى من الشرطية سواء كانت متصلة أو منفصلة تسمى مقدما لتقدمها في الذكر وعلى ما اقتضاه كلام القطب درج ابن مزروق في شرح الجمل حيث قال التحقيق أنه أى المقدم لا يزال مقما في اللفظ إذ جواب الشرط أبدا متأخر والمذكور أولا دليله هذا هو مذهب أهل التحقيق في اللغة العربية اه وما ذكره السعد يجب المصير إليه إن كان قد علمه من اصطلاح المناطقة ولا يعترض بمذهب النحاة لأن مقصود المناطقة المعاني فلا حاجة إلى تقدير شئ يتم المعنى بدونه ولا سيما وهو قول الكوفيين والمبرد وأبي زيد من النحويين قاله في الكبير **(قوله فلا ترتيب بين جزأها إلا في الذكر)** أقول : قد يكون بينهما ترتيب معنوي كما إذا كان الحكم في أحدهما اثباتا لشيء وفي الآخر نفيًا له فإن رتبة إثباته مقدمة على رتبة نفيه إذ لا يعقل سلب شئ إلا بعد تعقله كالتقدم مرارا نحو هذا الشبح إيمان يكون إنسانا وإمان يكون غير إنسان ويمكن أن يجاب بأن المحصر إضافي بالنسبة إلى العناد وكأنه قال إلا في الذكر لافي العناد أو المني الترتيب المعنوي اللازم في كل منفصلة فافهم **(قوله تلازم)** أى تصاحب فهو من اطلاق الخاص وإرادة العام بقرينة الاطلاق الشامل للزومية والاتفاقية في قوله * أما بيان ذات الاتصال * ويحتمل أنه نزل الاتفاقية منزلة عدم لأنها لا تنتج في القياسات فيكون التلازم على حقيقته أى عدم صحة الانفكاك عقلا ثم التلازم هنا ليس من الجانبين دائما لأن نحو كلما كان الشئ * إنسانا كان حيوانا مضمون التالى فيه وهو كون الشئ * حيوانا لازم لمضمون المقدم وهو كون الشئ * إنسانا وليس كون الشئ * إنسانا لازما لكونه حيوانا فاللتفاعل هنا على غير بابه بل بمعنى اللزوم وإضافته إلى الجزأين لملا بيته لها لكونه نسبة بينهما فتكون الإضافة بمعنى اللام أو يجعل الجزآن كالطرف للزوم فتكون بمعنى في . والحاصل أن المتصلة ما حكم فيها بصحة التالى للأول كذا في الكبير **(قوله بصدق قضية)** أى تحققها **(قوله لعلاقة)** أى ملاحظة علاقة لما ستعرفه **(قوله توجب ذلك)** أى توجب صدق قضية على تقدير صدق أخرى **(قوله يستلزم المقدم التالى)** أى يستلزم تحقق المقدم في نفس الأمر تحقق التالى فيه وليس المراد الاستلزام في الثقل كما لا يخفى حتى يرد أن كثيرا من الأمثلة لا يلزم من تصور أحد الطرفين فيه تصور الآخر . واعترض كلامه بأن هذا لا يظهر فيما إذا كان المقدم مسببا عن التالى أو كلاهما مسببين عن آخر لأن السبب لا يستلزم سببا بعينه ولا مسببا آخر . وأقول : يجاب بأن في كلام الشارح اكتفاء أى أو يستلزم التالى المقدم أو شئ آخر إياها بقرينة بقية كلامه

الكسبية بأن يكون المقدم سببا في التالي نحو كما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو مسببا عنه كالأو عكست هذا المثال لو يكونا مسببين عن سبب (١٠٢) آخر نحو إن كان النهار موجودا فالعالم مضى إذ وجود النهار وإضاءة العالم

مسببان عن طلوع الشمس وبالتضاد فهو إن كان زيد أبا بكر فبكر ابنه أو كان لأعلى وجه اللزوم وتسمى القضية حينئذ اتفاقية وهي التي يحكم فيها بما مر للعلاقة توجب بل اتفق أنهما وجد معا نحو إن كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق إذ لعلاقة بين ناطقة الانسان وناهية الخمار حتى يستلزم أحدهما الآخر بل اتفق أنهما وجد معا وإنما فسرنا التلازم في كلام المصنف بالتصاحب ليشمل كلامه الاتفاقية فانها متصلة ولا تلازم بين جزأها . واعلم أن ما ذكره المصنف هو في الموجبة لأنها التي يحكم فيها بالصحة وأما السالبة نحو ليس ان كل هذا إنسانا كان حبرا فقسمتها متصلة أو لزومية لمشابهتها للوجبة وإلا فهي ليس فيها اتصال ولا لزوم (وذا ذات الانفصال) أي المنفصلة (دون مين)

(قوله كالسبية) أي سبية المقدم للتالي أي كونه سببا له كافي للمثال الأول أوسببية التالي للمقدم كافي للمثال الثاني أوسببية شيء آخر لهذا كافي للمثال الثالث (قوله وبالتضاد) عطف على كاسببية والتضاد كون الشئين بحيث لا يعقل أحدهما بدون تعقل الآخر ولا يتحقق أحدهما بدون تحقق الآخر كالأبوة والبنوة وإن تقدمت ذات الأب على ذات الابن إذ تقدم الذات لا يستلزم تقدم الصفة (قوله أو كان لأعلى وجه اللزوم) عطف على كان في قوله سابقا سواء كان على وجه اللزوم (قوله بما مر) أي يصدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله للعلاقة) أي للملاحظة علاقة فلا يرد أن من أنواع العلاقة أن يكون المقدم والتالي مسببين عن سبب واحد ولا شك أن ناطقة الانسان وناهية الخمار مسببان عن سبب واحد وهو تعقل القدرة والارادة عندنا فيكون قولنا إن كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق لزومية مثل إن كان النهار موجودا فالعالم مضى . أفاده الغنيمي . واعلم أن الاتفاقية قسبان خاصة وهي ما حكم فيها بصحة التالي للمقدم في الوجود للعلاقة نحو إن كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق وعامة وهي ما حكم فيها بتحقيق التالي على تقدير تحقق المقدم سواء تحقق المقدم بالفعل أو لم يكن متحققا وكان بحيث لا ينافي تحققه تحقق التالي وكانت هذه أهم لأنهما يجتمعان في المثال للتقدم ونحوه مما تحقق مقدمه بالفعل وتنفرد العامة فيها لم يتحقق مقدمه بالفعل كقوله تعالى - ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله - فقدمها يمكن الوقوع لكنه لم يقع وتالها وهو ما نفدت كلمات الله واقع مستمرا لانها لا يرفه تقدير وقوع المقدم فهو ثابت على كل حال كذا في الكبير (قوله أن ما ذكره المصنف) أي في تعريف التصلة بدليل طيله لكن ما سيذكره الشارح من التجوز يجري في تسمية السالبة شرطية لأنه لم يحكم فيها بالتعليق بل بسلبه فكان يبنى التنبية على هذا أيضا (قوله أو لزومية) عطف خاص على عام وكان عليه أن يزيد أو اتفاقية لأن تسمية السالبة الاتفاقية بالاتفاقية لمشابهتها أيضا للوجبة الاتفاقية وإلا فهي ليس فيها اتفاق بل سلب الاتفاق (قوله لمشابهتها للوجبة) أي في تركيب الطرفين والاشتغال على أداة الشرط وصرح كلامه أن تسميتها بذلك من باب الاستعارة ويحتمل أن ذلك حقيقة عرفية وعلى هذا يكون المعنى ما أوجبت تلازم الجزئين إثباتا أو نفيًا (قوله ليس فيها اتصال ولا لزوم) أي بل سلب الاتصال واللزوم (قوله ما أوجبت تنافرا) اعلم أن التنافر بين الطرفين إما أن يكون لدا بينهما فهي المنفصلة العنادية وهي التي تعرض لها الشارح أو لغير اتفاق العادة بينهما في الوجود فهي المنفصلة الاتفاقية ولو تعرض لها الشارح كما تعرض للاتفاقية المتصلة لكان أحسن وتنقسم أيضا إلى الأقسام الثلاثة الحقيقية كقولنا في شخص أسود كاتب إما أن يكون هذا أبيض أو كاتبًا وماعة الجمع كقولنا فيه إما أن يكون هذا أبيض أو لا كاتبًا وماعة الخلو كقولنا فيه إما أن يكون هذا لا أبيض أو كاتبًا (قوله فالمنفصل إمامنا جمع) أشار الشارح إلى أن المصنف إنما ذكر مانع جمع باعتبار تأويل القسم الذي هو القضية المنفصلة بالخبر فكأنه قال الخبر المنفصل إما خبر مانع جمع الخ (قوله وهي التي) أثت لمراعاة الخبر أو لتأويل الخبر مانع الجمع بالقضية المانعة الجمع كالمشهور في التعبير (قوله صدقا) أي في الصدق أي التحقق أي أنهم لا يصدقان في محل واحد أهم من كونهما يرتفعان عنه أولا لجرى ان التثنية على أعمية مانعة الجمع وأعمية مانعة الخلو من مانعتهما كما ستعرفه ولا ينافي ذلك قوله بعد وترك من الشئ والأخص

من أي كذب (ما أوجبت تنافرا) أي تنافيا وعنادا (بينهما) أي المقدم والتالي (أنسماها) أي المنفصلة (ثلاثة فلتلما) فالمنفصل إما (مانع جمع) وهي التي حكم فيها بالتناهي بين جزأها صدقا نحو هذا الشئ لها شجر أو حبر

وتترك من الشيء والأخص من قبيضه (أو) مانع (خلو) وهي التي حكم فيها بالتناقض بين طرفيها كذا نحو إما أن يكون الشيء غير أبيض وإما أن يكون غير أسود وتترك من الشيء والأعم من قبيضه (أو) مانع (هما) أي مانع الجمع والخلو فالضيق في الأصل مضاف إليه فلما حذف المضاف انفصل الضيق فقام مقام المضاف الرفع فارتفع أي صار ضمير رفع معطوفا على مانع جمع ولا يصح كونه معطوفا على المضاف إليه المتقدم كاهو ظاهر فالنقطة التي هي مائة جمع ومائة خلوة هي التي حكم بالتناقض بين طرفيها صدقا وكذا وتترك من الشيء وقبيضه نحو إما أن يكون العدد زوجا أو غير (١٠٣) زوج أو من الشيء والسواى

لنقيضه كقولنا العدد

إما زوج وإما فرد

فطرقا هذه القضية

لا يجتمعان ولا يرتفعان

(وهو) أي مانعهما

(الحقيق) ونسبى

القضية حينئذ حقيقة

وسميت الأولى مائة

جمع لاشتغالها على منع

الجمع بين طرفيها في

الصدق . والثانية

مائة خلوة لاشتغالها

على منع الخلوة عن

طرفيها بمعنى أنهما

لا يكذبان معا والثالثة

حقيقة لأن التناقض

بين طرفيها يتم منه في

الآخرين (الأخص)

من الأولين (فاعلموا)

فكل حقيقة يصدق

عليها أنها مائة جمع

وأما مائة خلوة دون

العكس فتجتمع

الثلاثة في نحو العدد

إما زوج أو فرد وتنفرد

مائة الجمع بنحو إما

أن يكون الشيء أبيض

أو أسود ومائة الخلوة

من قبيضه لأن الشيء وقد تتركب ومثل ذلك يقال في مائة الخلوة (قوله) وتتركب من الشيء والأخص من قبيضه) فإن الشجر قبيضه لاشجر والجعر أخص من لاشجر وكذا الحجر قبيضه لاجبر والشجر أخص من لاجبر (قوله كذا) أي في الكذب أي الانتفاء أي أنهما لا يرتفعان عن المحل أهم من أن يجتمعا فيه أولا لما (قوله) وتتركب من الشيء والأعم من قبيضه) فإن غير أبيض قبيضه أبيض وغير أسود أعم من الأبيض وكذا غير أسود قبيضه أسود وغير أبيض أعم من أسود والقاعدة أن أطراف مائة الخلوة تقاوس أطراف مائة الجمع (قوله أي صار ضمير رفع) وإن شئت قلت: أي صار في محل رفع والتقصير دفع توهم أنه أعرب رضا (قوله كاهو ظاهر) قال في الكبير لأنه يلزم عليه أن يكون مجرورا منفصلا وضمير الجبر لا يكون إلا متصلا (قوله هي التي حكم بالتناقض بين طرفيها صدقا وكذا) قال في الكبير واعلم أن التعاريف السابقة شاملة للصدق والكذب لأن الحكم بالتناقض إن كان مطابقا وذلك بأن يحكم به بين الشيء وقبيضه أو للسواى لنقيضه أو الأخص من قبيضه أو الأعم من قبيضه كانت صادقة وإن كان غير مطابق كإذا حكم به بين الشيء ومساويه أو الأعم منه أو الأخص منه مطلقا أو من وجه كانت كاذبة نحو إما أن يكون الشيء إنسانا أو ناطقا أو منه يعلم أن قول الشارح في كل قسم من الأقسام الثلاثة وتتركب من كذا وكذا أعصوص بالصدق (قوله ونسبى القضية حينئذ حقيقة) أقول: الأولى التعبير بقاء التفرع أو أي التفسيرية فافهم (قوله في الآخرين) أقول: وفتح الحاء ولو قال في الآخرين لناسب قوله الأولى والثانية (قوله الأخص) أي مطلقا من الأولين هذا على التعريفين السابقين لمانعة الجمع ومائة الخلوة أما على تعريفها للزيد آخر كل منهما لفظ فقط فالحقيقة مبينة لهما كالمزيد كره الشارح ثم على ما ذكره المصنف تكون النسبة بين مائة الجمع ومائة الخلوة الموم والخصوص الوجهي فيجتمعان في الحقيقة وتنفرد مائة الجمع في نحو هذا الشيء إما أبيض أو أسود ومائة الخلوة في نحو هذا الشيء إما غير أبيض وإما غير أسود (قوله وهذا في المنفصلات الوجبات) أي ما تقدم من تعريف المصنف للمنفصلة بما أوجبت تنافرا ومن تسمية أقسامها بمائة الجمع ومائة الخلوة ومانعهما ومن أن الحكم فيها بالتناقض (قوله أو حقيقة اصطلاحية) قال في الكبير لكن التعاريف السابقة لم تشملها هـ . وأقول: يمكن جعلها شاملة لها بأن المراد بقولنا ما حكم فيها بالتناقض أي اثباتا أو نفي (قوله وإلا) أي والإقتل بأحد الوجهين بل قلنا حقيقة لغوية لم يسلم لنا لأنها تسلب الخ (قوله فهي) أي السوابب تسلب معنى الجمع الخ أي يسلب فيها ذلك فالاسناد مجازي (قوله فيصيح التمثيل بهذه الثلاثة) أما لمانعة الجمع فباعتبار أنها تسلب التناقض بين كون الشيء إنسانا وكونه ناطقا في الصدق لأنهما يجتمعان صدقا في زيد مثلا وأما لمانعة الخلوة فباعتبار أنها تسلب التناقض بينهما في الكذب لأنهما يجتمعان كذبا في الحمار مثلا وأما للحقيقة فباعتبار أنها تسلب التناقض

بنحو إما أن يكون الشيء غير أبيض أو غير أسود ولكل من مائة الجمع ومائة الخلوة تفسير آخر أخص مما ذكرنا أن أردته فزد في آخر كل من تفسيريهما المتقدمين كلمة فقط فتكون الحقيقة مبينة لكل منهما بهذا التفسير وهذا في المنفصلات الوجبات وأما السوابب قسميتها مائة جمع أو مائة خلوة أو حقيقة تجوز لمشابهتها موجباتها أو حقيقة اصطلاحية وإلا فهي تسلب منع الجمع أو منع الخلوة أو منعها نحو ليس إما أن يكون الشيء إنسانا وإما أن يكون ناطقا فيصيح التمثيل بهذه الثلاثة وقد تألف

الحقيقة منها أكثر من ينبغي في الظاهر

بينهما في الصدق والكذب لأتبعهما في زيد ويرفعان في الحمار كذا قرره شيخنا الشارح بدرسه واستشكله بعض بأنه تقدم أن الحقيقة تركب من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه ومادة الجمع من الشيء والأخص من نقيضه ومادة الخلط من الشيء والأعم من نقيضه والإنسان والناطق متساويان فكيف يصح التمثيل بهذه القضية للثلاثة . وأقول: هذا غلط محض لأن ما ذكر في الوجبة لافي السالبة والإلزام تصدق سالبة قط كما لا يخفى (قوله نحو العدد إما زائد أو ناقص أو مساو) العدد هو مساوي نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعدين على السواء مثلاً الثمانية لما حاشيتان قريبتان وهما العدد الذي قبلها وهو سبعة والذي فوقها وهو تسعة ومجموعهما ستة عشر والثمانية نصفها وحاشيتان بعيدتان وهما ستة وعشرة ومجموعهما ستة عشر والثمانية نصفها وعلى هذا فقس . وإن شئت قلت: العدد ما تألف من الآحاد وعلى كل فالواحد ليس بعدد وإطلاق الحساب عليه اسم العدد مجاز من تسمية الجزء باسم كله وبذلك يندفع الاعتراض على كون القضية المذكورة منفصلة حقيقية بارتفاع أطرافها في الواحد والعدد على ثلاثة أقسام زائد وهو ما زاد عليه مجموع كسوره الصحيحة كاثني عشر فإن لها نصفاً وهو ستة وثلاثاً وهو أربعة وسدساً وهو اثنان وربعاً وهو ثلاثة ومجموعها خمسة عشر وهي زائدة عليها . واعلم أن التصف بالزيادة حقيقة لقوية إنما هو مجموع الكسور لا العدد فإطلاق الزائد على العدد وإن كان حقيقة عرفية مجاز عقلية من وصف الشيء بوصف مصاحبه وقيل لقوى من تسمية الجزء باسم كله وناقص وهو ما نقص مجموع كسوره الصحيحة عنه كالأربعة فإن لها نصفاً وهو اثنان وربعاً وهو واحد ومجموع الاثنين والواحد ثلاثة وهي ناقصة عن الأربعة وفي إطلاق الناقص على العدد مأمور ومساو وهو مساواه مجموع كسوره الصحيحة كالسبعة فإن لها نصفاً وهو ثلاثة وثلاثاً وهو اثنان وسدساً وهو واحد ومجموعها ستة وهي مساوية للأصل الذي هو الستة . واعلم أن ما مشينا عليه من تعاريف الأقسام الثلاثة بمأمور ومن اسناد الزيادة والنقص والمساواة في التعاريف إلى الكسور هو المشهور وقيل العدد الزائد ما زاد على المجتمع من كسوره والناقص ما نقص عنه والمساوي مساواه كذا في بعض حواشي الفري . فإن قلت : يرد أحد عشر وثلاثة عشر وسبعة عشر ونحوها من الأعداد التي ليس لها كسور صحيحة . قلت الكلام في العدد الذي له كسور صحيحة فلا يرد ما ذكر (قوله فهي) بحسب الحقيقة مؤلفة من جزئين فقط) لأن تركبها من الشيء ونقيضه والشيء ليس له الانقيض واحد أو المساوي لنقيضه وهو وإن كان قديتعدد لفظاً كما في المثال المذكور واحد معنى فإن المساوي لنقيض الزائد مجموع ناقص ومساو الذي هو بمعنى غير زائد ولأنها لو تركبت من ثلاثة أجزاء في الحقيقة وسدس الأول وكذب الثاني فالثالث إن صدق لم يعاند الأول وإن كذب لم يعاند الثاني (قوله أما مانعة الجمع) قال في الكبير لأن المركب من جزئين كل منهما أخص من نقيض الآخر لا بد أن ينفرد ذلك النقيض في محل آخر تحقيقاً لمعومه إذ لا يوجد في هذا الجزء لأنه نقيضه ولا ينحصر في الجزء الآخر لأنه أعم منه فصح الاقتصار على جزئين تارة والاثنيان بأكثر تارة أخرى وكذا مانعة الخلط لأنها أبداً مركبة من نقائص أجزاء مانعة الجمع وإما عبروا في تعريفي مانعة الجمع ومانعة الخلط بطرفين لأنهما أقل ما يتحققان به فإذا علم الحكم بين الطرفين علم بين الأكثر قال السعد: والحق أنا إذا اعتبرنا الظاهر فالحقيقية أيضاً قد تركب من أكثر من جزئين كقولنا للفظ المستعمل إما اسم أو كلة أو أداة وإن رجعنا إلى التحقيق فالمنفصلة مطلقاً لا تركب إلا من جزئين لأنها تتحقق بانفصال واحد والنسبة الواحدة لا تكون إلا بين شيئين فعند زيادة الأجزاء تتعدد المنفصلات فإذا قلنا للفظ المستعمل إما اسم أو كلة أو أداة فهي حقيقتان على أنه إما اسم أو غيره أو غيره إما كلة أو غيرها وهو الأداة وإذا قلنا إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً أو إنساناً فهي ثلاث منفصلات مانعات الجمع

نحو العدد إما زائد أو ناقص أو مساو فهي بحسب الحقيقة مؤلفة من جزئين فقط والأصل العدد إما زائد أو غير زائد بخلاف غير زائد وعبر عنه بناقص أو مساو لأنه بمعناه فالعناد حقيقة إنما هو بين الزائد وغيره أما مانعة الجمع فتألف من أكثر من جزئين حقيقة وكذا مانعة الخلط . واعلم أن الشرطية إن كان الحكم فيها

وإذا قلنا إما أن يكون هذا الشيء شجرًا أو لاجرًا أو إنسانًا فهي ثلاث متصلات ماضات الحق
 باعتبار الانفصال بين كل جزئين اه وإما كانت مائة الجمع السابعة في التحقيق ثلاث منفصلة لأن
 منع الجمع حاصل بين الشجر والحجر وبين الشجر والإنسان وبين الحجر والإنسان اه ببعض تصرف
 (قوله على وضع معين) أي جاري على وضع معين أي حالة معينة ككون الجي* مقيدا بخصوص الآن
 أو بخصوص الركوب مثلا . والحاصل أن الأوضاع في الشرطية كالافراد في الحلية (قوله) وإلا فان
 ذكر فيها الخ اعترض بأن ظاهره أن الكلية والجزئية والإجمال لا تجري في المحصورة وليس كذلك
 بل تجري فيها ما ذكر كما هو صريح كلام السنوسي في المختصر حيث قال متنا وشرحا وتكون : أي
 الشرطية سواء كانت محصورة أو غير محصورة مهمة ومستور كلية وجزئية موجبات بآيات اللزوم
 أو العناد وسالبت برهنهما فتكون الأقسام ستة في كل من المحصورة وغير المحصورة فالجميع اثنا
 عشر قسما اه قال اليوسى قوله فالجميع اثنا عشر قسما هي ست متصلات وست منفصلات أما المتصلات
 فهي محصورة كلية نحو كذا جثني راكبا أكرمك ومحصورة جزئية نحو قد يكون إذا جثني اليوم
 أكرمك ومحصورة مهمة نحو إن جثني راكبا أكرمك وغير محصورة كلية نحو كذا جثني
 أكرمك أو جزئية نحو قد يكون إذا جثني أكرمك أو مهمة نحو إن جثني أكرمك. وأما المنفصلات
 فمحصورة كلية نحو دائما إما أن تكون وأنت حي علما أو جاهلا أو جزئية نحو قد يكون إما أن
 تكون وأنت حي علما أو جاهلا أو مهمة نحو إما أن تكوني وأنت حي علما أو جاهلا وغير محصورة
 كلية نحو دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا أو جزئية نحو قد يكون إما أن يكون العدد زوجا
 أو فردا أو مهمة نحو إما أن يكون العدد زوجا أو فردا هذا كله من غير اعتبار التكيف أما إن اعتبر
 كانت أربعة وعشرين اثنا عشر موجبات ومثلها سوالب له بالحرف . ولقول : ملهى عليه الشارح
 إحدى طريقتين للناطقة كما ذكره في السكبر حيث قال : بعد جريانه على ملهى هذا الشرح الصغير
 مانعه وفي كلام الامام السنوسي ما يفيده أن الكلية وغيرها أقسام المحصورة كما أنها أقسام للمحصورة
 ثم قال وهذه الطريقة غير الطريقة التي ذكرناها أولا اه (قوله على تعميم جميع الأوضاع الممكنة)
 أي الممكنة الاجتماع مع المقدم كما في الكبير قال وإما قيدا الأوضاع بإمكان الاجتماع مع المقدم لأنه لا
 ذلك لما صدقت شرطية كلية أبدا لأن من الأوضاع نقيض التالي أو ضده فلا يصح استلزام المقدم التالي
 إذ لا يستلزم الشيء التقيضي في كل ما كان زيدا إنسانا كان حيوانا واعتبرا كون زيد غير حيواني
 ولا متحرك بالارادة لاستلزام غير الحيوانية فلا استلزام للحيوانية مع ذلك لاستلزام التقيضي ولا يقال إن
 الشرطية على سبيل الفرض إذ لا يمكن الفرض مع التقيضي وقس على ذلك المنفصلة اه وقال أيضا
 لا يشترط أن تكون تلك الأوضاع ممكنة في نفسها بل أن يمكن اجتماعها مع المقدم لو وقعت فإذا قلنا
 كما كان الحجر إنسانا كان حيوانا كان لزوم حيوانية الحجر لانساقته ثابتا مع كل وضع يمكن اجتماعه
 معه من كونه ناطقا وكتبا وضاحكا وفي أي زمان ومكان وهذه الأوضاع تتجمع الحجر لو كان إنسانا اه
 (قوله أو بعضها) عطف على تعميم (قوله) والإهملة نحو إن كان الخ) مثل إن إذا ولو فاطلاق الثلاثة
 إجمال في المتصلة كما أن إطلاق إما إجمال في المنفصلة (قوله كلا ومهما) أما كلا فهي في الأصل تعميم
 الأفراد ثم جعلت تعميم الأوضاع لاكتسابها الطرفية من الحين المضافة هي إليه في الأصل الثابت
 عنه ما وأمامهما فهي في الأصل اسم شرط لما لا يعقل فهي لتعميم الأفراد فتصلح ليعبر بالكلية
 الحلية قال السعد وهم نقلوها إلى عموم الأوضاع وجعلوها صور الكلية للتصلة قال اليوسى والأقرب
 أن جرى على ما حوز به بعض النحويين من وقوعها ظرفا استدلالا بنحو قوله :

على وسع معين
 فمحصورة نحو ان
 جثني الآن أكرمك
 وزيد الآن إما كاتب
 أو غير كاتب وإلا فان
 ذكر فيها ما يدل على
 تعميم جميع الأوضاع
 الممكنة فكلية
 أو بعضها جزئية وإلا
 فهي متصلة نحو إن كان هذا
 إنسانا كان حيوانا وإما
 أن يكون العدد زوجا
 أو فردا وسور الشرطية
 الكلية إذا كانت
 متصلة موجبة كما
 ومهما نحو ومهما كانت
 الشمس ناطقة فالنهار
 موجود وإن كانت
 منفصلة موجبة

وإنك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك لإلا انتهى الدم أجمعا

وأما ادعاء الثقل مع نصريح جمهور علماء العربية بأن مهما جثني أكرمتك لحن خير مرضى . لا يقال لأهل كل فن أن يسلطوا على ماشاوا ولا جحر في الاصطلاح . لأننا نقول ليس هذا من الألفاظ التي يسلط عليها ويتأذى بها المعاني المذكورة في الفقه وتكون قاصرة عليه كالحد والرسم بل من الأمور السكينة العامة . ألا ترى أن هذه القضايا التي يذكرونها وأسوارها لا يعنون بها قضايا مصنوعات ولا أسوارا محدثات بل هي الحكم العربية بحيث كلما وجدت في أي فن جرت فيها هذه الأحكام والعرب لفن من حيث هو معرب لا يكون له عيب من لغة العرب ولا مراد وراء مرادهم اه كذا في السكير ببعض تصرف وكان على الشارح أن يزيد ونحوهما لعدم انحصار سور الوجبة المتصلة فيها بل منه متى وأيان (قوله دائما) خلافا لمن توم أنها جهة الشرطية للتفصلة كاتقدم ومثل دائما على كل حال أبدا (قوله ليس البتة) بقطع الميزة أي ليس أبدا وأصلا وقد ذكر الشارح من الأسوار المشتركة ثلاثا ليس البتة وهي مشتركة بين التصلة والتفصلة السالبتين السكيتين وقد يكون وهي مشتركة بين التصلة والتفصلة الموجبتين الجزئيتين وقد لا يكون وهي مشتركة بين التصلة والتفصلة السالبتين الجزئيتين (قوله ونحوهما) مجلس مهما وليس متى (قوله وأمثلتها) وبيان أقسامها مذكورة في الطولات) بيان ذلك أن الشرطية متصلة كانت أو منفصلة تنقسم باعتبار اتحاد نوع طرفيها واختلافه أقساما لأشياء إما أن تتألف من قضيتين حليتين أو من متصلتين أو من منفصلتين أو من مختلفتين وبهذا الاعتبار تنقسم التصلة تسعة أقسام والتفصلة ستة أقسام . أما أقسام التصلة التسعة : فالأول منها مركب من حليتين نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . الثاني من متصلتين نحو متى كان كلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا فهو كلما لم يكن حيوانا لم يكن إنسانا . الثالث من منفصلتين نحو متى كان دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا دائما إما أن يكون منقسما بعتساويين أو غير منقسم بهما . الرابع من حلية ومتصلة والحلية مقدمة نحو متى كان طلوع الشمس علته لوجود النهار فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . الخامس من متصلة وحلية والتصلة مقدمة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالنهار موجود . السادس من حلية ومتصلة والحلية مقدمة نحو كلما كان هذا عددا فهو إما زوج أو فرد . السابع من منفصلة وحلية والتفصلة مقدمة نحو كلما كان هذا إما زوجا أو فردا فهو عدد . الثامن من متصلة ومنفصلة والتصلة مقدمة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالنهار موجود . التاسع من منفصلة ومتصلة والتفصلة مقدمة نحو متى كان دائما إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا وكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . وأما أقسام التفصلة الستة : فالأول منها مركب من حليتين نحو إما أن يكون العدد زوجا أو فردا . الثاني من متصلتين نحو إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . الثالث من منفصلتين نحو إما أن يكون هذا العدد إما زوجا أو فردا وإما أن لا يكون إما زوجا أو فردا . الرابع من حلية ومتصلة نحو إما أن لا يكون طلوع الشمس علته لوجود النهار وإما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . الخامس من حلية ومنفصلة نحو إما أن يكون هذا ليس عددا وإما أن يكون إما زوجا أو فردا . السادس من متصلة ومنفصلة نحو إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون إما أن تطلع الشمس أو يوجد النهار فهذه أقسام التصلة وأمثلتها وأقسام التفصلة وأمثلتها ولم يجعلوا أقسام

وهي نحو دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا وإن كانتا سالتين ليس البتة نحو ليس البتة إذا كان هذا إنسانا كان حبرا وليس البتة إما أن يكون الشيء إنسانا أو ناطقا وسور الجزئية إن كانت موجبة متصلة أو منفصلة قد يكون نحو قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا وقد يكون إما أن يكون الشيء حيوانا أو فرسا وإن كانت سالبة متصلة قد لا يكون وليس كلما ونحوهما نحو ليس كلما كان الشيء حيوانا كان ناهقا وإن كانت سالبة منفصلة ليس دائما وقد لا يكون نحو قد لا يكون إما أن يكون الشيء حيوانا أو ناهقا وكل من التصلة والتفصلة تتألف من حليتين أو من شرطيات أو منهما وأمثلتها وبيان أقسامها مذكورة في الطولات . ولما فرغ من القضايا شرع في أحكامها على طريق الاختصار والاقتصار

المنفصلة تسمة كاقسام التمسمة مع تأتي ذلك باعتبار اقسام الرابع إلى ما قدم فيه الجملة على المنفصلة
وما كان بالعكس واقسام الخامس إلى ما قدم فيه الجملة على المنفصلة وما كان بالعكس واقسام
السادس إلى ما قدم فيه التمسمة على المنفصلة وما كان بالعكس لعدم الترتيب الطبيعي بين طرفي المنفصلة
وإن كان فيها ترتيب ذكرى ففهم

خاتمة ما مر من أن المراد بالمتصلات والمنفصلات إثبات لزوم أو انعقاد أو رفضهما فقط مذهب
الناطقية وأما أهل العربية فزعم السعد تبعاً لظاهر التخصيص والمفتاح أنهم مخالفون في ذلك وأبدى
فرقا بين مذهبي الفريقين بأن أداة للشرط عند أهل العربية إنما هي مقيدة لحكم الجزاء مثل الفعول
ونحوه حتى إن نحو إن جئتني أكرمك معناه أكرمك وقت مجيئك إياي ونحو كما كانت الشمس
طالعة فالتأثير موجود معناه أيضاً عند الحكم بوجود النهار في جميع أوقات الطلوع فالمحكوم به هو
الموجود والمحكوم عليه هو النهار. وأما عند الناطقية فيضاه الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس
فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به لزوم وجود النهار قال شيخ شيخنا العلامة اليوسى وهو
دقيق غير أن فيه بحثاً وهو أنه لو كانت جملة الجزاء مقيدة بما هو كالطرف لزم أن تكون عندهم
مستقلة بالأفادة كسائر الجمل المقيدة بالظروف اللهم إلا أن يقال لا يلزم مساواة الشبه للشبه به من كل
وجه أو التفضيلة قد يعرض لها بالمعمدة من توقف الفائدة عليها وفيه بعد ذلك نظر وأيضاً يرد بنحو
إن أسلم زيد دخل الجنة وإن ارتد دخل النار وإن أوصى بشئ في محنته نفذ بعد موته عالم يقع فيه
الجزاء عند وقوع الشرط وهو كثير ولا يفهم من نحو هذا إلا التعليل عند من أصف كذا في الكبير
(قوله على غير الموجهات) أى على أحكام غير للموجهات إذ لم يرد كتناقض الموجهات ولا عكسها :
[فصل في تعريف وأحكام التناقض] أشار إلى التعريف بالبيت الأول وإلى الأحكام ببقية الأبيات
(قوله وقدموه على العكس) ووجه الحاجة إليهما أن إقامة الدليل في بعض المواضع على التصديق لا يمكن
فيقام على إبطال تقيضه أو على صدق معكوسه فإذا أبطل أحد التقيضين كان الآخر حقا وإذا صدق
المعكوس صدق العكس إذ يلزم من صدق المزوم صدق اللازم كما قدرة بعض ضروب الأشكال غير الأول
إليه بالعكس وكما في الاستدلال على صدق بعض الحيوان أن ينال بطلان تقيضه وهو لا شئ من الحيوان
بإنسان أفاده في الكبير (قوله لأنه يتم سائر القضايا) ولتوقف العكس عليه في الجملة لأن من طرق إثبات
العكس الخلف وهو من تقيض العكس مع الأصل يستلزم إبطال كل إنسان حيوان بعض
الحيوان إنسان لأنه لو لم يصدق لصدق تقيضه وهو لا شئ من الحيوان بإنسان يضم كبرى إلى الأصل
صغرى هكذا كل إنسان حيوان ولا شئ من الحيوان بإنسان ينتج سلب الشئ عن نفسه ولاخل
إلا من تقيض المطلوب فاطلوب حق (قوله بخلاف العكس) أى فإنه لا يتم سائر القضايا لأنه ليس للشرطية
المنفصلة عكس أصلا على الصحيح ولا للسالبة الجزئية ولا للسالبة المهمة كما سيأتى (قوله إثبات الشئ)
ورفضه شامل للتناقض بين المفردين كقولنا إنسان لإنسان ولتناقض بين التقيضين (قوله إرادة
مفهوم هذا اللفظ) أى حقيقته ومعناه وهذا بمعنى قول غيره لإرادة الجنس (قوله وهو شئ معين) أى
وإن عبر عنه بنكرة فهو معرفة معنى (قوله وقال المصنف التفصيل) أى تفصيله فيما يأتى إلى تناقض
بين شخصيتين وتناقض بين مهملتين إلى غير ذلك وإنما أسنده الشارح ليبراً من عهده لأن فيه نظرا
إذ التفصيل المسوغ هو الذى في جملة النكرة الواقعة مبتدأ وهذا التفصيل في كلام آخر إذ ليس في جملة
النكرة إلا التعريف (قوله كريد لازيد) اختلافاً لإيجالا وسلبا فلان مفهوم ريد إيجابى ومفهوم لازيد
سلبى فاختلافهما لا يسمى في الاصطلاح تناقضا لأن أهل هذا الفن لا غرض لهم أصالة في المفردات فلهذا

على غير الموجهات كما
هو دأب المختصرات فمن
جملة الأحكام التناقض
وقد أخذ فيه فقال :
[فصل في تعريف
وأحكام (التناقض)
وقدموه على العكس
لأنه يتم سائر القضايا
بكل قضية لها تقيض
بخلاف العكس فان
بعض القضايا لا يتعكس
وهو لغة إثبات الشئ
ورفضه وإصطلاحا
ما عرفت المصنف بقوله
(تناقض) مبتدأ
والمسوغ إرادة مفهوم
هذا اللفظ وهو شئ
معين وقال المصنف
التفصيل (خلف) بضم
الحاء اسم مصدر أى
اختلاف (التقيضين)
يخرج عنه اختلاف
المفردين كريد لازيد
والمفرد القضية كريد
وعمره قائم

واختلاف غير القضايا
من المركبات الانشائية
وبغيرها ودخل
الاختلافها بالصدور
والاحصيل كزيد قائم
زيد هو لا قائم فان
المحمول في الأولى قائم
وفي الثانية لا قائم لأن
حرف العدول جزء من
المحمول والاختلاف
بالموضوع والمحمول
والزمان والمكان والقوة
والفعل والجزء والكل
والآلة والعلية والتمييز
والمفعول إلى غير ذلك
مع اتفاق الكيف
أخرج جميع ذلك بقوله
(في كيف) أى إيجاب
وسلب (وصديق واحد)
من القضيتين وذ كر
واحداً لأنهما بمعنى
التولين والوالوا لحال أى
والحال أن صدق إحداها
وكذب الأخرى (أمر
قنى) أى تبع دائماً يعنى
أنه يكون أمراً مطرداً
فأخرج القضيتين
المتافين في الكيف
وابستأ هذه الحالة كما
إذا جاز صدقهما
أو كذبهما

خص التناقض في اصطلاحهم بما بين القضايا وكون اختلاف المهردين السابق لا يسمى اصطلاحاً
تناقضاً هو ما طرح به في الكبير وفي كلام بعضهم ما يفيد أنه يسمى بذلك اصطلاحاً وإنما أخرجه هنا
من تعريف التناقض لأن الكلام هنا في أحكام القضايا ولأنها مطمع نظرهم أصالة (قوله) واختلاف
غير القضايا) أعاد المضاف لبعد العهد بذكره أولاً (قوله) من المركبات الانشائية) بنحو قم لا قم وغيرها
كالمركبات الإضافية كغلام زيد ونوب عمرو والتقييدية كحيوان ناطق وجوهر فرد (قوله) حرف
العدول) من الإضافة لأدنى ملازمة: أى حرف السلب الذى عدل به عن استعماله الأصلي (قوله)
والاختلاف بالموضوع) كزيد قائم عمرو قائم وقوله المحمول كزيد قائم زيد كاتب وقوله والزمان كزيد
جالس اليوم زيد جالس غدا وقوله والمكان كزيد جالس في المسجد زيد جالس في السوق وقوله والقوة
والفعل كقولنا الحرف في المدن مسكر بالقوة الحرف في الجوف مسكر بالفعل ولا يضر وجود اختلاف السكان
أيضاً وقوله والجزء والكل كقولنا الزنجى أبيض بعض الظاهر الزنجى أسود كل الظاهر ولا يضر وجود
اختلاف المحمول أيضاً كذا مثل ولا يخفى ما فيه إذ ليس كل ظاهره أسود لبياض أسنانه وأظفاره وبعض
عينيه ولعلمهم أرادوا بالبعض في المثال الجزء القليل وبالكل فيه الجزء الغالب والأولى عندى التحليل بزيد
حسن وجهها زيد حسن كلا وعتوا القوة والفعل وحدة واحدة وكذا الجزء والكل لأن اختلاف
القضيتين لا يتصور في كل من الأربعة على انفراد كذا قيل. وأقول: يرد عليه نحو زيد طويل عنقا
زيد طويل يدا وقوله والآلة كزيد كاتب بالقلم الحديد زيد كاتب بالقلم غير الحديد وقوله والعلية كاليث
نير بنور الشمس البيت نير بنور السراج وقوله والتمييز كطالب محمد فطالب محمد علما وقوله والمفعول
كضرب زيد عمراً ضرب زيد بكراً وقوله إلى غير ذلك كالحال نحو جاء زيد راكباً جاء زيد ضاحكاً
(قوله مع اتفاق الكيف) ظرف متعلق بمحذوف حال من اختلافهما والاختلاف في قوله ودخل
اختلافهما إلى أن قال والاختلاف بالموضوع: أى حالة كونهما كائنين مع اتفاق الكيف يعنى أن قول
المصنف خلف القضيتين يشمل اختلافهما بالكيف واختلافهما بغيره مما تقدم وهذا ليس تناقضاً فأخرجه
بقوله في كيف فالتقييد بقوله مع اتفاق الكيف لأجل قوله فأخرج جميع ذلك بقوله في كيف (قوله أى
إيجاب وسلب) قال في الكبير وأما الحكم فهو الكلية والجزئية (قوله وذ كر واحداً) أى أتى به لفظاً
مذكراً والقياس تأنيثه لوقوعه على إحدى القضيتين لأنهما بمعنى القولين والقول مذكر (قوله والوالوا
لحال) أى من القضيتين وإنما جعلها للحال ولم يجعلها استثنائية ليكون قيداً من قيود التعريف
الداخلية فيه بخلافه على جعلها استثنائية (قوله وكذب الأخرى) أشار إلى أن في كلام المصنف كسفاً .
وأقول: يرد عليه أن الخبر حينئذ يصير غير مطابق لكونه مفرداً للبثداً متعدد . ويحاج بأن البثداً
وإن تعدد لفظاً واحد في الحقيقة لأن المقصود مجموع صدق إحداها وكذب الأخرى: أى الهيئة المجتمعة
منهما (قوله أى تبع) تفسير بالمعنى الغوى ولعله أخذ قوله دائماً من الإطلاق لأن الشيء إذا أطلق
انصرف إلى الكمال وقوله يعنى الخ بيان للمعنى المراد هنا (قوله وليست بهذه الحالة) أى المتقدمة ومن
أطراد صدق إحداها وكذب الأخرى ودخل في هذا النقي أربعة أقسام: الأول ما احتمل صدقهما
وكذبهما بأن اختلافهما في الموضوع أو المحمول أو نحوهما ومثله الشارح بنحو زيد قائم عمرو ليس قائم
الثاني ماوجب كذبهما ومثله بنحو كل حيوان إنسان ولا شئ من الحيوان إنسان. الثالث ماوجب صدقهما
ومثله بنحو بعض الحيوان إنسان بعض الحيوان ليس بإنسان. الرابع ما كان صدق إحداها وكذب
الأخرى ليس باطراد بل كان اتفاقاً ومثله بثلاثة أمثلة كليتين كقولنا كل إنسان حيوان ولا شئ
من الإنسان مجنون وجزئيتين كقولنا بعض الإنسان حيوان ليس بإنسان وليس بحيوان وشخصيتين

تكونا مختلفا في الموضوع أو المحمول أو الزمان أو المكان أو القوة والفعل أو الجزء والسكن أو الله أو العلة إلى غير ذلك من
اختلافهما بالانحياز والسلب نحو زيد قائم عمرو ليس قائم وكذا نحو كل (١٠٩) حيوان إنسان ولا شيء من

الحيوان إنسان فاتهما
كاذبتان لأن مفهوم
المحمول إنما هو ثابت
لبعض أفراد الموضوع
وكقولنا بعض الحيوان
إنسان بعض الحيوان
ليس بإنسان فاتهما
صادقتان وكقولنا
كل إنسان حيوان ولا
شيء من الإنسان
بحيوان إذ المراد بقوله:
وصدق واحد أمر قتي
كون صدق إحداها
وكذب الأخرى أمرا
لازما لاتفاقيا وصدق
إحدى هاتين القضيتين
وكذب الأخرى أمر
اتفاقى لازم فلا تناقض
بينهما لأن المنطقي إنما
يعتبر الأمور المعردة نعم
الجزئية اللازمة لاحدى
الكليتين والسكينة
الأخرى متناقضتان
وكذا أخرج نحو
بعض الإنسان حيوان
بعض الإنسان ليس
بحيوان لأن صدق
إحداها وكذب
الأخرى إتفاقى لا طراد
له بدليل تخلفه في نحو
بعض الحيوان إنسان
بعض الحيوان ليس
بإنسان فاتهما صادقتان

كقولنا زيد إنسان زيد ليس بناطق (قوله كان مختلفا في الموضوع) سيد ذكر الشارح مثاله وقوله
أو المحمول : وزيد قائم زيد ليس بضاحك ولا تخلفك استخراج بقية الأمثلة مما قدمناه قريبا (قوله
وكذا نحو كل الخ) اسم الإشارة راجع إلى ما جاز صدقهما وكذبهما وفصل بكذا لأن ما بعدها قسم
غير القسم الذى قبلها كما عرفت (قوله لأن مفهوم المحمول) أى فى الكليتين المذكورتين وهو
مفهوم إنسان وقوله إنما هو ثابت لبعض أفراد الموضوع أى لا ثابت لجميعهم كما قالت القضية الأولى
ولامتنت عن جميعهم كما قالت الثانية (قوله وكقولنا) أقول الذى يبنى ويحصل به سلامة التركيب
أن تجعل الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على نحو فى قوله سابقا وكذا نحو كل حيوان إنسان الخ
وكذا نحو قولنا الخ فتكون كذا ملحوظة هنا أيضا لأن هذا أيضا قسم آخر كما عرفت سابقا ومثل
ذلك يقال فى قوله الآتى وكقولنا كل إنسان الخ تأمل (قوله إذ المراد الخ) أى وإنما أخرج قوله
* وصدق واحد أمر قتي * قولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحيوان لأن المراد الخ
وأقول : كان يكفيه فى التعليل أن يقول لأن صدق إحدى الخ إذ كون المراد بقوله * وصدق واحد
أمر قتي * ما ذكرناه عليه فيأمر فلا حاجة إلى إعادته فافهم (قوله أمرا اتفاقى) أى اتفق من كون المحمول
أعم من الموضوع بدليل تخلف ذلك فى الكليتين السابقتين أعنى كل حيوان إنسان ولا شيء من
الحيوان إنسان إذ لاصدق لشيء منهما (قوله فلان تناقض بينهما) أى فى اصطلاح الناطقة (قوله نعم
الجزئية الخ) استدراك على قوله فلا تناقض بينهما دفع به توهم القاصر أنه لا تناقض بينهما بوجه من
الوجوه (قوله لاحدى الكليتين) أى الأولى أو الثانية فالجزئية اللازمة للأولى بعض الإنسان حيوان
والجزئية اللازمة لثانية بعض الإنسان ليس بحيوان (قوله والكليّة الأخرى) بالرفع عطف على الجزئية
اللزمية (قوله وكذا أخرج الخ) أى كأخراجه الكليتين السابقتين أخرج الجزئيتين المذكورتين أعنى
بعض الإنسان حيوان بعض الإنسان ليس بحيوان وإنما شبه بإخراجهما بإخراج الكليتين السابقتين
لأن الأخرتين بجهة واحدة وهى عدم الأطراد وكذا إخراج نحو زيد إنسان زيد ليس بناطق الآتى
فى كلام الشارح فتقوله الآتى وأخرج أيضا نحو زيد الخ معطوف على أخرج الذى بعد كذا هذه
هكذا يبنى أن تقرر عبارة الشارح (قوله اتفاقى) أى اتفق من كون المحمول أعم من الموضوع
(قوله وأخرج أيضا الخ) قال فى الكبير ما ذكر من خروج هذه الأشياء السابقة لعله اصطلاح
وإلا فلا خفاء أنه يقال لمن قال هذا إنسان هذا ليس بناطق إن كلامنا متناقض اهـ (قوله فقد
اكتفى المصنف الخ) تفريع على مجموع ما تقدم (قوله عن قولهم لذاته) أى فى قولهم التناقض اختلاف
القضيتين فى الكيف اختلاط يقتضى لذاته صدق إحداها وكذب الأخرى وأخرجوا بقولهم لذاته
ما اقتضى ذلك لذاته بل بواسطة أو لخصوص المادّة ومثلا للأول بنحو زيد إنسان زيد ليس بناطق فإن
اقتضاء الاختلاف بينهما صدق إحداها وكذب الأخرى بواسطة أن زيد ليس بناطق بمعنى زيد ليس
بإنسان أو أن زيد إنسان بمعنى زيد بناطق ومثلا للثانى بنحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحيوان
ونحو بعض الإنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بحيوان فإن اقتضاء اختلافهما ذلك للصورة وهى
كونهما كليتين أو جزئيتين واللازم ذلك فى كل كليتين أو جزئيتين مختلفتين بالانحياز والسلب والواقع خلافه بل
لخصوص المادّة أى كون المحمول أعم من الموضوع (قوله لأن الأول) أى قول المصنف قتي يخرج

معا وأخرج أيضا نحو زيد إنسان زيد ليس بناطق لأن صدق إحداها وكذب الأخرى لا طراد له بدليل تخلفه فيما إذا اختلف
المحمول ولم يكونا متساويين نحو زيد قائم زيد ليس بقاعد وإنما صدقت إحدى هاتين القضيتين وكذبت الأخرى لما اتفق
من مسأولة محمول إحداها لمحمول الأخرى فقد اكتفى المصنف بقوله قتي الذى هو عبارة عن الأطراد بنقولهم لذاته لأن الإقضى يخرج

ما يخرجها الثاني وقرر كلام المصنف على هذا الوجه من قائل التحقيق وبه يدفع عن المصنف الافتراض بأن التعريف غير مانع لصدقه على المثل المتقدمة (١١٠) ونحوها ولم أر أحدا عرج بثقله وفي تفسير كلام المصنف هنا وجه

آخر وأبحاث شريفة
 سمعنا بها في الشرح
 (فان تكن) القضية
 (شخصية أو مهيمنة)
 فنقيضها أي نقيضها
 على أن المصدر بمعنى
 اسم الفاعل أو منقوصها
 على أنه بمعنى اسم المفعول
 وهو الأشهر أو المصدر
 باق على معناه غير موقول
 (ب) حسب (الكيف)
 حاصل بل (أن تبدل)
 أي التكيف فتبدل
 الإيجاب بالسلب
 والسلب بالإيجاب
 فنقيض زيد قائم زيد
 ليس قائم بالعكس
 ونقيض الانسان
 حيوان عند المصنف
 الانسان ليس بحيوان
 وبالعكس وعند غيره
 نقيض المهمة إنحماؤه
 كناية تخالفها في الكيف
 لأنها في قوة الجزئية
 فنقيض الانسان
 حيوان لا شيء من
 الانسان محيوان
 ونقيض الانسان ليس
 بحيوان كمثل انسان
 تخيوان وما قررنا به
 المتن هو الذي يدل
 عليه كلام المصنف
 في شرحه فيكون قوله
 أن تبدل خبرا وخدفا

ما يخرجها الثاني أي قولهم لدائه وقد عرفت الذي أخرجه الثاني (قوله المثل المتقدمة) يعني الثلاثة
 الأخيرة (قوله عرج عليه) أي على هذا الوجه (قوله وفي تفسير كلام المصنف هنا وجه آخر) يعني
 أن كلام المصنف يصح فغيره بوجه آخر فعليك بإشغراجه. وليس المراد أن هذا الوجه الآخر
 ذكره في الشرح الكبير إذ ليس فيه إلا الوجه الذي هنا على ما رأيت من نسخه (قوله سمعنا بها)
 أي بهذه الأبحاث قال فيه.
 تنبيه: قد علمت من تقرير هذا التعريف على هذا الوجه أنه يؤخذ منه اشتراط الاتحاد في الأمور
 الثمانية المعبر عنها بالوحدات لأن قوله * وصديق واحد أمر في * عبارة عن كونه مطردا ولا يكون
 أمرا مطردا إلا عند الاتحاد فيها وإن أريد بالتضييق في التعريف التقضيتان المتحدتان في النسبة علم منه
 اشتراط تلك الوحدات أيضا وهي وحدة الموضوع فلا تناقض بين زيد قائم عمرو ليس قائم والمحمول
 فلا تناقض بين زيد قائم زيد ليس يكاتب والزمان فلا تناقض بين زيد صائم أي اليوم زيد ليس صائم
 أي أمس والمكان فلا تناقض بين زيد جالس أي في المسجد زيد ليس يجالس أي في السوق والاضافة
 فلا تناقض بين زيد أب أي لعمرو زيد ليس أب أي لبكر والشرط فلا تناقض بين الزكاة واجبة
 في مال الصبي أي إذا بلغ صابا الزكاة ليست بواجبة فيه أي إذا لم يبلغ نصا والقوة والفعل فلا تناقض
 بين الحر في الدين ففتح المال مسكرا أي بالقوة الحر في الدين ليس بمسكرا أي بالفعل والجزء والكل فلا
 تناقض بين الزنجي أسود أي جلده الزنجي ليس بأسود أي كلة وردّها كثير من المحققين إلى وحدتين
 وحدة الموضوع ووحدة المحمول واكتفى بعضهم بوحدة النسبة الحكيمة ونقل عن الفارابي وأغلبه
 لا تنحصر الوجوه التي تختلف بها القضايا اختلافا يخرجها عن التناقض في هذه الوحدات الثمانية إذ
 تختلف بالحال والمفعول ونحوها كما أشرنا إليه سابقا ه ملخصا قال بعض من حشى الكتابي: فان قيل
 قد صرحوا بأن قولنا زيد إنسان مناقض لقولنا زيد ليس بشيء وقولنا الانسان ناطق مناقض لقولنا
 البشر ليس ناطق مع فقدان الشرطين وهما وحدة الموضوع ووحدة المحمول. قلنا المراد من الاتفاق
 في الوحدات أهم من أن يكون بحسب اللفظ والمعنى أو بحسب المعنى فقط والاتفاق هنا وإن لم يكن
 بحسب اللفظ فهو بحسب المعنى اه (قوله فان تكن) الفاء إما قريرية على التعريف لتضمنه جميع
 ما سيذكره أو توضيحية أي إذا أردت تفصيل التناقض فنقول إن كان الخ (قوله أي نقيضها) أي ناقضا
 بدليل قوله على أن الخ ولو عبر به لكان أظهر في إفادة كون المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله وهو الأشهر)
 أي كون المصدر في هذا المقام أولا بقيد خصوصية فيه بمعنى اسم المفعول أشهر من كونه بمعنى اسم الفاعل.
 وأقول: لتع الأشهرية على كلا الاحتمالين مجال تأمل (قوله بحسب الكيف) ظرف لقوم متعلق بنقض
 (قوله حاصل). أقول: إنما يظهر تقدير حاصل على غير احتمال بقاء المصدر على معناه أماعليه فالتقدير
 مصور (قوله وحده غيره نقيض المهمة الخ) هو الصحيح (قوله لأنها في قوة الجزئية) فكما أن نقيض
 الجزئية كلية مخالفة لها في الكيف نقيض المهمة كلية مخالفة لها في الكيف (قوله وما قررنا به المتن)
 يعني قوله بحسب الكيف حاصل بأن تبدل (قوله هو الذي يدل عليه كلام المصنف في شرحه)
 حيث قال فتناقضهما بحسب الكيف بأن تبدل اه (قوله وخدفا الجار). أقول: إنما يحتاج إلى خدفة
 على غير احتمال بقاء المصدر على معناه أماعليه فلا (قوله عن التناقض بحسب الجهة) كالتناقض بحسب
 الضرورة والامكان الخاص (قوله والمقصود هو للبدل) أي فلا يقال لأمع لكون النقيض حاصل

الجار مع أن مطرد واحتز بقوله بحسب الكيف عن التناقض بحسب الجهة فله أحكام مذكورة
 في القولات ويصح جعل أن تبدل بدلا من الكيف بدلا لثقله ويكون قوله بالحسب خبرا والمقصود هو للبدل أي فنقيضها

حاصل بتبديل الكيف كما نقول فنصير بدله أى علمه بدو كما يجوز في قوله: صددت الكأس عناء عمرو * ولكن الكأس جمرها الحينا
أن يكون الكأس اسم كان وجمرها بدل منه. واليمين خبر باعتبار البدل (وإن (١١١) تكن) القضية (محصورة

بالسور) الكلّي
أو الجزئى الموجب
أو السالب (فانقض)
ضد سور هالمذكور)
فيها فسور الإيجاب
الكلّي صده سور
السلب الجزئى وبالعكس
وسور السلب الكلّي
ضده سور الإيجاب
الجزئى وبالعكس فإذا
عرفت هذا (فإن
تكن) القضية (موجبة
كلية) نحو كل إنسان
حيوان (فإنقيضها
سالبة جزئية) وبالعكس
وهي في المثال المذكور
ليس بعض الإنسان
بحيوان وبالعكس
(وإن تكن سالبة
كلية) نحو لا شيء من
الإنسان بحجر
(فإنقيضها موجبة
جزئية) وبالعكس وهي
في المثال المذكور بعض
الإنسان حجر وبالعكس
إذ لو كانتا كليتين جاز
كذلكهما ما بأن يكون
موضوعهما أعم من
محولهما ولو كانتا
جزئيتين جاز صدقهما
معاً بأن يكون
موضوعهما كذلك
والنقيضان لا يكذبان
معاً ولا يصدقان معاً

بالكيف (قوله) كما نقول) تنظير قصد به إيضاح كون المقصود هو البدل لأن الشيء يتضح بنظيره
(قوله صددت) بكسر التاء أى منعت وقوله أم عمرو أى يأثم عمرو وقوله جمرها أى عمل جمرها
أو عمل إجرائها فهو على الأول بفتح الميم وعلى الثاني بضمها (قوله) واليمين خبر باعتبار البدل) أى كونه
خبراً إنما هو باعتبار أن جمرها بدل من الاسم والبدل هو المقصود وذلك لأن معمولاً كان أصلهما
الابتداء والخبر ولا يصح أن يكون اليمين خبراً عن الكأس لأنهما متباينان والخبر عن المتبداً في المعنى
فصححة الخبرية باعتبار إبدال جمرها من الكأس المقضي طرح البدل منه وقصد البدل ولا شك أن
البدل الذى هو جمرها عين الخبر الذى هو اليمين لأن اليمين عين محل جمر يان الكأس وإجرائها (قوله)
فاذا عرفت هذا الخ) أشار إلى أن الفاء فصيحة في جواب شرط مقدر. وأقول: إنما يصح كون قوله
فإن تكن الخ جواباً لقوله إذا عرفت هذا بتقدير أى إذا عرفت هذا فأقول إن تكن الخ أو فقد
عرفت أنه إن تكن الخ إلى أنه لا داعي إلى كون الفاء في كلام المصنف فصيحة في جواب شرط مقدر
كما أشار إليه لصحة جعلها عاطفة عطف مفصل على محمل ومحة جعلها تفرعية فاقهم (قوله) فنقيضها
سالبة جزئية). أورد عليه أن موضوع الكلية غير موضوع الجزئية لأن موضوع الكلية جميع
الأفراد وموضوع الجزئية بعضها والبعض غير الكل وشرط التناقض الاتحاد في الموضوع. والجواب
أنه لما كان البعض الذى ورد عليه السلب في الجزئية وأردا عليه الإيجاب في الكلية لدخوله في موضوع
الكلية كانتا متحدتين موضوعاً بهذا الاعتبار، غاية ما في الباب أن موضوع الكلية قد اشتمل على شيء
آخر وهو البعض الآخر (قوله) وبالعكس) يعنى أن السالبة الجزئية تنقيضها موجبة كلية فالمراد بالعكس
هنا عكس القاعدة المذكورة أعنى قول المصنف فإن تكن موجبة الخ أى في كلام المصنف اكتفاء وقوله
وهي أى السالبة الجزئية وقوله في المثال المذكور أى كل إنسان حيوان وفي الكلام حذف مضافين أى
في مقام نقض المثال المذكور أى السالبة الجزئية التي تذكر في مقام نقض المثال الخ أوفى بمنحى إلى
متعاقبة بحال محذوفة أى وهي منسوبة إلى المثال الخ وقوله ثانياً وبالعكس يعنى أن ليس بعض الإنسان
بحيوان نقيضه كل إنسان حيوان فالمراد بالعكس هنا عكس مادل عليه كلامه من أن كل إنسان حيوان
نقيضه ليس بعض الإنسان بحيوان كما يدل على ذلك عبارة في الكبير حيث قال عقب قول المصنف نقيضها
سالبة جزئية وبالعكس فنقيض المثال المذكور ليس بعض الإنسان بحيوان وبالعكس اه ولو عر بها
في هذا الشرح الصغير لكان أحسن ومثل جميع ما ذكر يقال فيها يأتي هذا ما ظهر في تقرير هذه العبارة
فاحفظه (قوله) إذ لو كانتا كليتين) أى وإنما أوجب الاختلاف في المسورتين المتناقضتين في القضايا الأربعة
المحسورات لأنها لو كانتا كليتين الخ فهو على المحذوف ثم رأيت في الكبير قال واشترط الاختلاف في الحكم
لأنهما الخ وهو بمنى ما قلنا (قوله) بأن يكون موضوعهما أعم من محمولها) نحو كل حيوان إنسان ولا شيء
من الحيوان إنسان (قوله) بأن يكون موضوعهما كذلك) أى أعم من محمولها نحو بعض الحيوان
إنسان بعض الحيوان ليس بإنسان (قوله) والنقيضان لا يكذبان الخ) من تمام التعليل (قوله) وفي بعض
النسخ الخ) على هذا البعض لا يكون في هذا البيت كبير فائدة لعلمه بمقابلته ويكون ساكتاً عن نقيض
السالبة الكلية (قوله) وأجر جميع ما ذكر) أى من كيفية التناقض وشرطه في الشرطية لكن يقال بدل
وحدة الموضوع وحدة المحمول وحدة المقدم وحدة التالى قال في الكبير فنقيض الشرطية شرطية
نوافتها في الجنس أى الاتصال والانفصال وفي النوع أى اللزوم والاتفاق وتخالفها في كيفها وكما وإن
كانت محصورة كان نقيضها محصورة وتخالفها في كيفها اه ملخصاً (قوله) كلما كان هذا انساناً الخ)

وفي بعض النسخ بدل البيت الأخير: وإن تكن سالبة جزئية * نقيضها موجبة كلية وأجر جميع ما ذكره الشرطية
مثال التناقض فيها كلما كان هذا انساناً كان حيواناً ليس كلما كان هذا انساناً كان حيواناً. هذا

هذا من أمثلة التناقض بين المتصلتين اللزوميتين فلا بد من موجبة كلية والثانية سالبة جزئية ومثال
للتناقض بين المتصلتين الاختصاصيتين كما كان الإنسان ناطقا كان الحمار ناطقا ليس كما كان الإنسان
ناطقا كان الحمار ناطقا ومثال المتصلتين دائما إما أن يكون التحد زوجا أو فردا ليس دائما إما أن
يكون العدد زوجا أو فردا .

[فصل: في تعريف وأحكام العكس] (قوله والقلب) عطف تفسير والقلب جعل السابق لاحقا واللاحق
سابقا قال في الكبير فهو في اللغة حقيقة في المصدر فإن أطلق على العكس إلى فجاز مرسل (قوله)
وجعلت أعلاها أسفلها أى وأسفلها أعلاها (قوله على القضية الخ) ظاهر كلام الشارح أن إطلاقه
على كل من المعنيين حقيقة اصطلاحية وهو ما يقتضيه السموي وشرحه فإنه جعله في المتن والشرح
مشتركا عرفيا بينهما قال الشيخ يس وفي الطالع خلافه اه ولعل ما في الطالع ماصرح به بعضهم من
أنه في المعنى الصدى حقيقة وفي القضية مجاز (قوله موافق) بالرفع صفة عكس وكذا يخالف وسيدكر
الشارح آخر الفصل وجه التسمية بالموافق والمخالف (قوله وعكس مستو) ويقال له عكس مستقيم
لاستواء طرفيه واستقامتهما لسلامة كل منهما من التبديل بالنقيض (قوله وهو) أى العكس
الستوى (قوله على أنه مصدر) أما على أنه بمعنى القضية فيعرف الستوى بأنه قضية تركبت بتبديل
طرفي قضية أخرى (قوله قلب جزأى القضية) وذلك في الشرطية بأن تجعل المقدم تاليا والتالي مقدما
وفي الجملة بأن يراد من الموضوع المفهوم ويجعل محمولا ومن المحمول الذات ويجعل موضوعا فالمراد
الجزآن بحسب الظاهر أى ما في العنوان والمذكر لما أراد منها لأن المراد بالموضوع الذات والمحمول
للفهوم ولا يمكن جعل الذات محمولا والفهوم موضوعا فلا يصح التبديل فله الصغرى في شرح الفرة كذا
في يس (قوله أى الموضوع والمحمول) إن قيل لا يتأتى تفسير المحمول موضوعا في نحو زيد قام فإنه إذا
قبل لم يكن الفعل موضوعا والجواب أنه يجعل في محل الفعل ما يصح أن يكون موضوعا كقبض القائم
أو بعض من قام زيد فيكون المحكوم عليه ذلك البعض والمحكوم به مفهوم زيد بعد أن كان الأمر
بالعكس وتركب هذا الجملة في عكس نحو قام زيد فيقال بعض القائم أو بعض من قام زيد فزيد
كان موضوعا متوخرا في اللفظ ثم جعل محمولا وإن لم يحصل تقديم ولا تأخير في هذا العكس فإن المداور
في مثل ذلك على نية التسليم بأن ينوى أن ما كان موضوعا يجعله محمولا وبالعكس والفهوم من قوله
قلب جزأى القضية أن يجعل الثاني بكاه أولا فخرج تبديل قولك الود في الحائط إلى قولك الحائط في
الود فليس عكسا إذ الحائط ليس هو في الأصل كل المحمول بل المحمول الاستقرار في الحائط فعكسه
بعض المستقر في الحائط وتد (قوله في الجملة) مثاله فيها قولنا في عكس كل إنسان حيوان بعض الحيوان
إنسان (قوله في الشرطية) مثاله فيها قولنا في عكس كلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا قديكون إذا
كان الشيء حيوانا كان إنسانا (قوله فخرج قلب جزأى غير القضية) هذا خارج بإضافة الجزأين إلى
القضية وعكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف خرجا بإضافة القلب إلى جزأيه (قوله كالمركب
الاضافي) نحو ضارب غلام فعكسه إلى غلام ضارب لاسمى عكسا (قوله عكس النقيض الموافق)
كقولنا في عكس كل إنسان حيوان كل مائس يحويان هوليس بإنسان (قوله وعكس النقيض المخالف)
كقولنا في عكس ما ذكرنا لشيء مائس يحويان بإنسان (قوله لأنها لا ترتب طبيعيا بين جزأيهما)
لأن قولك العدد إما زوج أو فرد معناه الحكم بالعناد بين الزوج والفرد وهذا المعنى حاصل قدم الزوج
أوالفرد خلافا لما أفاده التعلق من أن المفهوم عند تقدير الزوج الحكم عليه بمعاذته للفرد وعند تقدير
الفرد الحكم عليه بمعاذته للزوج والمفهومان متضاران فيكون للفصله أيضا عكس مغاير لها في المفهوم

علاها أسفلها ، وفي
الاصطلاح يطلق على
التضحية التي وقع
التحويل إليها وعلى
المصدر وكانها ثلاثة
أقسام عكس نقيض
موافق وعكس نقيض
مخالف وعكس مستو
وهو الذي اقتصر عليه
العرف لأنه أكثر
استعمالا ولا يفيد بقله
(الستوى) أو يعرفه على
أنه مستو قوله
(العكس) للستوى
(قلب) أى تبديل
(جزأى القضية) أى
الموضوع والمحمول في
الجملة والتقدم والتالي
في الشرطية فخرج قلب
جزأى غير القضية
كالمركب الاضافي فلا
يسمى عكسا في
الاصطلاح وخرج
عكس النقيض الموافق
فانه قلب حقيضا
وعكس
المخالف فانه قلب أحدهما
ونقيض الآخر
وسنذكرهما ولم يقيد
القضية - بكونها ذات
ترتيب طبيعي وهو في
ذلك موافق لكثير
من العلماء من عطف
العكس وقد اعترض
عالمهم بدخول المنفصلة

ويجب بأنه لا يحتاج إلى هذه الزيادة لأن قوله: قلب جزأى القضية يقتضى أن كل واحده موضع طبيعى وإلا لم يكن عكسا وعبرة
 الصنف أحسن من قول بعضهم أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا لتناولها الشرطيات المتصلة (مع بقاء الصدق) بمعنى
 أنه إذا كان الأصل صادقا كان العكس كذلك لأن العكس لازم للقضية وصدق المزموم يستلزم صدق اللازم وليس المراد صدقهما
 في الواقع بل بأن يكون الأصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس ولذا عبر بعضهم بالتصديق لأن التصديق لا يقتضى وقوع
 الصدق فخرج بهذا القيد قلها لأمع بقاء الصدق كقولنا في عكس كل إنسان (١١٣) حيوان كل حيوان إنسان فلا يسمى هذا عكسا

لأنه لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبر وه (قوله ويجاب الخ) ولك أن تقول أيضا استغنى الصنف عن التفيد
 هنا بقوله الآتى والعكس في مرتب بالطبع الخ (قوله لأن قوله قلب الخ) وذلك لأن التعبير بالقلب يقتضى
 أن كلا من الجزأين نقل عن مكانه الأصلي وربته العقلية (قوله وإلا) أى وإلا يكن له موضع طبيعى
 لم يكن عكسا كان الأولى أن يقول لم يكن قلبا لأنه المعبر به في التعريف ولأن في قوله وإلا لم يكن عكسا
 شائبة مصادرة (قوله أن يصير) بتشديد الياء مبينا للفعول إن بدى بياء تحية وللفاعل إن بدى
 بناء فوقية لا تخفيفها لأن العكس الاصطلاحى بالمعنى المصدرى إنما هو التبدل لا الحاصل به وهو التبدل
 كما يقتضيه التحقيق (قوله وليس المراد الخ) جواب لإيراد على الصنف هو أن تعريفه لا يشمل عكس
 القضايا الكاذبة مع أنها تنعكس (قوله بحيث لو فرض الخ) أى فالمراد بالصدق ما يعم الصدق الفرضى
 (قوله ولذا عبر بعضهم بالتصديق) فيه أن التصديق نسبة المخاطب إلى الصدق وهو ليس بشرط في تحقق
 العكس إلا أن يقال مراده بالتصديق تسليم الصدق (قوله كقولنا في عكس كل إنسان حيوان) أقول
 أراد العكس اللغوى فلا ينافى قوله بعد ذلك فلا يسمى هذا عكسا (قوله إذ لا يلزم من كذب المزموم)
 أى الأخص كذب اللازم أى الأعم من المزموم أى والعكس لازم أعم من المعكوس فلا يلزم من كذب
 المعكوس كذب العكس (قوله لإخراج) علة للنق وهو يقل (قوله إذا جعلته عكسا) أى لنحو ياكذا
 ما يأتى (قوله لو عكسها كلية) بأن قلت كل حيوان إنسان (قوله وكذا) أى مثل كل إنسان ناطق
 في إخراج عكسها بقيد على وجه اللزوم (قوله تبينا كليا) أما التباين الجزئى كالعموم والخصوص المطلق
 بين الإنسان والحيوان فلا يتفق الصدق معه (قوله في نحو بعض الحيوان ليس بإنسان) فانك لو عكسها
 إلى بعض الإنسان ليس بحيوان كان كاذبا (قوله والجواب عن المصنف) أى في تركه القيد على وجه اللزوم
 وأوقال تعليلا للنق المتقدم لأن قوله مع بقاء الصدق يغنى عنه وأسقط قوله والجواب الخ لكان أخصر
 (قوله وعكس الكلية) مبتدأ خبره لا يلزم معه الصدق أى لتخلفه في عكس كل إنسان حيوان إلى
 كل حيوان إنسان (قوله وكذا عكس الجزئية السالبة) أى لا يلزم معه الصدق لتخلفه في عكس
 بعض الحيوان ليس بإنسان إلى بعض الإنسان ليس بحيوان (قوله مع أن الخ) ترق في الجواب بالنسبة
 إلى بعض ما أخرج بالقيد الذى تركه الصنف (قوله إلا كم الموجب) أقول زاد الشارح لفظ كم ليكون
 الاستثناء استثناء من القريب إليه الذى هو الحكم وإن كان يصح على بعد وتكلف كونه استثناء من
 القضية وكأنه قال إلا لوجبة الكلية فإن عكسها قلب جزأىها مع بقاء الصدق والكيفية فقط لا يقال
 يلزم على زيادة لفظ كم تغيير إعراب المتن ، لأننا نقول التغيير هنا غير ظاهر فلا يضر لأن الباء على
 كل حال مفتوحة فتحة بنية جريا على لغة من ينتظر فافهم قال في الكبير لا يقال التعريف لهاية

فلا يسمى هذا عكسا
 وترك الصنف الكذب
 لأنه لا يلزم من كذب
 الأصل كذب العكس
 إذ لا يلزم من كذب
 للزوم ككذب اللازم
 فنقولنا كل حيوان
 إنسان كاذب مع صدق
 عكسه وهو بعض
 الإنسان حيوان ولم
 يقل مع بقاء الصدق
 على وجه اللزوم لإخراج
 نحو كل ناطق إنسان
 إذا جعلته عكسا لكل
 إنسان ناطق فانه
 صادق لكن الصدق
 فيه اتفاق لما اتفق
 من مساواة المحمول
 للوضوع بدليل تخلفه
 في عكس كل إنسان
 حيوان لو عكسها كلية
 وكذا بعض الإنسان
 ليس بحجر إذا عكسها
 إلى بعض الحجر ليس
 بإنسان فانه صادق
 لكن صدقه اتفاق لما
 اتفق من مباينة
 للوضوع لمحمول تبينا

كليا إذ يتخلف في نحو بعض الحيوان ليس بإنسان . والجواب عن المصنف أنه لا حاجة إلى هذه الزيادة لأن قوله مع بقاء الصدق يغنى
 عنها لأن المراد ببقاء الصدق لزومه هو عكس الكلية لوجبة كنعسها لا يلزم معه الصدق وكذا عكس الجزئية السالبة مع أن عكس
 نحو كل إنسان ناطق إلى كل ناطق إنسان خارج أيضا بقوله إلا لوجبة الكلية فوضها لوجبة الجزئية (و) مع بقاء (الكيفية) أو
 الإيجاب والسلب بمعنى أن الأصل إن كان موجبا يكون العكس موجبا أو سالبا فبالا بهذا يخرج قلها لأمع بقاء الكيفية كقولك
 في عكس بعض الإنسان حيوان ليس بعض الحيوان بإنسان فلا يسمى هذا عكسا في الاصطلاح (و) مع بقاء (الك) أى الكلية
 والجزئية (إلا) كم (الوجب) بمحذ التاء رخيا للضرورة أى الوجبة (الكلية)

نحو كل إنسان حيوان فلا يبقى في عكسها بل تبدل كليتها بالجزئية وإليه أشار بقوله (فموضوها) أي المناطقة (الموجب) بخذف التاء لماسة (الجزئية) وهي في المثال المذكور بعض الحيوان إنسان وكذا مافى قوتها وهي الشخصية إن كان محمولها كلياً وإلا فنكسها وهذا القيد الأخير لم نلحده لغير المصنف في تعريف العكس وهو حسن وقد تقدم أن القضايا ثمانية أقسام أربع موجبات وهي الشخصية والكليّة والجزئية (١١٤) والمهملة وأربع مثلها سوابل فالأربع الموجبات عكس كل واحدة منها

بالمستوى جزئية موجبة
قوتك زيد حيوان
عكسه بعض الحيوان
زيد وكل إنسان حيوان
وبعض الإنسان
حيوان والإنسان
حيوان عكسه بعض
الحيوان إنسان ويصح
عكس المهملة الموجبة
إلى مهمة وكل ذلك
داخل في تعريف
المصنف وأما الأربع
السوابل فلا ينعكس
منها إلا الكليّة
والشخصية فيمكن أن
كأنفسها فنعكس لاشئ
من الإنسان بحجر
لاشئ من الحجر بإنسان
وعكس ليس زيد
بعمرو وعمرو ليس زيد
وعكس ليس زيد
بحجر لاشئ من
الحجر زيد لأن
الشخصية في حكم الكليّة
وأما الجزئية السالبة
والمهملة السالبة فلا
عكس لهما وإليه أشار
بقوله (والعكس)
المستوى (لازم لغير
ما وجد به) أي فيه

لأن الأفراد فلا يدخل فيه استثناء ، لأننا نقول ذلك من تدقيقات الحكماء ، والمناطقة والمصنف لم يعن بذلك قصداً للتقريب والتسهيل على البدئي أو نقول ليس هذا تعريفاً بل ضابط كما يشعر به كلام المصنف في شرحه اهـ وينافي الجواب الأخير تصرّح الشارح هنا في غير موضع بأنه تعريف (قوله فلا يبقى) أي الحكم (قوله بل تبدل كليتها) أي الموجبة (قوله فموضوها الموجب) في بعض نسخ المتن فموضوها الموجبة بفتح العين وسكون الواو وأثبت التاء في الموجبة (قوله وكذا مافى قوتها) أي مافى حكمها من حيث وقوعها في كبرى الشكل الأول والثاني كالكليّة على مامر يبانه وسيأتى أيضاً ولوعبر الشارح بالحكم بدل القوة لكان أظهر لأن التبادر من كونها في قوتها أنها تؤدّل بها وترجع إليها وليس كذلك ثم حوّه شبهها بالكليّة أنها تنعكس جزئية إن كان محمولها كلياً فعكس زيد حيوان بعض الحيوان زيد وليس المراد التشبيه في الاستثناء لأن الشخصية لا كم لها حتى تستثنى (قوله وإلا فنكسها) أي شخصية فعكس هذا زيد زيد هذا (قوله وهذا القيد) يعني الاستثناء لاقوله والشك لأنه ذكره غيره (قوله بالمستوى) الباء للتصوير (قوله جزئية موجبة) محله في الشخصية إن كان محمولها كلياً وإلا فنكسها شخصية كامراً . فان قلت : لو كانت للموجبة الجزئية تنعكس إلى مثلها لصح عكس بعض الإنسان زيد إلى بعض زيد إنسان مع أنه لا ينعكس إليه لكذبته وصدق الأصل . قلت : ليس المراد بزيد فيما ذكر معناه الجزئي لأن الجزئي لا يقع محمولاً على مافيه من الخلاف المتقدم بل المراد معنى كلي وهو السمي بزيد فعني العكس بعض السمي بزيد إنسان وهو صادق أيضاً (قوله عكسه بعض الحيوان إنسان) أفرد الضمير مع رجوعه إلى القضايا الثلاث قبله لتأولها بالذكور أو الراد عكس كل منها (قوله ويصح عكس المهمة) في قوة الاستدراك على قوله عكس كل واحدة منها بالمستوى جزئية موجبة (قوله وكل ذلك داخل في تعريف المصنف) أقول : اسم الإشارة يرجع إلى ما ذكر من عكوس الوجبات الأربع في الجملة وإنما قلنا في الجملة لأن المفهوم من المتن في الشخصية والمهملة أنها يمكن أن تنعكس كأنفسها . وأما كون الشخصية تنعكس جزئية إذا كان محمولها كلياً وكون المهملة تنعكس جزئية فلم يفهم منه وهذا يندفع ما اعترض به هنا (قوله فيمكن أن تنعكس كأنفسها) محله في الشخصية إذا كان محمولها جزئياً كما في المثال الأول الآتي للشخصية وإلا فنكس كليّة كما في المثال الثاني الآتي لها (قوله المستوى) أخذه من آل التي للعهد الذي كرى (قوله لغير ما وجد به) ذكر الضمير مراعاة اللفظ ما وأتته بعد ذلك في قوله ومثلها مراعاة لمعناها إذ هي واقعة على النقيض (قوله لا عكس لها لزوماً) أقول : يتبادر من العبارة أن النقيض منصب على القيد فيوم أنه قديكون لها عكس اصطلاحى وما يقوى الإيهام قوله بعد وقيدنا بقولنا لزوماً لأنه قد يصدق عكسها في بعض المواد وهو خلاف ما قدمه من أنه لا بد في العكس اصطلاحاً من الاطراد في جميع المواد ويمكن أن يقال تسمية مالم يطرد عكسا باعتبار الصورة فتأمل (قوله يكون الموضوع فيها) كحيوان وقوله من المحمول كأنسان وقوله سلب الأخص هو إنسان في المثال وقوله عن بعض أفراد الأعم هو فيه حيوان (قوله لصدق نقيضه) أي ويلزم من صدق النقيض كذب الأصل

(اجتماع الحسنيين) وهما الجزئية والسلب والذى وجد فيه هو الجزئية السالبة (فاقتصد) أي توسط في الأمور وهو تميم لليب فالجزئية السالبة لا عكس لها لزوماً بدليل الانتقاض بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم ولا يصدق سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص فيصدق نحو بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق بعض الإنسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل إنسان حيوان وقيدنا بقولنا لزوماً لأنه قد يصدق عكسها

فبعض المواد إذ يصدق بعض الإنسان ليس بحجر ويصدق عكسه أيضا وهو بعض الحجر ليس بإنسان (ومثلها) أي التي اجتمع فيها
الحسنتان في عدم لزوم العكس (المهمة السلبية) نحو الحيوان ليس بإنسان (لأنها) أي المهمة السلبية (في قوة الجزئية) السالبة كانتسب
فانها لا تخرج من قوة بعض الحيوان ليس بإنسان وخرج بالمستوى عكس التقيض (١١٥)

الحسنتين (والعكس)
الاصطلاحي مطلقا (في

مرتب بالطبع) والمراد به

ما يقتضي المعنى ترتيبه

بحيث لو أزيل تغير المعنى

ويفسر للترتيب بالطبع

أيضا بكون الثاني

يتوقف على الأول

ولا يتوقف الأول على

الثاني والمربط بالطبع

من التفضيا هو المحلية

والشرطية المتصلة

وجميع ما تقدم من

الأحكام محال للشرطية

المتصلة مثلا كما كانت

الشمس طالعة كان

النهار موجودا تنعكس

إلى جزئية موجبة وهي

قديكون إذا كان النهار

موجودا كانت الشمس

طالعة (وليس) بالعكس

(في مرتب بالوضع) أي

الذكر دون الطبع وهو

المنفصلة نحو إما أن

يكون العدد زوجا وإما

(قوله في بعض المواد) أي الأمثلة وهو ما إذا كان بين الموضوع والمحمول تباين كلي أو محمول وخصوص
من وجه وقد مثل الشارح للأول . ومثال الثاني بعض الحيوان ليس بأبيض فانه صادق مع صدق
عكسه وهو بعض الأبيض ليس بحيوان (قوله أي التي اجتمع الخ) أشار إلى أن الضمير عائد إلى
ملحظ المعنى (قوله في عدم لزوم العكس) فيه إشارة إلى أنه قد يتفق صدق عكس السالبة المهمة
كعكس الإنسان ليس بحجر إلى الحجر ليس بإنسان (قوله وخرج بالمستوى عكس التقيض)
أي قسميه فانه يلزم ما وجد فيه اجتماع الحسنتين وهي السالبة الجزئية . مثال الموافق من عكس
تقيضا عكس بعض الحيوان ليس بإنسان إلى بعض غير الإنسان ليس غير حيوان . ومثال المخالف منه
عكسها إلى بعض غير الإنسان حيوان ومثل ما وجد فيه اجتماع الحسنتين المهمة (قوله والعكس
الاصطلاحي مطلقا) أي بأقسامه الثلاثة وإن كان للمصنف جدد للمستوى كذا في الكبير (قوله والعكس
في مرتب الخ) تصرح بما علم من التعبير بالقلب فيما مر كما أسلفه الشارح (قوله بحيث لو أزيل) أي
اختفاء ملتصبا بحيث لو أزيل تغير المعنى وهذا القدر موجود في المحلية والشرطية المتصلة إذ بتأخير
للموضوع أو اللقمة وجعله محمولا أو تاليا يتغير المعنى الأول (قوله بكون الثاني يتوقف على الأول
ولا يتوقف الأول على الثاني) هذا القدر أيضا موجود في المحلية والشرطية المتصلة لتوقف المحمول
على الموضوع والثاني على اللقمة وعدم توقف الموضوع أو اللقمة على المحمول أو الثاني . أقول : هذا
إنما يظهر في المتصلة إذا كان اللقمة سببا والثاني مسببا لا فها إذا كان اللقمة مسببا عن الثاني نحو
كما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة لأن الأمر فيه بالعكس : أي أن الأول متوقف
على الثاني والثاني ليس متوقفا على الأول ولا فها إذا كانا مسببين عن سبب آخر نحو كما كان النهار
موجودا فالعالم مضيء . يتوقف كل منهما على شيء آخر وهو طلوع الشمس وعدم توقف الثاني على
الأول فالتفسير الأول هو الذي ينبغي فتأمل (قوله وجميع ما تقدم الخ) في قوة التعليل لادخال الشرطية
المتصلة في المرتب بالطبع (قوله كما كانت الشمس الخ) مثال لعكس المتصلة الموجبة الكلية . ومثال
عكس المتصلة السالبة الكلية أن تعكس ليس أثبتة إذا كان النهار موجودا كان الليل موجودا
إلى ليس أثبتة إذا كان الليل موجودا كان النهار موجودا وأما المهمة والسالبة الجزئية من المتصلات
فلا عكس لهما (قوله وليس العكس في مرتب بالوضع) تقدم الخلاف في ذلك (قوله بل الترتيب
الذكرى الخ) أقول الأحسن والأخصر أن يقول بل هو ذكرى موكل الخ (قوله إذ المعنى) وهو
المتافاة بين الزوجية والفردية (قوله بقل أول يبدل) بينهما للفاعل والضمير للشيء أو للفاعل والضمير
للترتيب (قوله وأما عكس التقيض الخ) مقابل التثنية بالمستوى في أول الفصل (قوله مع بقاء الصدق)
خرج به ما لا يبقى معه الصدق كقولنا في عكس لاشيء من الإنسان بحجر لاشيء من غير الحجر
غير إنسان فان الأصل . يصدق والعكس كاذب وقوله على وجه اللزوم يخرج به ما يبقى معه الصدق
لا على وجه اللزوم بل اتفاقا كقولنا في عكس لاشيء من الفرد زوج لاشيء من غير الزوج غير فرد
لاتفاق الصدق من جهة أن الفرد والزوج كالتقيضين بدليل تخلفه في المثال الأول فان العكس فيه كاذب
وهذا يعلم أن السالبة الكلية في عكس التقيض الموافق وكذا المخالف إن ماتت عكس جزئية فاه في الكبير

ين طرفها ليس طبعيا أي يقتضيه المعنى بحيث لو أزيل تغير المعنى بل الترتيب الذكرى في ذلك موكل إلى اختيار المتكلم
إذ المعنى فيه متحد بقل أول يبدل . وأما عكس التقيض الموافق فهو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي
بتقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف على وجه اللزوم

نحو كل إنسان حيوان
كل ما ليس بحيوان
هو ليس بإنسان .
وأما عكس النقيض
المخالف فهو تبديل
الطرف الأول من
القضية ذات الترتيب
الطبيعي بنقيض الثاني
والثاني بعين الأول مع
بقاء الصدق دون
الكيف على وجه
اللزوم نحو كل إنسان
حيوان لاشئ مما
ليس بحيوان بإنسان
وسمى هذا مخالفاً للمخالف
طرفيه إيجاباً وسلباً
والذي قبله موافقاً
لتوافقهما وتفصيل
أحكام هذين العكسين
مذكور في المطولات .
ولما فرغ رحمه الله
تعالى من مبادئ
التصورات ومقاصدها
ومن مبادئ التصديقات
شرع في أسنى المطالب
وأعلى المقاصد وهو
مقاصد التصديقات
وهي الحجج ويقال لها
القياس فقال :

[باب في القياس]
ووجه كونه أسنى
المطالب أن المستفاد
منه تصديق ومن
غيره تصور والتصديق
أشرف من التصور

ويؤخذ منه أن قوله على وجه اللزوم يرجع إلى بقاء الصدق فقط (قوله نحو كل إنسان حيوان الخ) تمثيل للأصل والعكس بمخالف العاطف لجوازه اختياراً على ما صرح به غير واحد وكذا يقال في نظيره الآتي وهذا في الحليات. ومثاله في الشرطيات قولنا في عكس كلما كان الشئ حيواناً كان جسماً كما لم يكن الشئ جسماً لم يكن حيواناً (قوله مع بقاء الصدق) خرج به ما لا يبتقي معه الصدق كقولنا في عكس لاشئ من الإنسان بمجر كل ما ليس بمجر إنسان فإن الأصل صادق والعكس كاذب وقوله على وجه اللزوم خرج به ما بقي معه الصدق لاشئ من اللزوم بل اتفاقاً كقولنا في عكس لاشئ من الفرد بزواج كل ما ليس بزواج فرداً لاتفاق صدقه من جهة كون الفرد والزواج كالتنقيضين بدليل تخلفه في المثال الأول (قوله نحو كل إنسان حيوان الخ) هذا في الحليات. ومثاله في الشرطيات قولنا في عكس كلما كان الشئ مفراً كان جسماً ليس أثبتة إذا كان الشئ غير جسم كان مفراً (قوله لتخالف طرفيه) أي موضوعه ونحوه أو مقدمه وتاليه إيجاباً وسلباً وسمى الذي قبله موافقاً لتوافقهما . لا يقال لا يلزم اتفاقهما في الموافق كافي عكس كل إنسان هو لا جماد إلى كل جماد هو لا إنسان ولا اختلافهما في المخالف كافي عكس ما ذكر إلى لاشئ من الجماد بإنسان . لأننا نقول للذكور إن ليسا من العكس الاصطلاحي لأن صدقهما ليس باطراد بل هو اتفاق اتفق من مباينة الجماد للإنسان مباينة كلية فلا يقدح عدم اللزوم في التعليل لأن التعليل للاصطلاحى هذا ما ظهر لي ثم رأيت في الكبير مانعه سمى الموافق موافقاً لموافقته لأصله في الكيفية والمخالف مخالفاً لمخالفته أصله فيها وهو تعليل آخر ويمكن على بعد رد ما هنا إليه بأن يراد بطرفي العكس القضية البديلة وللبديل بها لا الموضوع والحمول أو القدم والتالي ويراد بالعكس العكس بالمعنى المصدرى (قوله وتفصيل أحكام هذين العكسين مذكور في المطولات) حاصله كما أفاده في الكبير أن السالبة الكلية تنعكس بالموافق إلى سالبة جزئية فعكس لاشئ من الإنسان بمجر بالموافق بعض غير الحجر ليس بشئ إنسان وبالمخالف إلى موجبة جزئية فعكس القضية المذكورة بالمخالف بعض غير الحجر إنسان والموجبة الكلية تنعكس بالموافق إلى موجبة كلية فعكس كل إنسان حيوان بالموافق كل لا حيوان هو لا إنسان وبالمخالف إلى سالبة كلية فعكس القضية المذكورة بالمخالف لاشئ من لا حيوان إنسان والسالبة الجزئية تنعكس بالموافق إلى سالبة جزئية فعكس بعض الحيوان ليس بإنسان بالموافق بعض غير الإنسان ليس بشئ حيوان وبالمخالف إلى موجبة جزئية فعكس القضية المذكورة بالمخالف بعض غير الإنسان حيوان والموجبة الجزئية لاتنعكس عكس نقض بقسامه إذ يصدق بعض الحيوان هو غير إنسان ولا يصدق عكسها بالموافق إلى بعض الإنسان هو غير حيوان ولا عكسها بالمخالف إلى بعض الإنسان ليس هو بحيوان . وبالمجلة حكم عكس النقيض عكس حكم المستوى فما يعطى للوجبات في المستوى يعطى للسوالب الموافقة لها في الحكم في عكس النقيض بقسامه وما يعطى للسوالب في المستوى يعطى للوجبات الموافقة لها في الحكم في عكس النقيض بقسامه أسنى المطالب وأعلى المقاصد أي مطالب الفن ومقاصده وهي التعريفات والأقيسة فالجمع لما فوق الواحد أو باعتبار الأفراد وعطف أعلى المقاصد على أسنى المطالب عطف تفسير (قوله وهي الحجج) الضمير لمقاصد التصديقات (قوله ويقال لها القياس) الأولى الأقيسة كما عبر به في الكبير .

باب في القياس

(قوله ومن غيره) يعني التعريف قال في الكبير وبالمجلة فهذا الباب يبحث فيه عن كيفية استنتاج الأحكام العقلية والشرعية وأما التصورات التي هي معرفة الماهيات بالكنه كما في الحدود أو بألوانها كما في الرسوم

لاشتاله على النسبة التي هي أشرف أجزاء القضية ، وهو لغة تقدير شيء على مثال آخر . واصطلاحاً ما أشار إليه بقوله (إن القياس) قول ملفوظ أو معقول (من قضايا صوراً) أي ركب بصورة مخصوصة بقول (١١٧) جنس خرج عنه المفرد لأن

القول عند المطابقة
خاص بالركب وقوله
من قضايا صوراً خرج
الركب الذي ليس
بقضية والقضية الواحدة
وإن لزماً لذاتها قول
آخر كحسبها المستوي
أو عكس نقيضها
والركبة نحو زيد قائم
لادائها إذ لا يطلق
عليها أنها قضيتان وإن
كانت في قوة القضيتين
والمراد أن القياس
مؤلف من قضيتين
فأكثر على القول بأن
القياس يتألف من
أكثر من قضيتين كما
سيأتي بيانه فال مؤلف
من قضيتين كقولنا
العام متغير وكل متغير
حادث يلزم عنهما قول
آخر وهو العالم حادث
والمؤلف من أكثر
كقولنا النبات أخض
للأل خضية وكل أخض
للأل خضية سارق وكل
سارق تقطع يده فهذا
مؤلف من ثلاث قضايا
يلزم عنها قول آخر
وهو النبات تقطع
يده والأول يسمى
اسيطة أي والثاني
مركباً وليس ذكر

فالماجي بها لأجل هذا المقصد لأن كل تصديق لابد فيه من تصور فتقديم التصورات عليه من تقديم
الوسائل على المقاصد بتصرف (قوله لاشتاله على النسبة) أي تعلقه بها ووقوعه عليها لأنها الصدق
بها وليس المراد باشتاله عليها أنها داخله فيه وجزء منه لأنها ليست جزءاً منه ولا على القول الصحيح يساطنه
ولا على القول بتركبه من تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة وإدراك وقوعها أولاً ووقوعها
الهم إلا أن يقدّر مضاف أي لاشتاله على تصور النسبة (قوله تقدير شيء) كالقماش على مثال آخر
بالإضافة أي مثال شيء آخر كالتراب أي معرفة قدر شيء بمثل شيء آخر فعلى معنى باء الألة وبدل
عليه قول الشارح في كبره كتقدير الثوب بالألة الحسية التي هي مثال لما في الذهن الذي هو التراب
الكلّي مثلاً إذ الحكم لا وجود له إلا في الذهن على التحقيق اه وهو يدل أيضاً على أن المراد بالشيء الآخر
المقدار السكي الموجود في الذهن قسميته شيئاً باعتبار اللغة الاصطلاح للتكمين (قوله إن القياس)
قال في الكبير لما كان المعنى الآتي للقياس مخالفاً للمعنى القوي وللمعنى الأصولي كان المخاطب إماماً تردداً
أو منزلاً منزلة للتردد لأن المقام مقام أن يتردد في أن القياس هنا هل هو بالمعنى القوي أو الأصولي أو غيرها
حسن التأكيد بأن . فان قلت إن تقوية الحكم وما هنا تصور . قلنا التصور هو التعريف المحمول على
القياس وأما إسناد التعريف إلى القياس فحكم اه (قوله قول ملفوظ) أي من حيث دلالة على المعنى
لأن حيث إنه ملفوظ إذ هو من هذه الحثية لا يستلزم شيئاً وهذا التعميم لا يجري في القول الآخر اللازم
الآتي في قوله مستلزم بالذات قولاً آخر إذ المراد به المعقول قطعاً إذ المقدمات لا تستلزم شيئاً من الألفاظ
وإنما تستلزم شيئاً يتعقل سواء عبر عنه بعبارة أم لا إلا أن يقال اللازم ألفاظ من حيث دلالتها على المعاني
أفاده في الكبير (قوله أي ركب بصورة) الباء للابسة وقوله مخصوصة بأن تكون مشتملة على الحد
الوسط ومستوفية لسائر الشروط الآتية في الأشكال (قوله المركب الذي ليس بقضية) كغلام زيد
(قوله كحسبها المستوي) كاستلزام كل إنسان حيوان بعض الحيوان إنسان وقوله أو عكس نقيضها
أي الموافق كاستلزام ما ذكر كل مائس بحيوان هو ليس بإنسان أو الخالف كاستلزام ما ذكر لاشيء
عما ليس بحيوان بإنسان وأوفى كلام الشارح مانعة خلو فتجوز الجمع وأدخلت الكاف استلزام نحو كل
إنسان حيوان بعض الإنسان حيوان (قوله والمركبة) أي القضية المركبة في المعنى من قضيتين
كشال الشارح فانه مركب في المعنى من مطلقتين عامتين أولاً موجبة هي زيد قائم بالفعل ثانيتهما
سالبة هي مفهوم اللادوام تقديرها ليس زيد قائماً بالفعل فمثال المذكور من الوجودية اللادائمة غاية
الأمر أنه اكتفى عن التصريح بجهة الموجبة لفهما من اللادوام فتأمل . قال في الكبير : وأورد
دخول الشرطية لتركيبهما من قضيتين . وأجيب بأنها حال التركيب ليست قضيتين (قوله والمراد أن
القياس مؤلف من قضيتين فأكثر) دفع لما يتوهم من التعبير بالجمع أي فالجمع هنا مراد به اثنتان
فأكثر (قوله النبات) أي للقبور لأخذ أكلان الموتى أو ما هو أعم من ذلك (قوله والأول) يعني
المؤلف من قضيتين فقط يسمى بسيطاً أي لأنه لا قياس واحد غير مركب في المعنى من أقسام متعددة بخلاف
الثاني (قوله وليس ذكر الخ) هذا دفع لاعتراض سيدي سعيد قدورة على المصنف بتكرار ما هنا مع
ما يأتي . واعتراض بأنه كان الأولى تأخير دفع هذا الاعتراض إلى ما سيأتي لأنه الذي يتوهم عنده التكرار .
وأقول : الذي دعاه إلى ذكره هنا إيراد سيدي سعيد هذا الاعتراض هنا (قوله فيما سيأتي) أي
في قول المصنف * فركبته إن ترد أن تعلمه * الخ (قوله والحق الخ) اعترض بأن هذا

المانع كيفية تركيب القياس المركب فيما سيأتي تكراراً لما هنا لأن تعريف القياس الشامل للبسيط والمركب لا يقتضيه معرفة
كيفية تركيب القياس المركب بخصوصه متميزاً عن البسيط ، والحق أن القياس المركب

التعبر يقتضى أن بعضهم يخالف في رجوعه في المعنى إلى أقيسة بسيطة والظاهر أنه ليس كذلك .
وأقول : عبارته في الكبير ومن رأى أن التباس المركب ليس قياسا واحدا بل هو في التحقيق قياسان
أما أكثر اقتصر على ذكر التضييقين أو التصديقين وعلى هذا فيجاء بمن ذكر الجمع كالمنصف بأنه أطلق
الجمع وأراد التخييل وكثيرا ما يستعمل ذلك وأنه نظر إلى صورة القياس المركب ولا شك أن فيه قضايا
وهي أيضا تقتضى ذلك وعبرة سيدى سعيد قدورة والصحيح عند المحققين أن القياس للمركب يرجع
للبيسط اهـ وهي أيضا تقتضى ذلك وتسليم مقتضى هذه العبارات أولى من رده بمجرد الظن (قوله
راجع إلى أقيسة بسيطة في الحقيقة) فالقياس المركب المتقدم مركب من قياسين في الحقيقة الأول
النباش أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق والثاني النباش سارق وكل سارق تقطع يده
فنتيجة القياس الأول هي صغرى القياس الثاني (قوله حال من ضمير صورا) لا يقال استلزامه بالذات قولا
آخر عقب التصور لا مقارنه ، لأننا نقول على تسليم ذلك مقارنه كل شئ بحسبه (قوله أخرج الاستقراء)
أى الناقص المفيد للظن وإعما لم يقيد به لأنه المتعارف المفهوم عند إطلاق لفظ الاستقراء كما في شرح
السعد للشمسية وهو تتبع أكثر الجزئيات توصل إلى الحكم على كليها بحكمها كتتابع أكثر جزئيات
الحيوان توصل إلى الحكم على الحيوان بأنه يحرك فكه الأسفل عند المضغ لاجتماعها لأن التماسح إنما
يحرك فكه الأعلى أما الاستقراء التام وهو تتبع جميع الجزئيات لكونها مضبوطة توصل إلى الحكم
على كليها بحكمها كتتابع جزئيات العنصر من النار والهواء والماء والتراب توصل إلى الحكم على العنصر
بأنه متحيز فهو مفيد اليقين . واعلم أن مقتضى ما ذكرنا خروج تتبع صفات الجزئيات فأقل عن الاستقراء
وعليه يشكل استناد الفقهاء في مسائل إلى الاستقراء مع أنه لم يقع فيها تتبع لجميع الجزئيات ولأن أكثرها
كما في كون أقل سن الحيض تسع سنين وكون أهله يوما وليلة وأكثره خمسة عشر يوما وغالبه ستا
أوسعا فأنهم صرحوا بأن مستند الشافعى في جميع ذلك هو الاستقراء ومعلوم أن الشافعى لم يستقر
جميع نساء العالم في زمانه ولا أكثرهن بل ولاصفهن ولا ما يقرب منه فضلا عن نساء العالم في جميع
الأزمنة فالوجه ترك التقييد بالأكثر في الناقص وإن قيد به كثير من الناطقة بل يقيد بالبعض
كما في حصول الامام وتبعه الأسنوى وينبى ضبط البعض بما يحمل معه ظن الحكم قاله العلامة ابن قاسم في
آياته (قوله والتحليل) هو تشبيه جزئى بأخر في جامع بينهما توصل إلى الحكم على المشبه بحكم المشبه به
كقولنا الثبذ مسكر كالحمر فيكون حراما قال من لا أحمد محل خروج الاستقراء والتحليل بقيد الاستلزام
إذا أريد بالاستلزام القول الآخر استلزام العلم اليقضى به أما إذا أريد ما يمتد الظن فلا يخرج عن التعرف
بهذا التقيد (قوله والضروب العقيمة) هي الفاسدة من جهة الصورة لأنها لا تستلزم القول الآخر كقولنا
لا شئ من الانسان بفرس وكل فرس جسم وسميت بالعقيمة لعدم اتجاها تشبهها بالمرأة التى لا تلد أما
القياس الفاسد من جهة المادة فقط فسيأتى أنه داخل لأنه بحيث لو سلم زمة النتيجة (قوله التى لا تقطع
بصدق لازمها) أقول : هذا صريح في أنها تستلزم قولا آخر إلا أنه غير مقطوع بصدقه بل تارة يكذب وتارة
يصدق لخصوص المادة نحو لا شئ من الانسان بفرس وكل فرس صهل وهذا ينافى إخراجها بالضروب
العقيمة بقيد مستلزما والذي يظهر لى أنها لا تستلزم قولا آخر أصلا حتى يصدق أو يكذب وأن ما يتصيد منها
الذى قد يصدق وقد يكذب ليس بنتيجة لازمة لها بل على صورة النتيجة اللازمة فتكون الضروب العقيمة
كلها خارجة بهذا التقيد فاحفظه (قوله لا مكان تخلف مدلولها عنها) علة لأخرج والضمير ان رجحان
إلى الأمور الثلاثة المذكورة هذا هو الأحسن (قوله بحث ذكرته في الشرح الخ) حاصله أنه أريد
بالاستقراء القضية الاستقرائية نحو الانسان والفرس والبغل والحمار ونحوها تحرك فكه الأسفل عند

راجع إلى أقيسة
بسيطة في الحقيقة
(مستلزما) حال من
ضمير صور أخرج
الاستقراء والتحليل
والضروب العقيمة
التي لا تقطع بصدق
لازمها لا مكان تخلف
مدلولها عنها وفي
إخراج الاستقراء
والتحليل بما ذكر
بحث ذكرته في الشرح
وفي حاشيتي على شرح
لمساغوى للشيخ
الاسلام (بالذات) أى
بذاته قال عوض من
الضمير

الضغ وبالتحليل القضية التحيلية نحو التبيذ كالخر في الإسكار فهما خارجان بقوله صور من قضايا وإن
أريد بالاستقراء المركب من مقدمتين فأكثر ناشئة عن نصف الجزئيات نحو الانسان يحرك فكه الأسفل
عند الضغ والفرس كذلك والبغل كذلك وهكذا ولو ريد بالتحليل قضيتان دالتان على تشبيه جزئي
بجزئي بأن يكون قولنا في الإسكار خبر مبتدأ محضوف والأصل التبيذ كالخر وذلك في الإسكار فلا نسلم
خروجهما بسبب كونهما ظنيين وإلا لزم خروج الخطابة والشعر والجدل والفسطة لكونها ظنيات .
والجواب باختيار الشق الثاني ومنع لزوم ما ذكر بإبداء فرق بين الاستقراء والتحليل وبين ما ذكر
وهو أن الظنى في الاستقراء والتحليل إنما هو ارتباط الحكم بهما . وأما مقدمات الاستقراء فيقينية
مشاهدة إذ تحريك الانسان فكه الأسفل عند الضغ مشاهد وكذلك الفرس والبغل ونحوهما والظنى
إنما هو ارتباط الحكم على الكلى بهذا التحريك بما ذكر والتحليل أيضا مقدمته يقينتان إذ كون
التبيذ يشبه الخمر في وجه مقطوع به وكون وجه الشبه الإسكار مقطوع به والظنى إنما هو ارتباط
حرمة التبيذ بما ذكر بخلاف الخطابة والشعر والجدل والفسطة فانها بالعكس أى أن الظنى مقدمتها
وأما ارتباط الحكم بها إن سلمت فيقيني فالحلل إنما هو في مآذنها لاقى صورتها والخلل في الاستقراء
والتحليل في صورتها لاقى مادتهما وهم إنما اعتبروا في مقدمات القياس أن تكون بحيث لو سلمت
أى سلم صدقها لزم عنها قول آخر أى لصحة صورتها فقولها مستلزما أى لو سلمت قضاياها فيدخل في
القياس القياس الكاذب المقدمات الصحيح الصورة دون القياس الفاسد الصورة الصحيح المقدمات
وتسميته قياسا على سبيل التجوز وبعض في إخراج الاستقراء والتحليل بقيد مستلزما بحث آخر سيأتى
دفعه (قوله أخرج الضروب العقيمة الخ) . أقول : كلامه هنا وفيما مر صريح في أن الضروب العقيمة
قسامان غير مقطوع بصدق لازمها ومقطوع بصدق لازمها مع أن الضروب العقيمة التى هى أنواع تحت
كل نوع منها أفراد وأمثلة إنما غير مقطوع بصدق لازمها وإن كانت أفرادها وأمثلتها منها كاذب اللازم
ومنها صادق ويمكن أنه أراد بالضروب العقيمة أفرادها وأمثلتها من إطلاق الكلى وإرادة الجزئى ثم هذا
أيضا صريح في أن الضروب العقيمة تستلزم قولاً آخر وقد أعلنك بما فيه (قوله في المادة اتفاقاً) أى
بدليل كذب النتيجة إن أبدلت الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان (قوله وأخرج نحو قياس المساواة)
لبعض في إخراجها بقيد بالذات بحث سيأتى دفعه (قوله وهو) أى قياس المساواة ما يتركب من قضيتين
الخ هذا التعريف يشمل ما عبر فيه بالمساواة كالثال الأول أو غيرها كالمباينة كالثال الثانى والنصفية
كالثال الثالث واللزومية كالشمس ملزومة للنهار والنهار ملزوم فتكون إضافته إلى المساواة باعتبار
بعض الأمثلة وقوة كلام الشيخ في شرح مختصره تعطى أن قياس المساواة ما عبر فيه بمادة المساواة وكذا
قوة عبارة الشارح في كبره والمراد بنحو قياس المساواة على الأول ما يتوقف على مقدمة أجنبية وليس فيه
ضابط قياس المساواة كقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب
ارتفاعه ارتفاع الجوهر فان هذا يستلزم أن جزء الجوهر جوهر لكن بواسطة مقدمة هى عكس تقيض
المقدمة الثانية وهى كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر بناء على طريقة غير السنوسى وبيان
ذلك كما أفاده في الكبير أن السنوسى قال المراد بالمقدمة الأجنبية التى يتوقف القول عليها ويخرج عن
كونه قياسا غير اللازمة لاحدى المقدمتين لزوما ضروريا فيدخل في تعريف القياس المثال المذكور
أعنى قولنا جزء الجوهر كما تدخل الأشكال الثلاثة غير الأول الصحيحة الصورة لأن المقدمة الأخرى
التي تقتصر إليها ليست بأجنبية عنها للزومها لاحدى المقدمتين وأما غيره فأخرج عن القياس ما يتوقف
على مقدمة غريبة وفسرها بما تكون حدودها مغايرة لحدود القياس وقسمها إلى أجنبية وهى غير

أخرج الضروب العقيمة
التي يقطع بصدق
لازمها الخصوص المادة
نحو لاشئ من الانسان
بفرس وكل فرس
صالح فانه يستلزم
لاشئ من الانسان
بصالح لكن لا بالذات
بل لصحة ذلك في المادة
اتفاقاً وأخرج نحو قياس
المساواة وهو ما يتركب
من قضيتين

متعلق بحمول أولاهما موضوع الأخرى نحو زيد مساو لعمره وعمره مساو لبكر فإن هاتين القضيتين مستلزمتان من بعضهما البعض لا لاحتكامهما بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية وهي أن مساوى المساوى لشيء مساو لتلك الشيء ولذلك صدق هذا اللازم فالزم تصديق لم يستلزم القياس شيئا كما (١٢٠)

الانسان مبيان للنطاق لأن مبيان المبيان لشيء لا يلزم أن يكون مبياناً لتلك الشيء وكذا إذا قلنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الأربعة لا يلزم منه أن يكون الواحد نصف الأربعة لأن نصف النصف لشيء لا يكون نصفه (قولا آخر) أى لا يكون عين إحدى المقدمتين فإذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان جسم أتج كل انسان جسم وهو ليس عين إحدى المقدمتين فأخرج بقوله قولا آخر القضيتين المستلزمتين لاحداهما لأن اللازم ليس قولا آخر . فان قلت : التعريف شامل للقضيتين المستلزمتين لعكسهما فلا يكون مانعا . قلت : لاسلم ذلك إذ هذا خارج بقوله قولا لأنه أفردته فدل على أن مراده به القول الواحد والقضيتان المذكورتان

اللازمة لاحدى المقدمتين وغير أجنبية وهي اللازمة لاحداهما مع مغايرة حدودها لحدود القياس كعكس النقيض في المثال السابق فأخرج ذلك المثال ونحوه عن تعريف القياس فعلم بذلك سقوط ما قيل الأولى على ما ضعه هنا من تعميم قياس المساواة إسقاط لفظة نحو فتأمل وتسمية قياس المساواة قياسا على سبيل التجوز لأنه يشبه القياس من حيث اشتباهه على مطلق تكرر وإن لم يكن للتكرار فيه الحد الأوسط (قوله متعلق) بكسر اللام . إن قلت : إن متعلق محمول الأولى هو الجار والمجرور وموضوع الأخرى هو المجرور فقط فلا يكون هذا ذلك . قلت : المتعلق في الحقيقة هو المجرور فقط والجار آلة للتعلق كابين في موضعه (قوله بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية) المراد بها ما ليست مفهومة من المقدمتين ولا لازمة لاحداهما موافقة حدودها حدود القياس أو لا تستلزم هذه الموافقة على مامر من الخلاف فاندفع بقولنا ما ليست الخ ورود الشكل الأول لأن المقدمة الخارجية التي هو مبنى عليها وهي أن لازم اللازم لازم مفهومة من مقدمتيه ضرورة وبقولنا ولا لازمة الخ ورود الأشكال الثلاثة لأن المقدمة الخارجية التي تتوقف هي عليها لازمة لاحدى المقدمتين (قوله ولذلك) أى لأجل صدق المقدمة الأجنبية (قوله فالزم تصديق) أى المقدمة الأجنبية (قوله لا يلزم أن يكون مبياناً لتلك الشيء) بل يكون ثلثة مبياناً كما في قولنا الانسان مبيان للفرس والفرس مبيان للحمار وثارة لا يكون مبياناً كما في مثال الشارح (قوله لا يكون نصفه) بل هو دائماً ربع ذلك الشيء (قوله أى لا يكون عين إحدى المقدمتين) هذا بيان للرد بمغايرة النتيجة للمقدمات أى وليس المراد بها أن تكون أجزاء النتيجة غير أجزاء المقدمات إذ لا بد من تركب النتيجة من بعض أجزاء المقدمة الأولى وبعض أجزاء المقدمة الثانية (قوله القضيتين) أى مجموع القضيتين المستلزم مجموعهما لاحداهما أى لكل منهما على حدته استلزام الكل لجزئه كمجموع كل انسان حيوان وكل حجر جسم فلكل من القضيتين دخل في الاستلزام فسقط ما أورد هنا . واعترض على إخراج ما ذكر بقيد قولا آخر بأنه خارج بقوله صور لما قدمه من أن المراد ركب بصورة مخصوصة وهي ليست موجودة هنا . وأقول : اعتبار ذلك يؤدي إلى عدم خروج شيء بقوله مستلزما بالذات قولا آخر خروج جميع ما خرج به بقولنا بصورة مخصوصة فالأقرب أن الشارح إنما قصد تفسير صور ركب بصورة وأن قوله مخصوصة بيان من عنده للواقع زائد على المتن فلماذا لم ينظر إليه في الإخراج وبهذا اندفع أيضا بحث بعض في إخراج الاستقراء والتخمين بقيد مستلزما وإخراج نحو قياس المساواة بقيد بالذات بأنها خرجت بقيد صور لأن المراد صور بصورة مخصوصة فافهم . وأورد أن إذا قلنا كل انسان انسان وكل انسان حيوان أتج عين الكبرى وإذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان أتج عين الصغرى . وأجيب بوجوه المتجه منها أن هذين ليسا من الأقيسة إذ مقدمتهما ليست كلهما قضايا لأن ما ادعى أنه الصغرى في الأول والكبرى في الثاني ليسا قضيتين إذ لا بد من تغاير الطرفين في القضية ذهنا واتحادهما خارجا وحيث كانا متحدين ذهنا وخارجا لم يكن المركب منهما قضية (قوله ساييم الين وغيره) المراد بالين مالم يقتصر إلى واسطة كما في الشكل الأول وبغير الين ما يقتصر إلى واسطة

يستلزمان قولين لاقولا واحدا والمراد باللزوم مايم الين وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكل الأول وغير الكامل وهو باقى الأشكال والمراد أنه يستلزم متى سلم ولا يشترط أن يكون مساعدا بالفعل ليدخل في التعريف القياس الذى مقدماته صادقة كما مر والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمل فلهذا وإن كان مؤلفا من قضيتين كاذبتين إلا أنه بحسب لوسم استلزم أن كل انسان حمل

لأن القياس يجب أن يعرف تعريف شامل الخطابة والسفسطة والجمل والشعر والبرهان لأن هذه كلها أقيسة ولزوم الشيء
لشيء كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه وإن لم يوجد في الواقع (١٢١) وإجماله من قضايا ولم يقل من

كغير كل من المقدمتين أو إحداهما ليرجع القياس إلى الشكل الأول (قوله لأن القياس الخ) علة
لدخول القياس الكاذب أيضا في التعريف (قوله ولزوم الشيء الخ) من جملة التعليل فهو منصوب
عطفا على القياس (قوله وإن لم يوجد) أي الشيء للزوم (قوله أي معناه) أقول: تفسير القوة بالحي
لا يلزم مقابلتها بالفعل في الاستثنائي ولا العناية بصد (قوله يعني أن النتيجة الخ) بيان للبراد بالادلة
على النتيجة بالقوة فدلتها عليها كدلالة أجزاء السرير قبل تركيبها سريرا على السرير (قوله كل
جسم مؤلف) أي من أطيولى والصورة على منصف الحكماء ومن الجواهر الفردة على منصف
المتكلمين (قوله وإن شئت قلت الخ) على هذا يكون مفهومه عديما بخلافه على الأول فوجودى
(قوله ولا نقيضا) أتى به بما للمصنف في شرحه وإن أوم أن النقيض مذكور في الإقتراني
بالقوة مع أنه ليس كذلك لأخراج الشرطى السمنى فيه نقيض التالى لينتج نقيض المقدم (قوله
وهذا) أي الإقتراني ملتبس بخلاف الاستثنائي أو اسم الإشارة راجع إلى ما ذكر من تعريف الإقتراني
فيكون قوله بخلاف الاستثنائي على حذف مضاف أى بخلاف تعريف الاستثنائي فإنه مادل على
النتيجة بالفعل وإن شئت قلت هو الذى ذكرت فيه النتيجة أو نقيضا بالفعل (قوله لاقران الحدود
فيه بلا استثناء) أى لاتصالها فيه من غير فصل بينها بأداة الاستثناء التى هي لكن والبراد بالحدود
خدوده الثلاثة الأصغر والأوسط والأكبر وحيث حدودا لأنها أطراف والحد في اللغة الطرف (قوله
بالحلية) الباء داخلية على المقصور عليه (قوله ومع كون ابن سينا) هذا الطرف متعلق بقوله أورد
والقصد بذلك الاعتذار عن المصنف وابن الحاجب بأن تخصيصهما للإقتراني بالحلية لقبح الشيخ
ابن سينا المستخرج للإقتراني الشرطى في إنتاجه وإن أجيب عنه ولا يخفى أنه اعتذر غير قوى
لأن دفاع ذلك القبح بالجواب عنه (قوله استخرج الأقيسة) أى الإقترانية (قوله تشكيكات) أى
اعتراضات ثورت التشكك بعضها في نتائج المتصلتين منه إذا كان من الشكل الأول وبعضها في نتائج
المتصلتين منه إذا كان من الثالث وبعضها في نتائج المتصلة مع الحلية فالأول أنه يصدق قولنا كلما
كان الاثنان فردا كان الاثنان عددا وكما كان الاثنان عددا فهما زوج ينتج كلما كان الاثنان
فردا فهما زوج وهو باطل وقد أجاب هو عن ذلك لكن الذى ارتضاه اليمس في الجواب ما أجاب
به الخونجى وهو منع كلية الشرطية الكبرى لأن معنى كليتها أن يكون التالى لازما للمقدم في جميع
الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وإن كانت محالا في نفسها ولا شك أن من جملة الأوضاع التى
لاتنافى المقدم هنا كون الاثنين فردا لأنه يجماع كونه عددا وإن كان كونه فردا محالا في نفسه
ولا يستلزم كون الاثنين عددا على هذا الوضع الزوجية فليس كلما كان الاثنان عددا فهما زوج
والثاني أنه يلزم من إنتاج المتصلتين من الشكل الثالث أن تثبت لللازمة بين كل أمرين لا ملازمة
بينهما بل وبين المتناقضين وبين المتضادين إذ يصدق مثلا كلما تحقق انسان ولا انسان تحقق انسان
وكما تحقق انسان ولا انسان تحقق لا انسان ينتج قد يكون إذا تحقق انسان تحقق لا انسان وهو
باطل ويصدق أيضا كلما تحقق السواد والبياض تحقق السواد وكما تحقق السواد والبياض تحقق
البياض ينتج قد يكون إذا تحقق السواد تحقق البياض وهو باطل وقد أجاب هو عن ذلك لكن
الذى ارتضاه اليمس في الجواب منع صدق هذه القدمات ولذلك كذب النتيجة وسند المنع أن
الشرطية لاصدق إلا مع الأوضاع التى لاتناقض التالى ولا تضاده ولو سلمنا صدق القدمات لم نعلم

مقدمات لتلازم الدور
لأنهم هم فوا المقدمة
بأنها ما جعلت جزء
قياس فأخذوا القياس
في تعريفها فلو أخذت
هي أيضا في تعريفه لزم
الدور (ثم القياس
عندهم) أى الناطقة
(قياس * فنه) أى
القياس (ما يدعى) أى
يسمى (بالإقتراني) وهو
الذى دل على النتيجة *
بقوة) أى بقوة أى
معناه. يعني أن النتيجة
تتكون أجزاؤها
متفرقة فيه ولا تكون
مذكورة فيه هيبتها
الاجتماعية مثلا كل
جسم مؤلف وكل
مؤلف حادث ينتج كل
جسم حادث فهذه
النتيجة لم تذكر هيبتها
الاجتماعية في القياس
بل ذكرت فيه
متفرقة وإن شئت
قلت هو الذى لم تذكر
فيه النتيجة ولا نقيضا
بالفعل وهذا بخلاف
الاستثنائي كما سيأتى
وصى إقترانيا لاقران
الحدود فيه بلا استثناء
(واختص) القياس
الإقتراني (بالحلية)

هذا ما ذهب إليه المصنف كابن الحاجب ومنه كون ابن سينا هو الذى استخرج الأقيسة المركبة من الشرطية أورد
تشكيكات في إنتاج المتصلتين منه والمتصلة والحلية (١٦ - صبا)

كذب النتيجة إلا لو كانت كمية أما هي جزئية فلا . والثالث أن الحلية صادقة في نفس الأمر والشرطية إنما هي بالفرض ولهذا لو قلنا كلها كان كل ثلاثة زواجا كان كل خمسة زواجا كانت متصلة صادقة لأن الباقي من الخمسة بعد الثلاثة زوج فلو كانت الثلاثة زوجا كانت الخمسة زوجا لأن المركب من الزوجين زوج ولو ضمنت إليها حلية صادقة وهي لا شيء من الزوج خمسة أنتج كلها كانت الثلاثة زوجا فلا شيء من الخمسة خمسة وهو باطل . وأجاب ابن سينا باعتبار المادة بأن الكلام ينحصر بحولية لاتنافي طرفا للتصلة وباعتبار الصورة يمنع كذب النتيجة بناء على أن المقدم الحال جائز أن يلزمه محال ونظر فيه اليوسى بأن استلزام الحال للحال إنما هو فيها إذا صدق التزوم فتصدق القضية وإن كان المقدم والثالي كاذبين نحو كلها كان الانسان فرسا كان ماهلا فلا خفاء في صدق هذه القضية بخلاف النتيجة السابقة فإنه لا لزوم بين زوجية الثلاثة وكون الخمسة غير خمسة فهي كاذبة أفاده في الكبير (قوله وكذا قدح) أي كقدح ابن سينا قدح في المتصليين أي في إتيانهم أثر الدين بما هو مذكور في مختصر العلامة ابن عرفة وغيره وهو أن مقدم الصغرى يجوز أن يكون محالا فيجوز أن لا تصدق النتيجة مع فرض وقوع الكبرى الصادقة وهذا بعينه هو تشكيك الشيخ ابن سينا غاية الأمر أن الشيخ فرض الكلام في مثال معين قاله في الكبير (قوله) وقد أجب عن ذلك أي عن تشكيكات ابن سينا وقدح أثر الدين (قوله) أراد ما يتكلم فيه (هنا) أي في تأليفهما فعنى قول المصنف واختص بالحلية اختص الاقتراضي الذي تشكيك فيه في هذا المتن بالحلية ومثله يقال في كلام ابن الحاجب وقوله لقلة جدوى غيره علة لأراد (قوله) أو أنهما أي ابن الحاجب والمصنف نزلاء أي الغير منزلة لعدم لذلك أي لما ذكر من قلة جدوى الغير وقوله أشار للأول أي لإرادة ما يتكلم فيه هنا وقوله للثاني أي تنزيل الغير منزلة لعدم (قوله) ومثاله من الشرطيات) هذا مثال للاقتراضي الشرطي المركب من متصليين ، وهو أحد أقسام الاقتراضي الشرطي الخمسة . تأنيها المركب من منفصلتين . تأنيها المركب من متصلة ومنفصلة . رابعها المركب من حلية ومتصلة . خامسها المركب من حلية ومنفصلة . ويتعقد في كل قسم من الأقسام الخمسة الأشكال الأربعة لأن الحد الوسط إن كان تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الأول كما في مثال الشارح الذي عرفت أنه من القسم الأول وإن كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا من القسم الأول كلها كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس أثبتة إذا كان الليل حاصل فالنهار موجود ينتج ليس أثبتة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل حاصل وإن كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا من القسم الأول كلها كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة ينتج قد يكون إذا كان النهار موجودا فالأرض مضيئة وإن كان مقدما في الصغرى تاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا من القسم الأول كلها كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الأرض مضيئة فالشمس طالعة ينتج قد يكون إذا كان النهار موجودا فالأرض مضيئة . وبيان أمثلة الأشكال الأربعة من بقية الأقسام تطلب من المطولات . واعلم أنه إذا كان الوسط في الاقتراضي الشرطي هو أحد طرفي الشرطية برمتها سمى بالجزء التام وهو المتداول في العلم والحجاج إلى معرفته وإن كان الوسط جزء ذلك الطرف سمى بالجزء غير التام والكلام عليه وعلى شروط إتيانها يطلب من المطولات (قوله أي القياس) أي مطلقا لا يقيد بكونه اقتراضيا لأن ما سيذكره المصنف غير مختص بالاقتراضي وإن كان لكل شروط غير شروط الآخر (قوله أي أجمع) دفع بهذا التفسير ما يقال إن في كلام المصنف طلب تحصيل الحاصل لأن المقدمة هي القضية الجمولة

وكذا قدح في المتصليين
أثر الدين وغيره بما
هو مذكور في مختصر
العلامة ابن عرفة وغيره
وقد أجب عن ذلك
بأجوبة مذكورة في
المختصر المذكور
وغيره . ويحتمل أن
المصنف والامام ابن
الحاجب أراد ما يتكلم
فيه هنا لقلة جدوى
غيره أو أنهما نزلاء
منزلة لعدم لذلك أشار
للاول الضد وللثاني
ابن هرون . ومثاله من
الشرطيات كلها كان
الانسان ناطقا كان
حيوانا وكلما كان
حيوانا كان جسما ينتج
كلما كان الانسان ناطقا
كان جسما (فإن ترد
تركيبه) أي القياس
(فركبا) أي أجمع
(مقدماته) المراد بها هنا
وقها يأتي مافسوق
الواحدة

(على موضوع) من الإتيان بوصف غلط في طرق المطلوب وهو الخلد المكروه وبه حلت المقدمات المتضمنة لإحداها مشتملة على موضوع المطلوب أو مقدمة والأخرى على محموله أو نالته ومن اندراج الأصغر (١٢٣) تحت الأوسط في الإقتراني

كما سيأتي (ورب المقدمات) بأن تقدم الصغرى على الكبرى في الإقتراني على الوجه الخاص وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كلية في الشكل الأول متلاحق يستلزم النتيجة وإلا ما استلزم شيئا مثلا إذ اقلت في بيان حدوث العالم وهو ماسوي الله جلّ وعلا العالم متغير وكل متغير حادث فان ترتيب هاتين القضيتين الماهويتين على الوجه الخاص من سكون الأولى موجبة والثانية كلية يوصل من التضح له بالبرهان صدقه إلى العلم بأن العالم حادث لا تدراج العالم في موضوع الكبرى (وانظرا * صحيحها) أي المقدمات متميزة (من فاسد) من جهة النظم بأن كاتنا سالبتين أو جزئيتين إذ لا إلتاج من سالبتين ولا جزئيتين ومن جهة الملاحظة بأن كاتنا كاذبتين أو إحداها

جزء قياس (قوله على ماوجبا) أي تركيبا كائنا على الوجه الذي يجب أحوال كون المقدمات مشتملة على الشرط الذي يجب (قوله جامع بين طرفي المطلوب) أي مناسب لطرفي النتيجة بحيث لو حمل على أحدهما ووضع ليحمل الآخر عليه أصبح ذلك وكان هناك نسبتان متغايرتان وواسطة في نسبة أحدهما إلى الآخر وارتباطه به (قوله وهو) أي الوصف الجامع (قوله وبه حلت المقدمات) أي على وجه منتج (قوله ومن اندراج الأصغر) عطف على قوله من الإتيان . وأقول كان على الشارح أن يوقع مافي كلام المصنف على الإتيان فقط لا ذكره الاندراج بعد أو هل جميع ما يجب فلا يقصرها على الإتيان والاندراج بل يجعلها شاملة لترتيب المقدمات والنظر إلى صحيحها ويكون قوله ورب الخ من ذكر الخاص بعد العام (قوله في الإقتراني) أقول : ينبغي حذفه كما في الكبير لأن الاندراج للذكر لا يخص الإقتراني على ما شيد ذكره الشارح وإن نوقش كما يأتي وكذا الإتيان للتقسيم لا يخصه كما علم من كلامه (قوله بأن تقدم الصغرى على الكبرى في الإقتراني) أي ولأن تقدم الكبرى على الصغرى في الاستثنائي على الوجه الخاص لما سيأتي من أن الكبرى في الاستثنائي هي الشرطية والصغرى هي الاستثنائية (قوله مثلا) راجع إلى قوله كون الصغرى موجبة والكبرى كلية في الشكل الأول أي واختلاف المقدمتين كيفما وكلية الكبرى في الشكل الثاني إلى آخر ما سيأتي (قوله حتى يستلزم) أي الإقتراني النتيجة لتعليل لقوله تقدم الخ أو تخرج عليه (قوله على الوجه الخاص) متعلق بترتيب (قوله لا تدراج العالم في موضوع الكبرى) ليرد عليه أنه لا اندراج لمساواة العالم المتغير وجوابه ما ذكره الشارح عند قول المصنف وما من المقدمات صغرى الخ (قوله وانظرا) أي اعتبر (قوله متميزا) أشار إلى أن من فاسد متعلق بحال محذوفة (قوله من جهة النظم) أي الصورة وقوله بأن كاتنا الخ تصوير لفاسد من جهة النظم وكان الأولى التعبير بالكاف بدل الباء لأن فساد الصورة لا ينحصر فيما ذكره (قوله ومن جهة الملاحظة) في شرح ابن عقوب أن الثانية هنا على أنه يجب رعاية مادة القضايا ليصح الدليل واللازم تبع من النظم لأن الفرض هنا صحيح صورة القياس وسينه في آخر النظم على لزوم رعاية المادة (قوله بالاستدلال عليها الخ) أشار به إلى الخاتمة بين قوله مختبرا وقوله وانظرا صحيحا من فاسد والباء للاحتمال وقوله هل هي يقينية أم لا مرتبط بقوله مختبرا لها وفي العبارة حذف أي طالبا علم جواب هذا الاستفهام والمناسب أولا كما في نسخ لأن أم المتصلة لتبادل هل ويمكن جعلها منقطعة للضرب عن الاستفهام عن كونها يقينية إلى الاستفهام عن كونها غير يقينية كما أوضحناه في حاشيتنا على عصام الاستطراد (قوله وهل هي على تأليف منتج أم لا) ينبغي إسقاطه لأنه لا يناسب قوله بالاستدلال عليها ولأن إدخاله في الاختبار يؤدي إلى التكرار مع قوله وانظرا صحيح من فاسد لأنه أدخل فيه الفساد من جهة الصورة (قوله وهذا) أي قوله وانظرا الخ بيان الوجه الخاص : أي المذكور في بيان قوله ورب المقدمات حيث قلنا هناك على الوجه الخاص واعترض بأنه منه ثم بقوله وهو كون الصغرى الخ فيكون ذلك قاصرا . وأقول هذا الاعتراض مدفوع بقول الشارح هناك مثلا (قوله الذي ذكره سابقا) تحت للترتيب (قوله فلا يقل هذا تكرار لما تقدم) يعني قوله ورب المقدمات . وأقول : أظهر أن توهم التكرار بالنسبة إلى غير اعتبار المقدمات هل هي يقينية أولا بالاستدلال عليها إن كانت نظرية إذ لا يفهم ذلك من الترتيب على الوجه الخاص لأن المراد به توفر شروط الاتجاج وليس ذلك منها ولو تعرض أيضا لدفع ما توهم من التكرار بين قوله على ماوجبا وقوله ورب

(مختبرا) لها بالاستدلال عليها إن كانت نظرية هل هي يقينية أم لا وهل هي على تأليف منتج أم لا وهذا يبين الوجه الخاص الذي يكون عليه الترتيب الذي ذكره سابقا فلا يقل هذا تكرار لما تقدم

(إن لازم المقدمات) وهو النتيجة من حيث يتيقن صدقه وعدم نقيضه (بحسب المقدمات التي) بأن يتيقن صدق المقدمات واستيفاء شروطها من حيث الصورة (٩٢٤) يتيقن صدق لازمها وإن لم يتيقن ذلك لم يتيقن صدق لازمها بل يحتمل حينئذ

الصدق والكتب فإذا
قالت كل إنسان حماد
كل حماد حمار فهاتان
كاذبتان ونتيجتهما
وهي كل إنسان حمار
كاذبة فإذا بدلت
الكبرى بقولك كل
حماد ناطق كانت
النتيجة صادقة وهي
كل إنسان ناطق مع
كذب المقدمتين
فليس معنى كلام
الصفاء أنه يلزم من
كذب المقدمات
أو بعضها كذب
النتيجة وإنما قلنا
في كلامه ما يصح به
المعنى . واعلم أن
موضوع النتيجة يسمى
أصغر لكونه في الغالب
أقل أفرادا من
الأوسط والأكبر
ومعولها يسمى أكبر
لكونه في الغالب أكثر
أفرادا والمكبر في
المقدمات يسمى أوسط
ووسطا لتوسطه وجهه
بين الطرفين ومثل
الموضوع والمحول في
الحلية المقدم والثاني
في الشرطية والمقدمة
التي فيها الأصغر تسمى
الصغرى لاشتغالها على

الخ لوقى بحق المقام . وقد علمتة عامرة (قوله فإن لازم الخ) علة لضمون اليقين قبله (قوله يتيقن صدقه) أي
بسبب اطراد صدقه وقوله وعدم نقيضه : أي عدم يتيقن صدقه بسبب عدم اطراد صدقه (قوله بحسب
المقدمات) متعلق بالتي (قوله صدق المقدمات) بأن طابقت مادتها الواقع (قوله وإن لم يتيقن ذلك) أي
الذكور من صدق المقدمات واستيفاء شروطها من حيث الصورة بأن اتفق صدق المقدمات فقط وقد مثل
له أو اتفق استيفاء شروطها من حيث الصورة فقط أو اتفقا معا لم يشك لهما استكمال على المقايسة وهما كاتفا
صدق المقدمات في صدق النتيجة تارة وكذبها أخرى فصدقها في اتفاه الاستيفاء كما في لاشئ من الإنسان
فبرس وبعض الفرس صاهل وكذبها كما في لاشئ من الإنسان فبرس وبعض الفرس حيوان وصدقها في
اتفائها معا كما في لاشئ من الإنسان بناطق وبعض الناطق حجر وكذبها كما في لاشئ من الإنسان
بناطق ولاشئ من الناطق بحيوان (قوله ما يصح به المعنى) وهو قوله من حيث يتيقن صدقه وعدم
نقيضه ولم يقل من حيث صدقه . وكذبه (قوله واعلم الخ) تمهيد لكلام المصنف (قوله في الغالب) في
الغنىمى نقلا عن الصلح أن المراد في غالب العوجبات الكلية التي هي أشرف النتائج فلا يرد أن هذا إيماء
يتم لو كانت النتيجة موجبة كلية إذ موضوع السالبة لا يجوز أن يكون أخص وموضوع الموجبة الجزئية
ليس في الغالب أخص .هـ وغير الغالب أن يكون مسلو بالهما نحو كل إنسان ناطق وكل ناطق ضاحك . وينبغي
أن لا يقال وقد يكون أعم نحو بعض الطيور إنسان وكل إنسان ناطق وإن قيل لما عرفت أن الكلام في
النتيجة الموجبة الكلية (قوله لتوسطه وجهه بين الطرفين) الظرف تنازعه كل من توسط وجمع وأراد
بحجته بينهما مناسبتها لهما وكونه وسيلة إلى نسبة أحدهما للآخر فالعطف للتفسير دفع به أن المراد
التوسط لفظا لأنه إنما يظهر في الشكل الأول قال في الكبير وجه كونه وسطا في غير الشكل الأول مع
أنه في غيره ليس متوسطا لفظا ولا متعلنا أن المراد أنه واسطة في الجمع بين الطرفين . ولأن ذكر أولا
وآخر كما في الرابع أو أولا ووسطا كما في الثالث أو وسطا وآخر كما في الثاني . وأقول : يمكن التزام أن
التوسط لفظي في جميع الأشكال غير أنه في بعضها بالفعل وهو الأول وفي بعضها بالقوة وهو البقية
لرجوعها إلى الأول على أن الغنىمى قال إن تسمية الأمور المتناسبة في وجه بشئ لا تتوقف على ثبوت
النسبة بين ذلك الشئ وبين كل من تلك الأمور بل تتوقف على ثبوتها بينه وبين بعضها (قوله بضه)
إنما قال ذلك لأن الذي قدمه الشارح حس دعوى بأدلتها والذي سيذكره المصنف ثلاث بلا أدلة (قوله
هنا) أي في قوله وما من المقدمات الخ وفيه إشارة لطيفة إلى أنه كان ينبغي لناظم أن يفسر الأصغر
والأكبر والأوسط أولا ثم الصغرى والكبرى ثانيًا ثم يحكم بوجوب اندراج ثالثا لأن صنيعة مع
تصوره فيه الحكم قبل التصور (قوله وما هي) أشار بتقدير هي إلى أن صغرى خبر مبتدأ محذوف والجملة
صلة ما ومن المقدمات حال من الضمير في صغرى أو من صغرى بناء على جواز إتيان الحال من الخبر وحذف
صدر الصلة جائز مخطول وخبر ما قوله فيجب الخ . قال في الكبير واعلم أنه جرى على السنة التوقف صغرى
وكبرى وأصغروا أكبر وليس بلحن إن كانوا لا يرون تفضيلا على معنى من وإعماير بدون معنى
فاعلة وقاعل أو تفضيلا مطلقا فصحت المطابقة . ولأن لم توجد آل ولا الإضافة كما قال ابن هاني :
كان صغرى وكبرى من متعاقبها . حسابه در على أرض من الذهب
وكما يقول النحويون جملة صغرى أو كبرى والعروضيون فاصلة صغرى أو كبرى .هـ (قوله أي كال فرد فرد الخ)

الأصغر والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى لاشتغالها على الأكبر وإنما قدمنا ذلك وإن كان سيأتي في كلام
المصنف بضه لتوقف فهم كلام المصنف هنا عليه (وما هي) من المقدمات صغرى . فيجب اندراج أصغر (ها) أي كل فرد فرد
من أفرادها (في) مفهوم أوسط (الكبرى) ولو كان مساويا للأصغر لأن ماهية كل شخص أو عارضة أهم من ذاته بل

ولو كان الأوسط أخص نحو بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ناطق هذا في الاقتراضي (١٢٥) ولما استثنائي فراجع

إشارة إلى تقدير مضاف آخر فتكون جملة المضافات المقدرات أربعة اثنان بين اندراج والضمير واثنان بين في ومحورها أي فيجب اندراج أفراد أصغرها في مفهوم أوسط الكبرى (قوله ولو كان) أي الأوسط مساويا للأصغر غاية أفاد بها عموم وجوب الاندراج لهذه الحالة (قوله لأن ماهية كل شخص أو عارضه أهم من ذاته) قال في الكبرى فإذا قلت كل إنسان ناطق وكل ناطق جسم فالمراد من الإنسان أفرادها فالمتدرج في الناطق كل فرد فرد بخصوصه وكذا لو قلت في الصغرى كل إنسان ضاحك اه أي وفي الكبرى وكل ضاحك جسم . ثم قال والحاصل أن المراد من الموضوع أفرادهم مستبها كل فرد فرد بخصوصه اه وقد أشار بهذا التعليل إلى أن الأوسط دائريين كونه ماهية للأصغر كما في كل إنسان ناطق وكل ناطق جسم وكما في كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم أو عارضه كافي في كل إنسان ضاحك وكل ضاحك جسم وكافي العالم متغير وكل متغير حادث (قوله بل ولو كان الخ) اضطراب انتقالي وقوله أخص أي من الأصغر (قوله نحو بعض الحيوان الخ) قال في الكبرى فأفراد هذا البعض مندرج كل فرد منها في الإنسان اه أي مع كون الإنسان أخص لصدق بعض الحيوان بقطع النظر عن كونه هنا خصوص البعض الإنساني بغير الإنسان أو أقول هذا مبني على أن الأصغر بعض الحيوان ومقتضى الاصطلاح أنه الحيوان وأن بعض سور وحيتان لا يظهر الاندراج تقدير (قوله هذا في الاقتراضي) أي ما ذكر من الاندراج ظاهر في الاقتراضي (قوله ولما استثنائي الخ) حاصله أن الاندراج المذكور متحقق في الاستثنائي أيضا وتأويله بالاقتراضي ، وفيه أن الاندراج في الاقتراضي إنما احتيج إليه ليتعدى حكم الأكبر للأصغر بواسطة الأوسط وهذا القدر مستغنى عنه في الاستثنائي لأن إنتاجه لوجه آخر وهو أنه يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه ومن رفع اللازم رفع ملزومه (قوله مضمون التالي الخ) هذا إذا كان الغرض استثناء عين المقدم لينتج عين التالي وقوله أو مضمون المقدم الخ هذا إذا كان الغرض استثناء نقيض التالي لينتج نقيض المقدم أفاده في الكبرى (قوله هذا حاصل الخ) اسم الإشارة راجع إلى ما تقدم من تأويل كلام المصنف بتقدير المضافات ومن بيان الاندراج إذا كان الأوسط مساويا للأصغر أو أخص ومن بيان الاندراج في الاستثنائي على ما يفيد عبارة الكبرى (قوله وعلى هذا) أي التأويل الذي أول به كلام المصنف من تقدير المضافات يحمل كلام ابن سينا وعلى محل الجمل منه قوله التفطن لاندراج الصغرى تحت الكبرى وقوله فرد من أفراد الكلية فيقدر في العبارة الأولى المضافات الأربع أي لاندراج أفراد أصغر الصغرى تحت مفهوم أوسط الكبرى ويقدر في العبارة الثانية المضافات الأخيرة أي فرد من أفراد مفهوم أوسط الكلية أي القضية الكلية التي هي الكبرى وإعماذ كراهتها لارتباط بعضها ببعض وإفادتها أنه لا بد من العلوم الثلاثة (قوله كما إذا ادعيت الخ) توضيح للدعاء بتطبيقه على مثال (قوله عاقر) أي لانه (قوله ليلازم) أي من الحكم على الحكم على الفرد الذي هو البغلة المشار إليها هو - تعليل لقوله تفطن الخ (قوله وما ذكره) أي من اشتراط علم ثالث (قوله في الحرمة) أي ذي الحرمة (قوله في ضمن العلم بأن هذا الخ) أي فالعلم بأن هفتا ترتيب منتج يكفي وقد أفاد كلام ابن التماسي أنه لا بد من العلم بأن هذا ترتيب منتج وأن هذا العلم يتضمن العلم بالاندراج وهذا القدر ليس في كلام ابن سينا (قوله عن ذلك) أي العلم بالاندراج وقوله عند ذكر للمقدمات أي استحضارهما وقوله على هذا الوجه أي العلم بأن هذا ترتيب منتج (قوله وعبارته) أي البيضاء ، وأقول : الغرض من نقل عبارته شيان : الأول تأييد ما ذكره ابن التماسي من تضمن العلم بأن هذا ترتيب منتج للعلم بالاندراج حيث لم يذكر البيضاء مع ما اشتراطه العلم بالاندراج استثناء عنه باشتراط ملاحظة الترتيب . الثاني الإشارة إلى اشتراط أمر

فيه إلى الشكل الأول بأن يقال مضمون التالي أمر محقق ملازمه وكل ما تحقق ملازمه تحقق أو مضمون المقدم أمر اتفق لازمه وكل ما اتفق لازمه منتف هذا حاصل مانقه شيخ شيخنا العلامة البوسعي في حاشية شرح الكبرى عن السعد وعلى هذا يحتمل ما ذكره ابن سينا من أن حصول العلم بالمقدمات في الدهن ليس كافيا في حصول النتيجة بل لابد من علم ثالث وهو التفطن لاندراج الصغرى تحت الكبرى كما إذا ادعيت أن هذه بغلة وكل بغلة عاقر فلا ينتج أن هذه عاقر حتى تفطن إلى أن هذه البغلة فرد من أفراد الكلية ليلزم الحكم على الفرد قال شرف الدين بن التماسي وما ذكره حتى فأنك إذا قلت التبيذ مسكر وكل مسكر حرام لم يندرج التبيذ في الحرمة إلا من حيث كونه فردا من أفراد المسكر فلا بد

من التفطن له إلا أنه معلوم في ضمن العلم بأن هذا ترتيب منتج فلا يكاد يغفل الدهن عن ذلك عند ذكر المقدمات على هذا الوجه قال الامام السنوسي وعبارته في الطولع

الأشبه لا بد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة العارضين لهما وإلا لما تفاوتت الأشكال في جلاء الاتاج وخفائه اهـ وعليه يحمل أيضا قول المصنف في التصريح لا بد أن تكون الكبرى أعم من الصغرى فعملهما مقرون وبما قرره في سبكه لأن أن الصغرى ليست هي بيتها وصورتها (١٢٦) مندرجة في الكبرى بل معنى اندراجها هو ما ذكرناه أولا. وحمله أن

المراد أن الأصغر يندرج في مفهوم الوسط ينسحب عليه حكم الكبرى لكن القوم نساخوا في العبارة (وذات حد أصغر) بالتنوين للضرورة وهو موضوع المطلوب في الجلية ومقدمه في الشرطية كما مرث الإشارة إليه في (صغرها) أي صغرى المقدمتين لاشتغالها على الأصغر (وذات حد أكبر) بالتنوين للضرورة وهو محمول المطلوب في الجلية وتاليه في الشرطية (كبرها) أي كبرى المقدمتين لاشتغالها على الأكبر وسمى الأصغر والأكبر والأوسط حدودا لأنها أطراف للقضية وتقدم وجه التسمية بالأصغر والأكبر والأوسط قال سيدي سعيد صغرها مبتدأ خبره قوله قبله وذات حد أصغر وكذا قوله كبرها ويصح العكس اهـ (وأصغر فذلك ذو اندراج في

آخر وهو ملاحظة الهيئة العارضة للمقدمتين وبما قرره في هذه القولة والتي قبلها يتبين خلل ما قيل هنا (قوله الأشبه) أي بالصواب في نفس الأمر فلا ينافي أن هذا الأشبه صواب في ظننا فلا اعتراض (قوله لا بد) أي في حصول النتيجة كما هو مقتضى السياق قبل وقوله والهيئة أي الصورة الحاصلة من ترتيبها أي تقدم صغرها على كبرها ومن كون المكرر محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى أولا فنعطف الهيئة على الترتيب عطف كل على جزء وفي قوله العارضين تطلب للذكر على المؤنث. أقول يرد عليه أن من الهيئة لا يتوقف على ملاحظته حصول النتيجة بل جلاء اتاج القياس لها أو خفائه كحصول المكرر محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى أو بالعكس فلا يظهر اشتراط ملاحظة ذلك في نفس حصولها إلا أن يقال المراد حصولها على وجه مخصوص من جلاء اتاج القياس لها أو خفائه فتأمل (قوله وإلا) أي وإن لم يلاحظ ما ذكره وقوله لما تفاوتت الخ. أقول فيه أن جواب الشرطية لا يصدر باللام وأن هذا اقتضاه على بعض ما يترتب على عدم ملاحظة الترتيب والهيئة إذ منه عدم حصول النتيجة للترتب على عدم ملاحظة الترتيب على أن في ترتب عدم نفس تفاوت الأشكال في جلاء الاتاج وخفائه على عدم ملاحظة بعض الهيئة كحصول المكرر محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى وعكسه نوع خفاء والواضح ترتب عدم نفس تفاوت الأشكال على اختلاف الهيئة وترتب عدم ظهور التفاوت على عدم ملاحظة الهيئة فتأمل المقام. (قوله وعليه) معطوف على قوله على هذا يحصل ما ذكره ابن سينا الخ والصغير يرجع إلى التأويل التقييم بتقدير المضافات فيكون الشارح ذكر هذا التأويل في ثلاث عبارات (قوله أعم من الصغرى) أقول : صريح كلام الشارح أن التقدير أعم من أفراد أصغر الصغرى مع أن الوجه هنا تقدير مفهوم بدل أفراد كالإختي (قوله أن الأصغر) أي أفراد الأصغر ولو صرح به لكان أحسن (قوله وذات حد) أي ومقدمة ذات حد (قوله كما مرث الإشارة إليه) أي قبيل قول المصنف وما من المقدمات الخ (قوله هي صغرها) قدر ضمير الفاعل لتأكيد النسبة ولعله لم يفعل ذلك في نظيره بعد تنبيهها على أنه غير ضروري (قوله لأنها أطراف للقضية) لا يقال تسمية المكرر وسطا ينافي تسميته حدا ، لأننا نقول هو وسط بالنسبة لمجموع المقدمتين وحد بالنسبة إلى كل منهما على حدة على أن معنى كونه وسطا أنه واسطة في ربط أحد الطرفين بالآخر فلا ينافي كونه حدا وطرفا (قوله ويصح العكس) أي في كل من الجملتين وفيه إشارة إلى أن الأول أحسن لأن البتة أعلى معرفة (قوله وذو اندراج في الأكبر) اعترض بأن هذا لا يتأتى في الضرب الذي فيه سلب نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحرف فالحد الأكبر مساو عن الأصغر فلا يتأتى اندراج الأصغريه. أقول يدفع بأن معنى اندراج فيه في صورة السلب انسحاب سلب الأكبر عليه (قوله سواء كان موضوعا) أي في الصغرى فقط أو فيهما وقوله أو محمولا أي في الصغرى فقط أو فيهما وكذا يقال في قوله أو مقدما أو تاليا فدخلت الأشكال الأربعة حملها وشرطها .

فصل في ذكر الأشكال وشروطها وعدد ضروريها المنتجة وما يتعلق بذلك أي من تعريف الشكل والضرب ومن قول المصنف وتبع النتيجة الأخس من تلك المقدمات إلى آخر الفصل

الأكبر بواسطة اندراج في الأوسط ، وبقولنا ذو اندراج في الأكبر الذي صرح به المصنف (قوله) في الشرح مع حمل الاندراج على الاندراج في الأوسط يدفع الافتراض التكرار (ووسط) وهو المكرر في القياس سواء كان موضوعا أو محمولا أو مقدما أو تاليا (يلني) أي يترك (لدي) أي عند (الاتاج) فهو كالاتا يؤتى به عند الاحتياج إليه في التوصل إلى المطلوب ويترك عند حصوله . هذا [فصل] في ذكر الأشكال وشروطها وعدد ضروريها المنتجة وما يتعلق بذلك

اجتماع الصغرى
والصغرى باعتبار
طرفي المطلوب مع الحد
الوسط واحتراز عن
تضييق غير القياس كما
لوقلت كل انسان
حيوان وكل فرس
صاهل فلا يسميان
شكلا ولا ضربا (من)
غير أن تعتبر الأسوار *
(إذ) أى وقت (ذلك)
أى اعتبار الأسوار
(بالضرب له) أى لما
ذكر من الهيئة المعتبر
فيها الأسوار (يشار)
فالضرب عبارة عن
الهيئة الحاصلة من
اجتماع الصغرى
والصغرى باعتبار
لأسوار فالضرب
المخصوص كالمؤلف
من كليتين موجبتين
أخص من الشكل أى
هو نوع منه (والقدمات)
أى القدمتين (أشكال
فقط * أربعة) أى
أشكال أربعة فقط
وذلك (بحسب الحد
الوسط) ف(حمل)
للحد الوسط (صغرى
وضعه بكبرى) فهو
كل انسان حيوان
وكل حيوان جسم
(يدعى بشكل أول
ويدعى) والمراد

(قوله) سند هؤلاء الناس أى المناطقة) أما عند الماويين فهية الشيء مطلقا (قوله) أى على هيئة)
أشار إلى أن في كلامه محازا لغو يوجبنا بالحذف (قوله) باعتبار طرفي المطلوب) أى باعتبار موقع طرفي
المطلوب مع الحد اوسط والباء للإبالة أو التماجية (قوله) من غير أن تعتبر الأسوار) جمع الأسوار
مع أن القياس لا يشتمل إلا على سور أو سورين باعتبار أن الأسوار في حد ذاتها أربعة : سور الإيجاب
السكى والجزئى وسور السلب السكى والجزئى أو اللام جنسية ومعنى قوله من غير أن تعتبر الأسوار
من غير اشتراط أن تعتبر الأسوار فالمعنى اشتراط اعتبارها فيصدق باعتبارها وعدم اعتبارها كذا
أفاد سيدى سعيد قدورة واستنبهه الشارح في كبره من عبارة للصف لكنه أوجه وأنسب يكون
الضروب ضربا للشكل أى أنواعا له بخلاف جعل عدم اعتبار الأسوار شرطا لاقتضائه تبين الضرب
والشكل كلياً وسيأتى مزيد ذلك فافهم (قوله) أى وقت (ذلك) جعل إذ وقتية وجوز في كبره أن
نكون تعليلية لأن ذلك أى اعتبار الأسوار أو تضيق القياس باعتبار الأسوار فيكون أفراد اسم
الإشارة لتأول مرجحه بالمذكور وعلى كلا احتمالي هذا الوجه لابد من تقدير مضاف في العبارة لأن
الضرب هيئة القياس باعتبار الأسوار فتقديره على أولهما إذ معجوب ذلك وهو الهيئة وعلى ثانيهما
إذ هيئة ذلك (قوله) أى لما ذكر من الهيئة) أقول فيه أن الصف لم يذكر الهيئة . ويوجب بأنها لما
كانت ملحوظة مقترنة كانت في قوة المذكور (قوله) المعتبر فيها الأسوار) أقول لاحاجة إليه بعد قوله
قوله إذ ذلك أى وقت اعتبار الأسوار (قوله) يشار) أفاد في الكبير أن الإشارة بمعنى الدلالة من إطلاق
الخاص وإرادة العام إذ دلالة الضرب على الهيئة المذكورة ليست دلالة إشارة وأن اللام في له بمعنى على .
واعلم أنها كما تسمى ضربا تسمى قرينة لا اعتبار قرينة التعميم أو عدمه فيها وهي السور (قوله) باعتبار
الأسوار) أى واعتبار طرفي المطلوب مع الحد اوسط كافي كبره وإعتراك ذكره هنا لمشاركة الشكل
لضرب فيه مع تقمذ ذكره في الشكل (قوله) فالضرب المخصوص) قيد بقوله المخصوص لأنه إذا اعتبر
مطلق ضرب مع مطلق شكل كانا متساويين ماصداً بمعنى أن كل ما يصلح أن يكون ضربا يصلح لأن
يكون شكلا وبالعكس وقوله أخص من الشكل أى هو نوع منه أشار بذلك إلى وجه تسميته
ضربا فهو كما يقال هذا على أربعة أضرب أى أنواع . وأقول : ما ذكره من أخصية الضرب من
الشكل ظاهر على ما قدمناه عن سيدى سعيد قدورة من أن الملحوظ في الشكل عدم اشتراط
اعتبار الأسوار أما على أن الملحوظ فيه عدم اعتبارها فالأخصية باعتبار أن المواد والأمثلة التي تصلح
بسبب اعتبار الأسوار لأن يتحقق فيها الضرب المخصوص أقل من المواد والأمثلة التي تصلح بسبب عدم
اعتبارها لأن يتحقق فيها الشكل مثلا المواد والأمثلة التي يتحقق فيها خصوص الضرب المذكور أعنى
لؤلؤ من موجبتين كليتين إذا اعتبرت الأسوار أقل من المواد والأمثلة التي يتحقق فيها الشكل الأول
إذا لم تعتبر الأسوار لأنه يتحقق في هذا الضرب وفي غيره عند عدم اعتبارها فالخصوص والعموم باعتبار
المصدق لإباعتبار المفهوم كتابتهما مفهوما على هذا الوجه وإن زعمه بعض فاعرفه وعبارة مختصر
السوى وتسمى القدمتان باعتبار هيئة الوسط مع الأصغر والأكبر شكلا وباعتبار كليهما وكيفهما
ضربا به وفيها ميل إلى الأول (قوله) أى أشكال أربعة فقط) أشار بذلك إلى أن فقط مقدمة من تأخير
(قوله) بحسب الحد الوسط) أى لا يحسب شي * آخر كالكم والكيف إذ لا اعتبار في انقسام القياس إلى
الأشكال الأربعة (قوله) حمل للحد الوسط) أخذه من قوله ووضعه الرجوع ضميره إلى الحد الوسط وأتى
بالفاء لأنها في مثل هذا السياق تنص بأن ما بعدها تفصيل لما قبلها (قوله) والمراد يدعى الهيئة الخ) أى

يدعى الهيئة الحاصلة من ذلك الترتيب وهكذا في جميع ما يأتى (وحمله) أى الحد الوسط (فالشكل) من الصغرى والصغرى
بشكلين مختلفين ولا شيء من الجبر بحيوان (ثانياً حرف) أى حرف

حال كونه ثانياً (ووضعه) أي الحد الوسط (في الشكل) من الصغرى والكبرى نحو كل إنسان حيوان وكل إنسان جسم (ثالثاً) أفك أي أفك حال كونه ثالثاً (١٢٨) (ورابع الأشكال عكس الأول) أي يكون الحد الوسط فيه موضوعاً

في الصغرى محمولاً على الكبرى نحو كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان وهذا الشكل استقطبه بعضهم لبعده عن الطبع جداً وأول من استخرجه جالينوس والحق أنه متعبد فيحتاج الموضوع في الموضوع والموضوع في الموضوع من الجملات المقدم والثاني في الشرطيات (وهي على) هذا (الترتيب) المتقدم (في الشكل) فالتشكل الأول أكملها ويسمى عندهم بالشكل الكامل لأنه المنتج للطلاب الأربعة الموجبة الكلية الجزئية والسالبة الكلية والجزئية ولأنه على النظم الطبيعي وهو الانتقال من الموضوع إلى الحد الوسط ثم من الموضوع إلى المحمول لكونه فرداً من أفراد الوسط ثم الثاني لأنه أقرب الأشكال الباقية إليه لمشاركته إياه في صفاته التي أشرف المتقدمين

فلا ينافي كلام المصنف هنا ما هو (قوله حال كونه ثانياً) أي ثانياً في الاعتبار أو المراد يسمى ثانياً ولم يجعله منصوباً برفع الحافض لأنه مباحي (قوله المقدم والثاني في الشرطيات) فالتشكل الأول فيها بأن يكون الحد الأوسط ثالثاً في الصغرى مقدماً في الكبرى نحو كل ما كان هذا الشيء إنساناً كان حيواناً وكل ما كان حيواناً كان جسماً وقس البقية (قوله هذا الترتيب المتقدم) في قوله هذا وقوله المتقدم إشارة إلى أن ال في الترتيب للمحد والجمع بينهما للايضاح (قوله في الشكل) أي الشكل والقوة (قوله بالشكل الكامل) أي في الإطلاق وأما كمال الثاني والثالث فمسمى (قوله للطلاب الأربعة) سياتي بيان ترتيبها في الشرط (قوله على النظم الطبيعي) أي الترتيب الجاري على مقتضى الطبيعة وما تألفه النفس (قوله ثم منه) أي الحد الوسط (قوله حتى يلزم) الأظهر أن حتى تفرعية فالقول بعدها مرفوع وقوله لكونه فرداً الخ علة يلزم (قوله الذي هو أشرف من المحمول الخ) قال في الكبير ويعارض هذا فن المحمول محط الفائدة اهـ . وأقول : لامارضة لأن المنقول قد يخص بجزئية لا توجد في الفاضل (قوله إنما يطلب لأجله إيجاباً وسلباً) أي فهو وصف تابع للموضوع والموضوع متبوع والمتبوع من التابع (قوله في أخس المتقدمين) أقول : أفضل التفضيل هنا وفي قوله سابقاً أشرف المتقدمين على غير بابه فلا يخلو هذا يقتضي خسة كل من المتقدمين وقوله سابقاً أشرف المتقدمين يقتضي شرفهما في كلامه تناقض (قوله وبعده عن الطبع جداً) ولهذا لم يوجد في القرنين بخلاف الثلاثة فإنها موجودة فيه بطريق الإشارة . أما الأول في قول الخليل إن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب ونظم القياس أنت لا تقدر أن تأتي بالشمس من المغرب وكل من لا يقدر على ذلك ليس بربي . وأما الثاني في قوله فلما أتت فلما أتت ونظم القياس هذا آفل أو هذه آفة ولا شيء من الإله آفل ينتج هذا ليس بإله . وأما الثالث في رد الله على اليهود القائلين : ما أنزل الله على بشر من شيء . بقوله : قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى - ونظم القياس موسى بشر موسى أنزل عليه الكتاب ينتج بعض البشر أنزل عليه الكتاب فهذه الوجهة الجزئية تد السالبة الكلية التي قالها اليهود . وأورد أنه لم لا يجوز أن يكون قوله تعالى - إن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب - إشارة إلى قياس من الرابع فنظمه كل من لا يقدر على أن يأتي بالشمس من المغرب ليس بربي وأنت لا تقدر على أن تأتي بالشمس من المغرب مع أن هذا المأخوذ يكون على ترتيب المأخوذ منه . وأجيب بأن علة ذلك أن النتيجة تخرج حينئذ تركيباً غير عربي لأنها تخرج بربي ليس أنت أوليس بربي أنت فيلزم وقوع ضمير الرفع في محل نصب خبر ليس أفاده في الكبير . أقول : إنما ادعى المورد جواز كون الآية إشارة إلى قياس من الرابع والمنطقة لا يتبدون بالألفاظ بل مطمح نظرهم المعاني فلا يلزم التعبير بالضمير لاق القياس والاف النتيجة حتى يلزم ما ذكر بل يجوز التعبير بدله بما يقوم مقامه كلامهم العلم واسم الإشارة فالانصاف أن الآية تصلح للإشارة إلى كل من الأول والرابع فأعترفه ووجه برهانهم في حواشي الصغرى بعده عن الطبع جداً بأختياجه إلى مزيد بدل لأنه يحتاج إلى تغييرين لأن موضوع المطلوب محمول في صفاته ومحمله موضوع في كبراه فيحتاج عند تركيب النتيجة إلى جعل المحمول موضوعاً والموضوع محمولاً بخلاف بقية الأشكال فإن الأول وقع فيه موضوع المطلوب موضوعاً في الصغرى ومحمله محمولاً في الكبرى فلا يحتاج إلى تغيير أصلاً والثاني وقع فيه طرفاً المطلوب موضوعاً فيحتاج عند تركيب النتيجة إلى تغيير واحد وهو جعل الطرف الثاني محمولاً والثالث وقع فيه طرفاً المطلوب

لأنها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول لأن المحمول إنما يطلب لأجله إيجاباً وسلباً ثم الثالث لأنه قريباً ما إليه لمشاركته إياه في فخص المتقدمين بخلاف الرابع فلا يقرب له أخلاقاً فلهذا إياه في محله بعده عن الطبع جداً

(بقيت عن هذا النظام) أي النظم بمعنى الترتيب على الوجه المتقدم (يعدل) بأن لم يتكبر الوسيط كما تقدم (ف) القياس (فاسد النظام) وقد أخذ في ذكر شروط الأشكال مبتدئاً بالأول منها فقال (أما) (١٣٩) الشكل (الأول فشرطه) أي

شرط إنتاجه بحسب الكيف (الإيجاب في صفاء * و) بحسب الحكم (أن ترى كلية كبراء) إذ لو اتقى لإيجاب الصغرى لم ينسج الأصغر في الوسيط واضطربت النتيجة فقد تصدق نحو لاشيء من الإنسان بحجر وكل حجر جلد وقد تكذب كل لوقت بدل الكبرى وكل حجر جسم ولو انقضت كلية الكبرى جلي كوني الأصغر غير ما ثبت له الأكبر فضطرب أيضاً فقد تصدق نحو كل إنسان حيوان وبعض الحيوان ناطق وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى وبعض الحيوان فرس وضروبه كضروب سائر الأشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لأن كلا من مقدمتيه إما موجبة أو سالبة وكل من هاتين إما كلية أو جزئية وإثنتين في اثنين بأربعة وأما المهمة ففي قوة الجزئية وأما الشخصية ففي حكم الكلية في جميع الأشكال وقولهم لأنها تنتج في كبرى الشكل الأول استدلال على كونه في قوة الكلية لأن ذلك يخص بالشكل الأول كما سبق في بعض الأوهام بل هي

محمولين فيحتاج إلى تغيير واحد وهو جعل الطرف الأول موضوعاً (قوله) بحيث عن هذا النظام) أي تكرار الحد الأوسط كاسيد كره الشارح يعدل الخ قال ابن يعقوب التنبيه على هذا مما يستغنى عنه لأنه إذا لم يذكر أحد الحدود الثلاثة فمعلوم أن لإنتاج بالضرورة اه (قوله) على الوجه المتقدم) أي الاشتغال على الحد الوسيط (قوله) كما تقدم) أي في قوله واحترز عن قضيب غير القياس (قوله) ففاسد النظام) فيه إظهار في محل الضمار لأجل النظم. وأورد أن الشكل الأول والرابع المحلين ليس فيهما مكرر لأن المراد من الموضوع الأفراد ومن المحمول المفهوم ولا يتكرر الوسيط إلا إذا كان المراد به في المقدمتين واحداً بأن كان محمولا فيهما كما في الثاني أو موضوعاً فيهما كما في الثالث. وأجيب بمنع أن الوسيط لا يتكرر إلا إذا كان المراد به في المقدمتين واحداً لأن المراد بتكرار الوسيط اعتبار صدق مفهومه في المقدمتين وإن كان المراد به في الصغرى مفهومه من حيث صدقه على أفراد الموضوع كما هو شأن كل محمول وفي الكبرى أفراداً أي أفراد الوسيط من حيث صدق مفهومه عليها كما هو شأن كل موضوع وتقرير الجواب على هذا الوجه لا يرد عليه ما قيل هنا فانظره (قوله) في ذكر شروط الأشكال) قال في الكبير: لا إنتاج كل شكل شرطان إذا لم تعتبر فيه الجهة فإن اعتبرته فيه الجهة سميت تلك الأقسام بالمتعلقات والاختلاطات ولها شروط أخر تطالب من المطولات وقد أفردتها بمنظومة وشرحها اه فالتعلقات والاختلاطات الأقسام المركبة من الموجات (قوله) أن ترى) أي تعلم البناء للجهول فكلية مفعول ثان وكبراء نائب فاعل وهو الذي كان مفعولاً أول وأول الفاعل فكبراء مفعول أول والفاعل ضمير المخاطب (قوله) إذ لو اتقى لإيجاب الصغرى) أي بأن كانت سالبة صراحة بأن كان هناك أداة نفى أو ضمناً كما إذا قيد الموضوع بوحده أو فقط نحو الإنسان وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان فالنتيجة هي الإنسان وحده حيوان كاذبة لأن وحده في معنى لاشيء من غير الإنسان بحيوان فهو قضية دخلت في قضية فالصغرى في قوة قضيتين: الأولى الإنسان ضاحك والثانية لاشيء من غير الإنسان بضاحك وهذا نوع من أنواع الأغاليط يسمى بجمع المسائل وخرج بقولنا قيد الموضوع ما إذا قيد بذلك المحمول فإن القياس صحيح ونتيجته صحيحة ونحو الإنسان هو الضاحك وحده وكل ضاحك وحده حيوان ينتج الإنسان حيوان ذكره شيخنا العدوي (قوله) واضطربت النتيجة) أي اختلفت صدقاً وكذباً (قوله) فقد تصدق) أي اتفاقاً (قوله) بحسب القسمة العقلية) أي لا بحسب القسمة المنتجة (قوله) بأربعة) الباء للتصوير (قوله) وأما المهمة الخ) جواب عما يقال تقدم أن أقسام الجزئية ثمانية فكان مقتضاه أن تكون أقسام كل شكل أربعة وستين. وحاصل الجواب أن أربعة منها لم تعتبر في العدد وهي المهمة بقسميها والشخصية بقسميها لأن الأولى في قوة الجزئية فهي مدرجة فيها والثانية في حكم الكلية فهي مدرجة فيها (قوله) ففي حكم الكلية) تعظم جهة التعبير في جانب المهمة بالقوة وفي جانب الشخصية بالحكم (قوله) في جميع الأشكال) مثالها في الشكل الأول هذا زيد وزيد حيوان فهذا حيوان. ومثالها في الثاني كل فرس صاهل وزيد ليس بصاهل فلا شيء من الفرس يزيد. ومثالها في الثالث زيد حيوان وزيد إنسان فبعض الحيوان إنسان. ومثالها في الرابع زيد ناطق ولا شيء من الصاهل يزيد فلا شيء من الناطق بصاهل (قوله) استدلال على كونها الخ) أي والاستدلال يكنى فيه ثبوت المدعى في صورة واحدة (قوله) في قوة الكلية) للأولى في حكم الكلية لما مر (قوله) تنعكس بعكس النقيض) أي الموافق بأن تنعكس زيد حيوان إلى كل مائيس بحيون هو ليس يزيد أو الخالف بأن تنعكس ما ذكر إلى لاشيء من غير

كبرى الشكل الأول استدلال على كونه في قوة الكلية لأن ذلك يخص بالشكل الأول كما سبق في بعض الأوهام بل هي كبرى الشكل الأول استدلال على كونه في قوة الكلية لأن ذلك يخص بالشكل الأول كما سبق في بعض الأوهام بل هي في حكم الكلية في غير الأشكال بدليل أنها تنعكس بعكس النقيض إلى كلية (١٧٩ - ص ١٧٩)

إذا كانت موجبة نحو زيد حيوان كما أن الكلية تنعكس كذلك وجه كونها في حكم الكلية أنهما اشتركا في أنهما لم يخرج
عن موضوعهما فرد ما فنضرب الأربع الصغريات في الأربع الكبريات . فالحاصل منهما ستة عشر يسقط منها بشرط
إنتاجه السابقين اثنا عشر عقيمة ثمانية منها بالأول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السابقين الصغريين في الأربع الكبريات
وأربعة بالثاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة الكبريين في الكلية والجزئية والموجبتين الصغريين هذا
طريق الإسقاط . وأما طريق التحصيل فأن نقول الصغرى لا تكون إلا موجبة فهي إما كلية أو جزئية والكبرى لا تكون
إلا كلية فهي إما موجبة أو سالبة (١٣٠) فاثنتان في اثنين بأربعة فنضرب به النتيجة أربعة: الضرب الأول موجبتان

الحيوان يزيد (قوله إذا كانت موجبة) قيد به لأن الشخصية السالبة لا تنعكس عكس نقيض إلى كلية
فليس زيد نجحوان لا يصدق عكسها عكس نقيض موافق إلى لاشيء من غير الحيوان بغير زيد ولا
عكس نقيض مخالف إلى كل غير الحيوان زيد لأن السالبة الشخصية في حكم السالبة الكلية وتقدم
أنها لا تنعكس عكس نقيض إلا إلى جزئية سالبة في الموافق وموجبة في المخالف فبطل التوقف في وجه
التقييد بالإيجاب (قوله كأن الكلية تنعكس كذلك) أي عكس نقيض إلى كلية (قوله لم يخرج عن
موضوعهما فرد ما) أي لوجود السور الكلي في الكلية وتشخص الموضوع وعدم تعدده في الشخصية
(قوله فنضرب الأربع الخ) مرتبط بقوله سابقا واثنتان في اثنين بأربعة أي فنضرب أقسام الصغرى
الأربع الموجبتان الكلية والجزئية والسالبتان الكلية والجزئية في أقسام الكبرى الأربع كذلك
(قوله في الكلية والجزئية الموجبتين الصغريين) لم نضرب حالتا الكبرى في أحوال الصغرى الأربع
كأضربت حالتا الصغرى في أحوال الكبرى الأربع لأنه يلزم على ذلك تكرار أخذها مع السابقين
الصغريين لخروج ذلك بشرط لإيجاب الصغرى ونظير ذلك يقال فيما يأتي في بقية الأشكال (قوله هذا
طريق الإسقاط) أي إسقاط الضروب العقيمة وقوله وأما طريق التحصيل أي تحصيل الضروب
المنتجة . والفرق بين الطريقتين أن الأولى يتعرض فيها لبيان العقيمة صريحا ويؤخذ منه المنتج
بطريق الفهم والثانية بالعكس وأن الأولى يبان لفهم الشرط والثانية يبان لمنطوقه (قوله نحو
كل وضوء عبادة ولا شيء من العبادة بمستغن عن النية) عارضة الحنفى بأن كل وضوء نفاذ ولا شيء
من النفاذ يقتصر على النية ويضعفه أن المقصود بالذات من الوضوء العبادة ولابد من تقييد العبادة
بالبدنية التي ليست من قبيل التروك وإلا ورد على الكبرى نحو التوكل ونحو إزالة النجاسة أو
يقال المثال لا يشترط محته (قوله مذكور في الطولات) قال في الكبير وقدم الضرب الأول لجمعه
الشرفين الكلية والإيجاب وقدم الثاني على الثالث لأن الكلى وإن كان سلبا أشرف من الجزئي
وإن كان إيجابا والثالث على الرابع لأن الجزئي مع الإيجاب أشرف من الجزئي مع السلب (قوله
أن يختلفا) بلباء التحتية كما هو المحفوظ ولم يأت بناء التأنيث مع أن الفاعل ضمير متصل لمؤنث
لتأويلهما بالقولين قاله في الكبير (قوله خبره قوله له شرط وقع) أي خبره شرط من هذا التركيب
فالحبر مفرد وله حال مقدمة على صاحبها لأن نعت النسكرة إذا تقدم عليها ينصب حالا ووقع
صفة لشرط لأن الجمل بعد النسكرات صفات وعائد المبتدأ الأول الضمير في له (قوله لم يلزم توافق)
أي تساوى الأصغر والأكبر: أي عند إيجابهما ولا تباينهما: أي عند سلبهما في الكلام لف

كليتان نحو: كل إنسان
حيوان وكل حيوان
جسم والنتيجة كلية
موجبة وهي كل إنسان
جسم . الثاني كليتان
والكبرى سالبة
والصغرى موجبة نحو:
كل وضوء عبادة ولا
شيء من العبادة
بمستغن عن النية
والنتيجة سالبة
كلية وهي لاشيء من
الوضوء بمستغن عن
النية. الثالث موجبتان
والصغرى جزئية
والكبرى كلية نحو:
بعض الوضوء عبادة
وكل عبادة تقتصر
إلى نية ينتج موجبة
جزئية وهي بعض
الوضوء يقتصر إلى
نية . الرابع صغرى
موجبة جزئية وكبرى
سالبة كلية نحو: بعض
الوضوء عبادة ولا شيء .

من العبادة بمستغن عن النية ينتج سالبة جزئية وهي ليس بعض

الوضوء بمستغن عن النية وإنما كانت النتيجة سالبة في الثاني والرابع وجزئية في الثالث والرابع أيضا لأن النتيجة تتبع
المقدمتين في الحسة وهي السلب والجزئية ووجه ترتيب هذه الضروب مذكور في الطولات (و) الشكل (الثان) مبتدأ بحذف
الياء منه وذلك جائز حتى في النثر قال تعالى الكبير المتعال (أن يختلفا) أي المقدمتان (بالكيف) أي الإيجاب والسلب (مع)
كلية الكبرى) أن وصلتها مبتدأ ثان خبره قوله (له شرط وقع) وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول أي اختلاف المقدمتين
مع كلية الكبرى شرط واقع لإنتاج الثاني إذ لو كانتا موجبتين أو سالتين لم يكن توافق الأشكال كمالا لباينهما

تضطرب النتيجة أملي الموجبتين فلا نه يصدق كل إنسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الإيجاب ولو بدلت الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب وأما في السالبتين فلا نه يصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر والحق السلب ولو بدلتا الكبرى بقولنا ولا شيء من الناطق بحجر كان الحق الإيجاب ولو كانت الكبرى جزئية لم يلزم في الاكبر عن شيء من أفراد الأصغر لأن المفهوم من القياس حينئذ منافاة للأصغر لبعض أفراد الأكبر وذلك لا يستلزم (١٣١) في مفهوم الأكبر عن الأصغر

تضطرب النتيجة أيضا كقولنا كل إنسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الإيجاب ولو قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب وكقولنا لا شيء من الانسان فرس وبعض الحيوان فرس والحق الإيجاب ولو قلنا وبعض الصالح فرس كان الحق السلب فقط بالشرط لا أن كل جملة من الموجبتين مع الموجبتين بأربعة والسالبتين مع السالبتين بأربعة وبالثاني أربعة الجزئية الموجبة كبرى مع السالبتين الكلية والجزئية صغرى مع السالبة والجزئية السالبة كبرى مع الموجبتين الكلية والجزئية صغرى فتبقى أربعة منتجة هذا طريق الإسقاط . وطريق التحصيل أن تقول الكبرى لا يحكون إلا كلية فهي إما

ونشر مرتب أي ومبدأ الإنتاج على لزوم التوافق حتى تكون النتيجة دائماً موجبة أو لزوم التباين حتى تكون دائماً سالبة . وحيث لم يلزم التوافق عند إيجابهما ولا التباين عند سلبهما وجب العدول إلى اعتبار اختلافهما اللازم له التباين (قوله) تضطرب النتيجة أي تختلف بأن تصدق تارة موجبة وتارة سالبة وهذا وجب تغير ذهن (قوله) أما في الموجبتين أي أما اضطررها في الموجبتين وكذا يقال في قوله وأما في السالبتين (قوله) كان الحق السلب أي الموافق للواقع وإن كان مقتضى القياس الإيجاب لخالوه عن السلب (قوله) كان الحق الإيجاب أي الموافق للواقع وإن كان مقتضى القياس السلب (قوله) لم يلزم في الأكبر أي المبني عليه انتاج هذا الشكل إذ هو مبني على في الأكبر عن الأصغر بواسطة في اللازم الذي هو الوسط عن أحد المزمومين الأصغر والأكبر وإثباته للأخرفيتين فيهما والتنافي في اللازم يقتضي التنافي في المزموم الذي هو المطلوب في الشكل الثاني مثلاً إذا قلنا كل حمارناق ولا شيء من الانسان بناق ينتج لا شيء من الحمار بانسان لأننا أثبتنا للحمار الناهقية ونفيناها عن الانسان فيلزم أن يكون الانسان غير الحمار وإلا لما اتقى اللازم عن أحدهما وثبت للأخر (قوله) حينئذ أي حين إذ كانت الكبرى جزئية (قوله) في مفهوم الأكبر أي الذي هو مبنى الانتاج كأم (قوله) كقولنا كل إنسان حيوان الخ فالفهم منه أن الانسان المعنى هو الأصغر مناف لبعض أفراد الجسم الذي هو الأكبر وهو الذي لم تثبت له الحيوانية أما الذي ثبت له الحيوانية فلا ينافيه بل هو عينه (قوله) وكقولنا لا شيء من الانسان فرس الخ هذا مثال لما إذا كانت الكبرى موجبة ومقابلها مثال لما إذا كانت جزئية سالبة والمفهوم من هذا المثال منافاة الانسان لبعض أفراد الحيوان وهو الذي ثبت له الفرسية أما البعض الذي ثبت له الناطقية فلا ينافيه بل هو عينه (قوله) الموجبتان مع الموجبتين أي حاصل الموجبتين الكلية والجزئية الصغرى مع الموجبتين الكلية والجزئية الكبرى وقوله بأربعة خبر لخبرنا في ذلك بأربعة وكذا يقال فيما بعد (قوله) كبرى وهو حال وكذا قوله صغرى (قوله) فتلك أربع الخ قال في الكبير ماملخصه في الضروب المنتجة من الشكل الثاني والثالث ثلاثة أقوال: الأول احتياجها للرد إلى ضروب الشكل الأول المنتجة الثاني عدم احتياجها له. الثالث احتياج ضروب الثالث دون ضروب الثاني وهو الحق لأن حاصل الثاني الاستدلال بتنافي اللوازم على تنافي المزمومات فإنا إذا قلنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان تنافي لازماً ما إذا لازم الانسان الحيوانية ولازم الحجر نقيضها وهذا اللازمان لا يجتمعان فلا يجتمع مزموماهما وما الانسان والحجر ولا يقدح في الشكل الثاني بناء إنتاجه على هذه المقدمة الخارجية وهي أن تنافي اللوازم دليل تنافي المزمومات لفهم مقتضاها من مقدمات كما أنه لا يقدح في الشكل الأول بناء إنتاجه على مقدمة خارجية وهي أن لازم اللازم لازم لفهمها من مقدمات ضرورية . واعلم أن رد ضروب الأشكال الثلاثة المنتجة إلى ضروب الشكل الأول المنتجة إنما هو في الجملة لأن من ضروبها ما لا يرتد إلى ضروبه فبينوا إنتاجه بطريق آخر كالخلف فيرد من ضروب الشكل الثاني إلى الأول الثلاثة الأولى فالضرب الأول منه يرد بعكس

سالبة فلا تنتج إلا مع الموجبتين صغرى وإما موجبة فلا تنتج إلا مع السالبتين صغرى فتلك أربع الأول من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان بحجر الثاني عكسه نحو لا شيء من الحجر بحيوان وكل إنسان حيوان فلا شيء من الحجر بانسان الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحجر ببعض الحيوان ليس بحجر الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو ليس بعض الحيوان بانسان وكل ناطق إنسان

(الثالث) شرطه بحسب الكيف (الاجباب في صغرها) أى المقدمتين (و) بحسب الكم (أن ترى كلية إحداها) إذ وكانت الصغرى سالبة لم يلزم التقاء الأصغر بالأكبر إثباتا ولا نفيا فتضطرب النتيجة فقد تكون صادقة كما إذا قلت لا شئ من الانسان بحجروكل انسان ناطق فلا شئ من الحجر بناطق وقد تكون كاذبة كما لو بدلت الكبرى بقولك كل انسان جسم ولولم تكن إحداها كلية بأن كانتا جزئيتين معاجاز كون البعض من الوسط المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر فلا يلزم لذلك التقاء الأصغر بالأكبر إثباتا ولا نفيا فتضطرب أيضا نحو بعض الحيوان انسان و بعض الحيوان ناطق فالنتيجة صادقة ولو قلت بدل الكبرى و بعض الحيوان فرس وكانت كاذبة فسقط بايجاب الصغرى ثمانية أضرب حاصله من ضرب السالبتين صغريين فى الأربع ككبريات

الكبرى وهو فى مثاله الذى ذكر فى الشرح لاشئ من الحيوان بحجر والضرب الثانى برتد بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة وعكس الصغرى فى مثاله هو عكس الكبرى فى مثال الضرب الأول وقد عرفته وعكس النتيجة لاشئ من الانسان بحجر والضرب الثالث برتد بعكس الكبرى وهو فى مثاله عكس النتيجة فى مثال الضرب الثانى وقد عرفته وأما الضرب الرابع فلا يرتد إلى الأول لبعكس ترتيب مقدمتيه لأنه يفوت كون الكبرى كلية ولا يعكس صغرها لأنها سالبة جزئية فلا تنعكس ولا يعكس كبراه لأنها لم تنعكس جزئية وهى لاتصلح كبرى للشكل الأول فلذلك ينبغي إنتاجه بطريق آخر كالخلف وهو أن تجعل نقيض النتيجة صغرى وتضمه إلى كبرى القياس فينتظم منها قياس على هيئة الشكل الأول منتج لنقيض الصغرى وهو باطل لأنها مسلمة فيكون ما أدى إليه وهو صحة نقيض النتيجة باطلا فتكون النتيجة حقا . وكيفية ذلك أن تقول إذا صدق ليس بعض الحيوان بانسان وكل ناطق انسان صدقت النتيجة وهى ليس بعض الحيوان بناطق والاصدق نقيضها وهو كل حيوان ناطق فيضم صغرى لكبرى القياس هكذا كل حيوان ناطق وكل انسان ينتج كل حيوان انسان وهو نقيض الصغرى التى من نفس بعض الحيوان بانسان ولاخلل الا من نقيض النتيجة فيكون باطلا وتكون النتيجة حقا وسأتى ببيان إنتاج ضروب الثالث والرابع فى محلهما (قوله فلا ينتج هذا الشكل إلا سالبة) أى كلية فى الضرب الأول والثانى أو جزئية فى الثالث والرابع فينتج مطلبين من الأربعة . ووجه ترتيب ضروبه أن الضربين الأولين أشرف من الآخرين مقدمات ونتيجة لأن الكلية مطلقا أشرف من الجزئية كما هو وقدم الأول على الثانى والثالث على الرابع لاشتغال صغرها التى هى أولى المقدمتين على الايجاب الذى هو أشرف من السلب (قوله شرطه) أشار إلى أن الايجاب خبر مبتدئ محذوف ومجموعهما خبر للبتدئ الأول وقوله فى صغرها فى موضع الحال (قوله وأن ترى كلية إحداها) المراد عدم جزئيتها معا فيصدق بأن تكونا كليتين أو إحداها كلية والأخرى جزئية كما سيوضح لك فى بيان الضروب المنتجة (قوله لم يلزم التقاء الأصغر بالأكبر) أى اجتماعهما هو مبنى إنتاج هذا الشكل لأن حاصله الحكم بهما على شئ واحد فيلزم اجتماعهما لأن ملزومهما واحد مثلا إذا قلنا كل انسان حيوان وكل انسان بشر فقد حكم بالحيوانية والبشرية على شئ واحد وهو الانسان فيلزم أن بعض الحيوان بشر وهو المطلوب وإذا قلنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحجر فقد أثبتنا الانسان الحيوانية ونفيان عنه الحجرية فيلزم سلب الحجرية عن الحيوان والإلاصاح نفي أحدهما عن شئ . وإثبات الآخره فينتج بعض الحيوان ليس بحجر وهو المطلوب ومعنى لزوم الاجتماع فى الإثبات أن يكون الاكبر ثابتا للأصغر دائما كالضرب الأول من الستة المنتجة ومعنى لزوم الاجتماع فى النفي أن يكون الاكبر قد سلب عن الأصغر ومعنى عدم لزوم الاجتماع فى النفي أن يكون الاكبر قد سلب عن الأصغر ومعنى عدم لزوم الاجتماع فى النفي أن يكون الاكبر قد سلب عن الأصغر ومعنى عدم لزوم الاجتماع فى النفي أن يكون الاكبر قد سلب عن الأصغر (قوله كما إذا قلت لا شئ الخ) هذا مثال لما إذا كانت الصغرى فقط سالبة قال فى الكبير وكذا لو كانتا سالبتين معا نحو لا شئ من الانسان فرس ولا شئ من الانسان بصهل فالنتيجة كاذبة ولو قلت بدل الكبرى ولا شئ من الانسان بحجر صدقت (قوله المحكوم عليه بالأصغر) صفة لبعض (قوله فلا يلزم لذلك) أى لا جل جواز المغايرة بين البعضين (قوله نحو بعض الحيوان انسان الخ) مثال لما إذا كانتا موجبتين وكذا لو كانت الكبرى سالبة كما لو بدلت الكبرى بقولك و بعض الحيوان ليس بناطق أو ليس فرس والحق الأول الايجاب وفى الثانى السلب قاله فى الكبير (قوله فالنتيجة صادقة) أى لأنه اتفق أن البعض المحكوم عليه بالأصغر هو البعض المحكوم عليه بالأكبر (قوله لكانت كاذبة) أى لكون البعض المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر (قوله فسقط بايجاب الخ)

وباشترط كون إحداها كلية اثباتا الموجبة الجزئية صغرى مع الجزئية للوجبة أو السالبة

كبرى فضروبه المنتجة سنة هذا طريق الاسقاط. وطريق التحصيل أن تقول الصغرى لا تكون لإموجبة قاذ كانت كلية أنتجت مع الأربع كبريات وإذا كانت جزئية أنتجت مع الكلبيين للموجبة والسالبة كبريين فتلك سنة. الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية نحو كل حيوان جسم وكل حيوان نام فبعض الجسم نام. الثاني من كليتين والكبرى فقط سالبة نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بفرض فبعض الحيوان ليس بفرض وجعل (١٣٣) هذا الضرب ثانيا هو طريق

ابن سينا وعليه درج الكاتب ومن تبعه واختاره الامام السنوسي رحمه الله تعالى في شرح مختصره وجعل ابن الحاجب وجماعة ثاني ضرروب هذا الشكل ما هو مركب من موجبتين والكبرى فقط كلية وقال بعض الفضلاء ما اعتبره ابن الحاجب ينتج الإيجاب وما اعتبره غيره ينتج السلب والإيجاب أفضل اه وكان من درج على الأول اعتبر كلية المتقدمين. الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية نحو بعض الحيوان إنسان وكل حيوان جسم فبعض الإنسان جسم. الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية نحو كل إنسان حيوان وبعض الإنسان جسم فبعض الحيوان جسم. الخامس من موجبة

الغاء تفرعية على اشتراط الشرطين السابقين (قوله الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية) إنما لم ينتج هذا الضرب موجبة كلية ولا شيء يليه سالبة كلية لولا كون الأضرار من الأكبر نحو كل إنسان جسم وكل إنسان ناطق أو حيوان ونحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بفرض وانظر ما وجه تخصيص الضرب الأول بالصرح بأنه ينتج جزئية مع أن جميع الضروب إنما تنتج جزئية ولو قال فتلك سنة لاننتج إلا جزئية الأول من موجبتين كليتين الخ لكان أحسن. واعلم أن ضرروب الثلاثة الأول ترتد إلى الشكل الأول بعكس الصغرى. والرابع يرتد إليه بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة. والخامس يرتد إليه بعكس الصغرى. والسادس لا يرتد إليه فينبوا اتاجه بطريق آخر كالحالف وهو هنا أن تجعل نقض النتيجة كبرى وتضم إليه صغرى القياس فينتظم منها مقياس من الشكل الأول منتج لنقيض الكبرى الصادقة، فيكون هو باطلا فتكون النتيجة حقا. وكيفية ذلك أن تقول إذا صدق كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بفرض صدقت نتيجته وهي بعض الجسم ليس بفرض وإلا صدق نقضها وهو كل جسم فرس فيضم كبرى إلى صغرى القياس هكذا كل حيوان جسم وكل جسم فرس ينتج كل حيوان فرس وهو نقض كبرى القياس الصادقة وهي بعض الحيوان ليس بفرض ونقيض الصادق كاذب ولاخلل إلا من نقض النتيجة فالنتيجة حق (قوله وقال بعض الفضلاء) توجيه لما صنعه ابن الحاجب ومن وافقه وقوله وكان من درج على الأول اعتبر كلية المتقدمين: أي والكلية ولو سالبة أشرف من الجزئية ولو موجبة لما صنعه ابن سينا ومن وافقه (قوله الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية) هذا هو الذي جعله ابن الحاجب ثانيا (قوله الرابع من موجبة والكبرى فقط جزئية) جعل هذا رابعا ليس طريقته الآتية في الرموز بل هو فيها خامس فجري هنا على طريقة وهناك على طريقة عملا بالطريقتين (قوله فبعض الغائب ليس هو يصح بيعه) قدم ليس على الرابطة لتكون القضية سالبة وإنما لم يقل لا يصح بيعه لأن الغالب في لا الداخلة على المحمول أن تكون جزءا منه فتكون القضية معدولة موجبة والفرض أنها سالبة وما ذكره الشارح من عدم صحة بيع الغائب موافق لمذهبنا معاشرة الشافعية أما مذهب الامام مالك رضى الله عنه فالصحة بشروط مذكورة في كتبهم (قوله السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية) الظاهر أن تعبيره هنا بالغاء وفي بقية المواضع بالواو تفنن (قوله فصاحب الشمسية الخ) قال القطب في شرحها وإنما وضعت هذه الضروب في هذه المراتب لأن الأول أخص الضروب المنتجة للإيجاب. والثاني أخص الضروب المنتجة للسلب والأخص أشرف وقدم الثالث والرابع على الأخيرين لاشتغالهما على كبرى الشكل الأول اه ووجه تقديم الخامس على السادس على طريقة صاحب الشمسية أنه ينتج الإيجاب والسادس ينتج السلب وعلى طريقة السنوسي اشتغال الخامس على كبرى الشكل الأول كما علم (قوله على كبرى الشكل الأول) أي ما يصلح كبراء وهي السالبة الكلية ولم يقل وصغرا مع اشتغاله عليها أيضا لأن

جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض مجهول الصفة غائب ولا شيء من مجهول الصفة يصح بيعه فبعض الغائب ليس هو يصح بيعه. السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية نحو كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بفرض فبعض الجسم ليس بفرض وفي تقديم الرابع على الخامس خلاف فصاحب الشمسية جعل الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية رابعا والموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية خامسا نظرا إلى تقديم ما اشتمل على كبرى الشكل الأول والامام السنوسي كصاحب الكشف عكس نظرا إلى تقديم الموجبتين (و) شكل (رابع)

شرطه (عدم جمع الحسنيين) من جنس واحد كالبتين أو جزئيتين أو من حسنيين أى جنس الكم وجنس الكيف ككون الجزئية سالبة ولو في مقدمة كهذه وخسة الكيف السلب وخسة الكم الجزئية (لا بصورة) أى فيها وهى ما إذا كانت الصغرى موجبة جزئية فيشترط أن تكون (١٣٤) الكبرى معها سالبة كلية (ففيها) أى في هذه الصورة (يستبين) أى يظهر جمع

الحسنيين. وتقرر ذلك أن الصغرى إما أن لا تكون موجبة أو تكون فإن كان الأول فشرط اتجاها أن لا تتجمع فيه خستان وإن كان الثاني فشرط اتجاها أن تكون الكبرى كلية سالبة وبراهاين ذلك على ما ذكره الامام السنوسى أن القسم الأول لو اجتمعت فيه خستان فأما في مقدمتين أو في مقدمة واحدة فإن كان في مقدمتين لم يكن ذلك إلا إذا كانتا سالبتين أو كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية وأيا ما كان لا ينتج. أما إذا كانتا سالبتين فلا أن أحص القرائن منهما هو المركب من سالبتين كليتين والاختلاف العدال على العقم موجود فيه فإنه يصدق قولنا لاشئ من الانسان فرس ولا شئ من الصاهل بانسان والحق

الاشتغال على صفراء مشترك بين الضريين (قوله شرطه عدم جمع الحسنيين) أشار إلى أن عدم جمع الحسنيين خبر مبتدأ محذوف لولا تقديره لم يستقم الكلام (قوله ولو في مقدمة واحدة) أى سواء كان الجمع في مقدمتين كما في السالبتين والجزئيتين أو في مقدمة واحدة : أى فقط كهذه أى الجزئية السالبة بأن كانت إحدى المقدمتين جزئية سالبة والأخرى موجبة كلية ومثل الجزئية السالبة ما في قولها وهى المهمة السالبة كما في الكبير فالكلاف تمثيلية (قوله فيشترط أن تكون الكبرى معها سالبة كلية) أقول: لوقال بدل هذه العبارة والكبرى سالبة كلية لكان أخضر وهو ظاهر وأولى لأن كون الكبرى سالبة كلية شطر من الصورة المذكورة لاشترط (قوله يستبين) قال في الكبير وقد استعمل بعض المولدين في الرجز زيادة حرف ساكن آخر للشرط الأول وآخر للشرط الثاني كما هنا وإن كان العروضيون لم يذكروه بل ظاهر كلامهم منعه وهل هذا يسمى تذييلا بمنوعا أو خارج من تعريف التذييل وعلى تسليم أنه يسمى تذييلا فالتذييل الجائز خاص بالكامل والبسيط وكان من استعمل ذلك ناسم فيه شبه مستغلن آخر شرط الرجز بمستغلن آخر مجزوء البسيط وقد تقدم نظيره في قوله :

والكليات خمسة دون اتقاص جنس وفصل عرض نوع وخاص

وفي الحسنيين مع يستبين سناد الحدو وهو اختلاف حركة ما قبل الرفع بفتحة مع غيرها والردف حرف اللين قبل الروى لكن هذا جائز للمولدين كما نص عليه شيخ الاسلام في شرح الحفرجية بل نص على أن بقية أنواع السناد والإبطاء والتضمن جائزة لهم أيضا بحرفه . أقول : قوله خاص بالكامل والبسيط أى مجزؤهما جرى منه على طريقة الحليل للسقط بحر التدارك لاعلى طريقة الأخفش المثبت له لسحول التذييل في مجزؤه أيضا (قوله أى يظهر) أشار إلى أن السين والتاء زائدان (قوله وتقرر ذلك) إنما قرر المقام على هذا الوجه مع أن كلام المتن ليس كذلك لما يرد على المتن من الاشكال وهو أن مقتضى صنيعة أن الضرب المركب من موجبتين الصغرى فقط جزئية منتج لعدم جمع الحسنيين فيه مع أنه عقيم (قوله فأما في مقدمتين) فيه حينئذ ست صور السالبان الكليتان والجزئيتان والمختلفتان وتحت اختلافهما صورتان والسالبان صغريين مع الموجبة الجزئية كبرى وقوله أو في مقدمة واحدة وفيه حينئذ صورتان للموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى وعكسه (قوله إلا إذا كانتا سالبتين) أى كليتين أو جزئيتين أو مختلفتين فهذه أربع وقوله أو كانت الصغرى سالبة : أى كلية أو جزئية فهاتان صورتان (قوله أخص القرائن منهما) أى أخص الضروب الأربعة المركبة من السالبتين وإما كان المركب من سالبتين كليتين أخص الضروب لأن السالبة الكلية أخص من الجزئية إذ لا تصدق إلا عند سلب المحمول عن جميع الأفراد بخلاف الجزئية لأنها تصدق عند ذلك وعند السلب عن البعض فقط والمركب من الأخص أخص فهذا الضرب أخص أقسام المركب من السالبتين الأربع لوجود الجزئية في باقها متمحصة أومع الكلية (قوله والاختلاف) أى اختلاف النتيجة بصدقها تارة موجبة وتارة سالبة وقوله موجود فيه : أى وإذا وجد الاختلاف في هذا الأخص وجد في غيره بالأولى (قوله أخص القريتين منهما)

الاجباب وهو قولنا كل فرس صاهل ولوقلت بدل الكبرى ولاشئ من الحمار بانسان لكان الحق السلب وهو لاشئ من أى الفرس بجمار . وأما إذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية موجبة فلا أن أحص القريتين منهما هو المركب من السالبة الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف متحقق فيه فإنه يصدق قولنا لا شئ من الحيوان بجماد وبعض الجسم حيوان والحق الاجباب وهو قولنا كل جماد جسم ولوقلت بدل الكبرى وبعض المتحرك بالإرادة حيوان لكان الحق السلب

الضرب الأول من كليتين موجبتين ينتج موجبة جزئية نحو كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق. الثاني من موجبة كلية صفرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية نحو كل إنسان حيوان و بعض الناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق. الثالث من كليتين والصفرى سالبة نحو لاشئ من العبادة بمسغن عن الية وكل وضوء عبادة فلاشئ من المستغنى عن الية بوضوء. الرابع من كليتين (١٣٦) والكبرى سالبة عكس ماقبله نحو كل إنسان حيوان ولاشئ من الفرس

الشكل الرابع ثمانية يرد السادس إلى الشكل الثاني بعكس الصفرى ويرد السابع إلى الشكل الثالث بعكس الكبرى ويرد الثامن إلى الشكل الأول بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة كذا في التسمية وشرحها (قوله الأول من كليتين موجبتين ينتج موجبة جزئية) ولم ينتج كلية مع كلية مقدمتيه لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر كما في مثال الشارح ولقد شرط كلية النتيجة وهو عموم وضع الأصغر في الصفرى أو في عكسها كافي الكبير وقدم الضرب الأول لأنه من موجبتين كليتين والاحتجاب الكلى أشرف للطالب الأربع ثم الثاني وإن كان الثالث والرابع من كليتين والكلى أشرف وإن كان سلبا من الجزئى وإن كان إيجابا لمشاركته الأول في إيجاب المقدمتين وفي أحكام الاختلاط كما يعلم بمراجعة أحكامها ثم الثالث لارتداده إلى الشكل الأول بعكس الترتيب كالأولين ثم الرابع لكونه أخص من الخامس ثم السادس والسابع على الثامن لاشتغالها على الإيجاب الكلى دونه وقدم السادس على السابع لارتداده إلى الشكل الثاني دون السابع كذا في القطب (قوله الثالث من كليتين والصفرى سالبة) قال في الكبير وإنما أتتج هذا كلية لعدم جواز كون الأصغر فيه غير مابين للأ كبر ولأن الأصغر فيه عام الوضع في العكس كما (قوله الرابع من كليتين الخ) وإنما لم ينتج كلية لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر كما في مثال الشارح وسلب الأعم من جميع أفراد الأخص كاذب (قوله وهو مألوف من مقدمتين صفراهما الخ) أشار الشارح إلى أن ضمير صفراهما في كلام المصنف يرجع إلى القدمتين للفهميتين من السياق (قوله إلى أن ضرب الرابع المنتجة ثمانية) طريق الاسقاط على هذا المذهب أن إيجاب المقدمتين مع كلية الصفرى يسقط ستصور السالبتين السكيتين والجزئيتين والمتلفتين والموجبتين الجزئية صفرى مع الوجبة بقسميها كبرى واختلافهما بالكيف مع كلية إحداها يسقط صورتين الجزئية الموجبة صفرى مع السالبة الجزئية كبرى وعكسه وطريق التحصيل أن إيجاب المقدمتين مع كلية الصفرى يقتضى أن ينتج اثنتان لأن الصفرى إذا كانت موجبة كلية فالكبرى إما موجبة كلية أو موجبة جزئية واختلافهما بالكيف مع كلية إحداها يقتضى أن ينتج ستة لأن الصفرى إن كانت موجبة كلية فالكبرى إما سالبة كلية أو سالبة جزئية وإن كانت سالبة كلية فالكبرى إما موجبة كلية أو موجبة جزئية وإن كانت سالبة جزئية فالكبرى موجبة كلية وإن كانت موجبة جزئية فالكبرى سالبة كلية (قوله فالأمر الثاني) هو اختلافهما في الكيف مع كلية إحداها (قوله شروط تطلب من المطولات) عبارته في الكبير لكن يشترط لاتاج هذه الأضرى الثلاثة زيادة على ما مر أن تكون موجبة بما هو مذكور في المطولات وقد ذكرته في مخرج نظمى للختلطات وبسط فيه الكلام على ذلك اه وعبارة متن التسمية وترجعها للقطب والمتقدمون حصروا الضروب الناتجة في الجنس الأول وذكروا أن الثلاثة الأخيرة عقيمة لتحقق الاختلاف الموجب للعقم فيها أما في الضرب السادس فلصدق نتيجة قولنا ليس بعض

بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس. الخامس هو الصورة التي تجتمع فيها الحستان وهو ما ألف من مقدمتين (صفراهما موجبة جزئية) (كبراهما سالبة كلية) نحو بعض الانسان حيوان ولا شئ من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس هذا مذهب المتقدمين وذهب بعض المتأخرين وتبعه كثيرون إلى أن ضرب الرابع المنتجة ثمانية وجعلوا الشرط فيه أحد أمرين إيجاب المقدمتين مع كلية الصفرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداها فالأمر الثاني يقتضى أن تنتج ثلاثة أضرب زائدة على الخمسة السابقة وإن اجتمع في كل من تلك الثلاثة حستان فزادوا ضربا سادسا وهو جزئية سالبة صفرى وموجبة كلية

كبرى نحو بعض المستيقظ ليس بنائم وكل كاتب مستيقظ فبعض النائم ليس بكاتب وضربا سابعا وهو كلية موجبة صفرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل كاتب متحرك الأصابع وبعض ساكن الأصابع ليس بكاتب فبعض متحرك الأصابع ليس بساكن الأصابع وضربا ثامنا وهو الصفرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية نحو لاشئ من المتحرك ساكن وبعض المتنقل متحرك فبعض الساكن ليس بمنقل لكن يشترط لاتاج هذه الأضرى الثلاثة زيادة على ما مر شروط تطلب من المطولات

الحيوان بانسان وكل فرس حيوان وكذبحا إذا قلنا في الكبرى وكل ناطق حيوان. وأما في السابعة فلفصق
نتيجة قولنا كل إنسان ناطق و بعض الفرس ليس بانسان وكذبحا إذا قلنا في الكبرى و بعض الحيوان
ليس بانسان . وأما في الثامن فلفصق نتيجة قولنا لا شيء من الانسان فرس و بعض الناطق إنسان
وكذبحا إذا قلنا في الكبرى و بعض الحيوان إنسان . والجواب أن الاختلاف في هذه الضروب إنما يتم
إذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة لكننا نشترط في إنتاجها أن تكون السالبة السمتة فيها
إحدى الخاصتين فلا تنهض تلك النقوض عليها اهـ بلضا والرد بالخاصتين كاتفل عن تقرير الشارح
المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة بقول الشارح سابقا و بعض السيقظ ليس بنائم يجعل خصة بأن
يزاد مادام مستيقظا لادامها وكذا ينفل بالسالبة الواقعة في السابعة والثامن ويؤخذ من عبارته في
الكبير ومن عبارة من الشمسية وشرحا أنه لا يشترط شرط واحد لاشروط كافية عبارته هنا قائل
(قوله) وقد رمزت إلى ضروب كل شكل) أي جريا على أن الضروب المنتجة من الزابع ثمانية راضا
لكل ضرب بحرفين أولهما لصفراء وثانيهما لكبرله لكنه أسقط رمز أربعة من ضروب الشكل
الثالث استغناء عنه بقوله كالشكل الأول لوافقتها ضروب الشكل الأول فصار الباقي من أربعة وأربعين
حرفا رموز الاثنين وعشرين ضربا ستة وثلاثين حرفا آخر رمز ضروب الشكل الأول منها اللام من
لله وآخر رمز ضروب الثاني الكاف من ككلا وآخر رمز ضروب الثالث السين من سلما وما بعد رمزا
لضروب الرابع وجميع ما رمز به دائر بين أربعة أحرف الكاف واللام والباء والسين (قوله) كم كل
كف (الح) كم خربة للتكثير والكهف يطلق على الغار في الجبل وعلى اللجاء وهو الراد هنا والبر بالكسر
الاحسان وقصر الماء للضرورة وقوله لا أي التجب إليه وقوله كم له لا أي كم شخص لا ذه أي التجأ
إليه وكم الثانية تأكيد لكم الأولى وقف أمر من لانه إذا خالطه وقصر ماء للضرورة وذكر ضميرها
في قوله ككلا لتد كيرمدلوا إذا الراد بالباء هنا الكهف التقسم فهو من الاظهار في مقام الاضمار أو غيره
الذي هو أعلى منه فيكون الاضرب على الأول للانتقال والترقي من تسميته بالكهف إلى تسميته بالباء
الكامل وعلى الثاني للانتقال والترقي من الاتجاء إلى الكهف إلى الاتجاء إلى الباء الكامل وقوله
كالشكل الأول خير مبتدأ محذوف كاستشير إليه الشارح ومزة الأول حذف بدتقل حركتها إلى اللام
وقوله كوى سلما أي كوى بنا رحبته سلما من العنقوسم كفرح إملافة مشبهة أوصيفة مبالغة والدير
تصغير البدر واللام في اللوداد لتقوية العامل الذي ضعف بالتأخر وهو ككلا وقوله ككلا أي حفظ من الكلاء
بالهمز وهو الحفظ لكنه أبدل حمزته ألفا وقوله لليل إن جعل متعلقا بلاح أي ظهر فاللام بمعنى في وإن
جعل متعلقا بمحذوف صفة لبدر فلا وقوله سام الأنسب هنا أن يكون بمعنى كف يقال سام فلانا الأمر
أي كلفه إياه وضميره يرجع إلى البدر أي كف هذا البدر الناس تجرع فخصص محبتهم له وقوله كالنصب
على التمييز بفتح الكاف وكسر اللام اسم جنس جمع لكلمة كنبق ونبقه وجهه بضم ففتح جمع كام
بفتح فسكون أي جرح لا يساعده كتب اللثة والاقواعد العربية وجملة سرت صفة لكما وله حال من
الضمير في سرت أو اللام بمعنى من والباء في بضروب سببية متعلق بسرت. وللمنى كم سرت كلاته في قلوب
المحبين بسبب ضروب شكله أي أنواع شكله الحسن ولم نجعل له صفة ثانية لكما كاقيل لأنه يلزم عليه
الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وقوله فاكتملا عطف على سرت أي فكل حكمة وتم أمره ولا
يغنى ما في قوله بضروب الشكل من التورية وما في قوله فاكتمل من حسن الختم حيث أتى بما يشمر
تجام مقصوده هذا ما ظهري في بيان المعنى الغزلي لهذه الأبيات (قوله محذولة) أي مقطوعة وتعيده
هنا بمحذولة وفيما قبل بمقطوعة وفيما بعد مأخوذة تفنن (قوله وكذا الباقي) أي بدل على أول ضروب

وقدر رمزت إلى ضروب
كل شكل تسهلا
لحفظها بقولي :
كم كل كف له
كساء بهي
لذ كم له لا ذ كم بل لف
سما ككلا
كالشكل الأول كم بدر
كوى سلما
كم كان كل بدر
الوداد ككلا
كم لاح بدر ليل سام
كم ككلا
سرت له بضروب
الشكل فاكتملا
فالكشاف الكاية
الوجهية مقطوعة من
كل واللام للسالبة
الكلية محذولة من
لا شيء والباء للوجهية
الجزئية مأخوذة من
بعض والسين للسالبة
الجزئية مأخوذة من
ليس بعض وبدل على
أول ضروب الثاني
فراغ عبدة ضروب
الأول وكذا الباقي

وبدل على أول الرابع أيضا نوالى الكافين الذين في أول الشطر الأخير من البيت الثاني لأن المركب من كلمتين موجبتين بكيفية
إلا أول ضروب شكل بالاستقراء. وقولى كالشكل الأول أى ضروب الشكل الثالث كضروب الشكل الأول ويزيد الشكل الثالث
الضربين الذين به. وهذا (١٣٨) طريق صاحب الشمسية ومن هذا حذوه (فتفتح لـ) شكل (أول أربعة كـ) عدد

الضروب (الثان ثم)
الترتيب المذكور (ثالث)
منته (سته) والثاء
زائدة (و) شكل
(رابع خمسة) عند
القدمين وثمانية عند
التأخرين (قد أنتجا)
والباء بمعنى فى والحصة
طرف للاتجاه وظرف
أيضا للشكل من ظرفية
العام فى الخاص لأن
الشكل أعم من تلك
الحصة الأضرب (وغير
ما ذكرته لن ينتجا)
فالضروب العقلية
باعتبار جميع الأشكال
أربعة وستون حصة
من ضرب أربعة عدد
الأشكال فى ستة عشر
عدد الضروب فإذا
أسقطت النتج منها
وهو تسعة عشر على
مذهب المتقدمين فى
الشكل الرابع واثنان
وعشرون على مذهب
التأخرين فهى من أربعة
وستين بقى خمسة
وأربعون عقيمة على
الأول واثنان وأربعون
على الثانى (وتتبع
النتيجة) فى جميع

الثالث فراغ عدة ضروب الثانى وعلى أول ضروب الرابع فراغ عدة ضروب الثالث والكلام مع من
يعرف عدة ضروب كل شكل فلا يقال هذا لا يتيسر لمن لا يعرف عدة ضروب كل شكل (قوله) وبدل
على أول الرابع أيضا) أى كابدل عليه فراغ عدة ضروب الثالث أيضا مقدمة على محلها (قوله) وهذا
طريق صاحب الشمسية ومن هذا حذوه) اسم الإشارة يرجع إلى كون الضروب اثنين وعشرين
تجعل ضروب الرابع المنتجة ثمانية وإلى جعل المركب من الموجبة الكلية والموجبة الجزئية خامس
ضروب الثالث فان غيرهم كصاحب الكشف والسنوسى جعلوه رابعا وما جعله صاحب الشمسية ومن
واقفه رابعا جعلوه خامسا كما مر بيانه (قوله) فتنتج لأول الخ) الغاء للسببية أى لتكون ما تقدم من
الاشتراط سببا لكون المنتج ما يذكره قاله فى الكبير (قوله) لشكل أول) اللام بمعنى من (قوله) للترتيب
المذكور (قوله) قال فى الكبير أو للترتيب فى الشرف فان الشكلين الأولين أشرف (قوله) فتنتج ستة
أشار إلى أن ستة خبر مبتدأ محذوف (قوله) ظرف للاتجاه) أى الدلول عليه بقوله قد أنتجا والظرف
على هذا لغو وقوله وظرف أيضا للشكل وهو على هذا مستقر حال من فاعل أنتج وقوله من ظرفية
العام فى الخاص راجع للاحتال الثانى فقط بدليل التعليل (قوله) أى الحسب) أشار إلى أن أفعال
التفضيل ليس على بابها وذكر باعتبار تأويل المقدمة بالقوم وإلا كان القياس الحساء ويمكن أن يكون
التذكير لوقوع الأخص على الكم والكيف ويكون فى قوله من تلك حذف والتقدير من كم وكيف
تلك القلمات وما ألفت ما قبل :

إن الزمان لتابع أرداله تبع النتيجة للأخص الأردل

(قوله) فان كان فى كل منهما خمسة) أى من جنسين جنس الكم وجنس الكيف بأن كانت إحدى
المقدمتين موجبة جزئية والأخرى سالبة كلية لامن جنس واحد بأن تكونا سالبتين أو جزئيتين لأن
ذلك لا يكون فى الضروب المنتجة التى الكلام فيها (قوله) وإذا كانت المقدمتان موجبتين) أى كليتين
أو إحداهما كلية والأخرى جزئية وهذا القسم زائد على شرح البيت إذ ليس فى هذا القسم تبعية فى
الحصة لكن ذكره تحميا للأقسام ومقابلة لقوله فان كان فى كل منهما خمسة (قوله) وإفصالية) أى
وإلا تكونا موجبتين بل إحداهما فقط فالنتيجة سالبة (قوله) وإن كانت إحداهما جزئية) أى سالبة
أو موجبة (قوله) وإن كانتا كليتين) مقابل قوله وإن كانت إحداهما جزئية (قوله) إلا إن كان الأصغر
مستورا بالسور الكلى) بأن كان السور الكلى داخلا عليه متصلا به فى الصفرة كفى الضربين الأولين
من الشكل الأول والثانى أوفى عكسها كفى الضرب الثالث من الشكل الرابع كاسيد كره الشارح
هذا ويشترط أيضا لكيفية النتيجة على مذهب التأخرين من كون النتج من الرابع ثمانية أضرب
أن تكون الكبرى كلية تحزرا عن الضرب الثامن منه فان الأصغر فيه مسور بالسور الكلى فى
عكس صفراء ومع ذلك لا ينتج الإجزئية سالبة أغاده فى الكبير فلا كفاء باشتراط كون الأصغر مستورا
بالسور الكلى إنما هو على مذهب الأقدمين (قوله) ولو عكست قضيته) أى قضية الأصغر بالشكل
الثالث أى القضية المشتملة عليه بالسورة بالسور الكلى (قوله) انعكست جزئية) مثلا كل حيوان

الأشكال الاقترانية (الأخص) أى الحسب (من * تلك القدمات هكذا زكن) أى علم فان كان
فى كل منهما خمسة تبعتها وإذا كانت المقدمتان موجبتين كانت النتيجة موجبة وإفصالية وإن كانت إحداهما جزئية كانت
النتيجة جزئية وإن كانتا كليتين لم تكن النتيجة كلية إلا إن كان الأصغر مستورا بالسور الكلى فى الصفرة أوفى عكسها فمن ذلك
يعلم أن الشكل الثالث لا ينتج كلية لأن الأصغر فيه لا يدخل عليه السور لكونه محمولا فى الصفرة ولو عكست قضيته انعكست جزئية

جسم وكل حيوان نلم من الضرب الأول من الشكل الثالث ونتيجته جزئية وهي بعض الجسم نام لأن الأصفر فيه وهو الجسم محمول في الصغرى ولو عكست هذه الصغرى انعكست جزئية إلى بعض الجسم حيوان لأن عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية (قوله لأنها) أي قضية الأصفر لا تكون إلا موجبة أي وعكس الموجبة جزئية ولو كانت كلية (قوله لأن صفراء كلية سالبة تنعكس كنفسها) أي فيصير الأصفر في عكسها موضوعا داخلها عليه السور متصلا به مثلا لاشئ من العبادة بمستن عن النية وكل وضوء عبادة من الضرب الثالث وهو ينتج كلية وهي لاشئ من المستغنى عن النية بوضوء لأن الأصفر وهو المستغنى عن النية وإن لم يكن مسورا في الصغرى مسور في عكسها لأنها تنعكس كلية إلى لاشئ من المستغنى عن النية بعبادة ، ويرد على الشارح أن الثامن كالثالث لأن صفراء كلية تنعكس كنفسها مع أنه لا ينتج الإجزئية إلا أن يكون كلامه على مذهب الأفقيين من أن ضروب الرابع خمسة (قوله فالأمر فيها ظاهر) وهو أن الصغرى الأولين من كل منهما ينتج كلية لعموم وضع الأصفر في الصغرى بالفعل فتخلص أن المنتج للكلية خمسة أضرب (قوله وهذه الأشكال الخ) تصرح بما علم من قوله واختص بالحملية لأن الجنس إذا اختص بشئ اختصت به أنواعه (قوله بالحملي) قال في الكبير: أي بالحملية واللام للجنس ولم يؤث لتأولها أي القضية بالقول اه وإلى تفسير الحمل بالحملية أشار هنا بقوله من القضايا . وأقول: يتحمل أن المراد بالقياس الحملي بل هذا أحسن لعدم إحواله إلى التأويل ومثل ما قيل في قوله بالحملي يقال في قوله بالشرطي (قوله ما ذكر) فيه إشارة إلى الجواب عن الاعتراض على المصنف بتذكير الضمير مع رجوعه إلى المؤنث (قوله وليس بالشرطي) تصرح بما علم مما قبله (قوله وتقدم الكلام على ذلك) أي على حكم المصنف لمختصاص الأشكال بالحملي من أنه تبع في ذلك ابن الحاجب وأنه يستدركها بأنهم لم يعتبروا الإقتراني من الشرطيات لعدم تعرض الأقدمين له ولقلة جدواه (قوله أي لبعضها) أقول: دفع بحمل في معنى اللام ما هو مذهب الظرفية من أن المحذوف بعض أجزاء المقامة ، لا يقال الإيهام موجود على معنى اللام أيضا إذ بعض المقدمات يصدق بجزء من أجزاء المقدمة الواحدة ، لأننا نقول المراد ببعض المقدمات إحداها وكلامه يقتضي أن حذفها كلها لا يجوز والظاهر أن عمله إذا كان المقام مقام استدلال (قوله أو النتيجة) أي أوها ما بأن حذف الصغرى مع النتيجة أو الكبرى مع النتيجة صور الحذف خمس هاتان صورتان وحذف كل وحده وسيدكر هذه الثلاثة الشارح وأو في كلام المصنف ليست ممانعة جمع لحواجز حذف البعض مع النتيجة كما عرفت ولامانة خلق جواز أن لا يقع حذف نتي . مما ذكر وقد تقدم نقل السعد عن الإشارات أنه ليس كل ما استعمل فيه أدوات الاتصال يجب أن يكون إحدى للتفصلات الثلاث نحو العالم إما أن يعبد الله وإما أن ينفع الناس (قوله لعلم) أي لأجل العلم بالحذف أو عند العلم به وأفهم أنه إذا فقد العلم بالحذف لا يجوز الحذف وهو كذلك وكالاتراني في جواز الحذف الاستثنائي وما حذف منه الاستثنائية والنتيجة قوله تعالى - لو كان فيها آله إلا الله فسدنا - التقدير لكنتها لم تفسدنا فلم يكن فيها آله غير الله (قوله هذا يحد) أقول: هي النتيجة وكان المناسب تأخيرها لأن تقديمها يوم اعتبارها دعوى مع أن غرضه التمثيل لحذف الصغرى فقط بدليل تمثيله بقذف الحذف النتيجة وكذا يقال في مثاله لحذف الكبرى (قوله هذا زمان الخ) هذا قياس طبعي وما قبله شرعي (قوله يحبس التي) أي ينمعه من طلبه للخروج (قوله المقدمات) قال في كبره العلومة من السياق اه ولا حاجة إليه لتقديمها صراحة في قوله من تلك المقدمات وفي قوله لبعض المقدمات (قوله إن لم تكن ضرورة) أي ولا مله أخذنا مما يأتي (قوله إلى ذي ضرورة) أي إلى قول ذي ضرورة أي ضروري وقال في الكبير إلى قضاي

لأنها لا تحسبون
إلا موجبة وكذا
الشكل الرابع إلا
الضرب الثالث منه
فانه ينتج كلية سالبة
لأن صفراء كلية سالبة
تنعكس كنفسها وأما
الشكل الأول والثاني
فالأمر فيهما ظاهر
(وهذه الأشكال الخ)
الأربعة (بالحملي) من
القضايا (مختصة وليس)
ما ذكر وهو الأشكال
كانت (بالشرطي) أي
فيه وتقدم الكلام على
ذلك في قوله واختص
بالحملي (والحذف في
بعض المقدمات) أي
لبعضها صغرى أو كبرى
(أو النتيجة لعلم آت)
خير الحذف . فتأمل
حذف الصغرى هذا
يحد لأن كل زمان يحد
ومثال حذف الكبرى
هذا يحد لأنه زمان .
ومثال حذف النتيجة
هذا زمان وكل زمان يحد
بمحس التي (وتنتهي)
المقدمات إن لم تكن
ضرورية (إلى ذي
ضرورة)

للمامن دور (وهو توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه (أو تسلسل) وهو غريب أمر على أمر إلى الملائمة له (اللززم) أى ما لازم
 الذى هو دور أو تسلسل على تقدير عدم انتهاء إلى الضرورة فزوم الدور هو فانيا إذا استدلل على التأخر بما يتوقف على ذلك
 التأخر ولزوم التسلسل هو فانيا إذا توقف الأول على أدلة مترتبة لأغاية لها فأن انتهى الأمر إلى دليل غير ضرورى مقدماته ولا
 مسيلة لميكث مثال مقدماته (١٤٠) ضرورة هذا العدد منقسم إلى متساويين وكل مقدمتهم كذلك زووم. ومثال

ذات ضرورة أى إذا كانت المقدمات أو إحداها غير ضرورية ولا مسيلة افتقرت إلى كسب بقياس
 وهكذا إلى أن تنتهى إلى قياس مقدماته ضرورىتان أو مسلتان (قوله لمامن دور الخ) لتعليل لمفهوم
 قوله وتنتهى إلى ضرورة أى ولا يجوز أن لا تنتهى إليها لما الخ (قوله توقف الشيء على ما يتوقف هو
 عليه) أقول الفعلة أو الصفة جارية على ما هو له لعود الضمير على ما فلاحاجة إلى إبراز الضمير بل يبقى
 حذفة لابهله عوده على الشيء. فاحفظه ولا تنتظر لكلام فاسد قيل هنا. وتوقف كل منها على الآخر
 تارة يكون بغير واسطة وتارة يكون بواسطة ويسمى الأول مصرحا والثاني مضمرا والمراد بالتوقف
 المقضى سبق التوقف عليه فلا ينتقض بالجوهز والعرض لأن توقف كل منهما على الآخر مسمى لاسبق
 والمزوم المسمى ليس محالا (قوله وهو ترتب) الظاهر أن تعبيره فى جانب الدور بالتوقف وفى جانب
 التسلسل بالترتب فحين (قوله الذى هو) أى ما لازم وفيه إشارة إلى أن من فى كلام المصنف بيانية
 (قوله على تقدير) متعلق بزم (قوله فزوم الدور الخ) بيان ذلك أنه لو لم تنته المقدمات أو بعضها إلى
 ما ذكر لزوم توقف العلم بها على غيرها وكذا الحال فى ذلك الغير وهكذا فأن عدنا إلى بعض الأوائل لزم
 الدور وإن ذهبنا لال إلى غاية لزم التسلسل فزوم الدور فى الحالة الأولى ولزوم التسلسل فى الحالة الثانية
 (قوله توقف الأول) أى القياس الأول (قوله فان انتهى الخ) مفهوم قوله وتنتهى الخ (قوله لكان
 جائز الوجود) دليل للضرورة أن الله شيء موجود وكل شيء موجود إما واجب الوجود أو جائز وأما
 الاستدلال فمتغيبه لأن الفرض أنه موجود (قوله إذ لو كان جائز الوجود الخ) دليل للاستثنائية وهكذا
 الأصول الآتية كل دليل منها دليل للاستثنائية التى فى الدليل قبله (قوله لفست السموات والأرض)
 فسر السعد الغنى بالخروج عن النظام الشاهد وبعضهم بعدم وجودها من أصله وبعضهم بعدم إمداد
 الحوادث بما هو قوام وجودها من الأكوان والألوان والأعراض (قوله وكونهما لم تفسدا ضرورى)
 أقول: الضرورى بالمشاهدة كونهما لم يفسدا بالفعل واللازم على تعدد الإله جواز فسادهما لفسادهما
 بالفعل لجواز اصطلاح الالهيين. كما قالوا وعدم جواز فسادهما غير ضرورى بالمشاهدة فلم تنته هذه الأدلة
 إلى الضرورى ويمكن الجواب بالتزام أن اللازم الفساد بالفعل بناء على ما ذهب إليه السعد وجماعة من
 أن الآية خطابية لبرهانية بمعنى أن الملازمة عادية لاعقلية لأن العادة جارية بوجود التامع والتغالب
 عند تعدد الحاكم على ما أشير إليه بقوله تعالى - ولعل بعضهم على بعض - فتأمل (قوله وكذا إذا
 قلت الخ) هذا مثال من الاقترايات ومقابلته مثال من الاستثنائيات (قوله وكل من) فيه تغليب العقلاء
 على غيرهم (قوله ويستدل على الثانية منهما) أى من هاتين المقدمتين وهى كل متغير حادث (قوله)
 كان الوجود طارئا أى والطروء عين المطلوب وهو الحدوث (قوله من القياس الأول) هو العالم صفاته
 حادثة وكل من صفاته حادثة فهو حادث (قوله لا يعزى) أى لا يخلو يقال عزى يعزى كضربى أى
 خلا وعزا يعزى كضربى يسومى عرض وسعدت .

الاتهاء أن نقول لولم
 يكن الله تعالى واجب
 الوجود لكان جائز
 الوجود لكان ليس
 بجائز الوجود فهو
 واجب الوجود إذ لو كان
 جائز الوجود لكان
 حادثا لكان ليس
 بحادث فليس بجائز
 الوجود إذ لو كان حادثا
 لافتقر إلى محدث لكان
 ليس بمقتدر إلى محدث
 فليس بحادث إذ لو اقتدر
 إلى محدث لتعدد الإله
 لكن الإله لا يتعدد فلا
 يقتدر إلى محدث إذ
 لو تعدد الإله لفست
 السموات والأرض
 لكنهما لم تفسدا فلا
 يتعدد الإله وكونهما
 لم تفسدا ضرورى
 بالمشاهدة وكذا إذا
 قلت العالم صفاته حادثة
 وكل من صفاته حادثة
 فهو حادث فنتسدل
 على الضعفى بقولنا
 العالم صفاته متغيرة وكل
 متغير حادث والأولى

[فضل

من هاتين المقدمتين ضرورة للمشاهدة ونستدل على الثانية منهما
 بأن التغيران كان من عدم إلى وجود كان الوجود طارئا أو من وجود إلى عدم كان الوجود جائزا والجائز لا يقع إلا حادثا
 ونستدل على الكبرى من القياس الأول بقولنا كل من صفاته حادثة لا يعزى عن الحوادث وكل من لا يعزى عن الحوادث
 لا يستغنى وكل من لا يسبق الحوادث فهو حادث فقد انتهينا إلى الضرورة ولا عبرة باعتراضات الفلاسفة على بعض تلك
 القسمت من ذلك كحكمة .

[فصل : في القياس الاستثنائي] وهو الخلف من مقدمتين إحداهما شرطية ونسبى كبرى والأخرى مدلى على وضع أحط طرفها أورفه
لينتج وضع الآخر أورفه ونسبى صغرى (ومنه) أى قياس (ما) أى قياس أو القياس الذى (يدعى) أى يسى (بالاستثنائي)
لاشتماله على القضية الاستثنائية فهو الذى فيها عرف الاستثناء وهو لكن وقال السيد (١٤١)

ينعطف بالقدمة
الاستثنائية على ما ذكر
في الشرطية فيضعه
أورفه والتعليل
الأول يرجع إلى هذا
(يصرف بالشرطى)
باسكان الباء مخففة
لوزن لأن إحدى
مقدمتيه شرطية (بالا)
امتراء أى شك
(وهو) أى الاستثنائي
القياس (الذى دل)
على النتيجة (أو) على
(ضدتها) أى نقيضها
(بالفصل) بأن تكون
النتيجة بصورتها
مذكورة فيه أو نقيضها
كذلك (لألقوة) أى
بأن تكون النتيجة
متفرقة الأجزاء في
القياس كاسبقى في
الاقترانى . مثال الأول
أى تكون النتيجة
مذكورة بالفصل كـ
كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا
لكن الشمس طالعة
ينتج النهار موجود
وهو مذكور بصورته
في القياس . واعتراض
بأن النتيجة لابد أن

[فصل : في القياس الاستثنائي] (قوله ونسبى كبرى) لأنها أكبر من الاستثنائية إذ ألفاظها على
نحو نصف ألفاظ شرطيتها وأيضا لو اعتبرتهما بالترتيب الاقترانى لوجدتهما على هيئة الشكل الأول
الركب من عملية صغرى وشرطية كبرى مثلا إذا قلنا كلما كان هذا إنسانا فهو حيوان لكنه إنسان
وجدته هو عين قولك هذا إنسان وكلما كان إنسانا فهو حيوان ونتيجته هي عين نتيجته ولا يختلفان
إلا في تقدم الصغرى في اللفظ وتأخيرها وكذا إذا قلت في هذا المثل لكنه ليس بحيوان يكون عين
قولك هذا ليس هو بحيوان وكلما كان إنسانا فهو حيوان وهذا من الشكل الثانى وينتج هذا
ليس بإنسان وهي نتيجة الاستثنائي ولم يختلفا أيضا إلا بالتقديم والتأخير قاله في الكبير (قوله على
وضع) أى إثبات وقوله أحد طرفيها أى الشرطية وطرفاها مقدمها وتاليا وقوله أورفه أى نفيه
وقوله لينتج أى الوضع أو الرفع (قوله لاشتماله على القضية الاستثنائية) وإن شئت قلت لاشتماله على
أداة الاستثناء وهي لكن أى على أداة الاستدراك التشبيه بالاستثناء في إحداهما فيما قبله شيئا لم يوجد
فيه كما في شرح ابن يعقوب ميسوبا (قوله على ما ذكر في الشرطية فيضعه أورفه) أى على مقدم
الشرطية فيضعه وعلى تاليها فرقه (قوله والتعليل الأول يرجع إلى هذا) زاد في الكبير وإما يتنبران
بالاعتبار إذ أداة الاستثناء أى النحوى سميت بذلك لرجوع التسليم بها إلى الكلام السابق فيخرج
بها ما لولاها لدخل في الكلام السابق اهـ . وحاصله أن الرجوع على كل من التعليلين متحقق لكنه
معتبر أولا في التعليل الثانى والمعتبر أولا في التعليل الأول نفس القضية المرجوع بها التى هي الاستثنائية
(قوله يعرف بالشرطى) أى أنه اسنان قال في الكبير خص بذلك إبانء على مامر من أن الاقترانى
لا يترك من الشرطيات أو لزوم الشرطية بخلاف الاقترانى فإنه على القول بأنه يترك من
الشرطيات وهو المعتمد لا يلزم فيه ذلك لأنه يترك من بعض الحملات أيضا وهو الأكثر (قوله
أى نقيضها) دفع بذلك اعتراضا على المصنف (قوله بأن تكون النتيجة بصورتها الخ) تصوير للدلالة
على ذلك بالفصل بينه بأن المراد بالدلالة على ذلك الاشتغال عليه لا ما يتبادر منها وهو الإقادة حتى يرد أن
الاقترانى يفيد أيضا النتيجة بالفعل (قوله أو نقيضها كذلك) أى أو يكون نقيضها بصورته مذكورا
فيه (قوله بأن تكون النتيجة متفرقة الأجزاء الخ) تصوير للدلالة باللقوة النقية (قوله مثال الأول)
أى الدلالة على النتيجة بالفعل ولم يمثل ثنائى الذى هو الدلالة على نقيضها بالفعل اكتفاء بما سبأى
ولم يكتف به في الأول ليتضح الاعتراض الآتى فاندفع ما قبله هنا (قوله واعتراض) أى على كون
النتيجة مذكورة فيه بالفعل كما هو ظاهر صفيه هنا وصرح كلامه في الكبير أو قل قوله دل على
النتيجة أو ضدتها ببقية فيكون في قول الشارح بأن النتيجة اكتفاء أى أو ضدتها كما قيل (قوله
والجواب أن المعنى) أى المعنى كون النتيجة مذكورة فيه بالفعل وقوله إن تصورتها أى وماذا وقوله
وإن كانت الخاتمة حاملة الواو للحال وإن وضعية أى وإن كانت المتغيرة بين النتيجة والتالى
حاملة في الحقيقة باعتبار المعنى وقوله لأن النهار موجود أى لأن هذا القول عند كونه نتيجة الخ
وقوله قضية أى مستقلة . هذا وقد أورد الشارح في كبيرة الاعتراض المجاب عنه بهذا الجواب بما لفظه

تكون خيرا وقضية تحتمل الصدق والكذب والتالى ليس كذلك لأنه جزء قضية . والجواب أن المعنى أن صورتها مذكورة
في القياس أى مثل صورتها موجود فيه وإن كانت الخاتمة حاملة لأن النهار موجود عند كونه نتيجة قضية تحتمل الصدق
والكذب وهذا كونه تاليا للشرطية جزء قضية لا يحتمل صدقا ولا كذبا . ثم الشرطية الوضوعة في القياس الاستثنائي . أما متصاة
أولئك من القول بوجه (فانك الشارح) أى القضية الشرطية (إذا انحصار) أى متحصلة

واعترض على الأول يعني كون النتيجة المذكورة فيه بالفعل بأنه يقتضى عدم مقابلة النتيجة لقياس
وهو مناف لما اقتضاه تعريف القياس من وجوب المقابلة لقوله * فيه مستلزما بالذات قولاً آخرًا *
أه وتعدل عنه هنا إلى الاعتراض المذكور لعدم قوة ما ذكره في الكبير إذ المراد بالمقابلة كما مر أن
لا تكون النتيجة عين إحدى المقدمتين وهي فيما نحن فيه جزء أحدهما لا عين أحدهما (قوله وذ كر)
أى الشرطى وقوله باللفظ الأحسن بالقول (قوله أتيح وضع ذلك الخ) إنما أتيح وضع المقدم وضع
الثاني لأن المقدم ملزوم للبابى وثبوت الملزوم يقتضى ثبوت اللازم وإما أتيح رفع التالى رفع المقدم
لإستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم (قوله وضع التالى) أى وضع مثل التالى كما تقدم أن النتيجة غير
التالى (قوله ولا يلزم إلتاج) أى فالضمير عائد على الإلتاج المفهوم من أتيح (قوله في عكسهما) أى
بعكس وضع المقدم ورفع التالى أى مقابل كل منهما فبعكس وضع المقدم أى مقابله رفع المقدم
وعكس رفع التالى أى مقابله وضع التالى (قوله أى من) قال في الكبير: أو باقية على معناها من
الطرفية يجعل مجرورها ظرفاً مجازاً (قوله من أنه قد يكون الخ) أى ومن أن المقدم ملزوم والتالى
لازم فيلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه ولا يلزم من نفيه شئ ويلزم من نفي اللازم نفي ملزومه
ولا يلزم من ثبوته شئ (قوله أعم من المقدم) كما في المثال المتقدم قال في الكبير وأما إذا كان التالى
مساوياً للمقدم نحو كما كان إنساناً كان ناطقاً فاستلزام نفي المقدم نفي التالى وإثبات التالى إثبات المقدم
ليس بالنظر إلى صورة القياس بل إلى مادته المخصوصة والمعتبر هو الأول ألا ترى أنهم لا يقولون إن
المرجبة الكلية تنعكس كنعفسها مع تحقق صحة ذلك فيما إذا كان المحمول مساوياً للوضع أه
(قوله وشرط إلتاج الخ) كان الأنسب تأخيرها إلى آخر الباب لتعلقه بالمتصلة والمنفصلة (قوله أن
تكون موجبة) فلا تنتج السالبة متصلة كانت أو منفصلة وقوله لزومية أى فى المتصلة وكان عليه أن
يقول أو عنادية أى فى المنفصلة كما فى الكبير لقوله بعد أو كون وضع الملزوم أو العناد الخ فلا تنتج
الانفاقية متصلة كانت أو منفصلة وقوله وأن تكون كلية فلا تنتج الجزئية متصلة كانت أو منفصلة
على تفصيل يشير إليه وقوله أو فى مادتها أى فى مادة الكلية وهو المهمة والجزئية الواقعتان فى
مادة أى موضع يصلح للكلية كقول السنوسى فى الاستدلال على وجوده تعالى لأنه لو لم يكن له
حدث الخ لأنها وإن كانت مهمة لوجود علامة الإهمال وهى إطلاق لو لكها فى موضع صالح للكلية
بأن يقال كلما لم يكن له حدث لزم أن يكون أحد الأمرين الخ وقوله أو كون وضع الملزوم الخ
عطف على أن تكون كلية وبينه تأكيد لوضع يعنى أنه يقوم مقام كلية الشرطية أن تكون
مخصوصة وضع الملزوم أو العناد فيها أى حالته بعينه وضع الاستثناء أى وضع ذات الاستثناء وهى
الاستثنائية فلا يضر حينئذ كون القضية غير كلية لأن المخصوصة فى حكم الكلية حينئذ كالمخصوصة
المهمة فى قولك إن قسم زيد الآن فهو مكرم لكنه قدم الآن فإنه ينتج زيد مكرم الآن
والمخصوصة الجزئية فى قولك قد يكون إذا جالسنى زيد عند الزوال حدثته لكنه يحالسى عند
الزوال فإنه ينتج أنى أجدته عند الزوال وكذا يقلل فى المنفصلة نحو إما أن يكون هذا الجسم وهو
حى علماً أو جاهلاً لكنه وهو حى ليس بجاهل ومثل ما إذا كان وضع الملزوم أو العناد والاستثنائية
واحداً ما إذا كانت الاستثنائية عامة تشمل وقت الاتصال أو الانفصال لدخول الوقت فى ذلك العموم
نحو قد يكون إذا جالسنى زيد عند الزوال حدثته لكنه يحالسى جميع النهار فإنه ينتج أنى أجدته
عند الزوال أفاده فى الكبير وأفاده أيضاً أن للواستعمالين تأنى لامتناع الأول لامتناع الثانى
بمعنى أن امتناع الثانى علة للحمى بامتناع الأول من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزء فى الخارج

وذكر باعتبار تأويل
الشرطية باللفظ (أتيح
وضع) أى إثبات (ذلك)
أى المقدم (وضع التالى)
نحو كما كان هذا إنساناً
كان حيواناً لكنه
إنسان ينتج أنه حيوان
(و) أتيح (رفع تال) أى
نفيه (رفع أول) أى
المقدم بأن تقول فى هذا
المثال لبعكسه ليس
بحيوان ينتج أنه ليس
بإنسان (ولا * يلزم)
إلتاج (فى) أى من
(عكسهما) أى من رفع
المقدم أو وضع التالى
(لما انجلا) أى اوضح
من أنه قد يكون التالى
أعم من المقدم ولا يلزم
من رفع الأخص رفع
الأعم ولا إثباته ولا
من وضع الأعم وضع
الأخص ولا رفعه
فلو قلت لكنه ليس
بإنسان لم ينتج أنه
غير حيوان ولا أنه
حيوان أو قلت لكنه
حيوان لم ينتج أنه
إنسان ولا أنه غير
إنسان وشرط إلتاج
الشرطية أن تكون
موجبة لزومية وأن
تكون كلية أو مادتها
أو كون وضع الملزوم
أو العناد بعينه وضع

(وان يكن) المسمى (منفصلا) أى قضية منفصلة فهى إما حقيقية أو مأمنة جمع أو مأمنة خالوة فان كانت حقيقية (فوضع ذا) أى أحد الطرفين (ينتج رفع ذلك) أى الطرف الآخر نحو إما أن يكون الوجود قديما وإما أن يكون حادثا لكنه قديم ينتج أنه ليس بحادث أو لكنه حادث ينتج أنه غير قديم (والعكس كذا) أى رفع أحد الطرفين ينتج وضع الآخر كما إذا قلت لكنه ليس بقديم ينتج أنه حادث أو ولكنه ليس بحادث ينتج أنه قديم (وذلك) أى كون وضع أحد الطرفين (١٤٣) ينتج رفع الآخر والعكس

(في المنفصل) (الأخص) وهو الحقيقية لأنها أخص من مأمنة الخلق ومأمنة الجمع لأن فيها منع الجمع ومنع الخلق ويشترط في الحقيقة منا أن تكون مركبة من الشئ والسوى لنقيضه إذ لو تركبت من الشئ ونقيضه كانت الاستثنائية عين النتيجة فلا فائدة في الوضع ولا الرفع (ثم إن يكن) المنفصل (مانع جمع) فقط (فوضع ذا) أى أحد الطرفين (زكن) أى علم (رفع ذلك) أى الطرف الآخر لامتناع اجتماعهما على الصدق نحو إما أن يكون الجسم أبيض أو أسود لكنه أبيض ينتج أنه ليس بأسود أوله أسود ينتج أنه ليس بأبيض (دون عكس) أى لا ينتج رفع أحد الطرفين وضع الآخر لاحتمال اجتماعهما على الكذب

ماهى وتأتى لامتناع الثانى لامتناع الأول بمعنى أن امتناع الأول على الخارج لامتناع الثانى وعلى الأول قوله تعالى - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا - فهو مسوق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة وعلى الثانى قوله تعالى - فلو شاء لهداكم أجمعين - فهو لإفادة أن على انتفاء هداية الجميع فى الخارج انتفاء نفاق المشبهة بها وعلى هذا اقتصر علماء العربية لأنهم لا يستعملونها فى القياسات لتسبيل العلم بالنتائج وإن اعترض عليهم ابن الحاجب وعلى الأول المناطقة لأنهم إما يستعملونها فى القياسات لذلك (قوله) وإن يكن الشرطى) بمعنى الشرطية وذكر لما صرح وكذا يقال فيما يأتى (قوله) فان كانت حقيقية - أخذ من قول المصنف بعده وذلك فى الأخص - والحاصل أن للحقيقة أربع نتائج ولكل من مأمنة الجمع ومأمنة الخلق ونتيجتين (قوله) أى أحد طرفيهما) إطلاق ذا على أحد الطرفين لابعينه مجاز من إطلاق اسم الخاص على العام إذ هو موضوع لكل جزئى بعينه من جزئيات الشار إليه أفاده فى الكبير (قوله) ينتج رفع ذلك) لامتناع اجتماعهما (قوله) والعكس) قال فى الكبير: أى المنفرد وهو هنا تبديل الوضع بالرفع أى أى والرفع بالوضع (قوله) كذا) لإعطاء لاختلاف المعنى المستعمل فيه اسم الإشارة فى الشرط الأول والشرط الثانى (قوله) ينتج وضع الآخر) لامتناع رفعهما معا (قوله) لأنها أخص الخ) هو إحدى طريقتين تقدمتا فى بحث القضايا والثانية تبين الثلاثة (قوله) كانت الاستثنائية عين النتيجة) أى فيازم الاستدلال على الشئ بنفسه كما فى الكبير - أقول: إن أراد العينية لفظا فغير مسلم على إطلاقه لأننا إذا استثنينا الطرف الإيجابى أنتاج نقي الطرف السلبى مثلا إذا قلنا إما أن يكون الوجود قديما أو غير قديم لكنه قديم ينتج أنه ليس غير قديم فالنتيجة غير الاستثنائية لفظا وإن أراد العينية معنى فالأمر كذلك فى المركبة من الشئ والسوى لنقيضه - ويجب بأننا نختار الشئ الأول ونقول يكفى فى النفاء للمركبة من الشئ ونقيضه كون الاستثنائية عين النتيجة فيما إذا استثنينا الطرف السلبى كأن قلنا فى المثال المذكور لكنه غير قديم فانه ينتج أنه غير قديم لأنهم لا يعتبرون إلا ما طردت فأنته (قوله) ثم) لترتيب المذكورى أو لترتيب فى الشرف لأن الحقيقة أشرف من غيرها قاله فى الكبير (قوله) دون عكس) خبر مبتدأ محذوف أى هذا الحكم وهو انتاج وضع أحد الطرفين رفع الآخر ثابت دون عكس له وهو انتاج رفع أحدهما وضع الآخر فليس بثابت قاله شيخنا العدوى (قوله) فهو) أى مانع الرفع: أى نقيضه عكس ذا الحكم فلهذا حذف المضاعف أفضل الضمير وقام مقامه ويشترط فى مأمنة الخلق هنا أن تتركب من سالتين كما فى مثال الشارح أو من موجبة وسالبة نحو دائما إما أن يكون زيد فى البحر أو لا يفرق لكنه ليس فى البحر ينتج أنه لا يفرق أو ولكنه يفرق ينتج أنه فى البحر فان تركبت من موجبتين نحو العالم إما عرض وإما حادث لم ينتج شيئا فلو قلت لكنه غير عرض لم ينتج أنه حادث لأن غير العرض أعم من الحادث أوله ليس بحادث لم ينتج أنه عرض إذ لا لزوم بين نقي الحدوث والعرضية بل بينهما التباين (قوله) لامتناع الخلق)

فلو قلت لكنه ليس بأبيض لم ينتج أنه أسود ولا أنه غير أسود لأنه لا يلزم من رفع أحد الضدين اثبات الآخر ولا فيه لجواز وجود ضد آخر كونه أحمر (وإذا مانع رفع) أى خلق (كان) مانع خبر كان تقدم عليها وإمها ضمير يعود على المنفصل (فهو) أى مانع الرفع (عكس ذا) أى رفع أحد طرفيه ينتج وضع الآخر دون العكس لامتناع الخلق عنهما واحتمال اجتماعهما على الصدق نحو إما أن يكون الشئ غير أبيض أو غير أسود لكنه أبيض ينتج أنه غير أسود أو لكنه أسود ينتج أنه غير أبيض ولو قلت لكنه غير أبيض لم ينتج أنه أسود ولأنه غير أسود أوله أسود لم ينتج أنه أبيض ولا أنه غير أبيض وذلك ظاهر وبطلان التوفيق.

[فصل في لواحق]

[القياس]

أى ما يلحق بالقياس فى الاستدلال وقد عرفت أنه لا يتم قياس الإلمن بمقتضى (ومنه) أى من القياس (ما يدعونه) أى يسمونه (مركبا) لكونه من حجب أى أقية اثنين فأكثر (قد ركب) فى الحقيقة (فركبته إن ترد أن تعلمه) نحو كل إنسان حيوان وكل حيوان نحاس وكل نحاس نام وكل نام جسم وكل جسم مركب (واقبل نتيجة) أى فيه وهى نتيجة القسامين الأولين وهى المثال المذكور كل إنسان نحاس أى اجنبا (مقدمة) مفرى (يلزم من تركيبها) بمقدمة (أخرى) أى معها (نتيجة) قتل كل إنسان نحاس وكل نحاس نام ينتج كل إنسان نام (إلى هلم جرا) متوالياً بوق عليه بالأقسام معناه فى الأصل سبوا وتمهلا فى سيركم وتثبتوا ثم استعمل فيها دووم عليه قال ابن الأنبارى انصب جرا على المصروف

علة لقوله ينتج وضع الآخر وقوله واحتمال اجتماعهما علة لقوله دون العكس فيه لف ونشر مررب . [فصل : فى لواحق القياس] : جمع لاحق : أى ما يلحق بالقياس البسيط فى الاستدلال وهو أربعة القياس المركب وقياس الخلف والاستقراء والتخييل وسبأى فى كلامه ما عدا قياس الخلف فالإضافة فى لواحق القياس جنسية لاستغرافية أما هو فحاصله اثبات المطلوب باطلان نقيضه وهى قياس الخلف لأنه يؤدى إلى الخلف : أى الحال على تقدير عدم حقية المطلوب وقيل لأن المطلوب يأتى من خلفه الذى هو نقيضه ويترك من قياسين أحدهما اقترافى والآخر استثنائى تلخيصهما لولم يتحقق المطلوب لتحقق نقيضه ولو تحقق نقيضه لتحقق محال ينتج لولم يتحقق المطلوب لتحقق محال لكن المحال ليس بمتحقق فالمطلوب متحقق مثلاً نقول لولم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي لتحقق وجوبها عليه ولو تحقق وجوبها عليه لتحقق وجوب الصلاة ينتج أنه لولم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي لتحقق وجوب الصلاة عليه الذى غير متحقق ينتج أن انتفاء وجوب الزكاة على الصبي متحقق وهو المطلوب وإنما كان القياس للمركب وقياس الخلف ملحقين بالقياس البسيط لأنهما لما كانا فى الظاهر مخالفين للقياس البسيط جلا ملحقين به وإن كانا فى الحقيقة برحمان إليه (قوله) وقد عرفت الخ) لعله دخول على الذين أشار به إلى أن التركيب الذى فى القياس للمركب خلاف التركيب اللازم لمطلق القياس لأن التركيب اللازم له هو التركيب من مقتضى (قوله) أى من القياس) أى من مطلق القياس (قوله) ما يدعونه (مركبا) أى القياس الذى يدعونه أو قياس يدعونه وتسمية للمركب قياسا ظاهرة فى مفصول النتائج أما موصولها فهو أقية بسيطة مع كل منها تقيجه لكن لما كان الوصل للمطلوب هو مجموعها سمى المجموع قياسا مركبا من حيث إصالة إلى المطلوب (قوله) فى الحقيقة) أى وإن كان بحسب الظاهر قياسا واحدا لكن هذا إنما يتأتى فى مفصول النتائج أما موصولها فهو فى الحقيقة وفى الظاهر أقية فلا أسقط قوله فى الحقيقة لتسب القسمين (قوله) فركبته) جواب الشرط الذى بعده على مذهب الكوفيين وبعض البصريين ودليل الجواب على مذهب جمهور البصريين : أى فاعلم كيفية تركيبه التى أثبتنا لك لأن القرب على إرادة علم المركب علم الكيفية لا إيجادها الذى هو مدلول قوله فركبته قاله ابن يعقوب ثم قال وإنما يحتاج إلى ذلك التركيب إن كان الخمص بعد تسليمه النتيجة الأولى لا تقوم عليه الحجة ولا يحصل مقصود الاستدلال من إقامة الحجة عليه بإثبات المدعى فيؤتى بالكلام على وجه التدرج حتى ينتهى إلى المقصود اهـ (قوله) أى اجنبا) يعنى أنه ضمن أقبل معنى اجعل كما فى الكبير (قوله) نتيجة) فاعلم يلزم ولم يؤث الفعل لأن الفاعل مجازى التأنيث وتقوى بالفصل الذى لو وجد مع حقيق التأنيث لسوغ ترك التأنيث (قوله) ينتج) بالجزم فى جواب الأمر (قوله) إلى هلم جرا) أدخل إلى على هلم مع أنها اسم فعل وهو لا يدخل عليه عمل واهتمنا بالشارح فى كبره عنه بأنه كأنه استعمل هلم فى غير ما وضعت له أى أطلقها على الاستمرار اهـ وسبغبر إليه هنا بقوله فبا يأتى فكأنه قيل هنا اتته إلى الاستمرار الخ وفيه ما فيه وقال ابن يعقوب وأصل هلم أن تستعمل لطلب الإقبال ثم استعيرت لطلب الاستمرار وكأنه يقول هنا يستمر التركيب هكذا استمراروا وعبر عن هذا الاستمرار بالجر : أى الانجرار لأن الأمر المنجر مستمر وإلى فى كلامه إما مقطرة الدخول على أمر محذوف موصوف بقول محذوف أى إلى حصول أمر يقال فيه ليستمر التركيب استمراروا هكذا إلى حصوله وهو مقصود الاستدلال أو مقطرة الدخول على محذوف بلا قول يكون وصفا له ويكون هلم للاخبار فكأنه يقول إلى نهاية يستمر التركيب استمراروا إلى حصولها ولا يخلو كل من تكلف اهـ ملخصا (قوله) ومطاه) أى معنى هذا التركيب برمته فسبوا مأخوذ من هلم ، وتمهلا الخ مأخوذ من جرا كذا نقل عن تقرير الشارح (قوله) فبا دووم عليه) (أى فى

أبى جبراً لوعلى الحال أو على التمييز ذكره الشيخ السنوسى في شرح مسلم وبضمه المعنى وقال القاضى زكريا نقل عن العلامة الجليل ابن هشام أنه بعد اطلاعه على كلام غيره وتوقفه في أنه عربى (١٤٥) قال إن هلم يقال لابعنى المعنى.

الحسى ولا بمعنى الطاب
حقيقة بل بمعنى
الاستمرار على الشئ
وبمعنى الخبر وعبر عنه
بالطلب كقوله تعالى
- ولنحمل خطاياكم
فليمدد له الرحمن مدا
وجرا مصدر جره إذا
سحبه يبقى مصدرا أو
يجعل حالا مؤكدة
وليس المراد الجرح
الحسى بل التعميم كما
في السحب في قولهم
هذا الحكم منسحب
على كذا أى شامل
فكأنه قيل هنا اتته
إلى استمرار قلب
النتيجة مقدمة
استمرارا ومستمرا كما
يقال كان ذلك عام
كذا وهلم جرا أى
واستمر ذلك في بقية
الأعوام فقل كل
إنسان نام وكل نام جسم
ينتج كل إنسان جسم
ثم قل كل إنسان جسم
وكل جسم مركب ينتج
كل إنسان مركب وقس
عليه البناء أخذ
للأرغفة وكل أخذ
للألحفة سارق وكل
سارق تقطع يده متصل
النتائج القياس المركب

استمرلر مادوم عليه أى في الاستمرار على الشئ الذى دووم عليه كالعبادة مثلا واستعماله فيه إما
بطريق النقل أو بطريق التجوز لعلاقة المشابهة بين السير والاستمرار في اشتغال كل على طلب المقصود
أو على أزمنة متوالية ثم صار حقيقة عرفية (قوله أى جروا جرا) يحتمل أن يكون إشارة إلى أن عامل
المصدر محذوف وعمل امتناع حذف عامل المصدر المؤكد إذا لم يتم المصدر مقام العامل ويحتمل أن يكون
إشارة إلى أن هلم على هذا بمعنى جروا تأمل (قوله أو على الحال) أى للتؤسدة أو المؤكدة باعتبار اختلاف
المقصود بهلم وقوله أو على التمييز إنما يظهر إذا أريد بهلم معنى تمهلوا مثلا أما إذا أريد معنى سبروا فلا
(قوله وقال القاضى زكريا) لما كان مناقله الشيخ السنوسى محملا ليرين فيه معنى كل من الفظتين على
حدثها وليس فيه من الفائدة ما في عبارة القاضى ذكر ياتقل عبارة القاضى زكريا الشبهة على بيان معنى
كل على حدثه وعلى زيادة الفائدة (قوله في أنه) أى هلم جرا (قوله إن هلم) أى في هذا التركيب فلا ينافي
أنها تأتي في غيره لطلب المعنى الحسى كقوله تعالى - هلم إلينا - وبمعنى احضروا كقوله تعالى - هلم
شهداءكم - وإضافة معنى إلى ما بعده للبيان (قوله ولا بمعنى الطلب) أقول: أسلفنا عن ابن يعقوب صحة بقائها
على إفادة طلب الاستمرار ، لا يقال للننى طلب المعنى الحسى فقط كقيل ، لأننا نقول قوله بعد بل بمعنى
الاستمرار على الشئ وبمعنى الخبر ينافيه فافهم (قوله حقيقة) أقول يحتمل رجوعه لكل من المعنى الحسى
والطلب ويحتمل رجوعه للطلب فقط وعلى كل فهو غير محتاج إليه (قوله بل بمعنى الاستمرار على الشئ)
راجع لقوله لابعنى المعنى الحسى وقوله وبمعنى الخبر أى الأخبار بهذا الاستمرلر راجع لقوله ولا بمعنى
الطلب والاضراب اتقالى باعتبار الننى بإطالى باعتبار الننى (قوله وعبر عنه بالطلب) أى بصيغة الطلب
وقوله كقوله أى تعبيرا كالتعبير عن الأخبار بصيغة الطلب في الآتين المذكورتين (قوله يبقى مصدرا)
أى مؤكدا لعامله وهو هلم الذى بمعنى استمر وقوله حالا مؤكدة أى لعاملها كما عرفت (قوله بل
التعميم) أى تعميم الشئ أى الاستمرار عليه بدليل ماسبق في كلامه وما يأتى فيه وبذلك يعرف ما في كلام
بعض هنا (قوله كما في السحب الخ) المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه فلا ينافي أن التعميم
المفسر به الجرح بمعنى الاستمرار والتعميم المفسر به السحب باق على ظاهره من الشمول (قوله اتته إلى الخ)
مقتضاه أن إلى في كلام المصنف باقية على ظاهرها من الانتهاء وقال في الكبير إنها بمعنى مع أى واقلب
نتيجة به مقدمة مع الاستمرار على ذلك استمرارا إلى أن يحصل المطلوب اه (قوله استمرارا أو مستمرا)
الأول على كون جرا مصدرا والثانى على كونه حالا ولم يبين المعنى على احتمال كونه تمييزا إشارة إلى
بعده (قوله قتل كل إنسان الخ) معطوف على اتته (قوله القياس المركب) إشارة إلى أن لدى صفة
لحذوف (قوله أى الذى لا تطوى الخ) تفسير لقوله الذى حوى الخ (قوله بل تذكر بالفعل فيه مرتين الخ)
أقول: الذى أفاده ابن يعقوب أنها تذكر بالفعل مرة واحدة نتيجة حيث قال مثال هذا التركيب أى
تركيب الأقيسة قياسا واحدا أن يكون المطلوب مثلا العالم لا بد له من خالق فتقول العالم ملازم للصفات
الحادثة وكل ملازم للعاد حدث فالعالم حادث وكل حادث ممكن فالعالم ممكن وكل ممكن يحتاج إلى خالق
فالعالم يحتاج إلى خالق وهو المطلوب ويسمى هذا موصول النتائج لذكرها ولو أسقطتها للعاد وقلت العالم
ملازم للحوادث وكل ملازم للحوادث حادث وكل حادث ممكن وكل ممكن محتاج إلى خالق أنتج
النتيجة الأولى بعينها ويسمى هذا مفصول النتائج لأنها لم تذكر متصلة بالنتائج اه والانصاف أن هذا

(الذى حوى) النتائج (يكون) أى الذى لا تطوى فيه النتائج بل تذكر بالفعل فيه مرتين أولا نتيجة وثانيا مقدمة لقياس
آخر كقولك كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس فكل إنسان حساس ثم تقول كل إنسان حساس وكل حساس نام
فكل إنسان نام وهكذا سمى بذلك لوصول النتائج بالمقدسات (١٩٩ - صهان)

يعود على الذى أو على
القياس ومفعول حوى
محذوف أى النتائج
وقوله (أو مفصولها)
معطوف على متصل
النتائج وهو عكس
الموصل فالفصول هو
الذى فصلت عنه
النتائج فلم تذكر نحو
كل إنسان حيوان
وكل حيوان حساس
وكل حساس نام سمي
بذلك لفصل النتائج
عن القياس فى الذكر
وإن كانت مرادة من
حيث المعنى (كل)
منهما (سواء) فى إفادة
المطلوب (وإن مجزئى
على كل استدلال) محذوف
ياء كلى بعد تخفيفها
(فذا بالاستقراء عندهم
عقل) أى عقل مسمى
بالاستقراء قال السعد
والصحيح فى تفسيره
ما ذكر الامام حجة
الاسلام هو أنه عبارة
عن تصفح أمور جزئية
ليحكم بحكمها على أمر
يشمل تلك الجزئيات اه
ثم التصفح إما كلها
وهو الاستقراء التام
وإما أكثرها وهو
الاستقراء غير التام
وهو أيضا الاستقراء
المشهور كذا استقرأت

أوجه وأنسب بجعل متصل النتائج قياسا واحدا بحسب الظاهر فافهم (قوله) والذى حوى مبتدأ أى خبره
جملة يكون متصل النتائج والرباط الضمير فى يكون (قوله) أو خبر مبتدأ محذوف أى هو الذى) على هذا
يكون ضمير يكون راجعا إلى ما فى قول المصنف ما يدركونه مركبا والضمير المقدر مبتدأ يرجع إلى متصل
النتائج فتكون جملة المبتدأ المقدّر والخبر المذكور وهو الذى حوى مسوقة لبيان متصل النتائج الواقع
خبر يكون وهل تسمى هذه الجملة اعتراضية لوقوعها بين يكون وخبرها أو لا تسمى لتقدم الخبر عن عمله
حرره (قوله) يعود على الذى) أى الواقع صفة لمحذوف وقوله أو على القياس أى الذى هو الموصوف المحذوف
والمآل واحد غير أنه اعتبر فى الأول الصفة لذكرها وفى الثانى الموصوف لأنه التسبوع ولا يخفى أن
الوجهين إنما يظهران على أن الذى مبتدأ أماعلى أنه خبرا لمبتدأ محذوف فلا ويمكن أن يحمل القياس
فى عبارته على القياس للدلول عليه بما فى قول المصنف سابقا ما يدعونه مركبا فيكون فى كلامه لف
ونشر مرتب ويوافق ما قررناه سابقا فى مرجع ضمير يكون على الاحتمال الثانى لاعلى القياس المذكور
فى الترجمة لأن المراد به القياس البسيط ومتصل النتائج ومفصولها قسمان من المركب كاهو ظاهر
(قوله أو مفصولها) أو للتقسيم فهى بمعنى الواو (قوله) معطوف على متصل النتائج) هذا إنما يصح
على أن الذى خبر مبتدأ محذوف أى على أنه مبتدأ فلا لما يلزم عليه من الفساد لأن ضمير يكون عليه
يرجع إلى الذى حوى النتائج فيكون المعنى يكون الذى حوى النتائج متصل النتائج أو مفصولها
وهو باطل لأن الذى حوى النتائج لا يكون مفصولها (قوله) وإن مجزئى على كل استدلال) أى بحكم جزئى
أى جزئيات على حكم كلى والمراد بالجزئى هنا وفيما يأتى الجزئى الاضافى سواء كان حقيقيا أولا كذا فى
الكبير ، ونوقش بأن الظاهر أنه هنا يتعين عمله على الحقيقى لأن المتبع إنما هو الجزئيات الحقيقية (قوله)
محذوف ياء كلى) أى لاتقاء الساكنين وقوله بعد تخفيفها أى لأجل النظم (قوله) فذا) أى الاستدلال
المذكور المفهوم من استدلال بالاستقراء على كلامه الاستدلال بحكم الجزئى على حكم الكلى وفسر
أيضا بالحكم على الكلى بما وجد فى أكثر جزئياته وكلا التفسيرين ضعيف لما سياتى (قوله)
أى عقل مسمى بالاستقراء) أشار إلى أن الجار والمجرور متعلق بمحذوف ويصح أن يكون متعلقا
بعقل على تضمينه معنى عرف أو سمى (قوله) والصحيح) وجه محتمل اشتاله على المعنى اللغوى مع
زيادة كاهو شأن المعانى الاصطلاحية ولوافقته كلام أبى نصر الفارابى وغيره (قوله) عن تصفح
أى تتبع (قوله) وهو الاستقراء التام) ويسمى بالمقسم (قوله) وأما أكثرها) كذا فى جمع الجوامع
أيضا قال فى الآيات اليبينات يلزم خروج ما يكون بنصف الجزئيات فأقل فلا يكون استقراء على هذا
الكلام وحينئذ يشكل الأمر بمسائل استند الفقهاء فيها إلى الاستقراء مع أنه لم يقع فيها استدلال بجميع
الجزئيات ولا بأكثرها كافى كون أقل من الحيز تسع سنين وأن أقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر
وغالبه ست أو سبع فانهم صرحوا بأن مسند الشافعى فى جميع ذلك هو الاستقراء ومعالمه أن الشافعى
لم يستقرئ حال جميع نساء العالم فى زمانه ولا حال أكثرهن بل ولا حال نصفهن ولا ما يقرب منه فضلا
عن نساء العالم على الإطلاق للقطع بعدم استقرائه حال جميع نساء الأعصار المتقدمة من حين وجد
الإنسان والمتأخرة عنه إلى قيام الساعة فالوجه ترك التقييد بالأكثر فى الناقص وإن قيد به كثير من
المناطق بل يقيد ببعض كواقع فى عبارة غير واحد كالامام فى الحصول وتبعه الأسنوى وينبئ ضبط
البعض بما يحصل معه ظن عموم الحكم اه (قوله) وهو أيضا الخ) أى كايسمى بالاستقراء الغير التام
يسمى أيضا بالاستقراء المشهور ، وله اسم ثالث الاستقراء الناقص فله أسماء ثلاثة صرح بذلك فى الكبير
(قوله) كما إذا استقرأت) فى بعض النسخ استقرت بقلب الهمزة ألفا للتخفيف ثم قلب الألف ياء

فحكمت على كل حيوان بأنه يحرك فكاه الأسفل عنه الصنع وربما يكون فرد من أفراد الحيوان لم تستقره على خلافه وذلك كالحصاح
فانه يحركه عند الضغ فكاه الأعلى وكذلك إذا استقرينا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجدناه قليل المرارة مثل الانسان
والفارس والجل فحكمتنا على كل حيوان طويل العمر بأنه قليل المرارة (١٤٧) والاستقراء التام نافع بعيد اليقين
كما إذا استقرينا

جزئيات الحيوان
فوجدناه الموت لازما
لجميعها فحكمتنا بسببه
على الحيوان فقلنا كل
حيوان إما ماش أو غير
ماش وكل ماش ميت
وكل ما هو غير ماش
كذلك فكل حيوان
كذلك (وعكسه) أى

الاستقراء (يدعى القياس
المنطقي * وهو الذى
قدمته) أى العرف بأنه
قول مؤلف من أقوال
مضى سلت لزم عنها
لذا هنا قول آخر (محقق)
العلوم والمخالفة بينهما
ظاهرة لأن فى القياس
يحكم على جزئيات كل
لوجود ذلك الحكم فى
الكل فالحكى يكون
وسطيين جزئيه وبين
الحكوم به الذى هو
الاكبر وفى الاستقراء
يقب هذا فيحكم على
الكل بواسطة وجود
ذلك الحكم فى جزئياته
(وحيث جزئى على
جزئى) باسكان الياء
مخففة للوزن (حمل)
فى حكم (لجامع) كحمل
التيب على الخمر فى الحرمة

لاتصالها بضمير المخاطب وقوله الحيوانات أى أكثرها (قوله حكمت على كل حيوان) أى من تمساح
وغيره لظنك أن بقية الحيوانات التى لم تستقرتها تحرك أيضا فكها الأسفل عند الضغ هذا هو الحال
عند الحكم الاستقرائى ثم تبين لنا بعد حكمك بذلك لما اطلعنا على التماسح أنه لا يحرك فكاه الأسفل
عند الضغ وليس المراد أن القانسان كان يعلم حين ذكر القياس أن التماسح لا يحرك بل حين قاس غلب
على ظنه من تتبع أكثر جزئيات الحيوان أن البقية كذلك فهو حكم مسند فيه إلى الظن أفاده شيخنا
الصدوى (قوله قليل المرارة) المرارة جلبة لطيفة لازمة بالكبد من طرف لثة بكسر الميم والأنسب
بالقوة أن يراد بالمرارة ما فيها (قوله نافع بعيد اليقين) لأنه القياس المنطقي القسم (قوله إما ماش أو غير
ماش) الظاهر أنه أراد بالماشى ما لا يطير عادة وبغير الماشى ما يطير عادة (قوله وعكسه) لا بد من تقدير
مضامين أى مجموع مقدمتى عكسه لأن العكس الذى هو الاستدلال ليس هو القياس المنطقي إذ هو قول
مؤلف والاستدلال مصدر كذا فى الكبير (قوله والمخالفة بينهما) أى بين الاستقراء والقياس المنطقي
وفيه إشارة إلى أن العكس فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو المخالفة (قوله لأن فى القياس) اسم إن ضمير
الشان وقوله يحكم على جزئيات كل: أقول: هذا لا يشمل نحو زيد إنسان وكل إنسان حيوان لأن
الحكم إنما هو على جزئى واحد لوجود المحكوم به فى كليهما إلا أن يحمل إضافة جزئيات على كلى للجنس
فتصدق بالجزئى الواحد (قوله وسطيين جزئيه) بهمة مكسورة فياه مشددة (قوله حمل) أى
قاس كما فى الكبير (قوله كحمل التبيذ الخ) أى فى قولنا التبيذ كالخمر بجميع الاسكار فهو حرام
(قوله فذلك) أى الحل المفهوم من حمل (قوله جعل) مفعوله الأول جعل نائب فاعل ومفعوله الثانى
مدخوف أى جعل من الأدلة أو جعل مسمى بالتشثيل (قوله والأصوب) إنما كان أصوب لاشتبه على
للعنى اللغوى وزيادة (قوله فى معنى مشترك بينهما) هذا هو الجامع فمدخول فى هنا غير مدخولها وقوله
سابقا حمل فى حكم (قوله العلل) صفة ثانية للحكم (قوله فيتربك من أربعة حدود الخ) تسمية هذه
الأركان الأربعة حدودا وللشبه أصغر والحكم أكبر والجامع أوسط اصطلاح الناطقة واصطلاح الفقهاء
تسمية الأصغر فرعا والمشب به أصلا والأكبر حكما أى محكوماه والأوسط جامعاً وعلة والمتمكمن يسمون
التشثيل استدلالاً بالشاهد على الغائب ويسمون المشبه غائباً والمشب به شاهداً كذا فى الكبير ولم يذكر فيه
أن المشبه به يقال له أصل فى اصطلاح الناطقة فإن كان الواقع أن تسميته أصلاً اصطلاح لهم كما يتبادر من
عبارته هنا فالأمر ظاهر والا كانت تسميته أصلاً فى قوله وأصل يشبه به جرياً على اصطلاح الفقهاء بعد جريه
فى تسمية بقية الأركان على اصطلاح الناطقة (قوله ولا يفيد القطع الخ) قال فى الكبير الأصل ولا يفيد
قياس الاستقراء وقياس التشثيل القطع بنتيجتهما خذف المضاف وأظهر فى محل الاضمار إذ الدليل هنا هو
الاستقراء والتشثيل إذ المراد جنس الدليل ويصح أن يكون الدليل بمعنى المدلول فلا يقدر لفظ النتيجة ولا
يكون هناك إظهار فى محل الاضمار وأشار فى الصغير والكبير إلى أن قوله والتشثيل معطوف على
الاستقراء بملاحظة مضاف حذف لدلالة المضاف الأول عليه وبه يندفع الاعتراض بأن لكل من الاستقراء
والتشثيل قياساً مستقلاً ومقتضى عبارته أن مجموعهما قياس واحد . ويحاج أيضاً بجعل الإضافة للجنس على

لجامع الاسكار (فذلك تشثيل جعل) قال السعد والأصوب أنه تشبيه جزئى بجزئى فى معنى مشترك بينهما ليثبت فى المشبه الحكم الثابت
فى المشبه به العلل بذلك المعنى انتهى فيتربك من أربعة حدود أكبر كل وهو حرام وأوسط كل وهو مسكر وأصغر وهو التبيذ
وأصل مشبه به وهو الخمر (ولا يفيد القطع بالدليل) أى نتيجة الدليل وأظهر فى محل الاضمار لأن الدليل هنا هو الاستقراء والتشثيل

(قياس الاستقراء)

لما حتم (و) قياس (التمثيل) إذ ليس يلزم من تشابه أمرين في شيء تشابههما في جميع الأشياء .

[أقسام الحججة]

(وحجة) إما (عقلية) وهما كان من الكتاب والسنة والاجماع وإما (عقلية) (و) (أقسام هذى) أى العقلية (خمسة جليلة) أى ظاهره عند أهل المنطق وجه المحصراتها تفيد إما تصديقا أو نائرا في غيره كالتمثيل والتصديق إما جازم أو غير جازم والجازم إما أن تعتبر حقيقته أولا والمعتبر إلتحاقه في الواقع أولا فالغيد للتصديق الجازم الحق البرهان والتصديق الجازم غير الحق السفسطة

هذا لاجابة إلى تقدير قياس في المعطوف (قوله قياس الاستقراء وقياس التمثيل) أى إذا ردت الاستقراء والتمثيل إلى صورة قياسين كان قلت في الاستقراء كل حيوان فرس وبغل وحمار وهكذا إلى أن بلغت الأكثر وكل فرس وبغل وحمار وهكذا يحرك فكه الأسفل عند الضغ والحال فيه من الصغرى وكان قلت في التمثيل التبيين مسكروا وكل مسكر حرام والحال فيه من الكبير عند من لا يسهأها (قوله لما تقدم) من أنه ربما يكون فرد لم تستقره على خلاف ما حكمت به فهذا لتعليل لعدم إفادة قياس الاستقراء القطع بالنتيجة وقوله إذ ليس يلزم الخ علة لعدم إفادة قياس التمثيل ذلك فلا حذف في كلامه لعله الأول ولا تصور .

أقسام الحججة

قال في الكبير لما فرغ من تقسيم القياس باعتبار الصورة إلى اقتراني واستثنائي والاقتراني إلى الأشكال الأربعة على ما سبق شرع في تقسيمه باعتبار المادة إلى نقلي وعقلي وتقسيم العقلي إلى الصناعات الخمس والحجة مأخوذة من حجج خصمه أى غلبه لأن التمسك بها يقلب خصمه اهـ (قوله وحجة) مبتدأ والسووغ للابتداء بها قصد الجنس أو التفصيل (قوله عقلية) منسوبة إلى النقل لاستنادها اليه وإن كان العقل هو المدرك لها ونسبت إلى النقل لتمييز ما يتوقف على النقل عن غيره (قوله وهما كان من الكتاب والسنة والاجماع) الواو بمعنى أو وزاد في كبره وما استنبط منها اهـ وأسقطه هنا لأن المراد ما كان من صريحها أو الاستنبط منها ثم المراد أيضا ما كان جميع مقدماته أو إحداها من الكتاب الخ لما سنقله عن الشارح في كبره من أن ما أحدى مقدماته عقلية والأخرى عقلية نقلى لأن المترك من المتوقف على النقل وغير المتوقف متوقف (قوله عقلية) منسوبة إلى العقل لأن العقل لا يتوقف في إثباتها على نقل . فان قلت : سيجعل البرهان من أقسام العقلية مع أنه قد يترك من مقدمات كتابها عقلية أو إحداها . مثال الأول إذا تواتر أن زيدا زنى فقلت زيد زنى وكل من زنى يحد . ومثال الثاني نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وأظهر المعجزة وكل من هو كذلك فهو نبى فالأولى من هاتين المقدمتين عقلية بالتواتر . قلت لا يلزم من جعل البرهان من أقسام العقلية أنه لا يكون إلا عقليا لأن المراد أن العقلية تكون برهانا وغيره ولا يلزم منه حصر البرهان في العقلية بل قد يكون نقليا وهذا كإقسام الإنسان إلى أبيض وغيره فلا يقتضى ذلك أن الأبيض لا يكون غير إنسان . وإعلم أن البرهان الذى كاتما مقدمتيه أو إحداها عقلية نظرية أو استدلالا عليها لا بد من انتهاء مقدماته أو مقدماته العقلية إلى عقلية لأن العقلية أصل للنقلية مثلا قولنا في القياس السابق وكل من زنى يحد إذا أراد الاستدلال عليها يستدل عليها بخبر الصادق أى القرآن أو الحديث ثم يستدل على صدق ما أتى به الرسول صلى الله عليه وسلم بالمعجزة وهى تتوقف على إثبات الوجود له تعالى والتقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية والقدرة والارادة والعلم والحياة بالأدلة العقلية كما هو مبسوط في محله هذا كله على تسليم أن البرهان لا يختص عند الناطقة بمقدمته عقليتان وقد يقال باختصاصه عندهما بذلك لأنهم إنما يباحثون عن العقليات ولا يلزم منه انتفاء اليقين عن النقلية وإنما اللازم أن لاسمى برهانا اصطلاحا وقد أطلق في بيان ذلك في الكبير (قوله وجه المحصر الخ) هذا الوجه جعلى قصد به التقريب إلى الأفهام لاعقلى إذ لو كان عقليا لكانت الأقسام تسعة لأن التصديق إما جازم أو غير جازم وكل منهما إما أن تعتبر حقيقته أولا فهذه أربعة وكل منها إما حق في الواقع أولا فهذه ثمانية يضم إليها التخييل المتقابل للتصديق فتكون الأقسام تسعة (قوله) كالتمثيل (الكلف استقصائية (قوله فالغيد للتصديق الجازم الحق) يقول : كان عليه أن يقول الجازم المعتبر حقيقته الحق في الواقع وكذا كان عليه أن يزيد المعتبر حقيقته في الجازم غير الحق (قوله والتصديق الجازم غير الحق السفسطة) وجه إبطالها الجزم مع كون مقدماتها كاذبة أن تستدل بها يظهر أنها ملقحة فهى بهذا الاعتبار تفيد تصديقا جازما غير مطابق وقول سيدى سعيد إنها لا تفيد جازما

ولاظنا وإنما تحصل منها الشكوك والشبه الكاذبة إنما هو إذا نظر إلى الواقع فلا ينافي ما قاله الشارح ومثل ذلك يقال في الجدل ونحوه إذا كانت المقدمات كاذبة في الواقع أفاده في الكبير (قوله) والذي لا يعتبر (الح) الأحسن عطفه على غير الحق أى وللتصديق الجازم الذى لا يعتبر فيه الخ (قوله) بل عموم الاعتراف) أقول: الظاهر أنه يكفي اعتراف الخصم فكان ينبغي حذف لفظة عموم لأن يراد به عموم اعتراف الخصم بجميع المقدمات فتأمل (قوله) وهو والسفسطة داخلان في المغالطة) أقول: ينافيه ما سأتى له من جعل المغالطة اسما لأحد أنواع السفسطة والمشاغبة اسما لنوع آخر منهما والذي يدفع هذه المناقاة ما يؤخذ من متفرق كلامه في الشرحين وهو أن المغالطة تستعمل بمعنىين معنى خاص ومعنى عام فالمعنى العام ما أتت من مقدمات غير حقة في الواقع فإن اعترف بها الخصم كانت جدلا وإلا فالسفسطة والمعنى الخاص ما كان من السفسطة مؤلفا من مقدمات تشبه الحق وليست به فتحمل للمغالطة في قوله هنا وهو والسفسطة داخلان في المغالطة على المغالطة بالمعنى العام ويحمل قوله في إحدى صور السفسطة وتسمى مغالطة على المغالطة بالمعنى الخاص بل للمغالطة استعمال ثالث يؤخذ من قوله في الكبير ولم يذكر المصنف المشاغبة والمغالطة لأن مقدماتها هي مقدمات السفسطة وإنما تختلف الثلاثة بالاعتبار فباعتبار أن مستعملها يقابل بها صاحب البرهان ويومئ الناس الحكمة تسمى سفسطة وباعتبار أنه يقابل بها من نصب نفسه للجدال وخداع أهل الحق والتشويش عليهم تسمى مشاغبة وإن لم يعتبر المستدل شيئا من ذلك فهو مغالطة لنفسه اه مع بعض إيضاح من ابن يعقوب ويؤخذ منه أيضا أن ما يأتى من تسمية أحد أنواع السفسطة مشاغبة على أحد استعمالين فيها فلا تغفل (قوله أولها) أى في الذكر أمارتيها بحسب القوة فسأتى (قوله) قياس مؤلف من مقدمات (الح) قال في الكبير: لا يشترط في تسمية القياس خطابة أن يكون كل من مقدماته غير يقيقى بل يكفي أن تكون إحداها ظنية أو مقبولة وإن كانت الأخرى يقينية وذلك لأنه يغلب الخسيس على غيره حتى إن المركب من اليقيني والظني ظني ولذلك نظرنا كثيرة فقوله هنا مقبولة أو مظنونة : أى كلا أو بعضا وظاهر كلامه أن الخطابة لا تكون إلا قياسا والحق أنها قد تكون قياسا وقد تكون استقراء وقد تكون تخميلا وقد تكون على صورة قياس غير يقيقى الاتجاج كالموجبتين من الشكل الثاني بشرط أن يظن الاتجاج ولا ينافي ما مر من دخول الخطابة في تعريف القياس مع خروج الاستقراء والتخمين منه لأن المراد أن بعض أفراد الخطابة داخل فيه قاله في الكبير (قوله) أو من مقدمات مظنونة) أى وإن كان مستعملها يوردها بصورة الجزم ثم إن أريد بالمقبولة فيما سبق ما يشمل المظنونة والمعتقدة اعتقادا جازما كان بين المعطوف والمعطوف عليه العموم والخصوص من وجه وإن أريد بها المظنونة فقط كان بينهما العموم والخصوص مطلقا وإن أريد بها المعتقدة اعتقادا جازما كان بينهما التباين (قوله) معتقد فيها اعتقادا راجحا) صفة كاشفة (قوله) نحو كل حائط (الح) الأمثلة الثلاثة للنوع الثاني ومثال الأول ظاهر والتخمين إن كان للخطابة المركبة من المقدمات المظنونة كان في كلامه حذف بعض المقدمات وإن كان للمقدمات المظنونة فلا حذف وكذا يقال في نظائره (قوله) يسار العلوق) أى يعلمه بالسرى والتغرطوف بلاد الاسلام (قوله) والغرض منها) أى الغرض الأصلى وإلا فقد تستعمل الرد على المدعى دعوى (قوله) ترغيب الناس فيما ينفعهم) أى أو ترهيبهم عما يضرهم ففي كلامه اكتفاء (قوله) من مقدمات تنبسط منها) أى من جميعها أو بعضها النفس سواء كانت مسلبة أو غير مسلبة صادقة أو كاذبة كذا في الكبير (قوله) نحو الخراج) عبارته في الكبير مثال مفيد السيط والترهيب قول من يريد الترغيب في شرب الخمر هذه خمرة وكل خمرة ياقوتة سيالة فإن النفس الخبيثة ترغبت بسبب ذلك فيها اه (قوله) نحو العسل مرة مبهوة) هذا بقوله من يريد قبض النفس وتغريها عن عسل النحل والمرة بكسر الميم وتشديد الراء

والذى لا يعتبر فيه كونه
حقا أو غير حق بل عموم
الاعتراف بالجدل وهو
والسفسطة داخلان
في المغالطة ومفيد
التصديق غير الجازم
خطابة ومفيد التخيل
شعر. أولها (خطابة)
وهي قياس مؤلف من
مقدمات مقبولة من
شخص معتقد فيسه
كولى أو من مقدمات
مظنونة معتقد فيها
اعتقادا راجحا نحو
كل حائط يترن من
التراب ينهدم ونحو
فلان يسار العلوق فهو
مسلم للشر ونحو فلان
يطوف بالليل فهو
متلصص والفرس منها
ترغيب الناس فيها
ينفعهم كإفعله الخطباء
والوعاظ. وثانيها (شعر)
وهو قياس مؤلف من
مقدمات تنبسط منها
النفس نحو الخمر ياقوتة
سيالة أو تنقبض نحو
العسل مرة مبهوة

ما في المرارة من الصفراء وضبطه بعض الشيوخ بالادل المهمة للشدة وهي ما يجتمع في الجرح من القبح ومهوعة بفتح الواو المشددة : أى مقيأة أى هي ق* النحل وضبطها بعضهم بالسكسر وهو أيضا صحيح (قوله ونحو الورد الخ) هذا بقوله من ير يدقبض النفس وتغيرها عن الورد والرد بالورد أحد أنواعه وهو الأحمر لأنه الذى يشبه الصرم المذكور وقائم أى واقسمتصب أو بارز فهو على الأول صفة لبلى وعلى الثانى صفة لصرم (قوله ويزيد) أى الانفعال بأن يكون : أى يسبب أن يكون على وزن والذي يظهر أن المراد بالوزن ما يميز البحور المعروفة وغيرها كالزجل ودويت وما على الوزن قول الشاعر :

عذ بالبحول واذ بالذل معتصما بالله نسل كما أهل التنبى سفوا

فأخرج تحطم ان هبت عواصفها دوح الثمار وينجو الشيع والرم

(قوله من مقدمات يقينية) أى جميعها وقوله لا تاج اليقين غاية للتأليف للاحتراز كما سأتى (قوله وهو مؤلف من مقدمات مشهورة الخ) ظاهر صنيع المصنف أن الخطابة مظاهرة للجدل فلا تجتمع معه وقد يقال إن المقدمات المقبولة يجوز أن تكون مشهورة والمقدمات المظنونة يجوز أن تكون مسلمة فيحصل الاجتماع إلا أن يقال إن قيد الحثية مراعى في كل منهما فخطابة مؤلفة من مقدمات مقبولة أو مظنونة من حيث هي مقبولة أو مظنونة والجدل مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة من حيث هي مشهورة أو مسلمة كذا في القنيمى (قوله مشهورة أو مسلمة) أى جميعها أو بعضها كفى الكبير وفيه أن المشهورة ما تطابق آراء الكل عليها كحسن الاحسان إلى الآباء والفقراء أو آراء اجدل كوحدة الاله أو آراء طائفة مخصوصة كاستحالة التسلسل والمسلمة ما يسلمه الخصم وقبله أو ما يلزمه تسليمه وقوله لكونه مستدلا عليه في علم آخر أو في مقام آخر أو ما يلزم الخصم تسليمه وقوله لكونه مستدلا عليه في علم آخر هو عين ما اتفقت عليه آراء طائفة مخصوصة فيكون بين المشهورة والمسلمة عموم وخصوص من وجه فان فسرت المسلمة بما يسلمه المتباحثان فقط أو الخصم فقط كان بينهما التباين (قوله وتختلف) أى المقدمات المشهورة : أى تختلف شهرتها فيما كانت مشهورة في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان وهذا قد دون آخرين فقوله وغيرها : أى كالأشخاص قال في الكبير : والمراد أن قضايا الجدل تؤخذ من حيث إنها مشهورة أو مسلمة من غير اعتبار كونها يقينية وإن كانت في الواقع يقينية بل أولية فهو أعظم البرهان بحسب المائدة وكما يكون قياسا يكون استقراء وتعميلا فهو أعم منه صورة أيضا ولا ينافى ما مر من دخول الجدل بقية الحجة في تعريف القياس لأن الداخل في تعريفه بعض صور الجدل اه بعض تصرف (قوله أو مسلمة عند الناس) معطوف على مشهورة وقد علمت مما نقلناه سابقا عن التشرح الكبير أن المسلمة عند الناس داخلية في المشهورة سواء أريد جميع الناس أو طائفة منهم فكان الأحسن حذفها (قوله أو عند الخصمين) أقول : الأولى كما يؤخذ من شرحه الكبير أن يقول أو عند الخصم (قوله ونحو هذا ظ الخ) قيل الأمثلة الثلاثة على ألف والنشر المرتب قال في الكبير : والجدل حسن إن كان المقصوده حسنا كأن يظهر هناك فضل للناس في العقائد الدينية أو غيرها فيجب على من أنقن هذا الباب أن يظهر للناس سوء طويته عينا أن لم يكن في القطر من محسن غيره وكفاية إن كان اه ملخصا (قوله وخامسا) أقول : يلزم عليه حذف التنوين في كلام المصنف فكان الأولى أن يقول وخامس لها أو خامس إياها أى مصيرها بنفسه خمسة كما في الكبير (قوله سفسطة) قال في الكبير مأخوذة من سوف وهى الحكمة واسطا وهو التلبس ومعناها الحكمة الموهمة (قوله وهمية الخ) أى كلها أو بعضها ومعنى قوله وهمية أن الوهم حكم بها في غير المحسوسات وإعما قلنا في غير المحسوسات لأن أحكام الوهم في المحسوسات حقة يصدقها العقل بخلافها في المحسوسات الصرفة فكاذبة (قوله أو شبهة بالحق الخ) الظاهر أن عطف هذا وما بعده على وهمية كاذبة من عطف الخاص

ونحو الورد صرم بزل قائم في وسطه روث والترض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب ويزيد بأن يكون على وزن أو صوت طيب . (و) ثالثها (برهان) وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لا تاج اليقين وسياقى . ورابعها (جدل) وهو مؤلف من مقدمات مشهورة وتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة وغيرها أو مسلمة عند الناس أو عند الخصمين نحو هذا ظلم وكل ظلم تبسح بهذا قبيح ونحو هذه مراعاة للضعفاء وكل مراعاة للضعفاء محمودة ونحو هذا خبر واحد عدل وكل خبر واحد عدل يعمل به والترض منه إلزام الخصم وإقناع القاصر عن إدراك البرهان (وخلصها) سفسطة نلت الأمل) وهو قياس مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة ونحو هذا ميت وكل ميت حماد فهذا حماد أو شبهة بالحق وليست به كقولنا في صورة تفرس على حائط

على العام وقوله بالحق أى بما اعتبرت حقيقته من غير اعتبار كونه مشهوراً أولاً وقوله فيما بعد بالمشهورة أى بما اعتبرت شهرته من غير اعتبار كونه حقاً أولاً **(قوله هذا فرس الخ)** فهذا القياس شبه القياس الذى استعمل فيه الفرس بمعناه الحقيقي وأفاد شيخنا العسوى أن المراد بكون اللقنات تشبه الحق أن مدلول بعضها يشبهه وهو الصورة النقوشة المبرعها بالفرس فى قولنا هذا فرس وأنه ليس المراد أن اللفظ المذكور يشبهه بالمقدمة الحققة **(قوله أو شبيهة بالمشهورة)** المراد أنها ليست مشهورة بحيث يعترف بها الناس لكنها تشبه المشهورة لأنه يقع تحتها فى وهم كثير من الناس عن ليس لهم علم قاله شيخنا العسوى **(قوله)** يخطئ من باب ضرب ويحتمل قراءته بالتشديد والحبط فى الأصل السرى على غير هدى . شبهه بالتكليف على غير هدى **(قوله مشاغبة)** المشاغبة والشغب والشغب بالاسكان فى اللغة تهيج الحسام والنشر **(قوله ومن قبيل المشاغبة الخ)** جعل المغالطة الخارجية من قبيل المشاغبة لظهور معنى المشاغبة لغة فى المغالطة الخارجية وقال فى الكبير: المغالطة الخارجية من المغالطة الغفوية لا الاصطلاحية ولا تنافى كما لا يخفى فتأمل **(قوله)** ما يسمى المغالطة الخارجية) سميت بذلك لكونها بأمر أجنبي عن البحث المتكامل فيه سواء وقعت قبل البحث أو فى أثناءه أو بعده **(قوله يغيب)** يفتح الياء من غايته فيضله **(قوله وهو حرام)** أى لغير ضرورة كما يؤخذ مما بعده **(قوله ونحوه)** كالرافضى والمعتزلى والمتن من ذلك ما وقع للقاضى الباقلى حين أقبل لمجلس المناظرة وفيه ابن العلم أحد رؤساء الرافضة فالتفت إلى أصحابه وقال قد جاءكم الشيطان فسمع القاضى ذلك من بعده فلما جلس أقبل على ابن العلم وأصحابه وقال لهم قال الله تعالى - ألم تر أن أنزلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزراً - ومن ذلك ما وقع له معه أنه اشتد من الكلام بينهما يوماً فرماه ابن العلم بكف من البقاء أعداه ليعرض له بما نسب إليه ليخجله ويحيره فرد القاضى يده إلى كفه ورماه بسوط فجذب الناس لفظته وإعداداً لأمور أشباهها قبل وقتها . ومن ذلك ما وقع له فى مجلس عضد البولة حين ناظر الأحذب ورؤوس معتزلة بغداد وعدداً كثيراً من معتزلة البصرة فقال الأحذب لبعض تلامذته سله هل لله أن يكلف الخلق ما لا يطيقون وعرضه أن يقبح مذهب أهل السنة فى تجوزهم التكليف بما لا يطاق بل قال بعضهم إنه واقع فى العقائد كتكليف من فى أقصى البلاد من البلدان الذين لا يكادون يفقهون قولاً بالنظر والمعرفة فقال القاضى إن أردت بالتكليف القول المجرد فقد وجد ذلك قال الله تعالى - قل كونا حجارة أو حديداً - الآية ونحن لا نقدر أن نكون كذلك وقال - اتوفى بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين - فطالبهم بما لا يعلمون وقال - يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون - وإن أردت بالتكليف الذى تعرفه وهو طلب ما يصح فعله وترك ما لا يكلام متناقض وسؤالك فاسد لأنك قلت تكليف والتكليف اقتضاء فعل ما فيه مشقة على المكلف وما لا يطاق لا يفعل لا بمشقة ولا بغيرها فسكت القائل وأخذ الأحذب فى الكلام فقال: أيها الرجل سئلت عن كلام مفهوم فطرحت فى الاحتمالات وليس ذلك بجواب وجوابه إذا سئلت أن تقول نعم أولاً قال القاضى فأغضبنى كلامه إذ لم يوفقنى توقير الشيخ وقلت يا هذا أنت نائم ورجلاك فى اللأ ما طرحت السؤال فى احتمال من الاحتمالات إلا وقد بينت الوجوه المحتملة فإن كان معك فى المسألة كلام فأت به وإلا تتكلم فى غيرها فأعاد الكلام الأول فقال الملك أيها الشيخ قد بين وجوه الاحتمال وليس لك أن تعاتبه ولأن تعاطفه وجامعتهمك إلا الفائدة لا للهاجرة ولما لا يليق بالعلماء ومن ذلك ما وقع لشيخنا مع بعض المدرسين وكان أصله من اليهود حيث بحث معه شيخنا فقال له المدرس هذا العلم الذى تقرأ فيه علم الأصول معرضاً بشيخنا أنه لا يفرق بين علم الأصول وبين غيره ليغيبه فقال له شيخنا لم يلتبس على بالتوراة معرضاً به أنه كان أصله يهودياً ومن ذلك ما وقع له مع بعض من جاء يسأله فى درسه متعنتاً حين تكلم شيخنا على تعريف الليل والنهار فقال له ذلك البعض وكان أعور هل يجوز أن يجمع الله بين الليل والنهار فقال له

هذا فرس وكل فرس
صهل فهذا صهل
وتسمى مغلطة أو شبيهة
بالمشهورة كقولنا فى
شخص يخطئ فى البحث
هذا يكلم العلماء باللفظ
العلم وكل من كان
كذلك فهو عالم فهذا
عالم وتسمى مشاغبة ،
ومن قبيل المشاغبة
ما يسمى المغالطة
الخارجية وهو أن يخطئ
أحد الخصمين الآخر
بكلام يشغل فكره
وهو حرام وقد تدعو
الضرورة إلى استعماله
فى دفع كافر لم يقدر
عليه ونحوه وقد
نظمت ما يتألف منه
غير البرهان بقولى :
من المسلم ومشهور
جدل
خطابة من ظن
أو ما يقتبل
شعر من الخيلات
سفسطه

أى البرهان (ما) أى القياس الذى (ألف من * مقدمات باليقين تقترن) أى من مقدمات يقينية لاتحتاج اليقين أعم من أن تكون ضرورية أو مكتسبة فالقياس جنس يتناول الأقيسة الخمسة وألف ذكر ليعتلق به قوله من مقدمات واليقين تقترن بخرج الخطابة والجلد وغيرها وقولى لاتحتاج اليقين غاية واليقين اعتقاد جازم مطابق للواقع متمنع التغير والبرهان قسبان لمى وهو ما الوسط فيه علة لثبوت الأكبر لأصغر فى الدهن والخارج نحو زيد متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط محموم فتعفن الأخلاط علة لثبوت الحمى لى يذ فيها ومسمى لما لإفادته الالية أى العلة إذ يجب به السؤال لم وأنى وهو ما الوسط فيه علة لذلك فى الدهن فقط نحو زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فالحمى علة لثبوت تعفن الأخلاط فى الدهن لا الخارج ومسمى إنينا لاقتصاره

شيخنا قد جمع الله بينهما فى وجهك فضحك الحاضرون وأخبرهم من الكبير مع بعضو تعريف (فأولهم زو) أوشيه) أى بالحق أو المشهور ويوجد فى بعض النسخ أو شبهه بالإضافة إلى الصغير وهو تعريف واضح (قوله أجلها) أى أقواها البرهان لأنه يفيد القطع بخلاف غيره (قوله فالجلد) أى لأنه يتركب من مقدمات قريبة من اليقين وهى المشهورات والمساومات (قوله فالخطابة) أى لأنها تفيد الظن بخلاف الشعر والسفسطة (قوله فالشعر) أى لاتفعال النفس به كافتعالها باليقين والظن (قوله ما ألف) عطف بيان على البرهان أو خبر مبتدأ محذوف قال بعض المحققين وهذا تعريف بالرسم لأن القياس صورة البرهان والمقدمات يقينية مادته واليقين المستفاد غايته والأولان داخلان والثالث خارج والتعريف المركب من الداخل والخارج رسم (قوله ليتعلق به قوله الخ) أى لا لاحتراز عن شئ (قوله وغيرها) من الشعر والسفسطة (قوله غاية) أى للتأليف أى لا لاحتراز (قوله اعتقاد جازم الخ) قال فى الكبير: فخرج بالاعتقاد الشك والوهم وبالجزم الظن إن قلنا إنه يسمى اعتقادا وإلا فهو خارج من الاعتقاد فلاحاجة إلى التقييد بالجزم وبالطابق الجهل المركب ولا يقبل التغير اعتقاد المقلد المصيب لأنه يقبل التغير بالتشكيك واعتراض بأن اليقين من النظريات قد يذهل الدهن عن بعض مبادئه فيشك فيه بل ربما يحكم بخلافه وأجب بأن اليقين مادام دليله الصحيح حاضرا فى الدهن يتمتع فيه الشك بخلاف اعتقاد المقلد فإنه يمكن زواله وإن كان مستنده الذى هو المقلد بفتح اللام موجودا بالتشكيك انتهى ملخصا (قوله والبرهان قسبان الخ) قال فى الكبير: الوسط فى البرهان لابد أن يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطلوب ذهنا وإلا لم يكن البرهان برهانا عليه ثم لا يخلو إما أن يكون الأوسط مع ذلك علة لثبوت ذلك الحكم فى الخارج أيضا ويسمى برهانا لميا إلى أن قال وإما أن لا يكون كذلك ويسمى برهانا إنيا ، ثم قال والحاصل أنه متى استدلل بالعلة على العلول والمؤثر على الأثر كان البرهان لميا ومتى استدلل بالعلول على العلة والأثر على المؤثر كان البرهان إنيا اه (قوله لمى) بتشديد اليم وإن كان المنسوب إليه لم تخفيفها لأن القاعدة العربية أنك إذا نسبت إلى الثنائى تضاعف الثانى منه (قوله فى الدهن والخارج) متعلق بثبوت (قوله متعفن الأخلاط) أى الطبايع الأربع الموجودة فيه وفى كل إنسان السوداء والصفراء والبلغم والدم غير أن الشخص قد يغلب عليه إحداها فينسب إليها والمراد بتعفنها تغيرها وخروجها عن الاستقامة (قوله فهمها) أى فى الدهن والخارج أما كون التعفن علة فى الدهن فلا اعتباره أولا واعتبار الثبوت المذكور آخر لأنه لا معنى لكون العلة ذهنية إلا أن العقل يعتبرها سابقة على معلولها وأما كونه علة فى الخارج فالتربى الحمى عليه إذا وجد خارجا كما هو مشاهد (قوله إذ يجب به السؤال لم) أقول: لا يظهر لتعليل إفادته الالية بكونه يجب به السؤال لم بل بالظاهر العكس وهو لتعليل كونه يجب به السؤال لم بإفادته الالية فكان عليه أن يقول لأنه يجب به السؤال لم بإفادته الالية وعبارته فى الكبير: أحسن من عبارته هنا ونصها ويسمى برهانا لميا منسوب للم إذ يجب به السؤال لم كان كذا وإن شئت قلت لإفادته الالية أى العلة للحكم اه (قوله فالحمى علة لثبوت تعفن الأخلاط فى الدهن) أى لاعتبار العقل بإها أولا والتعفن آخر وقوله لافى الخارج أى لأن الأمر فيه بالعكس (قوله إنية الحكم) هو تعفن الأخلاط فى مثال الإبنى وقوله أى ثبوته أى فى الخارج وإن قال فى كبيره فى العقل وتبعه بعض من كتب لما لا يخفى على من تأمل وقوله دون لميته أى علة فى الخارج التى هى المعتبرة فاندفع ما يقال إنه يفيد العلة فى الدهن فهلاسمى لميا (قوله من قولهم) أى مأخوذ من قولهم ووجه المناسبة أن أن يفيد ثبوت الحكم (قوله من أوليات) قال شيخنا العدوى بضم الهمزة وسكون الواو جمع أولى كملصبة بعض المحققين اه • وأقول: الظاهر أن ما جرى على الألسن من فتح الهمزة وتشديد الواو صحيح أيضا نسبة إلى

الأول لحكم العقل بها من أول وجهه لعدم توقفها على شيء بعد تصور الطرفين بل هذا الضبط متعين في المتن لأنه الموافق للوزن (قوله والمراد الخ) دفع بهذا المراد ما يرد على ظاهر المتن من التصور لاقتضائه وجوب ترك البرهان من الضروريات الستة الآتية مع أنه قد يتركب من نظريتين وإن كان يجب اتهازهما إلى ضروريتين . وحاصل الدفع أنه ليس المراد أنه يجب ترك البرهان من تلك الستة بل المراد أنه يجب تركه منها أو ما ينتهي إليها (قوله إن المقدمات اليقينية) أقول: الأنسب بجعله من أوليات الخ بدلا من مقدمات الخ أن يقول والمراد أن البرهان يتركب إما الخ لأن تسميره يعطى أن من في قوله من أوليات تبعية (قوله من الستة) أقول: الأنسب حذف التاء لأن للعدود مؤن وإن كان حذف العدود يسوغ ثبوتها (قوله أو منتهية إليها) معطوف على متعلق من الستة المحذوف (قوله ووجه الضبط) أي المحصر (قوله من الحسن) أي الظاهر والباطن و يوجد في بعض النسخ من الحسن المجرد وليس لهذا التثنية كبير معنى (قوله على وسط) أي دليل كإسباني (قوله فهي الأوليات) أنشئ ضمير مع رجوعه إلى الأول للمذكور مراعاة للخبر وكذا يقال في نظائره الآتية (قوله فهي قضيا الخ) أقول: ألتعرض لهذا القسم وجوب أن الأنواع المحصور فيها سبعة والفرض توجيه المحصر في الستة كإخراج عليه المصنف فكان الأولى ترك التعرض له في بيان وجه المحصر (قوله قياساتها معها) أي أدلتها مصاحبة لمعانيها لانتفك عنها (قوله إن كان للحسن الظاهر) أي منسوباً للحسن الظاهر وليس المراد بالحسن الظاهر خصوص الأبدان وقوله فالهوسات أي فالأول الذي فيه الاحساس للحسن الظاهر المحسوسات وقوله أول الباطن أي أو منسوباً للحسن الباطن وقوله فالوجدانيات . واعلم أن إصاح المقام يحتاج إلى السلام على الحواس الباطنة فنقول قال ابن يعقوب في شرحه على التلخيص ما نصه . اعلم أن القوة الباطنة للمدركة أربعة: القوة العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحسن المشترك والقوة المفكرة . فأما القوة العاقلة فزعموا أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تترك الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة المروضة للصور والأبعاد كالطول والعرض والععمق لأنها مجردة ولا يقوم بها إلا المجرد وزعموا أن لها خزائنه هي العقل الفياض الذي هو ذلك القمر . وأما الوهمية فهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات بشرط أن تكون تلك للمدركات الجزئيات لاتتأني إلى مدركتها من طرق الحواس وذلك كإدراك الصداقة أو العدواة في زيد مثلا وكإدراك الشاة معنى هو الأيداء في الذهب مثلا ولهذا يقال إن الهائم لها وهم تترك به أن لها حسا وتحكم تلك القوة بأحكام كاذبة ثم تلك القوة أعنى الوهمية قائمة بأول التجويف الآخر من الدماغ وذلك أن للدماغ تجويف أي بطونا واحدها في مقدم الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التجويف الآخر وله خزانه تسمى الدائرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم . وأما الحسن المشترك وهو الذي تتأذى إليه الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فهو قوة قائمة بأول التجويف الأول من الدماغ وتحكم بين تلك الصور المتأذى إليها كالحكم بأن هذا الأصفر هو نفس هذا الحلو مثلا ويعنون بالصور ما يمكن إدراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعا ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن إدراكه بها وخزائنه الخيال وهو قوة قائمة بأخر تجويف الحسن المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحسن المشترك . وأما المفكرة فهي قوة تصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية الوهمية وهي دائما لا تسكن بقله ولا مناما وإذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعاني فإن كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا أو الوهم أو الخيال كان غالبا كاذبا كالحكم بأن رأس الحمار ثابت على جثة الانسان والعكس ولا يتنظم تصرفها بل تصرف بها النفس كيف اتفق وهي إنما تسمى مفكرة في الحقيقة إن تصرفت بواسطة العقل وحده أو مع الوهم وإن تصرفت بواسطة الوهم وحده أو الخيال وحده أو ما خست باسم

والمراد أن المقدمات
اليقينية إما من الستة
أو منتهية إليها ووجه
الضبط أن حكم العقل
إما بلا استعانة من
الحسن أو معها والأول
إن لم يتوقف على وسط
حاضر في الذهن فهي
الأوليات وإن توقف
فهي قضيا قياساتها
معها والثاني إما أن
لا يتوقف اليقين به بعد
الاحساس على شيء
أو يتوقف أما الأول
فلا احساس إن كان
لحسن الظاهر
فالمحسوسات أول الباطن
فالوجدانيات وتسمى
مشاهدات أيضا كما أن
المحسوسات تسمى
بذلك وإن توقف
فالحسن إما حسن السمع

المتخيلة أو المتوهمة ولم يذكروا لها خزانة بل خزانتها خزائن القوى الأخرى . وقد صرح بعض حذاق المحققين بأن النفس هي المدركة بواسطة هذه القوى وأن نسبة الإدراك إليها كنسبة القطع إلى السكين في يد صاحبها وهذا كله عند الحكماء . وأما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدرك قوة واحدة وتسمى بهذه الأسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الأحكام اه وفي كلامه اعتبار المدركة تارة والخزانة أخرى إشارة إلى جواز الاعتبارين فافهم (قوله وهو التواترات) أي المتوقف الذي فيه الحسن حسن السمع التواترات (قوله) أو غيره) بالرفع معطوف على حسن السمع أو بالجر معطوف على السمع (قوله) وإن توقف على الحدس) أقول: توهم عبارته أن الحدسيات لا تتوقف على تكرار مع أن الحدسيات كالجربات في تكرار المشاهدة ومقارنته قياس خفي كاصرح بذلك في الكبير وسيأتي إيضاحه فيجب أن يحمل قوله على تكرار أي فقط أي من غير حدس فيثبت ذلك نظير المقابلة (قوله) وليس هذا حصرا عقليا إذ لو كان حصرا عقليا لزادت الأقسام باعتبار أن الشيء الذي يتوقف عليه بعد الاحساس لا ينحصر عقلا في التكرار والحدس وباعتبار غير ذلك أيضا (قوله) بل للضبط) أي بل هو جعل لأجل الضبط وسهولة الحفظ (قوله) فالأوليات ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه نحو الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء فإن هذين الحكمين لا يتوقفان إلا على تصور الطرفين (مشاهدات) يعني باطنية وهي ما لا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس الباطن وتسمى وجدانيات كأن لنا جوعا وعطشا وغضا (محربات) وهي ما يحتاج العقل في الجزم بحكمه إلى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى كقولنا السمقونياء مسهلة للصفراء (متواترات) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب كقولنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة

المتخيلة أو المتوهمة ولم يذكروا لها خزانة بل خزانتها خزائن القوى الأخرى . وقد صرح بعض حذاق المحققين بأن النفس هي المدركة بواسطة هذه القوى وأن نسبة الإدراك إليها كنسبة القطع إلى السكين في يد صاحبها وهذا كله عند الحكماء . وأما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدرك قوة واحدة وتسمى بهذه الأسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الأحكام اه وفي كلامه اعتبار المدركة تارة والخزانة أخرى إشارة إلى جواز الاعتبارين فافهم (قوله وهو التواترات) أي المتوقف الذي فيه الحسن حسن السمع التواترات (قوله) أو غيره) بالرفع معطوف على حسن السمع أو بالجر معطوف على السمع (قوله) وإن توقف على الحدس) أقول: توهم عبارته أن الحدسيات لا تتوقف على تكرار مع أن الحدسيات كالجربات في تكرار المشاهدة ومقارنته قياس خفي كاصرح بذلك في الكبير وسيأتي إيضاحه فيجب أن يحمل قوله على تكرار أي فقط أي من غير حدس فيثبت ذلك نظير المقابلة (قوله) وليس هذا حصرا عقليا إذ لو كان حصرا عقليا لزادت الأقسام باعتبار أن الشيء الذي يتوقف عليه بعد الاحساس لا ينحصر عقلا في التكرار والحدس وباعتبار غير ذلك أيضا (قوله) بل للضبط) أي بل هو جعل لأجل الضبط وسهولة الحفظ (قوله) فالأوليات ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه نحو الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء فإن هذين الحكمين لا يتوقفان إلا على تصور الطرفين (مشاهدات) يعني باطنية وهي ما لا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس الباطن وتسمى وجدانيات كأن لنا جوعا وعطشا وغضا (محربات) وهي ما يحتاج العقل في الجزم بحكمه إلى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى كقولنا السمقونياء مسهلة للصفراء (متواترات) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب كقولنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة

وظهرت العجزة على

يديه (وحديث)

وهي ما يحكم فيه العقل

بحدس مفيد للعلم

والحدس سنوح

البادى والمطالب في

الذهن دفعة وهو

معنى قول المحققين

الظفر عند الالتفات

إلى المطالب في ذهن

مع الحدود الوسطى

كقولنا نور القمر

مستفاد من نور الشمس

لاختلاف تشكلاته

النورية بحسب قربه

من الشمس وبعده

عنها ورفق بينها وبين

المجربات بأنها واقعة

بغير اختيار بخلاف

المجربات (ومحسوسات)

وهي ما يحكم فيه العقل

بواسطة الحس الظاهر

من غير توقف على

شيء آخر كقولنا

الشمس مشرقة والنار

محروقة (فتلك جملة

اليقينية) أى التى

يتألف منها البرهان

أو مما ينتهى إليها ولم

يذكر المصنف القضايا

التي قياساتها معها وهي

ما يحكم به العقل

نواسطة لا تغيب عن

الذهن عند تصور

الطرفين كقولنا

الأربعة زوج

الكذب ومن كون أخيل الطبقة الأخيرة عن حس والصحيح أنه لا يعتبر عدد محسوس بل المدان على
كون الخبرين يتمتعان بواسطة الكذب ويختلف ذلك باختلاف الوقائع والخبرين قال في الكبير والعلم
الحاصل من التواتر والتجربة والحدس الآتى لا يكون حجة على الغير لجواز أن لا يحصل له مثل ما حصل لك
اه (قوله) وظهرت العجزة اسم فاعل من الإعجاز وهو إثبات العجز الذى هو ضد القدرة فتجوز به إلى اظهار
العجز ثم أسند مجازاً إلى ما هو سبب عادة في إظهاره والتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية كما في حسنة وسينة
وقيل للبالغة وهي الأسرار الخارقة للعادة للقرون بالتحدى الدال على صدق من ظهرت على يديه والتحدى
دعوى النبوة ولو بلسان الحال فلا يقل هذا القيد يخرج أكثر معجزاته صلى الله عليه وسلم إذ لم يقرن
أكثرها بدعوى النبوة بلسان الحال (قوله) وحديثيات) بفتح الدال للضرورة (قوله) بعدس) أى
بواسطة حدس مفيد للعلم لقوته وقيد مفيد للعلم خرج الحدس الذى لا يفيد العلم لعدم قوته قوة مفيد العلم
(قوله) سنوح البادى والمطالب أى حصولهما وصورهما في ذهن دفعة واحدة أى مرة واحدة فهي
بفتح الدال والمراد بالمبادئ الأدلة والمطالب النتائج وإنما كان ذلك دفعة واحدة لأنه لو كان هناك انتقال من
البادى إلى المطالب لكان هناك فكر فتكون الحدسيات من النظر يات والقرص أنها من الضروريات
وفي كلام بعضهم أن مع الحدسيات انتقالاً بسرعة ولم يذكرها ابن الحاجب في الضروريات وعددها شارحه
العبد من الظنيات ومنها بما علم من أن نور القمر مستفاد من نور الشمس وهو المتحده الذى درج عليه
كثير من العلماء لأنه يحتمل عقلاً أن يكون نور القمر من شئ آخر وكذا إذا رأيت رشا شاحول إناء فيه ماء
لا نسلم أنه يثبت أن ذلك الرشا من ذلك الماء لاحتال أن من غير مودة بعضهم المجرىبات أيضاً من الظنيات
قال البوسى وبعض القائلين بأن المجرىبات والحدسيات والتواترات يقينية جعلها نظريات للملاحظة قياس
خفى في كل منها والخالف لفظي راجع إلى تفسير الضرورى والنظرى اه وبعضهم أخرج المجرىبات والتواترات
من الضروريات وجعلها بواسطة بين الضروريات والنظر يات (قوله) وهو) أى تفسير الحدس المذكور
معنى قول المحققين الظفر أى بحصول المطالب وقوله في ذهن متعلق بحصول المطالب القدرة وكذا قوله مع
الحدود الوسطى والمراد بالحدود الوسطى الأدلة لأنها بواسطة في حصول المطالب وبقرار هذا التعريف على
هذا الوجه يتضح كل الاضاح كون التعريف الأول منه هذا التعريف (قوله) كقولنا نور القمر الخ
تقدم الكلام مبسوطاً على هذه القضية وقوله لاختلاف تشكلاته النورية هذا هو الحد الوسط (قوله)
ورق بينها الخ) لما كان بين الحدسيات والمجربات مشاركة في التكرار ومقارنة القياس الخفى احتيج
للفرق بينهما (قوله) بأنها) أى الحدسيات واقعة بغير اختيار من الحدس بخلاف المجربات فإنها واقعة
باختيار المجرىب وفعله ورفق أيضاً بأن السبب في المجربات معلوم السببية غير معلوم للماهية وفي الحدسيات
معلوم بالوجهين ذكره في الكبير (قوله) ومحسوسات) سميت بذلك لأن الحاكم بها مركب من
الحس والعقل لا العقل فقط كالموجودات ولا الحس فقط لأن المحسوس جزئى وهي أحكام كلية واعتراض على
التعبير بالمحسوسات بأنه إنما يقال أحس زيد كذا أو بكذا فقياس اسم مفعوله محس وأما الحس الثلاثى فله
معان آخر لا تناسبها هو قتل ومسح وأفضج ويجاب بأنه قد يتوسع في مثل ذلك وهل الحواس الخمس
تستقل بالادراك أولاً لا بد في إدراكها من العقل رأيان وبدلاً لأول أن البهائم تدرك بحواسها ولا عقل لها
ويدل للثاني أن الانسان إذا نام وانفتحت عيناه لا يدرك شيئاً وذهب قوم إلى أن الحس لا يفيد يقينا
لنقله في أمور وانظر بقية قولهم والرد عليهم في الكبير (قوله) بواسطة الحس الظاهر) أى البصر وغيره
ولذلك مثل مثالين (قوله) أى التى يتألف الخ) دفع بهذا ما ردد على قوله فتلك جملة اليقينية من أن
اليقينية قد تكون مكتسبة بالبرهان فكيف حصها في الستة (قوله) وليذكر المصنف القضايا الخ

بسبب وسط حاضر في العلم وهو الانقسام بتساويين والوسط ما يقرن بقولنا لأنه كقولنا بعد الأربعة زوج لأشياء منقسمة بتساويين وكل منقسم بتساويين زوج فهذا وسط متصور في الذهن عند تصور الأربعة وكان (١٥٦)

المؤلف أدرجها في الأوليات وعليه تكون ما لا يتوقف على استعانة من الحس وإن توقف على وسط حاضر، والأحسن أن يقال لم يذكرها هنا لأنها في الأصل كسبية لكنها لما كان برهانها ضروريًا لا يغيب عن الخيال عند الحكم صارت هي أيضًا ضرورية فكلأها لا تحتاج إلى ذلك البرهان فصدها كثيرون في الضروريات وعدم عدها منها هو ما عليه الحقون وغيره ذكرها وعدت المحسوسات بالحس الظاهر والمحسوسات بالحس الباطن قسمًا واحدًا ومما المشاهدات ثم ذكر الاختلاف في الربط بين الدليل والنتيجة بقوله (وفي دلالة العلم أو الظن بالمقدمات * على العلم أو الظن بالنتيجة) يعني وفي الارتباط من العلم أو الظن بالمقدمات والعلم

أى مع عدد كبير إياها في الضروريات (قوله بسبب وسط حاضر) متعلق بقولنا (قوله والوسط ما يقرن الخ) سمي وسطا لأنه واسطة في العلم المطلوب كاسم (قوله بقولنا لأنه الخ) أى أوما في معناه (قوله وكان الخ) لم يحزم لعدم الدليل (قوله وعليه تكون) أى الأوليات ما لا يتوقف الخ أى تفسر بذلك (قوله لم يذكرها) أى القضايا التي قياساتها معها ضئير لا حرف تنبيه داخل على هنا (قوله لأنها في الأصل كسبية) أى فلم يعبدها المصنف اعتبارا بأصلها (قوله لكنها الخ) توجيه لعدم كثير إياها في الضروريات (قوله لا يغيب عن الخيال) تفسير لقوله ضروريًا (قوله فعدها) تفرغ على قوله صارت هي أيضًا ضرورية (قوله وغيره ذكرها الخ) عطف على قوله ولم يذكرها المصنف أو استئناف (قوله وعد المحسوسات الخ) أى تعدد الأنواع على كل ستة (قوله في الربط) يعنى الارتباط وقوله بين الدليل والنتيجة أى بين العلم أو الظن بالدليل والعلم أو الظن بالنتيجة كسبائي (قوله وفي دلالة الخ) في كلام المصنف تجوز وحذف فالأول التجوز بالدلالة إلى الارتباط وإليه أشار الشارح بقوله يعنى وفي الارتباط الخ والثاني حذف العلم أو الظن قبل المقدمات وقبل النتيجة واحتيج إلى ما ذكر ليوافق كلام المصنف الواقع فإن الخلاف إنما هو في الارتباط بين العدمين أو الظنين إذ لا خلاف في الدلالة ولا في الارتباط بين نفس المقدمات ونفس النتيجة كما أوضحه في الكبير (قوله على العلم) راجع للعلم، وقوله أو الظن راجع للظن (قوله خلاف) أى مع اتفاق جميع الطوائف على استلزام العلم بالمقدمات المرتبة بالترتيب الخاص المستوفية للشرط العلم بالنتيجة أعم من أن يكون الاستلزام عقليًا أو عاديًا فالخلاف إنما هو في حال العلم بالنتيجة أفاده في الكبير وأقول: في حواشي الناصر الثاني على شرح جمع الجوامع أن هناك قومًا تفوا حصول العلم عقب النظر فليحرر (قوله فلما كان للدليل ارتباط بالمدلول) لعله يعنى أن إطلاق الدلالة على الارتباط مجاز مرسل من إطلاق اسم السبب على السبب (قوله ولذا) أى لكونه أطلق الدلالة على الارتباط اعتبر ثانياً معنى الارتباط فقال عطفى ولم يقل عقلية وقوله اعتبر ثانياً أى بعد اعتبار لفظ الدلالة والتعبير به أولاً والأضافة في معنى الارتباط للبيان (قوله أى هذا الارتباط عقلي) أى فعلى خبر مبتدأ محذوف والعلم أو الظن بالنتيجة على هذا القول والذي بعده بخلق الله تعالى وعلى الأخيرين لا كما ستعرفه (قوله بلا تعليل ولا تولد) قاله ليغايّر هذا القول قول الفلاسفة وقول المعتزلة الآتين إذ الفلاسفة القائلون بأنه واجب لا ينكرون أنه عقلى وقول المعتزلة القائلين بالتولد يستلزم أنه عقلى وإن كانوا يمدعون أنه عادى وذلك لأن مذهبهم مأخوذ من مذهب الفلاسفة في الطبائع والطبيعة تستلزم مطبوعها عند وجود الشرط واتقاء المانع قاله في الكبير (قوله فلا يمكن تخلف العلم أو الظن الخ) اعترض بأنه فعل القادر المختار الذى ان شاء فعل وإن شاء ترك فكيف يكون واجباً وأجيب بأن عدم انشكاك اللازم عن المزموم لا ينافي جواز معنى أن الفاعل المختار إن شاء خلق المزموم وخلق اللازم وإن شاء تركه ما عداً لأن يخلق المزموم ولا يخلق اللازم وهكذا كل متلازمين عقلاً كالجواهر والأعراض المتلازمين ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عقلى في الكائنات. وحاصله أن ترك اللازم مع خلق المزموم محال لاتعاقب به القدرة فلا يلزم في الاختيار قاله في الكبير (قوله عند عدم أصداد النظر العامة) أى لنظر غيره كافي الكبير بأن تكون أصداداً للنظر وغيره والظرف متعلق بلا يمكن. وأقول: كان الأنسب أن يقول عند عدم أصداد علم النتيجة أو ظنها العامة لأن القصد اشتراط اتقاء مانع علم النتيجة أو ظنها عند

أوالظن بالنتيجة (خلاف آت) فلما كان للدليل ارتباط بالمدلول أطلق الدلالة على الارتباط ولذا اعتبر ثانياً معنى الارتباط فقال (عطفى) أى هذا الارتباط عقلى بلا تعليل ولا تولد فلا يمكن تخلف العلم أو الظن بالنتيجة من العلم أو الظن بالمقدمات عند عدم أصداد النظر العامة وهي ما لا يخطر معها المنظور فيه

علم المقدمات أولظنها (قوله بالبال) أى فى النهن متعلق بخطر (قوله وفى معناها) كالجنون والاعما،
 (قوله وما يقابلها) معطوف على أضداد النظر العامة : أى وعند عدم ما يقابلها (قوله من الأضداد الخاصة)
 أى بالنظر كفى الكبير ومن يمانية وقوله كالعلم به أى بالمنظور فيه وقوله أى المركب أما الجهل البسيط فيجاء
 النظر بل هو شرط فيه فاقى بعض الحواشى من التوقف فى التقيد بالمركب لوجه له قال فى الكبير والظن
 والشك والوهم. فان قيل العلم يضاد غير النظر فانه يضاد الجهل فكيف يكون من الأضداد الخاصة بالنظر
 فالجواب أن الحكم على العلم والجهل المركب والظن والشك والوهم بأنها تضاد النظر لا غيره لانياف أنها
 متضادة فيما بينها وبين كون العلم يضاد النظر أن العلم لو نظر لكان نظره تحصيلاً للحاصل قالوا ونظر العالم
 فى الدليل إنما هو لاختبار دلالاته للاستدلال به وأنه بقدر زوال العلم الأول ووجه كون الجهل المركب يضاد
 النظر أن صاحبه لو نظر للزم تحصيل الحاصل أيضاً لأنه يستدل على معتقده ومعتقده حاصل عنده. نعم إن كان
 النظر لأجل اختبار معتقده ليستمر عليه أو يرجع عنه لم يكن مضاداً للنظر بل يجامعه ووجه كون الظن
 والشك والوهم ضاده أن المستدل متى نظر فى طرف لم يخطر بباله الطرف الآخر وهل عدم الخطور للطرف
 الثانى الموجب للتنافى عقلى أو عادى فيه تردد للتكليمين ، فبان بهذا أن الانسان حال النظر خالى النهن
 عما سوى المنظور فيه اه . أقول: الجواب للدافع لايراد أن يقال إن الحكم على الخسبة بأنها تضاد النظر
 لا غيره باعتبار حملتها لاكل واحدها فلا ينافى فى كل واحد منها يضاد غير النظر فانهم (قوله أو عادى)
 أولتنويع الخلاف (قوله بلا تولد) قال ليغاي هذا القول قول المعتزلة فانهم يزعمون أنه عادى كما هو
 معلوم عندهم فى بحث التولدات وإن كان يلزمهم أنه عقلى كاسر ولم يقل هنا ولا تعليل لعدم القائل بأن
 الارتباط عادى بالتعليل حتى يحرز عنه فما فى بعض الحواشى من التوقف فى عدم قوله هنا ذلك غير
 ظاهر (قوله فيمكن تخلفه) أى العلم أو الظن (قوله لأن من الشروط) أى شروط القياس المنتج
 التفعّل للاندراج أى وهو هنا مفقود فتخلف العلم أو الظن بالنتيجة لفقد شرط القياس والكلام إنما
 هو فى القياس المستوفى للشروط . والجواب عنه بإمكان أن الأشعري صاحب هذا المذهب لا يشترط
 التفعّل للاندراج لا يفتنى بعده فالأولى تصوّره بأن يخلق الله العلم أو الظن بالمقدمتين دون العلم أو الظن
 بالنتيجة خرقاً للعادة (قوله أو تولد عقلى) وصفه بالعقل باعتبار ما يلزمهم فى نفس الأمر وإلا فلهم يزعمون
 أنه عادى كما عرفت ومعنى كونه عقلياً أن اللزوم فيه واجب عقلاً (قوله أى ذوتولد) ويحتمل أن التولد
 بمعنى التولد فلا حذف ويؤيده قوله بعد أو واجب (قوله أن يوجد فعل لفاعل فعلاً آخر) مفعول
 يوجد هو فعلاً آخر والفعل الأول هو المتولد عنه كالعلم أو الظن بالمقدمتين إذ المراد بالعلم هنا الأمر فيدخل
 فيه العلم وإن قلنا إنه من مقولة وكيف والفعل الثانى هو المتولد كالعلم أو الظن بالنتيجة . وأقول: إسناد
 الاتحاد إلى الفعل مجاز عقلى من باب الاسناد إلى الوسطة فلا ينافى أن المؤثر عندهم فى الفعلين القدرة
 الحادثة كما ذكره أولاً (قوله أى منسوب إلى الوجوب) فواجب من النسب الذى على فاعل كلابن
 وتامر كما فى الكبير لامن الوصف الموضوع لادات ومعنى قائمها وإلا كان بمعنى ممل على صيغة اسم الفاعل
 وهو غير صحيح وقوله أى أو بطريق الوجوب تفسير لقول المصنف أو واجب بينه معنى النسبة وقوله
 أى التعليل زيادة إصاح وإن كفى قوله قبل بمعنى التعليل (قوله المؤيد) لأنه اختاره الامام الرازى
 أيضاً وشهره حجة الاسلام وغيره ولأن ما احتج به الشيخ الأشعري يمكن القدح فيه كما بسطه فى الكبير
 (قوله لامام الحرمين) خبرنا لقوله الأول (قوله بقواطع البراهين) أى الدالة على أن لآثاراً للقدرة
 الحادثة لامباشرة ولاتولدا وأن الله تعالى منفرد بكل تأثير وإضافة قواطع إلى البراهين من إضافة الصفة
 اللازمة إلى موصوفها (قوله بالتولد مطلقاً) أى فى هذه المسئلة وفى غيرها (قوله فى الأسباب الطبيعية)

الكبرى وهذا المذهب أى أقول بالتولد مطلقاً أخذوه من مذهب الفلاسفة فى الأسباب الطبيعية

متعلق بذهب أى الأسباب المؤثرة عندهم بطبيعتها كالنار المؤثرة عندهم فى الاحراق بطبيعتها (قوله مهم) أى الفلاسفة زعموا أن الطبيعة أى طبيعة السب تؤثر فى مطبوعها أى السبب عنها والفاء تعليلية . وأقول: لعل المراد أن ذا الطبيعة يؤثر بطبيعته فى المطبوع لكن نسب التأثير إلى الطبيعة لأنها الواسطة فى التأثير وإنما قلنا ذلك ليوافق ما اشتهر عنهم من أن النار مثلا تؤثر بطبيعتها فى الاحراق (قوله مالم يمنع مانع) كالبلبل فى تأثير النار فى الاحراق أى أوفى شرط كالماسة فى ذلك (قوله ولم يجعلوه) أى للمعتزلة معطوف على أخذه أى ولم يجعلوا التولد من باب العلل : أى ولم يجعلوا هذا المذهب من باب المذهب فى العلل (قوله لا تتوقف على مانع لها) أى على انتفاء مانع لها كما فى عبارة الكسبر : أى لأنها لا مانع لها حتى تتوقف على فقد (قوله ويجوز أن يمنع من التولد مانع) أقول: هذا يصح على عنبيل الشارح فى كبره للتولد بحدود حركة المفتاح عن حركة اليد (قوله فأخذ المعتزلة ذلك) أى تأثير الطبيعة فى مطبوعها مالم يمنع مانع (قوله) وقالوا فعل فاعل السبب فغيروا العبارة أى قالوا فى بيان الفعل المتولد هو فعل فاعل السبب فأضافوا الفعل إلى فاعل السبب وجعلوه للمؤثر فيه مكان إضافة الفلاسفة الفعل إلى السبب وجعلهم السبب هو المؤثر فيه فغيروا عبارة الفلاسفة فى ذلك كما اخترعوا اسم التولد زيادة فى إخفاء مأخذهم (قوله واستنوا) أى المعتزلة وغرضه بيان بعض ما يرد على مذهبهم (قوله ثم استرجع) أى تكلف رجوعه بطلب ذهن إياه وتفكره فيه بناء على ما سجد كره الشارح وسيأتى ما فيه (قوله لأنه لا بد فى استنوا) أى اعترضه السعد بما حصله أن الذى استنوا ليس هو ما كان بقصد العبد وإعمال فكره وترتيبه مقدماته التى غفل عنها لاعتراهم بأن فهذا أيضا تولدوا وإنما الذى استنوا ونفوا التولد فيه ماسنح للذهن بعد نسيانه من غير قصد العبد لأن هذا فعل الله تعالى فاعلم الناشئ عنه أيضا بفعل الله تعالى أفاده فى الكسبر (قوله حتى يحصل الاسترجاع) أى الرجوع (قوله على أن الخ) ترقى من فساد تفرقهم المذكورة إلى فساد مذهبهم من أصله . وأقول: لاجابة إليه بعد قوله سابقا وهو فاسد بقواطع البراهين (قوله بقواطع البراهين) أى الدالة على بطلان القول بالظن وعلى أن لا تأثير إلا لله (قوله مما ذكرناه) أى فى قولنا سابقا وفى الارتباط بين العلم أو الظن بالمقدمات والعلم أو الظن بالنتيجة وقوله أن بين المقدمتين أى بين ظنهما وقوله الظنيتين أى المظنوتين وقوله وإن أمكن زواله أى زوال ظن النتيجة وقوله بعد ذلك أى بعد حصول ذلك أى ظن النتيجة وقوله لا يمنع حصوله أى ظن النتيجة عنهما أى عن المقدمتين الظنيتين وقوله عقلا أى كاهو مذهب الامام أو علة أى كاهو مذهب الشيخ الأشعرى وقوله فيجربى فيه الخلاف السابق تفريع على قوله أن بين المقدمتين الظنيتين وظن نتيجهما ارتباطا (قوله وقال الجلال الحلى بخلاف ذلك) غصص فى شرحه جمع الجوامع الارتباط والخلاف بما إذا كان الدليل مجزوما به يقينا لأن الحاصل عن الدليل الظنى يمكن زواله فلا ارتباط بينهما (قوله على عدم ثبات الظن) أقول: أى على جواز عدم ثبات الظن إذ تجوز الزوال إنما يدل على جواز عدم الثبات لا على عدمه بالفعل وإنما يدل على عدمه بالفعل زواله بالفعل وقوله لا على انتفاء حصوله أى فينتهي ارتباط وقوله عقب النظر قال فى الكسبر أى أومعه اه وقد منع هذا البحث ابن قاسم وأيد كلام الجلال الحلى فقال يجاب عنه بأنه لا منشأ له لإعدام التنبه لوجه استدلال الشارح بذلك فان وجهه أنه لما أمكن زوال الظن لطرف المعارض أمكن عدم حصوله ابتداء لمقارنته للمعارض لأن المعارض إذا كان منشأ لسقوط الظن بعد حصوله كان منشأ لعدم حصوله ابتداء كما هو فى غاية الظهور والعجب خفاء ذلك على الكمال ثم رأيت السيد الشريف السهمودى أجاب بذلك فلهذا لجد على موافقة هذا الامام وأما قوله فان للمقياس إذا كان صحيح الصورة لا يتخلف عنه حصول الظن فيجاب عنه بأن هذا مسلم بخلاف ذلك ويبحث

ويجوز أن يمنع من التولد مانع فأخذ المعتزلة ذلك ولقبوه تولدا لثلاثهم مأخذهم وقالوا فعل فاعل السبب فغيروا العبارة انتهى باختصار وتقديم وتأخير واستنوا القياس الذى تقدم العلم به ونسى ثم استرجع فقالوا فيه يقول الامام أى أنه عطف من غير تولد ولا تحليل وهذه تفرقة من غير فارق لأنه لا بد فيها استنوا من إعمال الفكر وترتيب المقدمات التى غفل عنها ذهن حتى يحصل الاسترجاع على أن المذهب فاسد من أصله . والرابع مذهب الحكماء وهو فاسد أيضا بقواطع البراهين المقررة فى عملها فلم مما ذكرناه أن بين المقدمتين الظنيتين بنتيجتهما لا يتباطأ إذا كانت الصورة صحيحة عقلا أو عادة فيجربى فيه الخلاف السابق وقال الجلال الحلى بخلاف ذلك ويبحث

[خاتمة] في بيان خطأ
السبرهان (وخطأ
البرهان) اقصر عليه
لأن ماسيأتي لا يشترط
في جميعه إلا في البرهان
بخلاف الخطأ به والشهر
والجدل والفسطة
إذ لو اشترط فيها في جميع
ماسيأتي لكانت برهانا
ولما تأتت الفسطة
(حيث وجدا) فهو إما
(في مادة) وهي كل من
مقدمتيه (أو صورة)
أي هيئة (فالمبتدا)
وهو خطأ المادة إما
(في اللفظ كاشتراك)
نحو هذا قرء وتر يد
الحيز وكل قرء لا يحرم
الوطء فيه ينتج هذا
لا يحرم الوطء فيه
(أو كجمل ذا) بالألف
قال المؤلف على لغة
القصر في الأسماء الستة
أي صاحب (تباين) مع
شيء آخر في الحقيقة
(مثل الرديف مأخذا)
يميز مثل نحو هذا صارم
مشيرا إلى سيف غير
قاطع وكل صارم سيف
فالصارم حقيقة تباين
حقيقة السيف والسيف
ما كان على الهيئة
الخاصة قاطعا كان
أولا صارم اسم له تباين
القطع (و) أما (في)
المعاني لا التباس القضية

عند انتفاء المعارض وكلامنا مع المعارض اهـ . وقال أيضا وجه الفرق أن الدليل اليقيني المؤدى إلى العلم
قطعي التأدية إليه والقطعي لا يعارضه شيء من قطعي أو ظني فلا يتخالف عنه العلم أبدا بخلاف الدليل الظني
المؤدى إلى الظن فإنه ظني التأدية إليه والظني تمكن معارضته بقطعي أو ظني فتنتفي التأدية اهـ .

خاتمة في بيان خطأ البرهان

وخاتمة الشيء أمة ما يتختم به ذلك الشيء . واصطلاحاً الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله)
اقصر عليه جواب عن اعتراض سيدى سعيد بأن الخطأ لا يختص بالبرهان بل يكون في غيره ويحذر
من ذلك الخطأ في القياس كله فكان الأنسب أن يقول وخطأ القياس (قوله) بخلاف الخطأ به (الح) قال
في الكبير ولو سلم أنه يشترط فيها انتفاء جميع ماسيأتي لقلنا إنه خص البرهان بالذكر لأنه المقصود الأهم
والمتكسب به اليقيني اهـ (قوله) ولما تأتت الفسطة) إذ هي مركبة من مقدمات وهمية كاذبة (قوله)
حيث وجدا) أى الخطأ والظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور بعد (قوله) فهو إما (الح) الفاء
زائدة في خبر الخطأ بحسب صنيع الشارح وإن كان خبره بحسب صنيع المصنف في مادة (قوله) وهي
كل من مقدمتيه) أى باعتبار لفظيهما أو باعتبار معنييهما ليتأتى التقسيم الآتي (قوله) في اللفظ) أى
من جهة اللفظ وقوله كاشتراك قال في الكبير كخطأ اشتراك وإضافة الخطأ إلى الاشتراك لأدنى ملازمة
أى الخطأ الحاصل بسبب الاشتراك والمراد بالاشتراك هنا أن يكون للفظ إطلاقان فأكثر ولو بسبب
اعلال تصريف كالختار للفاعل والمفعول أو بسبب التجوز إلى أحدهما كالفرس للحيوان الصاهل
والصورة المنقوشة على هيئة (قوله) وكل قرء لا يحرم الوطء فيه) أى وتر يد الطهر فالمقدمتان على
هذا صادقتان إلا أن الحد الوسط لم يتكرر معنى فإن أردت الحيز فهما كانت الكبرى كاذبة
أو الطهر فهما كانت الصغرى كاذبة إذ الغرض أن المشار إليه حيز أما لو كان المشار إليه الطهر
وكان هو المراد في المقدمتين فالقياس صحيح مادة وصورة . فان قلت: الفساد على الأول من جهة الصورة
فكيف جعلتموه من فساد المادة . قلت : لما كان عدم تكرار الوسط معنى ناشئاً من المشترك
الذى هو جزء من أجزاء المادة جعلوه من فساد المادة بهذا الاعتبار وإن كان يصح جعله من
فساد الصورة باعتبار عدم التكرار معنى انظر الكبير (قوله) قال المؤلف (الح) أسنده إلى المؤلف
لا اعتراض سيدى سعيد عليه بأن لغة القصر إنما هي في أب وأخ وحم لافى ذى بمعنى صاحب وفم
بلاميم فأنهما إنما يعربان بالأحرف كما نبه عليه المرادى فكان الأولى أن يبدل ذلك بمثلنا قولنا :
في اللفظ كاشتراط أو جعل ذى تباين مرادفاً في المأخذ

اهـ ونقله في الكبير وأقره (قوله) تباين) أى جزئى كان يكون بين اللفظين العموم والخصوص المطلق كما
في المثال الآتى وقوله في الحقيقة متعلق بتباين (قوله) تميز مثل) أى من جهة المأخذ فيؤخذ المبان كأخذ
المرادف في نحو قولنا زيدانسان وكل بشر حيوان (قوله) نحو هذا صارم مشيرا إلى سيف غير قاطع وكل
صارم سيف هكذا أيضاً في الكبير ووقع في بعض نسخ هذا الشرح تبديل في هذا المثال فليطرح والفساد
في هذا المثال في صفراء حيث أطلق فيها الصارم على السيف غير القاطع توها أن المراد مرادف للسيف وأنه
اسم للهيئة المخصوصة وإن لم يقطع (قوله) تباين حقيقة السيف) أى تباين جزئى لأن بينهما العموم والخصوص
المطلق (قوله) وأما في المعاني) أى من جهة المعاني قال في الكبير مقابل قوله في اللفظ أى الخطأ في المادة إما
في اللفظ وإما في المعنى فأل في المعاني للجنس فتبطل جميعها اهـ (قوله) لا التباس الكاذبة) قال في الكبير
وعلى الخطأ في المعنى بقوله لأجل التباس القضية الكاذبة بقضية ذات صدق أى صادقة وقد يكون التباس
الصادقة بسبب المشترك أو الحقيقة أو المجاز كما لو قلت هذه عين مشيرا إلى الباصرة وكل عين جارية

(الكاذبة) بقضية (ذات صدق) لتبطل لخطأ

قاصدا الباصرة أو الباصرة وغيرهما من باب استعمال المشترك في معنييه عند من يجوزوه وهو الامام الشافعي رضي الله عنه ومن وافقه فهذا خطأ في اللفظ أي نشأ من اشتراك اللفظ والقضية الكبرى كاذبة شبيهة بالصادقة وقد نص شيخ شيخنا على أن كون المقضية الكاذبة شبيهة بالصادقة إما من جهة اللفظ كالمشترك والحقيقة والجاز وإما من جهة المعنى فيحتمل أن يقال إن تحليل الخطأ في المعنى بالتباس الكاذبة بالصادقة لا ينافي أن يكون الخطأ في اللفظ أيضا يعلل بذلك أو يقال إن قوله لالتباس الكاذبة بذات صدق راجع للأمرين أعنى قوله في اللفظ وقوله في المعنى انتهى وقوله هنا تحليل خطأ أي في قول الصنف وخطأ البرهان جرى على الاحتمال الثاني . وأقول : لو قال تحليل لكنينة الخطأ أي أن سبب حصول الخطأ هذا الالتباس لكان أولى لأن التحليل لمضمون القضية للموضوعها ويمكن حمل عبارته عليه بتقدير الضاف (قوله فافهم الخطأية) أي الخطأية بمعنى اسم المفعول (قوله كمثل) تمثيل للخطأ في المعنى ولفظ مثل صلة لتأكيد معنى الكاف كما قاله في الكبير (قوله جعل العرض كالداني) أي مثله في حكمه والمراد هنا بالداني ثابت لكل فرد من أفراد ما حمل عليه من غير واسطة أمر مبان كالكتاب بالقوة والمتحرك بالذات والعرض مالم يس كذلك كالكتاب بالفعل والمتحرك بحركة السفينة أفاده في الكبير (قوله نحو الجالس الخ) فالمتحرك بالعرض جعل في هذا المثال كالمتحرك بالذات في حكمه وهو عزم الثابت في موضع واحد إذا أريد بالمتحرك في الكبير المتحرك بالعرض وهي حيث مذ متبسة بالصادقة (قوله فاحدا كاذبة) هي الصغرى إن أريد بالمتحرك بالذات لأن الفرض أنه متحرك بالعرض فقط والكبرى إن أريد بالمتحرك بالعرض (قوله إن أريد بالمتحرك فيها معنى واحد) هذا الشق هو مبنى التمثيل (قوله بالمعنى المتقدم) أي في مبحث السلكي (قوله وأجعل ناتج) أو بمعنى الواو والناتج بمعنى النتيجة كأشار إليه الشارح بقوله أي وأن تجعل النتيجة وانما فسر المصدر بأن والفعل ليبين أن إضافة جعل إلى ناتج من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول وبين أن إحدى المقدمات مفعوله الثاني لان ناتج وجعل النتيجة إحدى المقدمات يسمى مصادرة على المطلوب كما في الكبير (قوله فالنتيجة عين الصغرى) ومثال ما للنتيجة عين الكبرى في المعنى الانسان بشر وكل بشر ضحاك (قوله وهذا) أي النوع الثاني مما ضل به الصنف للخطأ في المعنى وهو جعل النتيجة إحدى المقدمات وقوله وان كان الخ الواو للحال وان وصلية (قوله وقد بحث الخ) استئناف يبين سيق لبيان البحث المتقدم . وياضاحه كما في شرح سيدي سعيد أن الغلط فاجعلت فيه النتيجة عين إحدى المقدمتين ليس من جهة مادة القياس فانها صادقة ولا من جهة صورتها فانها صحيحة وانما عجز فيها الغلط من جهة أن النتيجة ليست قولاً آخر بل إحدى المقدمتين والواجب أن تكون غيرهما كما علمت في حد القياس واذا كانت المقدمات صادقة فكيف تكون من أنواع التباس الصادقة بالكاذبة اه قال في الكبير: واذا دقت النظر وجدت إحدى المقدمتين كاذبة لأن فيها حمل الشيء على نفسه والحمل يقتضي التغاير بين الطرفين في المفهوم فحمل الشيء على نفسه يقتضي التغاير بين الشيء ونفسه ومغايرة الشيء لنفسه مخالفة للواقع فالدال على مغايرة الشيء لنفسه بحمله عليها كاذب فصح جعله من التباس الكاذبة بالصادقة لكن هذا واضح في الاقتران أي استثنائي فاذا جعلت فيه الاستثنائية عين النتيجة لم يلزم أن يكون في إحدى المقدمتين ثبوت الشيء لنفسه وان كان فيه الاستدلال على الشيء بنفسه نحو دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو غير زوج لكنه زوج ينتج أنه زوج فالنتيجة عين الاستثنائية ولم يكن في إحدى المقدمتين حمل الشيء على نفسه ثم انا نقول: لا تكون النتيجة فهمراً عين إحدى المقدمتين ولا يلزم حمل الشيء على نفسه في إحداها إلا إذا لم يرد الإخبار بأن النقلة تسمى حركة وأن الانسان يسمى بشراً وإلا حصل التغاير باعتبار ملاحظة التسمية إذ

فافهم الخطأية . كمثل جعل العرض كالداني) نحو الجالس في السفينة متحرك وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد فاحدا كاذبة إن أريد بالمتحرك فيها معنى واحد فان أريد بالمتحرك في الأولى المتحرك بالعرض وفي الثانية المتحرك بالذات لم يوجد تكرار وهذا غير العرض والداني بالمعنى المتقدم (أو) جعل (ناتج) أي أو أن تجعل النتيجة (إحدى المقدمات) نحو هذه نقلة وكل نقلة حركة فهذه حركة فالنتيجة عين الصغرى لأن الحركة مرادفة للنقلة وهذا وان كان للبحث فيه مجال لكن البحث في المثل ليس من شأن الفصول وقد بحث سيدي سعيد بأنه إذا كانت المقدمات صادقة فكيف تكون من أنواع التباس الصادقة بالكاذبة

نحو الفرس حيوان وكل حيوان ناطق وهذا سيال أصفر والسيال الأصفر مرة فهذا مرة ويسمى مثله إيهام العكس لأنه لما رأى أن كل مرة سيال أصفر ظن أن كل سيال أصفر مرة وحقيقة إيهام العكس أن قلب الغاط أو الغاط إحدى جزأى القضية مكان الآخر (و) (ك) جعل كالقضى غير القضى بجزء غير بالإضافة أى جعل غير القضى كالقضى ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالفعل الثانى وهو جازر لأنه منصوب المضاف نحو هذا ميت وكل ميت جازر (والثانى) بحذف الياء تخفيفاً أو للوزن وهو خطأ الصورة (كالخروج عن أشكاله) أى أشكال القياس نحو كل إنسان حيوان وكل فرس جسم إذ لم يوجد تكرار والقياس الاقترانى لا بد فيه من مكرر (وترك شرط النتج) أى الاتاج (من إكالة) أى إكالة خطأ الصورة كأن يترك ليحباب

المسمى بالبشر مغاير مفهومه للادلل الانسان والمسمى بالانسان مغاير مفهومه للادلل البشر فالمسمى بأحد الاسمين مغاير مفهومه للمسمى بالآخر اه ملخصاً (قوله) وكالحكم للجنس (اللام بمعنى على كفى الكبير وقوله) بحكم النوع أى بالحكم به للنوع وقوله الخاص به صفة لحكم والضمير يرجع إلى النوع وفى كلام المنصف بحث لأن المقدمة التى حكم فيها على الجنس بحكم النوع هى الكاذبة وليست ملتزمة بقضية صادقة فلا يصح جعل هذا النوع من أنواع التباس الكاذبة بالصادقة ويمكن أن يقال التباس الكاذبة بالصادقة ليس على جميع أنواع الخطأ فى المعنى بل لبعضها فانهم (قوله) والسيال الأصفر مرة) ألتفتراضية بدليل أن المثال مثال للحكم على كل فرد من أفراد الجنس بحكم النوع والمره ما فى المراملة من المانع الأصفر (قوله) ويسمى مثله) أى مثل الحكم على الجنس بحكم النوع أى يسمى هو ومثله كالحكم على المنصف بحكم النوع نحو الزنحى إنسان وكل إنسان أسود (قوله) إيهام العكس) أى إيقاع صفة العكس فى الوهم أى وهم نفسه إن كان غلطاً وهم غيره إن كان مغالطاً (قوله) أن قلب الغاطل من الغلط وقوله أو الغاطل من الغاطلة (قوله) وجعل كالقضى غير القضى) قال فى الكبير: أى وجعل غير القضى من اللقطات الظنية أو الوهمية أو الاعتقادية التقليدية مثل القضى ويظهر أن هذا من عطف العام على الخاص لأن ما تقدم أيضاً فيه جعل غير القضى كالقضى (قوله) بالمفعول الثانى) أى للمضاف وكون كالقضى مفعولاً ثانياً ظاهر على اعتبار الطرف دون المتعلق وعلى أن الكاف اسم بمعنى مثل أماعلى اعتبار المتعلق دون الطرف فهو متعلق بالمفعول الثانى بكسر اللام وأما على اعتبارها فبعض المفعول الثانى (قوله وهو) أى الفصل للذكور جازر لأنه منصوب المضاف فهو مستكمل شروط الفصل بين المضاف والمضاف إليه وهى كون المضاف شبيهاً بالفعل فى العمل وكون الفاصل منصوبه وكونه واحداً أفاده فى الكبير (قوله) نحو هذا ميت وكل ميت جازر) أقول: الكبرى وهمية لأن الوهم يحكم بجمادية الميت لكونه كالجاذب فى عدم الروح والاحساس والحركة فجعلت فى هذا القياس كالقضية ونزلت منزلتها فى أخذها جزءاً له ويرد هنا ما يرد على النوع الذى قبله من البحث والجواب وقد ذكر فى الكبير صوراً من جعل غير القضى كالقضى وذكر من أسباب الغلط جملة فارجع إليه (قوله) والقياس الاقترانى لا بد فيه من مكرر) أما الاستثنائى فستغنى عنه وإن قال الشارح فيها مرة وفى كبيره هنا أن فيه التكرار بالقوة لأنه يرتد إلى الشكل الأول من الاقترانى (قوله) (ترك) بالجر عطفاً على الخروج فيكون قوله من إكالة حالا من شرط والضمير يرجع إلى النتج أو البرهان أو من ترك والضمير يرجع إلى خطأ الصورة والمراد بالإكالة التحصيل أى حالة كون الشرط ما يتوقف عليه تحصيل النتج أو البرهان أو حالة كون الترك من أسباب تحصيل خطأ الصورة أو بالرفع مبتدأ ومن إكالة خبر والضمير على هذا يرجع إلى خطأ الصورة والمراد بالإكالة التحصيل أى من أسباب تحصيله (قوله) نحو لاشئ الخ) تمثيل على وجه اللف والنشر المرتب (قوله) وهو أن يذكر) أى المتكلم ناظماً كان أو ناثراً (قوله) هذا) إن كان التمام بمعنى التمام فأنتم الإشارة يرجع إلى الخاتمة أو إلى بيان خطأ الصورة وإن كان بمعنى الجميع فهو راجع إلى جملة ما ذكره فى هذا المتن من المسائل المنطقية. قال فى الكبير: الإشارة للألفاظ أو المعانى أو النقوش أو الألفاظ والمعانى أو الألفاظ والنقوش أو المعانى والنقوش أو الثلاثة فهذه سبع احتمالات أولها أن الإشارة للألفاظ باعتبار دلالتها على المعانى اه: أى على سبيل الاستعارة التصريحية لتشبيهها بالحسوس وهل هى أصلية أو تبعية خلاف يبيناه فى رسالتنا فى الاستعارات وإنما كان هذا الاشتغال أولى من احتمال الإشارة إلى النقوش لعدم تبسرها كتبسيب الألفاظ ومن احتمال الإشارة إلى المعانى لتوقفها إفادة واستفادة غالباً على الألفاظ وما يتوقف غيره عليه أولى بالاعتبار ومن بيان وجه الأولية على هذين بفهم وجه الأولوية على المركب

الصغرى أو كلية الكبرى فى الشكل الأول نحو لاشئ من الانسان بفرس وكل فرس جسم أو كل إنسان حيوان وبعض الحيوان صهال وفى هذا البيت حسن الاختتام وهو أن يذكر شيئاً يشعر بالاكمال واقتضاء المقصود (هـ) (٢١ - صبان)

منهما فقط أومع غيرهما أو من أحدهما مع غيره. وأقول: هذه السبعة بطريق التفصيل ثمانية وعشرون احتمالا لأن الألفاظ التي هي المسمى على الاحتمال الأول إما أن تكون لامع اعتبار شيء أومع اعتبار دلالتها على المعاني أومع اعتبار نقشها بالنقوش أومع اعتبارها، والمعاني التي هي المسمى على الاحتمال الثاني إما أن تكون لامع اعتبار شيء أومع اعتبار انفهامها من الألفاظ أومع اعتبار نقش دوالها بالنقوش أومع اعتبارها، والنقوش التي هي المسمى على الاحتمال الثالث إما أن تكون لامع اعتبار شيء أومع اعتبار دلالتها على الألفاظ أومع اعتبار انفهام المعاني منها بواسطة الألفاظ أومع اعتبارها فهذه اثنا عشر احتمالا في الاحتمالات الثلاثة الأولى في كل احتمال أربعة، ومجموع الألفاظ والمعاني الذي هو المسمى على الاحتمال الرابع إما أن يكون لامع اعتبار شيء أومع ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالنقوش أومع اعتبار ارتباط الألفاظ بالنقوش أومع اعتبار ارتباط المعاني بالنقوش أومع اعتبارها، ومجموع الألفاظ والنقوش الذي هو المسمى على الاحتمال الخامس إما أن يكون لامع اعتبار شيء أومع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالمعاني أومع اعتبار ارتباط الألفاظ بالمعاني أومع اعتبار ارتباط المعاني أومع اعتبارها، ومجموع المعاني والنقوش الذي هو المسمى على الاحتمال السادس إما أن يكون لامع اعتبار شيء أومع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالألفاظ أومع اعتبار ارتباط المعاني بالألفاظ أومع اعتبار ارتباط النقوش بالألفاظ أومع اعتبارها فهذه خمسة عشر احتمالا أخرى في الاحتمالات الثلاثة التي قبل الأخير في كل احتمال خمسة تضم للثاني عشر يكون الحاصل سبعة وعشرين، والثامن والعشرون سابع الاحتمالات وهو كون المسمى بمجموع الألفاظ والمعاني والنقوش فاحفظه (قوله تمام الغرض) أي ذى الغرض لأن المؤلف ليس غرضه شيء آخر بل هو ذو غرض أي حامل عليه وهو حصول القبول كافي شرح المصنف أي أن يحصل له الرضا من الله تعالى وهذه الرتبة أعلى من أن يعمل لحصول ثواب غير الرضا كالقصور والولدان والحرور أو دفع عذاب أو أنه لا حذف ويكون أطلق السبب وأراد السبب قاله في الكبير (قوله صفة كاشفة) قال في الكبير لأن كلام من الغرض وما يفعل للغرض لا يكون إلا مقصودا (قوله بيانية أو تبعية) قال في الكبير ويؤيد الثاني أن هذا التأليف ليس جميع أتمات المنطق أي أصوله إلا أن يقال إنه جميعا ادعاء ومباغة باعتبار أن من حله حصلت له ملكة يحصل بهما أي من أتماته (قوله من أتمات) أي دوال أتمات إن كانت الإشارة إلى الألفاظ فإن كانت إلى المعاني فلاحاجة إلى التقدير فأفاده في الكبير (قوله على أنه أيضا محمود) أي والتحقيق كائن على أنه أيضا محمود في نفسه واختلاطه بضرلاتهم لا يخله مذموما لأن ذلك عارض لحاجة وهي التمكن من الرد عليهم والعارض لا يعتد به (قوله من الاشتغال) أي اشتغال القاصر (قوله لا اختلاطه بذلك) أي بما ذكر من ضرلاتهم فيخاف على القاصر من تمكن بعضها في قلبه (قوله من إضافة المسمى إلى الاسم) أو العالم إلى الخاص ولم يتكلم على إضافة فن في علم وفي حاشية شيخنا العدوي أنها أيضا من إضافة المسمى إلى الاسم أو العالم إلى الخاص (قوله وهذا البيت الخ) أي فلا اعتراض بحصول التكرار على أنه قديقال أعاد حديث تمام مقصوده لأجل قوله بمحمد رب الفلق (قوله أبلغ من الفقير). أقول: المقترا اسم فاعل فهو يدل على الحدث والفقير صفة مشبهة فهي تدل على الدوام فليس المقتقر أبلغ من الفقير إلا أن يقال اسم الفاعل قديدل بمعونة المقام على تجدد الحدث مرة بعد أخرى وهكذا فيكون المقتقر دالا بمعونة المقام على تجدد حدث افتقار بعد افتقار وهكذا بخلاف الصفة المشبهة فإنها تصدق بافتقار واحد دائم فكان أبلغ منها بذلك الاعتبار. ولا يقال الأبلغية باعتبار زيادة بناء المقتقر على بناء الفقير. لأننا نقول: محل دلالة زيادة البناء على زيادة المعنى اتحاد النوع كأن تكون الكلمتان اسمي فاعل أو صفتين مشبهتين. نعم يمكن أن يجعل المقتقر صفة مشبهة

تمام الغرض المقصود)
صفة كاشفة (من)
بيانية أو تبعية
(أتمات) أي أصول
(المنطق المحمود) لأنه
يصون الفكر عن
الخطأ وخرج غير
المحمود وهو المشوب
بضرلات الفلاسفة
على أنه أيضا محمودا
منع من الاشتغال به
لاختلاطه بذلك (قد
انتهى) متلبسا (بمحمد
رب الفلق) أي الصبح
(مارمته) أي قصده
(من فرق علم المنطق)
إضافة العلم للمنطق من
إضافة المسمى إلى
الاسم وهذا البيت
لواد المؤلف أمره
بإدخاله فأدخله رجاء
بركته (نظمه العبد
الدليل المنتقر) أبلغ
من الفقير (لرحمة
المولى العظيم

(بهر الأخرى) نعت لعبد. قال المؤلف: وهو ترميز لفلسنا طماشتر في السنة الناس وليس كذلك بل التواتر من أعلى أسلافنا وأسلافهم أن نسبنا للعباس بن مرداس (عابد الرحمن) إشارة إلى أن اسم المصنف عبد الرحمن (الرحمى) أى القوم مع الشدة في الأسباب (من ربه الختان) أى المنتم أو الممدد التتم. وأما التتمى عن المنة فلخلق (١٦٣) وأما الخاتم ففضل ما يشاء

بتجريدته عن قصد الحدوث فيتم ما ذكر (قوله المقتدر) قال فى الكبير: أبلغ من المقاديراه ووجهه أن زيادة البناء تدل على زيادة المنى في متعدد النوع كلها (قوله الأخرى) نسبة إلى الأخضر جبل بالمغرب على ما ذكرى بعض الطلبة من المناربة (قوله على ما اشتهر) حال من نسب أى حالة كونه جاريا على ما اشتهر. وقوله وليس كذلك أى وليس نسبنا فى الواقع كذلك وهذا التمرين بما يتبعه إذا لم تكن بلد الشيخ بقرب ذلك الجبل المسمى بالأخضر وإلا كان نسبنا إلى المكان صحيحا (قوله وأسلافهم) الضمير يرجع إلى أسلافنا أو إلى الناس (قوله للعباس بن مرداس) صحابي مشهور (قوله وأما التتمى الخ) جواب عما يرد على الاحتمال الثانى ودليل التتمى عن المنة بمعنى تعدد التتمى قوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالبنى والأذى - ووجه الدلالة أن التتمى عن السبب نهى عن السبب. لا يقال يجوز أن يكون سبب الإبطال مجموع المنة والأذى فلا تكون فيه دلالة على التتمى عن المنة وحده. لأننا نقول: السنة والإجماع نفا ذلك على أن المنة تتضمن الأذى وقد أوضحنا ذلك فى حواشينا على شرح آداب البحث لنلا حنى (قوله والمراد عدم المؤاخذه) لما كان السر لا يقتضى عدم المؤاخذه قال والمراد الخ (قوله تحيط بالذنوب) قال فى الكبير: أى تتعلق بكل فرد منها (قوله رين الذنوب) قال فى القاموس الرين الطبع والدينس، ران ذنبه على قلبه رينا وريونا غلب وكل ما غلبك رانك وبك وعليك والنفس خبت وغشت انتهى وإضافة رين إلى الذنوب على معنى اللام (قوله المهددة) أى المحيطة وهو والحاملة يصح جرهما صفتين للذنوب ونصهما صفتين لحب وهذا هو الأحسن (قوله وبين علام النيوب) أى وبين مشاهدة علام النيوب الثابتة لأهل الله (قوله والعطاء تخييل) أى وتكشف ترشيح ويصح أن تكون الاستعارة تصريحية فى العطاء بأن شبه انطراس القلوب بالذنوب بالعطاء بجامع المنع فى كل وتكشف ترشيح (قوله بجنة العلا) أى بجنة العرف والعلا وهذا أولى من جعل شيخنا العدوى الإضافية من إضافة الموصوف إلى الصفة كما لا يخفى وقوله جمع عليها خلاف الدنيا (قوله بل التفضل فى الحقيقة الخ) يشير إلى أن ما اقتضاه كلام المصنف من أن هناك متفضلا غيره تعالى إنما هو بحسب الظاهر (قوله وكن أخى) أى فى الاسلام (قوله بمعنى الباء) أى السببية أو التى لتصوير النصح (قوله الفساد) هو خروج الشئ عن الاستقامة والصلاح ضده كما فى البيضاء (قوله بأن نكتب الخ) تصوير للإصلاح على أن اللام بمعنى الباء وللنصح فى الإصلاح على أنها بمعنى فى وعمل الإصلاح قوله تكتب وعمل النصح قوله بعد إمعان النظر (قوله فلا تهجم) بضم الجيم (قوله والتبجيل) عطف مرادف (قوله ثم هذا تواضع الخ) دفع به ما يقال حيث كان المصنف مبتدئا فما الحمل له على التأليف. وحاصل الجواب أن وصفه نفسه بذلك من باب التواضع مع أنه إنما صنفه لمن هو مثله (قوله ولم يأمن) أى وبكونه لم يأمن (قوله بالتأمل) الباء للتألبسة قاله فى الكبير (قوله أن يصلح) أى فى صلب المتن ويحمل هذا على الأذن بالإصلاح فى صلب المتن وقوله * وكن لإصلاح الفساد ناصحا * على الأذن فى الإصلاح على الهامش اندفع توهم التكرار فى كلامه (قوله وإن كان الإصلاح بدية) فيه

الباء أوفى (الفساد) الذى يظهر لك (ناحما) بأن تكتب بعد إمعان النظر على الهامش لعله كذا إذ ربما يكون ما جعلته موابا هو الخطأ فلا تهجم بى أى على التخطئة ولا تأت بعبارة فيها سوء أدب بل اثبت التعظيم والتبجيل ثم هذا تواضع من المصنف حيث وصف نفسه بكونه مبتدئا ولم يأمن وقوع الخطأ (وأصلح الفساد بالتأمل) هذا إذن من المؤلفين يكون أهلا أن يصلح إن رأى خلا (وإن كان الإصلاح بدية) أى ذا بدية بأن كان بى أى (فلا تبدل)

إشارة إلى أن المصنف حذف كان مع اسمها . وأقول: جعله الاسم الاصلاح يقع في الركابة لأن المركب
بالاصلاح هنا تبديل الخطأ بغيره في صلب المتن فيصير المعنى وإن كان ذلك التبديل بديهة فلا يتبدل
ويمكن دفعه بأن يراد الاصلاح الواقع اسما لكان التبديل الذهني لا الخارجى أى وإن كان التبديل الحاصل
في ذهنك المعزوم عليه بديهة فلا يتبدل في الخارج أى فلا توقع ذلك التبديل الذهني في الخارج وأسهل من
ذلك جعل اسمها الفساد بتقدير مضاف أى وإن كان ظهور الفساد الخ (قوله) ولا تأت ببايدل الخ) فيه
إشارة إلى أن كلام المصنف فيه اكتفاء وأن قوله * وإن بديهة فلا يتبدل * راجع لكل من قوله :
* وكفى لاصلاح الفساد ناعما * وقوله * وأصلح الفساد بالتأمل * (قوله إذ قيل) إذ تعليلية
(قوله كم) هي لانشاء التكثير مبنية على السكون لتضمنها معنى رب التاكثير وتسمى خبرية لأن
إنشاء التكثير يستلزم الإخبار بالكثره بخلاف الاستفهامية (قوله مزيف) بالجر تمييز لكم وجره
بإضافة كم إليه على الصحيح وقيل بمعنى الباء المقترنة أو بالرفع على أنه خبركم ويميزها عن حذف أى كم شخص
مزيف أو بالنصب على لغة من ينصب تمييزكم الخبرية وإلى جوارزه ذهب سيبويه والمبرد والقاسم والسيارفي
والشلوبين لكن الرسم لا يناسب النصب والخبر على الأول والثالث عن حذف أى موجود وقدرى الثلاثة
قول الفرزدق : كم حمة البيت لكن الخبر فيه على الأول والثالث ليس عنحوظا بل هو قد حلت (قوله
والأولى تقديره بعد قوله لأجل الخ) أى لتكون العلة متصلة بالمعول أى غير مفصول بينهما بالخبر (قوله
لمن لم ينتصف لمقصدي) أى يعدل فيها قصدته الذى هو هذا النظم بأن اعترض على فيه فاللام بمعنى فى
ومقصده مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول أو اسم مكان أى مكان قصدى يجعل السائل طرفا للقصد (قوله
المنذر) مصدر عنذر يعذره كضربه يضربه كما أفاده صاحب القاموس ويطلق كثيرا بمعنى ما يعذر به
والمعنى المصدرى هو المراد هنا ولهذا قال فى الكبير بمعنى الاعتذار (قوله واجب) أى متأكد أو بمعنى
ما يثبت على فعله ويعاقب على تركه فان من سمع اعتراضا على أحد فى فعل وعلم أن له عنذرا وجب عليه
رد الاعتراض والاعتذار عنه إن لم يخش ضررا قاله فى الكبير (قوله للبتدى) ليس للتخصيص لأن
الاعتذار مطلوب للغير للبتدى أيضا لكن اقتصر على البتدى لأن طلبه له أشد (قوله ولبنى) جمع ابن
كافى الكبير . واعلم أن قوله ولبنى الخ مغاير لما مر من طلب العذر للبتدى المستفاد من قوله :
* العذر حق واجب للبتدى * لأنه ليس كل مبتدى صغير فى السن وليس كل صغير فى السن مبتدئا وأغرب
مما وقع للمصنف بكثير ما وقع لابن مرزوق فإنه نظم حمل الخونجى وهو ابن نحوت سنين كالصريح بذلك
فى نظمه (قوله معذرة) أى عذر قال فى الكبير: مصدر ميمي بمعنى اعتذار والتأنيب أى فى مقبوله مستحسنة
باعتبار لفظ معذرة اه والمعذرة إذا كانت مصدرا كانت بكسر الدال وقتحها وإذا كانت اسما كانت مثناة
الدال أفاده فى القاموس (قوله لاسيا) ليست من كلمات الاستثناء حقيقة لكن ذكروها فى بابها لأن ما بعدها
خرج مما قبلها من حيث أولو يتبعها الحكم مما قبلها ولا نافية للجنس وسى بمعنى مثل اسمها وما معنى الذى فما بعدها
خبر عن حذف وجوبها لمشابهة لاسيا ألا هو لا تقع بعدها الجملة ولهذا المشابهة جاز حذف صدر جملة ما هنا ولولم
تظل أو نكرة موصوفة وخبر لا عن حذف فاذا قلت: جاء فى القوم ولا سيا ز بد فالعنى ولا مثل الذى أو رجل هو
ز يدموجود بين القوم الذين جاءوا فى أى بل هو أخص وأشد إخلاصا فى الحمى إلى ويجوز جعل ما زائدة
وجزا بعدها بإضافة سى إليه وجعلها نكرة تامة ونصب ما بعدها تمييزا لها إن كان نكرة وكذا إن كان
معرفة على مذهب من يجوز تعريف التمييز أو مفعولا للفعل عن حذف وجوبه بتقديره أى قال فى الكبير: والواو
الدخلة عليها فى بعض المواضع اعتراضية إذ لاسيا مع ما بعدها جملة مستقلة وتصرف فى هذه اللفظة تصرفات
كثيرة لكثرة استعمالها فقليل مما يحذف ولا لاسيا تخفيف الباء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد

الاسيا على جعلها بمعنى خصوصاً فتكون منصوبة اهل على أنها مفعول مطلق مع بقائه من على نصبها
 فاذا قلت: أحجز يدا ولاسيا راكبا أو ولاسيا على الفرس فهو بمعنى خصوصاً راكبا أو خصوصاً على
 الفرس حال من مفعول الفعل المقدر: أي وأخيه بزيادة المحبة خصوصاً راكبا أو على الفرس وكذا نحو
 أحبه ولاسيا وهو راكب أو ولاسيا إن ركب وجواب الشرط مدلول لاسيا أي إن ركب أخضه بزيادة المحبة
 ويجوز تحجي الواء وعدم مجيها في هذه الحالة أيضا أعني إذا جعلت بمعنى المصدر إلا أن مجيها أكثر وهي
 اعتراضية أيضا ويجوز أن تكون للعطف والأول أولى هذا ملخص ما ذكره الرضي وعلى الحالة الثانية
 تنزل عبارة المصنف فإنه لم يذكر عقب لاسيا ما بل ما بعدها جار ومجزوز وهو قوله في عاشر القرون فهو
 نظير أحجز يدا لاسيا على الفرس فهو بمعنى خصوصاً في عاشر القرون ففي عاشر القرون حال من مفعول
 الفعل المقدر أي أخص بني إحدى وعشرين سنة بزيادة الاعتذار خصوصاً في عاشر القرون ويصح أن
 تنزل على الحالة الأولى على معنى لا مثل الذي هو أولا مثل شخص في عاشر القرون موجود بينهم أي هو
 أولي منهم بالاعتذار وإذا كان هذا في عاشر القرون فما بالك بهذا القرن الثاني عشر الذي ذهب فيه
 العلماء الأعلام وكسفت فيه شمس العلم وانتشرت فيه ظلمات الجهل العام:

هذا الزمان الذي كنا نحافه في قول كعب وفي قول ابن مسعود

إن دام هذا ولم يتحدث له غير لم يبك ميت ولم يرح بمولود

أه ببعض اختصار (قوله) وقيل من عشرة إلى مئة وعشرين صاحب هذا القول يعمي كلامه من
 العشرة والثلاثة والعشرين وما بينهما قرنا (قوله) أكثر من كان قبله مفعول مطلق أي عذرا أكثر من
 كان قبله أي من عذر الشخص الذي كان قبله وفي بعض النسخ عما كان قبله فواقعة على القرن والماء
 راجعة إليه أي عذرا أكثر من عذر القرن الذي كان قبله أي من العذر في القرن الذي كان قبله ويجوز
 غير ذلك (قوله ذي الجهل) قال في الكبير وهو اتقاء العلم بالمقصود فيشغل الجهل البسيط والجهل
 المركب لأنه إن لم يكن مع اعتقاد أنه عالم ببسيط وإلا فركب أه ملخصا ومقتضاه أن المركب عديم
 والشهور أنه وجودي وأنه اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه (قوله إحدى وأربعين) بدل من سنة
 أو عطف بيان لكن لابد من أن يراد أول سنة إحدى وأربعين إذ ليس مجموع إحدى وأربعين نفس السنة
 التي وقع فيها التأليف. نعم على القول بآيات بدل الكل من البعض لا يحتاج إلى تقدير ويجوز في نون أربعين
 والمئين الفتح والكسر قاله في الكبير (قوله) حال من أوائل أومن المهرم أي قول المصنف من سنة حال الخ
 فكان المناسب ذكره قبل قوله إحدى وأربعين كإضلال في الكبير لما في صنيعه هنا من الإيهام (قوله)
 الثقات جمع ثقة بمعنى الموثوق به (قوله) جمع سبيل وهو الطريق كل من السبيل والطريق يذكر
 ويؤنث كما في القاموس (قوله) وسبيلها امتثال الخ. ففيه امتثال للأمورات واجتناب للنهيات بالسبل
 الحسية واستيعابها لفظ السبل استعارة نصر محبة أو شبهة النجاة بمسبيل حسي على طريق الاستعارة
 بالكناية والسبل تخييل والسلوك على كل حال ترشيع (قوله) ما قطعت شمس النهار أي سيرها الثاني
 لها الذي هو إلى جهة المشرق أما مظهر لنا من سيرها إلى جهة المغرب فليس من ذاتها بل عارض لها من حركة
 الفلك الأعظم إلى جهة المغرب لأنه يحرك بحركته هذه جميع ما احتوى عليه من الأفلاك وما فيها من
 الكواكب ولا يخفى أن التიდ غير مراد وأن قصد التعميم في جميع الأوقات على طريق الكناية (قوله)
 وهي الثنا عشر اعلم أن الحكماء قسموا منقطة الفلك الثامن الذي هو فلك الثواب اثني عشر قسما وسما
 كل قسم منها برجا وقسموا كل برج ثلاثين قسما وسما كل قسم منها درجة وقسموا كل درجة ستين قسما
 وسما كل قسم دقيقة وقسموا كل دقيقة ستين قسما وسما كل قسم ثانية وقسموا كل ثانية ستين قسما

وهو اتقاء العلم بالمقصود (والفساد
 والقرون) جمع قننة
 (وكان في أوائل
 المهرم * تأليف هذا
 الرجز) القدي وزنه
 يستعملت مرث
 (النظم من سنة)
 بالتسوين للوزن
 (إحدى وأربعين) حالة
 من أوائل أومن المهرم
 (من) بصيغة مفعول
 المشعين من الهجرة
 النبوية على صاحبها
 أفضل الصلاة والسلام
 (ثم الصلاة) تقديم
 معناها (والسلام) أي
 زيادة طيب التحيمة
 والإعظام (مرمدا *
 على رسول الله خبر من
 هدى و) على (آله
 ومحبه الثقات *
 السالكين سبل) جمع
 سبيل وهو الطريق أي
 طرق (النجاة) وسبيلها
 امتثال للأمورات
 واجتناب النهيات
 (ما قطعت شمس النهار)
 ما ظرفية مصدرية أي
 مدة قطع شمس النهار
 (أبرجا) جمع قلة والمراد
 هنا الكثرة وهي اثنا
 عشر الحمل والثور
 والجوزاء والسرطان
 والأسد والسنبلة

ويحوال كل قسم ثلاثة وهكذا ولا تفارق الشمس مسامتة هذه المنطقة أصلا فبعد مسامتة الشمس وهي في فلسها قسما من تلك الأقسام الاثنى عشر قيل : حلت في البرج الغلاني وإذا فارت مسامتته وابتدأت في مسامتة ما يليه قيل قطعته وحلت فيما يليه ومنطقة كل فلك دائرة عظيمة بعدها عن قطبيه على حد سواء **(قوله والبلو)** وفي بعض النسخ أو الدالي وكلاهما صحيح لأنه يسمى بالاسمين لأن كواكب هذا البرج على صورة شخص معه دلو يملأه فتارة يسمى باسم الدلو وتارة يسمى باسم صاحب الدلو واللكلام على هذه البروج مقام آخر **(قوله في سنة)** شمسية وهي من انتقال الشمس إلى أول جزء من الحمل إلى انتقالها إليه ومقدار أيامها ثلثمائة وخمسة وستون وربع يوم **(قوله وتقطع كل يوم)** أي ليلة وقوله درجة أي تقريبا وإلا فقد ينقص ما تقطعه في اليوم واللييلة عن الدرجة بدقيقة وبدقيقتين وثلاث دقائق وقد يزيد بدقيقة وبدقيقتين فقط لجانب النقص أكثر وكذا الحكم بأنها تقيم في كل برج ثلاثين يوما تقريبا أيضا وإلا فالغالب أنها تقطعه في أكثر من ثلاثين يوما بكسر ولهذا سلكه زادت السنة الشمسية على ثلثمائة وستين يوما بخمسة أيام وربع فأحفظه **(قوله)** وتقيم في كل برج ثلاثين يوما أي مقدار ثلاثين يوما لأنها كثيرا ما تنتقل لأول البرج في أثناء اليوم أو اللييلة وتنتقل عن آخره كذلك **(قوله البدر)** هو القمر ليلة تمام نوره عند استقباله لنا بجميع نصفه النير وذلك عند مقابلته للشمس بأن يكون بينه وبينها ستة بروج ولا يلزم أن يكون ليلة أربعة عشر كما يعرفه من له أدنى إلمام بالحكمة فقولهم هو القمر ليلة أربعة عشر تقريبي والنيير صفة لازمة إذ البدر لا يكون إلا منيرا والمخسوف لا يسمى بدرا **(قوله في الدجى)** جمع دجية بضم الدال وسكون الجيم وهي الظلمة كذا في القاموس **(قوله وتقطع الفلك في شهر)** اعلم أن الشهر هو من اجتماع القمر بالشمس إلى اجتماعه بها فهو يقطع الفلك في أقل من شهر لأنه إنما يجتمع بها نانيا بعد أن يقطع الفلك ويقطع ما قطعته الشمس في تلك المدة التي بين الاجتماعين من الدورة الثانية وهو برج الاقربيا من نصف درجة من درجاته الثلاثين ولما كانت المدة التي بين الاجتماعين أقل من ثلاثين يوما بأقل من نصف يوم بشيء يسير نقصت السنة القمرية عن ثلثمائة وستين فكانت ثلثمائة وأربعة وخمسين يوما وخمس يوم وسدس يوم كما يعلم تفصيل ذلك من رسالة العلامة أبي الفتح الصوفي في التواريخ **(قوله ويقيم في كل برج ليلتين وثلاثا)** هذا أيضا تقريبي لأنه مبنى على أن مسيره في اليوم واللييلة ثلاث عشرة درجة إلا شيئا يسيرا وهو تقريبي فإنه قد ينقص مسيره في اليوم واللييلة عن ذلك وقد يزيد وينتهي النقص إحدى عشر درجة وكسر ومنتهى الزيادة أربع عشر درجة وكسر هكذا ينبغي تقرير هذه المواضع فأحفظه ولا تنظر إلى ما يخالفه مما يقع في حاشية شيخنا العبدى على شرح الناطم خلل من لا يخطئ **(قوله فسيحان مكوّن الأكوان)** أي موجد الموجودات فالأكوان جمع كون بمعنى الكائن أو بمعنى المسكون بفتح الواو أي الموجد بفتح الجيم والله تعالى أعلم.

قال المؤلف : تم تبويض هذه الحاشية على يد مؤلفها الفقير إلى رحمة مولاه محمد بن علي الصبان عامه الله تعالى بالغفران والاحسان وكان تمام تبويضها يوم الأربعاء الأربع ليل بقيت من شهر محرم الحرام افتتاح سنة ١١٩٧ سبع وتسعين ومائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، وكان تمام تسويدها يوم الخميس ثلاث عشر ليلة خلت من رمضان سنة ١١٨٠ ثمانين ومائة وألف .

والبلو والحوث وتقطع الشمس الفلك في سنة وتقطع كل يوم درجة وتقيم في كل برج ثلاثين يوما (و) ما (طلع) أي مدة طلوع (البدر النير في الدجى) ويقطع الفلك في كل شهر ويقيم في كل برج ليلتين وثلاثا فسيحان مكوّن الأكوان . والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

فهرس

حاشية الصبان على شرح القارى على متن السلم

صفحة	صفحة
٦٢	٢ خطبة الكتاب
٦٨	٧ مطلب أما بعد
٦٩	١٢ حل المجل الجورور أول الجار والجورور
٧٠	١٣ دخول الماء في خير المبتدأ إذا أشبه
٧١	اسم للشرط
٧٢	١٤ تعريف الحمد
٧٣	٢٠ تعريف العقل
٧٨	٢٤ الفرق بين الأيمان والاسلام
٨٠	٢٧ حل الصلاة من المشترك المقتضى أو
	الضوى
	٢٨ الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم
	الجنس وبين جمع الكلمة والكلمة
	٣٠ مهما يكن من شيء
	٣٢ في تعريف النفس
	٣٥ مبادئ علم المنطق
	٣٦ الفرق بين الفائدة والغاية والقرض
	والعلة الثانية
	٣٧ أسماء الكتب من علم الشخص
	٣٩ فصل في جواز الاشتغال به
	٤٢ أنواع العلم الحادث
	٤٣ مطلب العلم من أى المقولات
	٤٤ تعريف التصور والتصديق
	٤٩ أنواع الدلالة اللفظية الوضعية
	٥٢ مطلب انتقاض كل من الدلالات بالأخرين
	في لفظ الشمس
	٥٣ دلالة العام على بعض أفراده
	٥٥ في إعراب فضلا عن كذا
	٥٨ فصل في مباحث الألفاظ
٦٢	مطلب في السكى المنطق والطبيس والعقل
٦٨	تعريف الجنس
٦٩	تعريف الفصل
٧٠	تعريف العرض
٧١	تعريف النوع
٧٢	تعريف المصلحة
٧٣	بحث القول العشرة
٧٨	فصل في نسبة المفظ إلى معناه
٨٠	في الكل والكلية والجزء والجزئية
	مطلب في إعراب لا إله إلا الله وأنهم
	محم السلب وأنهم من العام الذى أريد
	به الخصوص
	قاعدة النسبة بين السكى والجزئى
	فصل في العرفات
٨٤	التعريف المقتضى
٨٨	باب في التضايا
٩٠	تقسيم الصور
٩٢	الفرق بين ليس وبعض وبعض ليس
٩٤	بيان للرابطة
٩٥	القضية المدولة والمصلحة
٩٦	لوجيات وتقسيمها وتعارضها
٩٩	تقسيم الشرطية إلى متعاضدة ومتنافسة
١٠٤	تقسيم الشرطية إلى شخصية وكامية
	وجزئية ومهملة
١٠٦	تركيب الشرطية من حمليتين أو شرطيتين
	أو مختلفتين
١٠٧	فصل في أحكام التناقض وتعرضه
١١٠	اشتراط الوحدات الثمانية في التناقض

١١٢	فصل في تعريف وأحكام العكس المستوي
	عكس التقيض للموافق والمخالف
١١٦	باب في القياس
١١٩	قياس المسبوقة
١٢١	القياس الاقتراني
١٢٦	فصل في الأشكال وشروطها الخ
١٢٩	شرط الشكل الأول
١٣٠	شرط الشكل الثاني
١٣٢	شرط الشكل الثالث
١٣٣	شرط الشكل الرابع
١٣٧	الرمز إلى الضرب المتبعة
١٣٨	حكم المتبعة

١٤١	فصل في القياس الاستثنائي
١٤٤	فصل في لواحق القياس
١٤٦	قياس الاستقراء
١٤٧	القياس المنطقي
	قياس التمثيل
١٤٨	أقسام الحجة
١٥٢	القياس إلى والآخر
١٥٩	خاتمة في بيان خطأ البرهان
١٦١	مبحث مرجع اسم الإشارة للتأليف
	يحتمل احتمالات سبعة إجمالاً وثمانية
	وعشرين تفصيلاً
١٦٤	إعراب لاسيا

قدم محمد علي طبع مكتبة الشيخ « محمد بن علي الشبان » على شرح [العلم]
 الشيخ « محمد القوي » مصنفًا بمعرفة

احمد سعد علي

من علماء الأزهر الشريف ورئيس التصحيح

[الناشرة في يوم الاثنين ١٠ وجب ١٣٥٧ هـ الموافق ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ م]

ملاحظ الطبعة

محمد امين عمران

مدير الطبعة

ريسم مصطفى الحلبي